اخترنا لك

مقالات في الاشتراكية الفابية

بقلم
جورج برنارد شو

ترجمة محمد عبد الله الشفقي

اخترنا لك

مقالات

في الاشتراكية الفابية

بقلم: جورج برنارد شو

ترجمة: محمد عبد الله الشفقي

تقديم

ولد جورج برنارد شو فى السادس والعشرين من يوليو عام ١٨٥٦ بمدينة دبلن ، وعاش شو طفولة طليقة ، اذ كان والده مشغولا بأعمانه الآخذة فى الافول ، اما امه فوهبت حياتها للاهتمامات الموسيقية . وتلقى شو علومه فى الآداب القديمة على يد احد أقاربه ، ثم التحق باحدى المدارس التى تدين بمذهب ويزلى ، ووصل الى القمة بسرعة . غير أنه تدهور بعد ذلك بنفس السرعة التى ارتفع بها . ثم التحق بثلاث مدارس أخرى فوجد انه لا يستطيع أن يتعلم شيئا لا يحس نحوه بشغف . وكان أن لجأ الى حياة البطالة ، كانت دروس الجبر تؤذيه والآداب القديمة تتركه باردا ، الا أنه تفوق فى كتابة المقالات ، وبات واضحا أن شو الصبى يحب الادب والموسيقى والفنون التشكيلية .

وعند ما بلغ شو الخامسة عشرة من عمره استحال الى فتى ناضج بطريقة غير عادية ، فتى علم نفسه بنفسه . وفى عام ١٨٧١ حصل له احد اقاربه على وظيفة تابعة لوكيل احدى الدوائر الزراعية فى دبلن . وبذل فى هذه الوظيفة جهده ، ولكن على مضض ، وأثناء هذه الآونة شرع شو يرسل للمجلات والصحف انتاجا أدبيا مستمرا ، غير أن هذا الانتاج كان يقابل دوما بالرفض .

وفى عام ١٨٧٦ استقال برنارد شو فجأة من وظيفته ليجرب حظه فى لندن ـ حيث ذهبت والدته وشقيقتاه ـ وأقدم شو على هذه الخطوة بدافع من رغبتين ملحتين : أن يعثر على العمل الذى خلق له ، وأن يكف من اليوم عن الاعمال اليومية الروتينية . ومضت تسعة أعوام وشو لا يعمل ، وأبواه ينفقان عليه ، ثم استطاع دخول بعض صالونات الفن والموسيقى فى مجتمع لندن .

ولقد صادف فى مطلع حياته ـ الادبية ـ فشلا ذريعا ، غير أن ثقته بنفسه هى التى أنقذته ، كما أنقذه ايمانه بأنه من زمرة الخالدين . وفى الفترة من ١٨٧٩ الى ١٨٨٣ ظل يجرب حظه فى الكتابة الروائية باصرار . وظهر فى مجلة « اليوم » الاشتراكية كتاب اشتراكى غير

اجتماعى ، وكان شو ينوى أن يكون هذا الكتاب أساسا لمشروع ضخم يغطى الحركة الاشتراكية برمتها .

وقد فشلت كتابات شو الروائية لنقدها الفج لحياة العصر الفكتورى ، ذلك العصر الذى كان يتمسك بالاخلاق .

وفى عام ١٨٧٩ انضم جورج برنارد شو الى أحد نوادى المناقشة . وهناك تعرف على سيدنى ويب ، وتفتحت مواهبه كخطيب يستطيع أن يسحر السامعين ، واستطاع ـ باصراره ـ أن يتحول من شخص خجول الى شخص يستطيع أن يتحكم فى المنصة ويعرف كيف يؤثر على سامعيه ، وظل اثنى عشر عاما (١٨٨٣ ـ ١٨٩٥) يخطب بدون أجر ثلاث مرات اسبوعيا .

وفى الثانى من سبتمبر عام ١٨٨٢ حدث تحول شو التاريخى الى الاشتراكية ، وتأثر شو فى ذلك بهنرى جورج الذى ذاع صيته بسبب كتابه « التقدم والفقر » وبعد أن استمع شو الى كلام هنرى جورج قال : « لقد بدأت أحس بأهمية الأساس الاقتصادى للمجتمع » وشرع يدرس كتاب كارل ماركس « رأس المال » عن طريق الاشتراك فى الحلقة التى تدرس الاعمال الماركسية .

وتألفت الجمعية الفابية : وبعد ثمانية شهور من تأسيسها انضم برنارد شو اليها . وهناك توثقت عرى الصلة بين شو وكثيرين من المصلحين الاجتماعيين ، وعلى راسهم : سيدنى ويب ـ بياتريس ويب ـ هيوبرت بلاند ـ جراهام والاس ـ سيدنى أوليفيه ـ وليام موريس .

وفى عام ١٨٨٧ ظهرت « مقالات فابية » وقام برنارد شو بجمع موادها ونشرها ، وكان لهذا الكتاب أهميته البالغة فى تاريخ الاشتراكية المعاصرة ، وظهرت دراسات عديدة للاسس الاقتصادية للجتمع فى صورة مطبوعات تصدرها الجمعية الفابية ، ولعبت هذه الدراسات دورا كبيرا فى تشكيل الحركات الاجتماعية والسياسية الحديثة .

والكتاب الحالى يضم أروع ما كتبه برنارد شو فى موضوع الاشتراكية الفابية ويتألف من الفصول التالية :

الأساس الاقتصادى للاشتراكية .
التحول الى الديموقراطية الاجتماعية .
استحالة الفوضوية .
اشتراكية لاصحاب الملايين .
الجمعية الفابية .
تجارة البلديات .
الاشتراكية وأصحاب النبوغ .

الأساس الاقتصادى للاشتراكية

الأساس الاقتصادى للاشتراكية

من مقالات فابيه ، ١٨٨٩

من الملاحظ ان كافة التحليلات الاقتصادية تبدأ بفلاحة الأرض . ان عالم الفلك يرى – بعقله – أن الأرض كرة تدور فى الفضـاء بدون بواعث ظاهرة . أما المزارع البدائى فيرى – بعينى رأسه – أنها سهل أخضر رحب ، سهل اذا غرز فيه جاروفا استطاع أن ينبت القمح وغيره من النباتات الصالحة للاكل . غير أن رجل المدينة المتحذلق يرى فى هذا السهل الاخضر الرحب مائدة ضخمة للقمار : ان الفرص المتاحة لك فى هذه اللعبـة تتوقف – قبل كل شىء – على المكان الذى تضع فيه رهانك . أما العالم الاقتصادى فيرى فى السهل الاخضر مقبرة تخفى بداخلها كنوزا ، والقوى التى أخفت هذا الكنز تحبط – بنزقها – تدبير الانسان يتمرد دوما على هذا المصير ، ذلك انه يعرف أن القمار يقضى ويبذل الجهد الشاق ، فلا يجد سوى نوع هزيل من الشعير ، وحفنة من ثمار البطاطس ، وكمية لا بأس بها من حشيشة القريص ، وحفنة من أوراق الحمـاض يداوى بها الوخز الذى يعـانى منه . وعلى الجانب الآخر من السياج يقف المسرف الغبى ، ويحدق – بكسل – فى الرمال التى تلمع فى الشمس ، وعلى حين فجأة يكتشف أن الارض تعرض عليه الذهب ، تلعب به أمام عينيه الغافلتين حتى لا يفلت من يديه ، ويجىء رجل آخر ، باحثا عن مزيد من هذا الذهب الخلاب ، غير أنه يعثر على كميات هائلة من الفحم ، أو تتفجر أمامه ينابيع بترول . وهكذا تسخر الأرض من الانسان ، وهى زوجة ابيه ، ويحاول جاهدا فتح يدها المطبقة دون أن يدرى مطلقا ما اذا كانت تضم ماسا أو حجر صوان ، قمحـا أحمر اللون ممتازا أو حفنة من ثمار الكرنب الضـامر الملطخ بالطين . وهكذا يصبح بدوره مقـامرا ، ويسخر من أصـحاب النظريات الذين يثرثرون متحدثين عن فضائل المثابرة والأمانة والمسـاواة . غـير أن الانسان ومسعاه . والعامل العاقل الصـابر يضرب بجاروفه هنـا ، بأن تخسر الغالبية لكى تكسب الاقلية ، وأن الخـداع كالزبد يذهب

جفاء ، وأن هذا الخداع يجعل الجميع مخـــادعين ، وأن الفوارق مرة المذاق بالنسبة للجميع ، باستثناء من وصل الى أعلى عليين غير أنه يعانى من وحدته وسط امتيازاته . وازاء هذا كله يتشوق البشر الى وسيلة تكبح جماح هذه الهبات النزقة التى منحتها الطبيعة لهم ، ووسيلة يتوافر لها من السلطة وحســن النية ما يجعلها توزع هــذه الهبات بالقسطاس المستقيم وفقا للجهد الذى يبذله كل واحد منهم فى بحثه — مع الآخرين — عن كنوز الطبيعة . هذا التشوق هو « الاشتراكية » . وقد سعى الاشتراكيون الى تحقيقها ، ففكروا فى انشاء الكوميونات ، والممالك ، والولايات ، والكنائس ، والمقاطعات ، غير أن هذه الأشياء كلها خضعت بمرور الوقت لروح المقامرة القديمة ، فكان أن فكر الاشتراكيون فى « الدولة الديموقراطية الاشتراكية » ، وما زالت هذه الدولة موضع بحث . ان روح المقامرة تناهض الاشتراكية ، وتحرض الانسان على عدم الســماح بوجود منافس يقف بين طاقاته الفــردية الخاصة والأرض ، زوجة أبية ، بل ان هذه الروح تحرضه على أن يقتطع من الأرض بضعة افدنة وينتهز الفرصة كى يحصل على الماس بدلا من ثمار الكرنب . تلكم هى الملكية الخاصة أو اللااشتراكية . ومما يؤكد اختيارنا أننا نسعى أبدا وراء الملكيات ، ونشترك فى الترحيب بها على أنها شيء مقدس ، وندخر لقب « محترم » لنطلقه على الذين يملكون ، وننظر الى الوصايا التى تحرم انتهاك الملكية نظرتنا الى وصايا دينية لا يعلو عليها شيء ، ونؤمن بأن اقرار القانون والنظام بين الناس رهن بحماية هذه الملكية . لذا اذا أردنا أن نعرف طبيعة مجتمعنا معرفة حية وجب أن نلم بكل خطوة خطتهــا الملكية الخاصــة منذ أن بدأت بتعطش الانسان الثروة الى أن انتهت الى هذه الحال من الفوضى .

فلنحذ حذو رجل الاقتصاد الســياسى ونتتبع الآثار التى تنجم عن تعمير بلد بوساطة الملكية الخاصــة ، مع المحافظة على القانون والنظام . حاول أن تتصــور سهلا أخضر اللون رحبا ، فى أرض لم يمسســها جاروف بعد ، أرض تنتظر قدوم الانسان . ولتتخيل بعد ذلك وصول المستعمر الاول ، آدم الاصلى ، الذى طورته قرون من المدنية فأصبح آدم سميث ، ها هو ذا آدم يفتش عن رقعة مناسبة من الملكية الخاصة ، ان آدم « فى طريقه الى التشكيل » ، وهذا ما يفترضه الاقتصــاد السياسى أساسا ، وهكذا يغرز جاروفه ، ويضرب سياجا حول أخصب رقعة يعثر عليهــا ، رقعة تتمتع بموقع ممتاز . ويفلح آدم الارض ، ويبهر الاقتصــاد السياسى لهذا المشهد فيدلى بالتنبؤات ، ويشبه رقعة آدم الصــغيرة المنزرعة ببركة ستفيض مياههــا وتغمــر الارض برمتها . علينا الا ننسى هذه الاستعارة فهى مفتاح لتلك العبارة التى

تتردد أبدا : « حد الفلاحة » * وقد ندرك الآن كيف أن هذه العبارة التي تنطوى على شيء من الشاعرية الواضحة . والواقع أن البركة سرعان ما تتسع . يقبل « بنو آدم » اخرون ، كلهم فى طريقهم الى التشكل، لذا فمن المؤكد انهم سيحتلون جميعا رقعات قريبة من رقعة آدم الاول بقدر الامكان ، ولذلك اسباب : منها أن آدم الاول اختار افضل موقع ، ومنها أن الآخرين من بنى آدم يريدون الاستمتاع بصحبته وحديثه ، ومنها أنه اذا اجتمع اثنان حصلنا على طاقة ثنائية اقوى من مجموع طاقتى الرجلين ، والواقع أنها تشكل فى بعض الاحيان قوة جديدة تبطل تماما ذلك الافتراض العام الساذج الذى يقول ان المجتمع ليس أكثر من مجموعة الوحدات التى تؤلفه . وينجب بنو آدم بدورهم — قابيل وهابيل — ولا يسفك الواحد منهم دم الآخر وانما يكتفى باحتلال رقعة الأرض المتاخمة . وهكذا تتسع رقعة البركة ، ويزداد ابتعاد الحافة عن المركز ، الى أن تصبح البركة بحيرة ، وتستحيل البحيرة الى بحر داخلى .

الريع

غير ان نزوات الطبيعة تبدأ فى النشاط خلال هذا الفيضان ، ان المنطقة الخصبة التى استقر فيها آدم ، تحتل برمتها ، ان عاجلا أو آجلا ، ولا يجد القادم الجديد أرضا يحتلها اللهم الا تربة من الدرجة الثانية وتظهر بالطبع سوق لتبادل المنتجات التى يحققها العمل الموزع ، هذا العمل الذى ظهر بين صفوف جيران آدم . والآن ، لا يجدر بالمرء أن يعيش بعيدا عن هذه السوق ، لأن البعد عنها يتطلب نفقات اضافية تنفق على الطرق ودواب الحمل ، والوقت الذى يضيع فى السفر الى السوق والعودة منها . ان آدم المستقر فى مركز الأرض الخصبة معفى من هذه النفقات الاضافية ، غير انها مفروضة على القادم الجديد الذى يزرع عند الحافة البعيدة عن المركز . فلنقدر القيمة السنوية لنتاج آدم بـ ١٠٠٠ جنيه انجليزى ، والقيمة السنوية لما تنتجه ارض القادم الجديد عند الحافة بـ ٥٠٠ جنيه ، ولنفترض أن آدم والقادم الجديد متساويان فى الجهد الذى يبذلانه . ها نحن أولاء نرى أن القادم الأول يمتاز على القادم الجديد بما قيمته ٥٠٠ جنيه سنويا . هذه الخمسمائة جنيه عبارة عن الريع الاقتصادى . ولن يغير من الأمر شيئا قولنا ان الاختلاف مجرد اختلاف فى الدخل وأننا لسنا هنا أمام مستأجر يدفع الأجر لمالك . ان الاثنين يبذلان هنا جهدا متساويا ، ومع ذلك يحصل أحدهما على زيادة سنوية قدرها ٥٠٠ جنيه ، لأن

(*) Marjin of Cultivation

أرضه اكثر خصوبة من أرض القادم الجديد ، ولأنها في موقع ممتاز . ان الزيادة التى تتسبب فيها هذه الخصوبة عبارة عن الريع ، ولن يمضى وقت طويل الا ونعرف أن هذه الظاهرة مسلم بها ، وأنها تدفع بالطريقة التى نعرفها اليـــوم . لماذا لا يؤجر آدم رقعة أرضه للقادم الجديد بايجار سنوى قدره ٥٠٠ جنيه ؟ ان الانتاج الذى سيحصل عليه القادم الجديد بهذه الطريقة سيصل الى ١٠٠٠ جنيه ، وبذلك يحصل القادم الجديد لنفسه على ٥٠٠ جنيه بعد دفع الايجار ، أو يحصل على ما يوازى قيمة الانتاج الذى تحققه فلاحة رقعة أرضه عند الحافة ، أضف الى هذا أن من الأفضل له أن يستقر عنـــد مركز المجتمع بدلا من الوقوف عند حواشيه . ان القادم الجديد نفسه هو الذى سيقترح هذه الصفقة ، وقد يتقاعد آدم ويصبح اقطاعيا عاطلا يتقاضى معاشا دائما فى صـــورة ريع قدره ٥٠٠ جنيه . ومنذ ذلك الحين وخصوبة الأرض التى يملكها آدم تعتبـــر فى حكم الريع ، وهو الريع الذى يدفعه العامل للعـــاطل بانتظام ، كما هو الحال اليوم . وآمل أن نستطيع الآن ايراد بضع عينات توضح كيف عبر اقتصاديونا عن هذه العملية البسيطة دون أن أخشى عدم فهم القارىء لها . غير أن عدم الفهم والتعقيد واضحان فى الكتب الدراسية التى نقلت عنها هذه العينات .

يقول ستيوارت مل (١) « يتألف ريع الارض من الفرق بين عائدها والعائد من أردأ أرض مزروعة . » ويقول فوكيت (٢) « يمثل ريع الأرض القيمة النقدية للمزايا التى تنعم بها هذه الارض ولا تنعم بهـا أسوأ أرض مزروعة . » ويقول البروفيسور مارشـــال (٣) « ان ريع قطعة من الأرض عبارة عن الفرق بين انتاجها وانتاج قطعة متاخمة من الارض ، قطعة لم تكن لتزرع على الاطلاق لو كان لها ايجار يدفع . » أما البروفيسور سيدجويك (٤) فيبين بحذر ، أن « الريع المعتاد للاكر فى أية قطعة من الارض عبارة عن فائض قيمة انتاجها على قيمة الانتاج الصافى للاكر فى أرض يمكن فلاحتها ولكنها تعود بأقل قدر من النفع .» ويعلن الجنرال ووكر (٥) « اذا شـــئنا الدقة قلنا ان ريع أية قطعة من

---

(١) مبادىء الاقتصاد السياسي . الجزء الاول « ١٨٦٥ » .
Principles of Political Economy

(٢) كتيب الاقتصاد السياسي ، الكتاب الثانى « ١٨٧٦ » .
Manual of Political Economy.

(٣) اقتصاديات الصناعة ، الكتاب الثانى « ١٨٧٠ »
Economics of Industruy .

(٤) مبادىء الاقتصاد السياسي ، الكتاب الثانى « ١٨٨٣ »

(٥) موجز الاقتصاد السياسي « ١٨٨٥ »
Brief Text book of political Economy.

الارض يتحدد بالاختلاف بين انتاجها السنوى والانتاج السنوى لاقل الاراضي انتاجا ، تلك التى تزرع بالفعل لامداد السوق نفسها التى تمدها الأرض الممتازة ، ونحن نفترض هنا أن طبيعة الأرض كوسيلة للانتاج لا تتدهور أو تتقدم نتيجة لفلاحتها . » ان هؤلاء الكتاب يعرضون كل هذه التعريفات التى لا تعدو أن تكون صياغة للتعريف الذى وضعه أستاذهم ريكاردو (١) القائل « الريع هو ذلك الجزء من نتاج الأرض الذى يدفع للمالك لقاء استغلال الطاقات الاصيلة الخالدة للتربة . »

أسرة القاطعة

فلنعد الى بلدنا المثالى . ها هو ذا آدم يتقاعد ولا يمارس نشاطه الانتاجى ويعيش على ٥٠٠ جنيه سنويا ، وها هم أولاء جيرانه يسارعون الى تقليده حالما يظهر مستأجرون جدد . وتكون النتيجة الأولى ظهور تقليد متوارث يقضى بأن تنعم اقدم الأسر فى البلد بأكبر منزلة ، والمزية الرئيسية لمنزلة كهذه هى أنهم ينعمون بدخول دون أن يبذلوا جهدا . ولكن ، نظرا لأنهم مازالوا يعتمدون على جهد المستأجرين من أجل الحصول على لقمة العيش ، فانهم يستمرون فى تقديم مكافأة معينة للعمال (والعمال هنا بانخط الثلث) ، هذه المكافأة عبارة عن تمجيد لفظى لا أكثر ولا أقل . وهكذا يقترن الرخاء بالبطالة ، والثناء بالكدح ، ويقضى هذا على الاخلاق بالفعل ، ذلك أنه يؤدى الى تناقض بين السلوك والمبادىء ، هذا التناقض هو سر الكراهية الساخرة التى يتميز بها عصرنا ، وهو السبب فى الظاهرة الغريبة التى تحدث عنها ريكاردو عندما يذهب رجل الاعمال الى الكنيسة يوم الأحد بالانتظام نفسه الذى يذهب به حداد القرية ، وهناك ، وأمام الرب ، يندد ويستنكر المسلك الذى ينتوى سلوكه ــ بكل ما أوتى من قوة ــ خلال الاسبوع التالى .

وطبقا لافتراضنا ، امتد بحر الأرض المزروعة الى الفيافى والقفار ، وبلغ من امتداده ان العائد السنوى من جهد الانسان عند الحافة لايزيد على ٥٠٠ جنيه . غير أن هذا البحر يفيض أبدا ، يتسبب فى فيضانه تلك الزيادة التى لا تهدأ فى عدد السكان ، وهكذا لا يقف الحد عند الفيافى والقفار . انه سيقتحم فى النهاية كل شبر من الأرض الصالحة للزراعة ، وسيرتفع الى خط الجليد فوق الجبال وينحدر الى ساحل

---

(١) مبادىء الاقتصاد السياسي والضرائب «١٨١٧» .
Principles of Political Economy and Taxation :

البحر المالح ، ذلك أن الزارعين ـ مثل أى وقت مضى ـ آخذون فى التشكل ، ولن يفلحوا ارضا رديئة طالما أن هناك أرضا أفضل . ولكن ، لنفترض أننا وصلنا الآن الى أقصى حزام للأرض المجانية ، وان العائد من هذه الأرض لقاء جهد الانسان السنوى لا يزيد عن ١٠٠ جنيه ، واضح الآن ان ريع رقعة آدم البدائية قد ارتفع الى ٩٠٠ جنيه ، ذلك لأن الريع عبارة عن الفرق بين نتاجها السنوى ونتاج البقية الباقية من الارض المعفاة من الايجار . بيد أن آدم تخلى عن أرضه لأحد المستأجرين فى مقابل ٥٠٠ جنيه سنويا . هذا المستأجر هو الذى يؤجر الآن رقعة آدم للقادم الجديد مقابل ٩٠٠ جنيه فى العام ، والقادم الجديد لا يخسر بالطبع أى شىء فى هذه الصفقة ذلك لانها تترك له ١٠٠ جنيه سنويا ، وعليه أن يرضى بهذا المبلغ بأية حال من الاحوال . وهكذا يفلح القادم الجديد أرض آدم ويجنى منها ١٠٠٠ جنيه سنويا ، فيحتفظ لنفسه بمائة جنيه ويدفع ٩٠٠ جنيه للرجل الذى يستأجر من آدم ، والرجل الذى يستأجر من آدم ، يدفع لآدم ٥٠٠ جنيه ويحتفظ لنفسه بـ ٤٠٠ جنيه ، وهكذا يصبح بدوره جنتلمانا عاطلا ، وان يكن دخله أقل من دخل الرجل الذى ينحدر من أسرة أعرق . والواقع أن الأمور سارت على النحو التالى : ان الملكية الخاصة فى أرض آدم موزعة بين ثلاثة رجال ، الأول لا يعمل شيئا ويجنى نصف المحصول ، والثانى لا يعمل شيئا ويجنى $\frac{2}{5}$ المحصول ، والثالث يقوم بعبء العمل كله ويحصل على عشر المحصول . ومادمنا بصدد هذه النقطة نقول ان الواعظ الذى لاشك ظل يثرثر ـ فى مكان ما ـ عن الملكية الخاصة التى تحفز الى النشاط وتخلق البواعث السليمة وتجعل توزيع الثروة خاضعا للجهد المبذول ، هذا الواعظ يظهر على حقيقته فى صورة شخص متخبط كليل البصر ، شخص يبدأ ـ بداهة ـ من نقطة الجهل المطبق ويتسلسل منها منطقيا الى أن يصل الى التناقض والجهل الفاضح .

غير أن هذا كله لا يعد شيئا بالقياس الى ما يحدث بعد ذلك ، عند ما يفيض البحر الداخلى فيصل الى أقصى حدوده ، عندما لايعود هناك شىء سوى شريط من الرمال حول الساحل الفاصل بين خط المحراث والموجة ، عند ما يقوم الصيادون بفلاحة الامواج نفسها ، عند ما تلتقى المراعى وغابات الأخشاب بخط الجليد نفسه ، خلاصة القول : عند ما تصبح الأرض كلها ملكية خاصة ، غير أن كل انسان فيها مالك ، حتى وان كانت حقوقه مجرد حقوق مستأجر . انه يتمتع بحيازة ثابتة للأرض لقاء ما يسمى بالريع العادل : أى أنه يصرف أموره على أفضل نحو ممكن فى أرض تخصه وحده ، ولا تخص أحدا غيره . أن كل الريع هو ريع اقتصادى ، والمالك لايستطيع رفعه كما

أن المستأجر لا يستطيع خفضه ، انه ثابت بطبيعة الحال بسبب الفارق بين خصوبة الارض التي يدفع الايجار من أجلها وأردأ أرض في البلد . فاذا نظرنا الى هذه الامور على ضوء حال العالم كما نعرفه ، وجدنا أنها هي الحرية وهي السعادة .

البروليتاري

ولكن ما ان نصل الى هذه النقطة حتى يظهر في البلاد رجل في مأزق غريب . رجل يهيم على وجهه متنقلا بين خط الجليد وساحل البحر بحثا عن أرض ، وكل ما يصادفه من ارض ملك لشخص آخر . نسيت الملكية الخاصة هذا الرجل . اذا سار في الطرقات فهو الشريد ، فاذا انحرف عنها وخطا فوق أرض فهو المنتهك للحرمات ، انه أول ابن لآدم لا يرث شيئا ، وأول بروليتاري ، والرجل الذي ستنعم كل أجيال الأرض بما يبذره من بذور ، غير أنه في الوقت الحالي بلا طعام ، بلا مأوى ، بلا مستقر ، لا احد يحتاج اليه. نكب بكل ما يحيل الانسان الى افاق او عبد . ومع ذلك لا يزال رجلا له عقل وعضلات ، رجلا يستطيع أن يرسم وينفذ ، ويستطيع أن يفلح الارض بقوة اذا استطاع فقط أن يجد أرضا ، ولكن انى له ان يستطيع ! ان الحاجة أم الاختراع . والظاهر أن آدم الثاني هذا ، والولد الاول للبروليتاري العظيم ، يملك عقلا من تلك العقول النادرة التي لا يمكن أن تعد من هبات الطبيعة النزقة . فاذا كان الحقل الخصب يمنح لصاحبه ريعا فلماذا لا ينطبق هذا على الذهن الخصيب ؟ ها هي رقعة آدم الاول لا تزال تدر الـ ١٠٠٠ جنيه سنويا لقاء الجهد الذي يبذله المستأجر الذي يتخلى — كما رأينا — عن ٩٠٠ جنيه سنويا في صورة ايجار . لماذا لا يتجاسر البروليتاري ويعرض على هذا الرجل ١٠٠٠ جنيه سنويا ثمنا لهذا العقار ؟ قد يبدو أن هذا الاجراء سيجعل البروليتاري يموت جوعا ، ذلك أنه مضطر الى التخلي عن كل انتاجه . ولكن ماذا لو استنبط البروليتاري — أو اخترع — أو توقع حاجة جديدة — ماذا لو استفاد من الأرض بطريقة لم يحلم بها أحد من قبل — وجني من التربة والموقع ١٥٠٠ جنيه سنويا بعد أن كان العائد ١٠٠٠ جنيه فقط ؟ لو استطاع ذلك لأصبح بمقدوره دفع الايجار كاملا (١٠٠٠ جنيه) وتبقى له دخل يبلغ ٥٠٠ جنيه . هذا هو ربحه ، ريع كفاءته ، الفارق بين انتاج هذه الكفاءة وانتاج الغباء العادي . تلكم اذن الفرصة المتاحة أمام هذا البروليتاري الداهية — بطل المستر صمويل سمايلز — باوتارك العصر الحديث . والواقع أن المستقبل ، كما قال نابليون ، مفتوح أمام الموهوبين . ولكن وا أسفاه ! لم تعد المشكلة

الاجتماعية تتعلق بمصير الموهوب مثلما لم تعد متعلقة بمصير الغبى . وبمرور الوقت تكتظ الأرض بالناس ويظهر بروليتارى آخر ليس أكثر من غيره ذكاء ، بروليتارى يستطيع أن يحقق ما يحققه الآخرون ولكنه لا يستطيع أن يتفوق عليهم . ليس أمامه ريع للكفاءة . أنى له اذن أن يحصل على حقوق المستأجر ؟ دعونا نرى . من المؤكد انه ما ان يحين هذا الوقت حتى نجد أن الأساليب الجديدة ــ التى استحدثها مستأجر الكفاءة ــ يقلدها أناس عاجزون عن استحداث هذه الأساليب . ولا يقف الأمر عند هذا الحد : ان تقسيم العمل ، واستخدام الأدوات والنقود ، وتطبيق اقتصاديات المدنية ، كل هذا سيضاعف الى حد كبير من قدرة الانسان على انتزاع الثروة من الطبيعة . وستكون هذه الزيادة كلها من نصيب حامل حق الاستئجار ، ذلك أن الايجار الذى يدفعه عبارة عن مبلغ ثابت يأخذه من نتاج الارض التى يستأجرها . والميزان الذى يظهر هو ملك له . وهكذا يربح المستأجر من الزيادة فى المحصول ، وهى زيادة لم يتنبأ بها مالك الأرض . وقد رأينا أن نتاج الارض عند حافة الزراعة يحدد النتاج الباقى للزارعين فى أرجاء المنطقة . ونستطيع أن نقول ان هذا النتاج قد يتضاعف الى حد كبير لنفرض أن النتاج وصل الى الضعف : ان أصدقاءنا القدامى كانوا يدفعون ٩٠٠ جنيه فى صورة ايجار ويحتفظون لانفسهم بـ ١٠٠ جنيه . انهم مازالوا يدفعون هذه الـ ٩٠٠ جنيه ، غير أنهم يحتفظون لأنفسهم الآن بـ ١١٠٠ جنيه ــ ذلك ان اجمالى الانتاج وصل الى ما قيمته ٢٠٠٠ جنيه . والآن ، ها هى الفرصة تسنح لرجلنا البروليتارى الذى لا يمتع بذكاء . ان بمقدوره أن يعرض ايجارا قدره ١٦٠٠ جنيه فى السنة مقابل فلاحة الارض ، على ان يحتفظ لنفسه بـ ٤٠٠ جنيه . وسيعين هذا آخر مالك لحق الاستئجار . سيعينه على التقاعد وممارسة حياة الجنتلمان العاطل الذى ينعم بدخل صاف قدره ١٦٠٠ جنيه يدفع منها ايجارا سنويا قدره ٩٠٠ جنيه لمالك يدفع لزعيم الملاك ٥٠٠ جنيه ولكن يجدر بنا أن نشير الى أن الـ ٧٠٠ جنيه السنوية ليست ريعا اقتصاديا . انها لا تعبر عن الفارق بين أجود ارض وأردأ أرض . وليست لها صلة بحد الزراعة . انها مبلغ يدفع للحصول على حق الامتياز الذى يتيح استخدام الارض ــ انها تتيح لدافعها هذه الارض ــ التى أصبحت الآن احتكارا مطلقا . ولا يتحدد المبلغ بما يستطيع المشترى تحقيقه فى أرض يملكها عند الحافة ، وانما يتحدد على ضوء شغف المالك بحياة البطالة من ناحية ، وحاجة البروليتارى الى لقمة العيش من ناحية أخرى . واذا استخدمنا الاصطلاحات الاقتصادية السارية قلنا ان السعر يتحدد على ضوء العرض والطلب . اذ يشتد الطلب على الارض بسبب قدوم بروليتاريين جدد ، وترتفع الاسعار ،

وتزداد المساومات صرامة . ويتم منح حقوق الاستئجار على مدد ، بدلا من منحها على مدد دائمة ـ مدد تتيح للمستأجر الزيادة التى تتسبب عنها التطورات المجهولة فى حقل الأنتاج . وعندما تنتهى المدة المحددة للايجار يستطيع المالك اعادة النظر فى شروط الاتفاق أو يطرد المستأجر . وترتفع المبالغ المدفوعة ، الى أن تبدو الايجارات الاصلية والايجارات المسددة تافهة بالقياس الى الدخول التى يجنيها الوسطاء أو السماسرة الحاملون لحقوق الاستئجار . ثم يرتفع ثمن حق الاستئجار ـ ان عاجلا أو آجلا ـ لدرجة أن الزارع الحقيقى لا يجنى من الارض مايزيد عن سد الرمق . وهنا يسدل الستار على حقوق الاستئجار التى تباع من « الباطن » وتعجز الارض عن استيعاب المزيد من البروليتاريين الذى يستأجرون ويدفعون ايجارا أكبر من الريع الاقتصادى .

والآن ، ماذا يفعل البروليتارى التالى ؟ لقد وجدنا مخرجا لكل أسلافه ، أما هو فيبدو الا مخرج امامه . ثمة لافتة معلقة على الباب مكتوبا عليها « ليس هناك سوى امكنة للوقوف » وقد تحمل هذه اللافتة الاسطورة الاكثر شاعرية Lasciate ogni Speaeaza Voich. rnraate. هذا الرجل ، الذى ولد بروليتاريا ، يجب أن يموت بروليتاريا ، ولا يترك سوى فاقته ميراثا لولده . ولا نستطيع أن نؤكد انه سيحيا لعشرة أيام قادمة ، اذ أنى له أن يحصل على لقمة العيش وهو العاجز عن الوصول الى الارض ؟ لابد له من مأكل وملبس ، لابد من الاثنين فى الحال . وفى السوق طعام ، وملابس أيضا ، غير أنها أشياء تباع بثمن : لابد من دفع عملة صعبة ثمنا لها ، ولابد من الدفع الفورى ، اذ أن الذى لا ينعم بملكية لا يستطيع أن يقترض . المال اذن ضرورة من ضروريات الحياة ، ولا يمكن الحصول على المال الا ببيع السلع . وليس هذا بالأمر الصعب على مزارعى الارض الذين يستطيعون توفير السلع بمجهودهم ، غير أن البروليتارى رجل معدم ، لذا لايملك سلعا ولا يملك وسيلة ينتج بها هذه السلع. لابد أن يبيع شيئا. غير أنه لايملك شيئا يبيعه سوى نفسه وقد تبدو الفكرة عملا يائسا ، غير أن الايام تثبت سهولة تنفيذها . ان المستأجرين الذين يزرعون الارض لا ينعمون بالقوة الكافية والوقت الكافى لاستنفاد الامكانيات الانتاجية لاراضيهم . فاذا استطاعوا شراء رجال من السوق ـ مقابل ثمن يقل عن الزيادة التى سيحققها هؤلاء الرجال فى الانتاج فان عملية الشراء ستكون مربحة . والواقع أن الشراء سيكون شكليا فقط ذلك ان الرجال لن يكلفوا شيئا ، انهم سينتجون ما يوازى ثمنهم مضافا اليه فائض ينعم به المشترى . لم يسبق فى تاريخ الشراء والبيع ان عثر مشترون على صفقة رائعة كهذه . لقد عرض عم علاء الدين مصابيح جديدة فى مقابل المصابيح القديمة ، غير ان هذا العرض مجرد طعم لاصطياد الجهلة اذا ماقورن بالصفقة الجديدة . ولذا ، ما ان يعرض

فالبروليتارى نفسه للبيع حتى يجد طوفانا من طالبى الشراء ، كل واحد منهم يحاول أن يتفوق على الآخرين وأعد البروليتارى بأن يعطيه مزيدا من نتاج جهده ، مكتفيا هو بأقل قدر ممكن من الفائض ، غير أن الذى يقدم أفضل الشروط فى حاجة الى فائض والا فانه لن يشترى . ويقبل البروليتارى أكبر عرض ، وهكذا يبيع نفسه صراحة ويصبح أسيرا . انه ليس أول انسان يفعل ذلك ، فمن الواضح أن أسلافه الذين اشتروا حق الاستئجار كانوا عبيدا للملاك الذين يعيشون على ايجارات يدفعها هؤلاء الأسلاف ، غير أن الأقنعة كلها تسقط الآن : ان البروليتارى لا يكتفى بالتخلى عن ثمار جهده ، وانما يتخلى أيضا عن حقه فى استقلال الرأى وتوجيه الجهد الوجهة التى يشاء . ان التغير الاقتصادى مجرد تغير شكلى ، غير أن التغير المعنوى هائل . وسرعان ما يغمر السوق كلها ذلك الطوفان المباشر الجديد من البشر ، ليحل محل طوفان حقوق الاستئجار فى الماضى . واذا أردنا أن نتفهم عواقب هذا الاجراء وجب أن نحلل عملية تبادل السلع عامة ، ذلك أن الطاقة العاملة قد أصبحت الآن فى السوق ، شأنها شأن أية سلعة أخرى تباع هناك .

قيمة التبادل

واضح أن عادة التبادل ستظهر أول الأمر عندما يكف كل شخص عن تزويد نفسه بكل ما يحتاج اليه . ان الرجل الذى يصنع بنفسه موائده ، وكراسيه ، ومحرك النار ، والغلاية والرغيف " والزبد " ويصنع بنفسه بيته وملابسه ، هذا الرجل لا يترك « العيش لخبازه » * ولا يحذق صنعه . وهو يكتشف أنه سيمضى فى طريقه مسرعا اذا تخصص فى صناعة الموائد والكراسى ، وأعطى منها للحداد فى مقابل محرك النار والغلاية ، وللخباز وبائع اللبن فى مقابل الخبز والزبد ، وللبنائين والخياطين فى مقابل البيت والملابس . واذ يفعل هذا يكتشف أن موائده وكراسيه تساوى الكثير ، وأن بها قيمة تبادل ، كما يقولون . ولكى يسهل على نفسه الأمر يتم الاتفاق على سلعة مناسبة تقاس هذه القيمة على ضوئها . ونتفق على الذهب ، واذ يستخدم الذهب فى هذه العملية بالذات يسمى نقودا . ويعرف صانع الكراسى قيمة كراسيه نقدا ويستبدلها على أساس هذا المبلغ . ويعرف الحداد القيمة النقدية لمحركات النار التى يصنعها ويستبدلها على هذا الأساس . وهكذا ، اذا استخدمنا النقود كوسيط استطاع صانعو الكراسى أن يحصلوا على محركات النار فى مقابل

(*) jack of All Trades,

كراسيهم ، واستطاع الحدادون الحصول على الكراسى فى مقابل محركات النار . تلكم هى ميكانيكية التبادل، وما أن تتأكد قيم السلع المتبادلة حتى يسهل عمل هذه الميكانيكية ، غير أنها لا تعدو أن تكون « ميكانيكية » ، وهى لا تحدد القيم ولا تفسرها • فاذا حاولنا اكتشاف الشيء الذى يحدد القيم باءت بالفشل بسبب المتناقضات الظاهرية التى تسد الطريق السوى، وبسبب المصادفات الفتاكة التى تجعل الخطأ يبدو أكثر وضوحا •

وسرعان ما تكشف المتناقضات الظاهرية عن نفسها • فواضح أن القيمة التبادلية لأى شيء تتوقف على فائدته ، اذ أن الانسان لايستطيع أن يجعل الشيء العديم النفع قابلا للتبادل ، مهما بذل من جهد غير أن الهواء النقى وأشعة الشمس نافعان جدا لدرجة أننا لا نستغنى عنهما ، ومع ذلك ليست لهما قيمة تبادلية • ولكن ، اذا أسقطت السماء حجرا نيزكيا بلا مقابل فى الحديقة الخلفية ، فان لهذا الحجر قيمة تبادلية هائلة ، بالرغم من امكانية الاستغناء عن هذا الشيء الطريف • وسرعان مانجد سببا لرخص الهواء وغلو الحجر النيزكى : ان الهواء متوفر أما الأحجار النيزكية فنادرة • فاذا استطعنا ، بوسيلة أو بأخرى ، خفض كمية الهـواء النقى بانتظام ومضاعفة كميـة الأحجار النيزكية بانتظام (عن طريق مدفعية سماوية أو غير ذلك) فسرعان ما يصبح للهواء النقى قيمة تبادلية ترتفع تدريجيا ، بينما تنخفض القيمة التبادلية للأحجـار النيزكية شيئا فشيئا • وسنجد فى آخر الأمر أننا نحصل على الهواء النقى عن طريق عدادات ، وأننا ندفع له ثمنا شأنه شأن الغاز ، أما الأحجار النيزكية فلن تباع ، شأنها شأن الحصى العادى • والواقع أن القيمة التبادلية تقل كلما زاد العرض • ويرجع هذا الى الحقيقة التالية : ان نفع السلع يتضاءل كلما ازدادت كميتها ، فالناس عندما يحصلون على قسط من سلعة يشبعون بعض جوعهم ولايعلقون أهمية كبيرة على باقى الكمية . ان فائدة رطل من الخبز تتوقف على ما اذا كان الشخص شبعانا أو جوعانا • وكل انسان يريد أرطالا معينة من الخبز كل أسبوع • ولكن ليس هناك من يريد أكثر من هذه الكمية ، فاذا قدموا له المزيد فانه لن يدفع له ثمنا كبيرا — بل ربما لم يدفع له أى ثمن — ان المظلة الواحدة ذات فائدة كبرى ، غير أن وجود مظلة ثانية يعد ترفا : أما الثالثة فمن سقط المتاع • وبالمثل نجد أن أمناء متاحفنا يريدون كمية معتدلة من الأحجار النيزكية ، غير أنهم لايريدون حمولة عربة منهـا . والآن ، ان القيمـة التبادلية تتحدد لا عن طريق أكثر أجزاء السلعة نفعا ، وانما أقلها نفعا • كيف يحدث ذلك ؟ نستطيع أن نجيب على هذا السؤال بسهولة اذا نحن ضربنا مثلا • فلنتصور أن المظلات المتوافرة فى السوق تكفى لتزويد كل حامل مظلة فى المجتمع بمظلتين . ونظرا لأن المظلة الثانية ليست فى نفع

الأولى فان الخطوة الحاسمة تتلخص فى تسعير نصف المظلات بخمسة عشر شلنا للواحدة على سبيل المثال ، مع تسعير النصف الثانية بثمانية شلنات وستة بنسات • ولسوء الحظ نجد أن المرء لن يدفع خمسة عشر شلنا لسلعة يستطيع شراءها بثمانية شلنات وستةبنسات، وهكذا يصبح كل شخص مزودا بمظلة ، وبالرغم من أن ثمن المظلة – فى باقى الكمية – هو خمسة عشر شلنا الا انها تعد فى حكم المظلة الثانية التى لا تستحق أكثر من ثمانية شلنات وستة بنسات • وهكذا نجد أن القيمة التبادلية لأقل أجزاء السلعة نفعا تحدد القيمة التبادلية لبقية الكمية • ويحدث هذا من الوجهة العلمية ، عن طريق «قانون اللا مبالاة » (١) . ونظرا لأن الوحدة الأقل نفعا فى الانتاج هى التى تنتج فى النهاية فان فائدتها تسمى بـ « الفائدة النهائية للسلعة » • أما فائدة الوحدة الأولى ، أو أكثر الوحدات نفعا فتسمى بـ « الفائدة الكلية للسلعة » . ولو كانت هناك مظلة واحدة فى العالم فان القيمة التبادلية لفائدتها الكلية عبارة عن: المبلغ الذى سيدفعه أكثر الناس تدليلا فى يوم مطير جدا ، حتى لايخرج فى المطر بدون مظلة . غير أن الذى يحدث أن أكثر الناس تدليلا لن يدفع أكثر من أكبر الناس خشونة ، والفضل يرجع الى قانون اللامبالاة . معنى هـذا أن الاثنين يدفعان القيمة التبادلية لآخر مظلة تم انتاجها ، أو يدفعان القيمة التبادلية لـ « الفائدة النهائية » لكل المظلات • ان اصطلاحات « قانون اللا مبالاة » و « الفائدة الكلية » و الفائدة النهائية » اصطلاحات معبرة ومفهومة بشكل رائع اذا أنت عرفت سلفا معناها الدقيق اما اذا نظرت اليها فى حد ذاتها فانك تفقد فيها الوضوح والايحاء • وبعض الاقتصاديين يأخذون استعارتنا القديمة فينقلونها من حقل الزراعة الى حقل الفائدة . فيسمون الفائدة النهائية بـ « الفائدة الحدية » • والاصطلاحان يخدمان غرضنا الحالى ، اذ لا أنوى استخدام المصطلحات مرة أخرى ، والى القارىء النقطة الأساسية التى نريد توضيحها : قد يكون للسلعة نفع كبير ، غير أن قيمتها التبادلية قد تتدهور الى لا شىء ، وذلك بمضاعفة العرض ، الى أن يصبح العرض أكثر من الطلب ، والفائض من السلعة لا قيمة له ولا فائدة له ، ولذلك يتم الحصول عليه بلا مقابل ، ولن يدفع انسان بنسا واحدا ثمنا لسلعة اذا كان من الممكن الحصول على كمية وفيرة منها بلا مقابل • من أجل هذا نجد أن الهواء وغيره من الضروريات ليست له قيمة تبادلية ، بينما تباع الاشياء التافهة بأثمان باهظة اذا كانت نادرة الوجود .

هذه هى الظروف التى تصادف الانسان سواء أكان منتجا أم مشتريا. فاذا كان ينتج شيئا عديم النفع فان جهده سيصبح كله عبثا ، ولن يحصل

---

(1) Law of Indifference.

على مقابل له . أما اذا كان ينتج شيئا نافعا فان الثمن الذى يحصل عليه يتوقف على الكمية الموجودة المطروحة للبيع . فاذا ضاعف من العرض ، بأن أنتج ما يزيد عن حاجة الاستهلاك الحالى ، فانه يخفض لا محالة قيمة العرض كله . لذا وجب عليه أن يدقق فى اختيار مهنته ، ووجب عليه أيضا أن يبذل فيها جهدا كبيرا . وطبيعى أن اختياره سيقع على انتاج السلع التى ترتفع قيمتها بالنسبة للجهد المبذول فى انتاجها ـ أى انه سيبحث عن السلع التى تدر أعلى سعر اذا ما قيست بتكاليفها . لنفرض مثلا أن أحد صانعى الآلات الموسيقية وجد أن تكاليف صناعة « الهارب » مماثلة لتكاليف صناعة البيانو ، غير أن أجهزة «الهارب» أصبحت « مودة قديمة » بينما ازداد الطلب على البيانو . لذلك فانه لن يمضى وقت طويل حتى تزيد أجهزة «الهارب» عن الحاجة بينما يقل المعروض من البيانو عن المطلوب . ونتيجة لذلك تنخفض قيمة الهارب بينما ترتفع قيمة البيانو . ونظرا لأن تكاليف انتاج الاثنين واحدة فان الصانع سيسارع الى تركيز جهوده فى انتاج البيانو ، وسيحذو باقى الصناع حذوه ، الى أن تؤدى زيادة العرض الى خفض قيمة البيانو بحيث تصبح موازية لقيمة الهارب . وقد تتحول «المودة» من البيانو الى الأرغن الامريكى ، وفى هذه الحالة سيقلل الصانع من انتاج البيانو ويضاعف من انتاج الأرغن الامريكى . وعندما تتضاعف أجهزة الأرغن بدرجة كافية قد يبذل « جيش الخلاص » جهدا يجعل الطلب يشتد على الدفوف ، وقد يصبح ثمنها أربعة أضعاف تكاليفها ، وفى الحال تتركز الطاقات المنتجة للآلات فى صناعة الدفوف بجنون . ويستمر هذا التركيز الى أن يؤدى العرض الى خفض الربح ، (١) فيقل عن الربح الذى كان من الممكن الحصول عليه عند ارواء ظمأ الجمهور الى الترومبون . واذ ينخفض ثمن البيانو الى أن يصبح موازيا للهارب فى الربح ، واذ ينخفض ثمن الأرغن الامريكى الى أن يصبح موازيا للبيانو فى الربح ، واذ ينخفض ثمن الدف الى أن يعادل الأرغن الامريكى ، سنجد ـ فى نهاية الامر ـ ان الترومبون ليس أكثر من الدف ربحا ، وسنصل الى معدل عام للربح ، وهذا المعدل يوضح مدى احتياج الجمهور الى هذه الآلات . غير أن معدل الربح هذا قد يذوب ، وذلك بانتاج مزيد من الآلات ـ بالنسبة المطلوبة ـ الى أن تهبط أثمانها وتوازى تكاليف الانتاج ، وعندئذ لن يكون هناك ربح . وهنا يوقف الانتاج نهائيا ، ذلك ان انتاج المزيد معناه جلب الخسارة ، ولا داعى لهذا ، فالناس يستطيعون الحاق الخسارة بأنفسهم دون الحاجة الى انتاج السلع ، وذلك بطريقة بسيطة : القاء النقود من النافذة .

---

(١) اننا نستخدم هنا المعنى العام للربح لنشير به الى زيادة قيمة السلعة على تكاليف انتاجها .

وما حدث للالات الموسيقية فى هذا المثال يحدث بالفعل لكافة السلع المصنوعة . فالسلع النادرة ـ والتى تتسبب ندرتها فى رفع قيمتها ـ تفرينا بأن ننتجها الى أن تقلل زيادة العرض من قيمتها ، ثم نصل الى نقطة لا يزيد فيها الربح عن ربح أية سلعة أخرى . واذ نصل الى هذا المعدل العام للربح نجد أن المعدل يتعرض لمزيد من الاستغلال، الى أن تتسبب الزيادة العامة فى خفض اسعار كافة السلع بحيث تعادل الاسعار تكاليف الانتاج . ويسمى هذا ـ فى بعض الاحيان ـ بالقيمة المعتادة . وهنا ، اذا رجعنا الى تحليلنا الخاص بانتشار الزراعة ، وما ينتج عنها من ظاهرة الريع ، برز السؤال التالى :

ما معنى تكاليف انتاج سلعة من السلع ؟ لقد رأينا كيف أن قطع الارض تتفاوت فى خصوبتها وفى امتياز موقعها، مما يجعل تكاليف الانتاج تختلف باختلاف المنطقة ، الى ان تبلغ ذروتها عند حد الزراعة . غير اننا رأينا أيضا كيف ينتزع المالك ، باسم الريع الاقتصادى ، كل المزية التى يتمتع بها المزارعون فى التربات والمواقع الممتازة . لذا اذا أضفنا ايجار المالك الى نفقات الانتاج وجدنا أن نفقات الانتاج ـ حتى فى افضل الأراضى ـ توازى فى ارتفاعها النفقات المفروضة على أردأ الأرض .

ان تكاليف الانتاج اذن معناها تكاليف الانتاج عند حد الزراعة ، وهى متساوية بالنسبة لكافة المنتجين ، ذلك أن ما يوفرونه من جهد فى انتاج السلعة يضيع فى العدد الهائل من السلع الواجب انتاجها من أجل دفع الايجار . واذا حسن استيعابنا لعملية التسوية هذه استطعنا أن نكتشف الحيلة التى يحاول الاقتصادى العادى خداعنا بها ، كى يجعلنا نقبل نظام الملكية الخاصة على أنه عادل فعلا . انه يرينا أولا : أن الريع الاقتصادى لا يدخل فى تكاليف الانتاج عند حد الزراعة ، ثم يرينا أن تكاليف الانتاج عند حد الزراعة تحدد سعر السلعة ، وثانيا : أن قيمة السلعة تتحدد بتكاليف انتاجها . وهو يعنى بهذا ان الملاك لا يكلفون المجتمع شيئا ، وأن تبادل السلع يتم على أساس مدى الجهد المبذول فى انتاجها تماما . هذه الطريقة السطحية للذكاء الذى يدفع الى الغباء تعلم اليوم فى مدارسنا بصفة رسمية باسم : الاقتصاد السياسى . وسنلمس توا أنها عملية احتيال ليس الا . ان تبادل السلع لا يتم ـ ولا يميل الى ان يتم ـ بناء على الجهد المبذول فى انتاجها ، يضاف الى هذا أن السلع التى تنتج بعيدا عن حد الزراعة تماما تباع بنفس السعر المرتفع الذى تباع به السلع المنتجة عند حد الزراعة ، والتى يبذل فى انتاجها جهدا أكبر ، ليس صحيحا أن المالك لا يكلفنا شيئا : انه يجسد الفارق بين الوضعين .

ولكن ليس هذا هو هدفنا من تحليلنا لمسألة القيمة . فها نحن

نرى الآن كيف أن تحكم الانسان فى قيمة السلع ليس الا قدرة على تنظيم المعروض منها . والأفراد يحاولون دوما خفض كمية المعروض كى يستفيدوا هم . ولقد تم الدخول فى مؤامرات عملاقة لمحاربة محاصيل العالم من القمح والقطن حتى ترتفع قيمتها الى أقصى حد ممكن . ولقد أتلف الهولانديون شحنات التوابل القادمة من جزر الهند الشرقية مثلما يتلف الانجليز اليوم شحنات السمك فى نهر التيمز ، للمحافظة على الاسعار عن طريق خفض كمية الانتاج . وكل التكتلات ، والاحتكارات ، والتجمعات ، والخبايا التجارية انما ترمى الى نفس الفرض . ومما يعرقل الانتاج ويحول دون تطوير الغرائز الاجتماعية ان كل شخص يعرف انه كلما ضيق الخناق على المجتمع أفاد بذلك نفسه . وهو يبرر هذا المسلك بقوله : انه اذا أفاد كل شخص نفسه على حساب المجتمع فان المجتمع سيستفيد ، لأن كل شخص فيه قد افاد نفسه ، وهكذا يحمى المجتمع نفسه من خطر معين . فلن تكون هناك مؤامرات مستمرة لخفض قيمة السلع عن طريق التوسع فى انتاجها . وسيتوقف كل الناس عن الانتاج عندما تقل قيمة سلعتهم عن تكاليف انتاجها (سواء فيما يتعلق بالجهد المبذول فيها ، ام بالجهد مضافا اليه الربح) . ولن يستمر انسان فى انتاج الخبز الى أن يصبح الخبز بلا ثمن مثل ضوء الشمس ، أو الى أن يصبح الخبز مدعاة للضيق مثل أمطار صيف ١٨٨٨ ان أذهاننا مطمئنة بصدد هذه النقطة المتعلقة بالزيادة المفرطة فى السلع التى ينتجها الانسان بجهده ، عن طواعية .

الأجور

انني أطلب منكم الآن العودة الى الموضوع الذى تركناه ، موضوع انتشار الزراعة . لقد وصلنا الى النقطة التى ظهرت فيها سلعة جديدة فى السوق ، ذلك الرجل البروليتارى الذى اضطر الى أن يعيش ببيع نفسه ! اذا أردت ان تلمس على الفور البشاعة الكامنة فى هذا الاجراء فما عليك الا أن تطبق النتائج التى وصلنا اليها فى موضوع القيمة. ان للقيمة قانونا لا مهرب منه : نحن لا نستطيع الحيلولة دون هبوط قيمة سلعة الى درجة الصفر فى النهاية الا بتقييد انتاجها . غير أن السلعة التى يبيعها البروليتارى سلعة لا يستطيع التحكم فى انتاجها بالفعل . بل انه مضطر الى انتاجها بدافع من حافز لا يقاوم . وزيادة السكان هى التى بسطت الزراعة والمدنية من المركز الى خط الجليد ، واضطر الرجال فى النهاية الى أن يبيعوا أنفسهم لسادة الارض : وما زالت هذه الزيادة تضاعف من عدد الرجال ، وهكذا تتدهور قيمتهم التبادلية ببطء ولكن بطريقة مؤكدة — الى ان تختفى هذه القيمة تماما — الى أن يطلق

سراح العبيد السود بدعوى أن لا جدوى من الاحتفاظ بهم فى أرض أصبح الناس ، من كل لون ، يباعون فيها بلا مقابل . هذه هى حال عمالنا الانجليز اليوم ، لقد أصبحوا بلا قيمة وصار من الممكن الحصول عليهم بلا مقابل . ومما يثبت هذا وجود المتعطل الذى لا يستطيع أن يجد المشترين له ، وبمقتضى قانون اللامبالاة لن يقدم شخص على شراء الرجال بثمن اذا كان يستطيع أن يشترى اناسا يؤدون نفس المهام بلا ثمن . كيف نفسر اذن ظاهرة الأجور التى تدفع للعاملين الذين يعملون — دون شك — بأجر ؟ المسألة بسيطة بشكل بشع . لنفرض أن الجياد تضاعفت فى انجلترا بحيث امكن الحصول عليها بلا مقابل شأنها شأن صغار القطط الملقاة فى الدلو . مع ذلك عليك أن تطعم حصانك — عليك أن تطعمه وتأويه بسخاء اذا كنت تستخدمه فى الصيد ، أو تطعمه وتأويه باهمال اذا كنت تعتبره عبئا ثقيلا. غير أن تكاليف اطعامه وايوائه لا تعنى أن للحصان قيمة تبادلية . اذا كنت قد حصلت عليه بادىء الأمر بلا مقابل ، واذا كنت لا تجد من يشتريه عندما تنبذه ، فمعنى هذا انه لاقيمة له ، بالرغم من تكاليف اطعامه وايوائه. تلك تماما حال كل فرد من أفراد البروليتاريا ، فمن الممكن أن نستبدله اليوم بأى فرد من المتعطلين. ان أجرهم لا يعتبر ثمنا لهم ، ذلك أنهم بلا قيمة : ان اجرهم عبارة عن تكاليف الاحتفاظ بهم . وأنت تستطيع أن تدفع أجورا لا تكاد تسد الرمق ، لتحصل فى مقابلها على أكبر عدد تريده من العمال ، وتستطيع أن تفعل لهم ما يحلو لك — داخل حدود القانون الجنائى ، ومن المؤكد أن القاضى الذى ينتمى الى الطبقة المالكة سيفسر القانون لصالحك . واذا كنت تدفع لخادمك الخاص أجرا أكبر من الاجر الذى تدفعه لقاطع الاخشاب فلأنك تطعم حصان الصيد فولا وتضعه فى اسطبل نظيف بدلا من أن تقدم له التبن وتضعه فى زريبة الخنازير (١) .

---

(١) قد يحدث في بعض الاحيان أن يكون الاحتفاظ بمستوى معين شرطا للحصول على أجر ، وفي هذه الحالة قد تصل الاجور الضئيلة الى رقم لا يناسبه اصطلاح «الاجور الضئيلة» بل يكون الاصطلاح مثار سخرية . مثال هذا أن الطبيب العصرى في لندن يستطيع أن يدخر شيئا من ايراده السنوى الذى يبلغ ١٠٠٠ جنيه ، كما أن وظيفة اللورد — ليفتينانت في أيرلندة — لا يشغلها الا الشخص الذى يستطيع أن يدفع من جيبه الخاص لان راتبه الرسمى (٢٠٠٠٠ جنيه) لا يكفى .

عند هذه المرحلة لا يتطلب الحصول على عمال اكثر من توفير العلف لهم . فاذا احتاج الأمر الى مد خطوط حديدية احتجنا فقط الى تقديم لقمة العيش للعدد المطلوب من العمال . مثال هذا انه اذا تطلب الخط الحديدى جهود الف عامل لمدة خمس سنوات فان أصحاب المشروع ليسوا مطالبين بأكثر من تزويد الألف بلقمة العيش لخمس سنوات . ان حد الكفاف هذا يسمى ــ علميا ــ رأس المال . والملاك يأخذون رأس المال هذا من الفائض ، لأن هناك فارقا بين الاجور التى دفعوها لعمال آخرين والثمرة التى حصلوا عليها ، والملاك لم يستهلكوا كل الفائض ، وانما احتجزوا جانبا منه لعمال السكك الحديدية. وعلى هذا النحو يستطيع رأس المال أن يدعى انه ثمرة الادخار ــ أو كما ذكر أحد المعتذرين الأذكياء بصراحة ــ انه ثمرة التقشف . ان قولته هذه شعاع من المرح الذى مازال يرصع الدراسات الخاصة براس المال . ولسنا بحاجة الى أن نقول ان المدخرين رجال يملكون كمية كبيرة من المال ، كمية أكبر من الكمية التى يريدون انفاقها ، اما المتقشفون فيملكون كمية من المال اقل من الكمية التى يريدون انفاقها . وعندما تنتهى الأعوام الخمسة يصبح الخط الحديدى ملكا للراسماليين ، ويتقهقر صانعوه الى سوق العمل من جديد ، وما زالوا ــ على عجزهم ــ مثلما كان الحال من قبل . وفى بعض الاحيان يقول الملاك عن الخط الحديدى المنتهى انه رأسمالهم ، غير انه مجرد كلام لفظى اذا شئنا الدقة . ان رأس المال مجرد فائض يسد الرمق . وقيمته السوقية ــ تلك القيمة التى يوضحها معدل الفوائد الحالى ــ تتدهور مع زيادة عدد السكان ، بينما ترتفع القيمة السوقية للأرصدة الراسخة (١) . ولو استمد المستر جوشين شجاعة من نجاحه في تقليل سندات الحكومة البريطانية وعرض على أصحاب « سكك حديد لندن ونورث ويسترن » الفاءها تماما مقابل رأس مال يكفى لمد الخطوط الحديدية من جديد ، فانهم سيذهلون لجرأته ، وسيشعر عندئذ بالفارق بين الخط الحديدى ورأس المال . ولقد درج الناس على أن يقولوا ان العقار الذى يضم مزرعة عبارة عن

---

(١) ان المعدل الحالى ــ في ظل الظروف الراهنة ــ لا بد سيهبط الى الصفر آخر الامر ، بل قد يصبح « سلبيا » . وعندئذ نجد أن الاسهم التى تدر اليوم ربحا قدره ١٠٠٪ قد تجلب ربحا قدره ٢٠٠٪ أو أكثر . ومع ذلك كان هناك من أساء فهم المعدل وظن أنه يعبر عن ميل الفائدة الى الاختفاء . والواقع انه يدل على أن الفائدة آخذة في الزيادة .

أرض تدر ريعا ، أما العقار الذى يضم خطا حديديا فيعتبر رأس مال يدر فائدة . غير أننا اذا نظرنا الى الأمور من ناحية اقتصادية لم نجد فارقا بينهما ، ذلك أن الاثنين أصبحا مصدرا للدخل وسيتضح هذا تماما لو اضطلع بالمشروعات الباهظة ــ كالسكك الحديدية ــ مالك واحد، ومد شبكتها فوق أرضه وانفق عليها من فائض ثروته . غير أن الحاجة اقتضت ضم عدد من الذين يملكون فائضا من الثروة ، واقتضت خلق جهاز مالى لتوزيع ربحهم من الانتاج وفقا للمبالغ التى ساهموا بها ــ هذه الطريقة هى التى خففت من حدة مصطلح الاستغلال وخففت من مظهره الخارجى . غير أن التخفيف ليس تغييرا : ان المساهم والمالك يتشابهان من حيث أنهما يعيشان على نتاج منتزع من أملاكهما بوساطة الجهد الذى يبذله البروليتارى .

زيادة عدد السكان

ان ظهور النظام الرأسمالى معناه أن استغلال العامل الذى يكد من أجل اجر يسد رمقه قد أصبح فنا من فنون الحياة الرئيسية ، فنا يمارسه المتمتعون بحقوق الايجار . كما أن النظام الرأسمالى يبشر بوعد وهمى ، وعد بعمالة لا تنتهى ، وبذلك يعمى أبصار البروليتاريا عن النتائج المؤسفة للزيادة السكانية السريعة ، تلك النتائج الواضحة أمام المزارع الصغير والمالك الريفى . ولكن ، الواقع أنه كلما اذللت العمال ، وحرمتهم من كل متعة فنية ، وأضعت منهم فرصة الاستمتاع باحترام وحب زملائهم لهم ، دفعتهم ــ فى رعونة ــ الى المتعة الوحيدة والرابطة الانسانية اليتيمة التى بقيت لهم ، الا وهى : اشباع غريزتهم فى انتاج كميات جديدة من البشر . وستهلل لهذه الغريزة قائلا انها مقدسة ، الى أن تحس بالتأفف والضيق من الاعداد الزائدة عن المعتاد : ان هناك وباء من المواليد ، وأنت تكتشف فجأة أن هذه الغريزة شيطانية، وتردد صرخة « الزيادة فى عدد السكان » . غير أن عبيدك لن يعبثوا البتة بصراخك: انهم يتكاثرون مثلما تتكاثر الأرانب، وان فقرهم لينجب القذارة ، والبشاعة ، والخيانة ، والمرض ، والانحلال ، والعربدة، وسفك الدماء . ووسط الثروات التى يكدسها لك كدهم يتكدس بؤسهم أيضا، ويخنقك . وتبتعد عنهم بدافع من الاشمئزاز ، وتنسحب الى الطرف الآخر من المدينة ، وتفرد فى خطوطك الحديدية عربات خاصة لهم ، وتحدد لهم مقاعد خاصة فى كنائسك ومسارحك ، وأنت تعزل حياتك عن حياتهم بكل سياج طبقى ممكن ، ومع ذلك يعجون من حولك ــ ويتشكل وجهك بخطوط الكراهية والشك المعتادين، اللذين تستشعرهما

نحوهم ، ويبلغ من اعتياد اذنك على سماع لغة الأشرار منهم أنك تردد هذه اللغة عندما تفقد زمام السيطرة على نفسك — انهم يسممون حياتك بلا ندم ، مثلما ضحيت بحياتهم بلا رحمة . وتبدأ فى الايمان بالشيطان بشدة . ثم يحل عهد الارهاب الذى يفرضه تمردهم ، وتدرب وتسلح عددا منهم لكى يقمع الباقى — ويحل عهد السجن ، والمستشفى ، ونوبات القمع الجنونى ، تعقبها نوبات كرم جنونى . واثناء ذلك كله يستمر عدد السكان فى التزايد .

الخير (١)

يقال احيانا أن الثروة تتضاعف مع تضاعف الفاقة ، ابان الخطوات البشعة الصارخة التى تخطوها المدنية من سىء الى أسوأ ، غير ان هذا مستحيل بالمرة ، ذلك أن الثروة تتضاءل بانتظام مع انتشار الفقر . غير أن الثراء يزداد ، والثراء شىء آخر غير الثروة . ويبدو ان اجمالى القيم التبادلية للاشياء التى ينتجها البلد كل عام يقفز الى أرقام خيالية . غير أن الثراء يتجمع لدى طبقة معينة ، ويزودها بطاقة شرائية هائلة ، وسرعان ما تتشبع بالثروة التى تفيد المجتمع ، فاذا وصلت الطبقة الى نقطة التشبع هذه فانها تبدأ فى شراء الكماليات . وما ان يصبح للكماليات ثمن حتى تكتسب قيمة تبادلية ، ويجند عمال لانتاج هذه الكماليات . لنتصور سيدة مجتمع فى نيويورك سيدة ذات طبيعة مرهفة للغاية ، انها تأمر بصنع كفن من خشب الورد والفضة ، على ان ينجد بالاطلس الأحمر ، كى يثوى فيه جثمان كلبها . ويتم صنع الكفن بالفعل ، وأثناء ذلك يزحف صبى حى عارى القدمين ، ضامر من الجوع ، فى البرك المائية المتجمدة فى الخارج . ان القيمة التبادلية للكفن تعد جزءا من الثروة الوطنية ، غير أن الأمة العاجزة عن توفير المأكل والملبس لأطفالها لا يمكن أن تعد ثرية لمجرد أنها صنعت كفنا جميلا لكلب ميت . والواقع أن القيمة التبادلية نفسها قد تلوثت مثلما تلوث كل شىء آخر ، ولم تعد تعبر عن المنفعة ، وانما عن رغبات الشهوة ، والغباء ، والغرور ، والنهم ، والجنون — تلك الاشياء التى يصفها الاقتصاديون المهذبون علميا بأنها « الطلب الفعال » Effective Demand ان الكماليات لا تمثل الثروة الاجتماعية ، والجهاز الذى يستخدم فى انتاجها لا يعتبر ثروة اجتماعية ، والعمال الذين لا يجيدون شيئا سوى صناعة الكماليات ليسوا عمالا

---

(١) والكلمة مستخدمة هنا بمعناها الدارج الذى يجرى على السنة العامة — والسبب أن شو استخدم المرادف ، العامى ، لكلمة Wealxh

نافعين للمجتمع ، والرجال والنســاء والاطفال الذين يكسـبون قوتهم بانتاج هذه الاشياء ينفقون على انفسهم على طريقة الاغنيـاء العاطلين الذين يشتغل هؤلاء العمال من اجل امتاعهم . ولقد اعتدنا على اعتبار القيم التبادلية لهذه الكماليات جزءا من الثروة ، وقد جعلنا هذا نتوهم ان الفقراء يجـوعون والخبز يحيط بهم . والواقع انهم يجوعون بينما تحيط بهم كميات هائلة من المجوهرات ، والمخمل ، والدانتل، والحاشية، وجياد السباق ــ ولا يحيط بهم طعام وافر . ونحن نفتقر ــ بصـورة بشعة ــ الى الأشياء اللازمة لرفاهية الشعب ، والسياسةالاجتماعية التى تنتهجها انجلترا اليوم تشبه السـياسة المنزلية لهؤلاء المغامرات اللائى لا يوفرن الملبس الكامل والمأكل الكامل لاطفـالهن ، كى يستطعن الاحتفاظ بالمركبة والتعامل مع خياط عصرى . أما اذا انحسرت الثروة والرفاهية ، فان الطاقة الانتاجية تأخذ فى التزايد ، والشىء الوحيـد الذى يحول دون تحـول الثروة الظاهرة الى ثروة حقيقيـة هو ذلك الانحراف فى الطاقة الانتاجية ، وتجنيدها فى انتاج السلع التى لا تفيد المجتمع . ان الطـاقة الشرائية التى تجعل الكماليـات فى يد الاغنيـاء تستطيع أن تجعل الثروة الحقيقية فى يد الكل . غير أن الملكية الخاصة مازالت تفرق القلة الغنية بالطاقة الشرائية ، بينما تسحبها من الكثرة الفقيرة . وهكذا يتضح فى النهاية زيف الشىء الذى تفاخر به الملكية : ذلك التكدس الهائل لما تسميه بـ « الثروة » ، وهى تفاخر بأن هـذه الثروة ثمرة لقدرتها على ارهاق الرجال والنساء يوميا بالعمل المضنى. وبالرغم من امكانياتها ، وبالرغم من « الاعتماد على النفس » الذى نادى به سمايلز، وبالرغم من المشروعات التجارية الهائلة ، واستنزافها للعرق، واضطهادها للعبيد بصورة متوحشة، وطوفان الدم ، والعرق، والدموع، بالرغم من هذا كله نتساءل : ما الذى قدمته عدا الأجر التافه لعبيدها؟ انها لم تقدم سوى كومة مرعبة من سقط المتاع ، وأدبا طبقيا وفنا طبقيا ملوثا ، وكمية لا بأس بها من السم والاذى .

هذا هو التحليل الاقتصادى الذى يدين الملكية الخاصـة ، فهى ظالمة من البداية ، ويستحيل تماما أن تصلح حلا حتى للمظهر الفردى للمشكلة ، ذلك المظهر الذى يطالب بالتوفيق بين نصيب العـامل من الثروة ، والجهد الذى يبـذله فى انتاجها . وجميع الجهود التى بذلت حتى الآن لارساء مجتمعات حقيقيـة على أسس رأسـمالية قد باءت بالفشل ، والمدنيات اقرب الاشياء الى هـذه المجتمعات ، وقد تعفنت هذه المدنيات واستحالت الى بؤرة للرذيلة والبذخ ، ثم اكتسحتها فى النهاية أجناس غير متمدينة . ونستطيع أن نثبت ، بالاحصائيات ، أن مدنيتنـا قد بلغت بالفعل مرحلة كبيرة من التعفن . ومن المؤكد ، من

الناحية الاقتصادية ، أن تدهورا جديدا سيحل محل التقدم اذا نحن حافظنا على نظام الملكية الخاصة . غير أن الملكية الخاصة المتكاملة نظام غير عملى اليوم لحسن الحظ . وبالرغم من ان صمام الامن الممثل فى الهجرة قام بدور هائل فى هذا القرن ، الا أن الضغط السكانى أجبرنا على أن نبدأ فى أن نعيد الى الشعب المبالغ التى اخذت منه وذهبت الى ملاك الارض واصحاب حقوق الاستئجار والراسماليين ، فقد فرضنا ضريبة الدخل وأجبرناهم على ان يؤلفوا من دخلهم نظاما قوميا للتعليم، والى جانب هذا فرضنا القيود (التى مازالت تجمع بين القوة والوهن) على سلطتهم المرعبة ، تلك السلطة التى تخول لهم انتهاك عقود الايجار. غير أن المستر سيدنى ويب سيتناول هذه النقاط فى المقال التاريخى التالى(١). ولم أكن لأشير الى هذه النقاط البتة لولا أن التجربة أثبتت لكافة الاقتصاديين اخيرا أننا لا يمكن أن نثق بأى تحليل اقتصادى نظرى — مهما بلغ من دقة استقرائه — ما لم نثبته بالتجربة ، بأن نرجع الى صوره فى التاريخ. صحيح أن الأسلوب الذى اعتبرته تطورا مباشرا للملكية الخاصة بين المتعاقدين الاحرار تم فى العالم القديم بطريق غير مباشر ومشتت ابان الصراع مع الانظمة السياسية والدينية والرواسب المعادية تماما لهذا التطور . وصحيح أن الزراعة لم تبدأ فى أوروبا الغربية بالمهاجر الوحيد الذى ينتزع لنفسه ملكيته الخاصة ، وانما بدات بالمجتمعات القبلية التى تأكد فيها — بعد ذلك — حق الفرد فى اتخاذ قرارات خاصة واجراءات فردية يحمى بها نفسه من طغيان المجتمع البدائى . وصحيح أن الزراعة لم تخط خطوات منطقية فتبدأ بالارض الجيدة ومنها الى ارض أقل جودة ، ثم من أرض اقل جودة الى ارض رديئة ، ومن رديئة الى اكثر رداءة : ذلك أن استكشاف أراض جديدة ومناطق جديدة ، واكتشاف منافع جديدة لمنتجات قديمة ، كثيرا ما جعل حد الزراعة أكثر اثمارا من المركز — وبينما كان المركز يتجه الى الحافة اتجهت حركة الايجار والاجور برمتها وجهة مضادة للنظرية الاقتصادية مباشرة . واذا أخذنا العالم ككل وجدنا انه ليس صحيحا أن الزراعة قد انتشرت بعد خط الجليد الى حافة الماء . وما زالت هناك أرض مجانية لافقر عاملة لعلب الثقاب فى الايست اند — هذا اذا استطاعت أن تذهب الى هناك ، وتستصلح الفيافى هناك ، وتتكلم لغة هناك ، وتواجه الطقس هناك ، وتستطيع هناك أن تجد المأكل ، والملبس ، والمسكن ، وأثناء ذلك تشذب مزرعتها ، وتتعلم كيف

---

(١) تعتبر مقالة شو الحالية من بين عدة مقالات ضمها كتاب « مقالات فابية » ومن بين مقالات الكتاب مقالة لسيدنى ويب وهى التى يشير اليها شو هنا .

تفلحها ، وتنتظر ما يأتى به المحصول . ولقد بلغ من براعة الاقتصاديين انهم استطاعوا أن يثبتوا أن هـذا الحل الآخـر سيكفل لهـذه العاملة استقلالا حقيقيا ، غير أننى لن أضيع وقتى فى مناقشة هذه النقطة . والواقع أنه اذا انعـدمت الارض المجـانية فى انجلترا فـان التحليـل الاقتصـادى يصدق على انجلترا ، بالرغم من وجود سيبيريا ، وأواسط افريقية ، والغرب البدائى . وليس صحيحا تماما أن الناس يخضعون فى انتاجهم لعامل واحد ، وهو تصميمهم على أن يحققوا أكبر قدر من القيمة التبادلية . فكثيرا ما تتخذ الرغبة فى الانتاج اتجاها محددا منذ البداية ، فقد يصر رجل على انتاج اللوحات أو المسرحيات بالرغم من انه قد يجنى مزيدا من المال بانتاج الاحذية أو الطواقى . ولكن ، ما ان يشبع هذا الحافز المحـدد حتى يجمع أكبر قـدر ممكن من المال . انه سيفضل بيع لوحته أو مسرحيته بمائة جنيه بدلا من بيعها بخمسـين جنيها . وموجز القول ان « الانسـان الاقتصادى » الشهير لا وجود له، ذلك ان الانسـان هوائى أكثر مما هو منطقى ؛ ولكن ما ان يشبع الهوائى رغباته حتى يفتش عن الاشياء الاخرى التى يستطيع الحصول عليها ، وهكذا يظهر دائما ـ فى آخر الامر ان لم يكن فى أول الأمر ـ فى صـورة الانسان الاقتصادى. وبصفة عامة يسير التاريخ ، حتى فى العالم القديم، فى الطريق الذى وجده الاقتصادى . وينطبق هذا بحذافيره على العالم الجـديد . وقد اكتظت الولايات المتحـدة الامريكيـة والمسـتعمرات بمهاجرين من أوروبا الغربية المصطبغة بالصبغة الفـردية الخالصـة ، واحتجزوا لانفسهم ممتلكات خاصة بنفس الطريقة التى افترضناها فى كلامنا عن ظروف الزراعة . والملاحظ أن الصلات الاقتصادية بين هؤلاء المزارعين لم تلبس بعد أى قناع من الاقنعة السياسية القديمة . ومع ذلك نجد بين ظهرانيهم ما يؤيد تحليلنا ، وهو أن كافة شرور مدنياتنا القديمة تنمو الآن هناك ، وبالرغم من أن الخاتمة لم تحل بعد الا أنهم بعثوا الينا بتلك الصيحة الضخمة التى عادت من جديد ، والتى تطالب بتأميم الارض . لقد أطلقها رجل راى مأساة الملكية الخاصة وفصولها تتلاحق ـ بسرعة لم يسـبق لها مثيل ـ فى مدن امريكا الشبيهة بعش الغراب .

فاذا فكرنا فى الاشتراكية وجدنا أن تحليـل الآثار الاقتصـادية للمذهب الفـردى يشـير الى أن الاحتكار الخـاص للارض هو سـبب الامتيازات المجحفة التى تحاربها الاشتراكية . وهذا دليل دامغ على أن الملكية العامة للارض هى الشرط الاقتصادى ، الاساسى ، للاشتراكية. غير أن هذا لا يتطلب فى الوقت الحالى اعـادة الارض ، حرفيـا ، الى الشعب . ذلك ان الارض فى يد الشعب حاليا : ومعظم الملاك ليسـوا موجودين فى الارض . وهكذا نجد أن الشكل الحديث للملكية الخاصة

مجرد حق شرعي ، سنوى ، فى جزء من انتاج الوطن ، دون بذل جهد فى هذا الانتاج . والملكية الخاصة لا تشير الى جزء خاص أو شكل خاص لهذا الانتاج ، وأثناء عملية الاستهلاك نجد أن دخلها لا يتميز عن الدخل الناتج عن الأجر من اجل هذا نصادف غالبية اعتادت على أن تسمى السلع التى تشكل دخل المالك بملكيته الخاصة ، وهى لا تجد فارقا بينها وبين السلع التى تشكل دخل العامل . ومن اجل هذا تطلق اصطلاح الملكية الخاصة على دخل العامل الضئيل، فاذا صادفت هجوما على الملكية الخاصة اعتبرته محاولة لتخويل كل شخص حق سرقة كل شخص آخر . غير أننا نستطيع أن نفرق بين دخل صاحب الملكية الخاصة والعامل ، فصاحب الملكية الخاصة يحصل على دخله دون قيد أو شرط ، بناء على حق خاص ، الامر الذى لا يتفق والصالح العام ، هذا الصالح الذى لايناسبه وجود مستهلكين لاينتجون. أما الاشتراكية فتقضى بايقاف هذه الدخول واضافة الثروة الناتجة عن الايقاف الى دخول العاملين . ولقد رأينا كيف أن الدخول العائدة من الملكية الخاصة تتألف من الريع الاقتصادى ، والمعاشات ، ومن هذه الدخول ما يجىء عن طريق تأجير حقوق الايجار ، كما تتألف أيضا من شكل من أشكال الايجار يسمى الفائدة ، وذلك بتكييف الارض للانتاج بطريقة خاصة على يد رأس المال .

هذه المبالغ كلها تدفع من الفارق بين نتاج الجهد الذى يبذله العامل وسعر هذا الجهد المباع فى السوق المفتوحة فى صورة اجور ، أو مرتبات ، أو ارباح (١) . واذا استثنينا الريع الاقتصادى استطعنا ان نضيف كل هذه الاشياء مباشرة الى دخول العمال ، بأن نتوقف عن اخذها منهم . اما الريع الاقتصادى الناتج عن التباين فى خصوبة الارض وحسن الموقع ، فيجب اعتباره ثروة عامة او اجتماعية على الدوام ، ويجب ان يستغل بالطريقة التى نستغل بها الدخول العائدة من الضرائب اليوم ، أى فى الاغراض العامة . ومن بين الاغراض العامة التى تنوى الاشتراكية تحقيقها : التأمين على المواطنين وتحقيق المشروعات الانتاجية البالغة الاهمية .

وبهذا نحل المشكلة الاقتصادية للاشتراكية، اما المشكلة السياسية فلا تدخل فى مجال هذه المقالة . ولكن ، ما ان تؤمن فكريا بأن بؤسنا الاجتماعى لا يرجع الى شىء من الفوضى والشرور الأبدية وانما الى نظام مفتعل قابل للتعديلات المستمرة — بل قابل للاندثار الكامل والتغيير

---

(١) تناول كارل ماركس هذا الفارق بين نتاج الجهد وسعر هذا الجهد بطريقة عميقة وأعتبره بندا قائما بذاته واسماه بـ « فائض القيمة »

الكامل بارادة الانسان — ما ان نؤمن بهذا حتى ينزاح عبء رهيب عن اذهان الجميع ، اللهم الا الذين يتشبثون بالوضع الراهن ، بناء على بواعث دنيئة ، ويعترفون بذلك بينهم وبين أنفسهم أو لا يعترفون . لقد علمنا هذا القرن سلسلة من الدروس القاسية التى تؤكد انه من العبث ان نؤمن بشيء لمجرد أن الايمان به امر ممتع . كان من الممتع أن نتلفت حولنا شاعرين باننا نمتلك ألف جنيه سنويا هاتفين مع ديفيد بطل براونج « الحب يسود ، القانون يسود » . وكان من الممتع أن نعتقد أن الفرصة التى ضاعت منا فى هذا العالم بسبب تقاعسنا ستعود فى عالم آخر . وكان من الممتع أن نعتقد أن هناك يدا رحيمة تأخذ بيد المجتمع وتحول كل المظاهر الشريرة الى مظاهر خيرة ، وتجعل الفقر الدنيوى وسيلة الى النعم العظيمة والجزاء الوافر فى العالم الآخر . وكان من الممتع أن نفقد احساسنا بالفوارق الدنيوية ونفكر فى مساواتنا امام الرب . غير أن الاستفسارات النفعية والاجابات العلمية احالت كل هذا التفاؤل الوادع الى تشاؤم شديد الحلكة . وظهرت الطبيعة أمامنا بمظهر «المتوحش فى الناب والظفر» واذا كانت اليد المحركة رحيمة حقا ، فلايمكن — اذن — أن تكون لها السيادة الكاملة فلايمكن اذن أن تكون رحيمة ، وهكذا تحول حبنا لها الى خوف وكراهية . ونحن لم نعترف أبدا بأن العالم الآخر — الذى سيعوضنا عن آلام عالمنا — مفتوح أمام الجياد والقردة (غيرأن هذا لم يجعلنا أكثر رحمة بجيادنا) ، والآن ها هو ذا العلم يرينا زاوية الاذن المدببة للحصان مشرعة فوق رؤسنا نحن ، ويقول لنا انه تربطنا بالقردة صلة الدم . ولم يظهر دليل يثبت وجود هذا العالم الآخر ، وتلك القوى الرحيمة التى تركنا فى يدها علاج المآسى المؤلمة التى يعانى منها الفقراء ، وأخذت الادلة تترى لتثبت أن ما أسميناه بالطبيعة لايعرف ولايعبأ باتراحنا وأفراحنا أكثر مما نعرف أو نعبأ بالمخلوقات الدقيقة التى نسحقها تحت أقدامنا ونحن نسير فى الحقول . وبدلا من أن يجعلنا هذا ندرك توا أن الطبيعة غير اخلاقية ، وأنها لاتبالى ، تدهورنا الى شكل فج من أشكال عبادة الشيطان ، واعتبرنا الطبيعة قوة شريرة لايتطرق اليها الندم . ولم يكن هذا التصرف بأفضل من تفاؤلنا القديم ، وواضح انه اكثر كآبة . لقد جعل عيوننا مغمضة على الحقيقة التالية : ان القسوة والانانية موجودتان داخل الانسان نفسه ، لا خارجه : وان أقدامه على فعل الخير كفيل بمناهضة الرذيلتين والقضاء عليهما وبرز الاشتراكى كرجل يؤمن بقدرة الانسان على تحسين العالم ، غير أن المدرسة القديمة من رجال الاقتصاد السياسى لم تر للملكية الخاصة بديلا ، واذا بها تعرض نفس التحليل الذى أشرت اليه آنفا ، تريد بذلك أن تثبت أن الاجراءات الرحيمة

لاتستطيع أن توقف تكاثر الفقر بصورة آلية قاتلة ، نتيجة لزيادة عـدد السكان . وانسجمت استنتاجاتهم مع الافكار الجديدة تمـاما . انهـا الطبيعة مرة أخرى ـ الصراع من أجـل البقـاء ـ استئصال الضعيف بلا رحمة ـ بقاء الأصلح . موجز القول أن عملية الانتقاء الطبيعى شرعت تؤدى دورها . وبدا أن الاشتراكية اروع من أن تتحقق فى واقع الحياة ، ومروا عليها مر الكرام وكأنها لاتعدو أن تكون التفاؤل القديم الذى ينطح برأسه ـ فى حماقة ـ صخرة العلم الحديث . غير ان الاشتراكية تتحدى اليوم المذهب الفردى ، والتشكك ، والتشاؤم ، وعبادة الطبيعة المتجسدة فى صورة شيطان ، وتستند فى هذا التحدى الى العلم الذى يستندون هم عليه . ان العلم الذى يبحث فى انتاج الثروة وتوزيعها يسمى بالاقتصاد السياسى . والاشتراكية تخاطب هذا العلم وتحـارب المذهب الفـردى بنفس الاسلحة التى يحارب بها ، وتشتت شمله وتوقعه فى الكوارث التى لا براء منها . وينجم عن هذا ان الساخر الشرير الذى لايزال يعتبر العالم مأوى خالد للكلاب وللشخص المطمئن الذى يردد الخطأ المألوف ـ «سيكون بينكم دائما فقراء» ـ سيفقدان المركز الذى احتـلاه عنوة فى صـفوف المتحضرين ، ليعودا الى صفوف الجهلة ، والسطحيين ، وضحايا الاوهام. أما بالنسبة للبقية الباقية منا فقـد علمونا فى طفولتنـا التعسة تبجيل أصحاب الملكية ، غير أن قلوبنا كانت قاسية وضالة لدرجة أنها كرهت فى سرها وتمردت على الملاك المبجلين بالرغم من هذه التعاليم . من اجل هذا يتعذر علينا أن نعبر عن مدى الارتياح الذى استشعرناه عندما اكتشفنا أن قلوبنا كانت على صواب ، وأن أصحاب السيادة اليوم ليسوا سـوى انحراف للنظام الاجتماعى السليم العلمى ، انحـراف يتردى الى هوة الخديعة ، والتفاهة ، والانانيـة ، والبؤس الارعن ، والتبـديد الاحمق لفرص رائعة أمام حياة نبيلة هائلة .

كان من الامور البشعة أن نستشعر هذا ثم نحس أن لامفر منه ، وأن على الفقراء أن يجوعوا ويشعروك بالخزى وانت تتناول عشاءك ، وأن على الفقراء أن يرتجفوا من البرد ويشعروك بالخزى وانت بداخل معطفك الدافىء .

لقد كان علم الاقتصـاد مدعاة لليأس ، غير أنه اليوم مدعاة للامل ، ونحن مدينون له بهذا الاكتشاف الذى توصلنا اليه ، وهو انه بالرغم من أن الشرور اسوأ مما كنا نعرف ، الا انها ليست خالدة ، بل ليست طويلة العمر ، هذا اذا ماتحركنا ووضعنا خاتمة لها .

التحول إلى الديموقراطية الاشتراكية

التحول الى الديمقراطية الاشتراكية (١)

عندما شرفتنى الهيئة البريطانية فدعتنى الى مشاركتها فى نشاطها فكرت فى تلبية الدعوة بقراءة مبحث عنوانه ((**انهاء** فترة التحول الى الديمقراطية الاشتراكية)) . ولكن تم استبعاد كلمة ((**انهاء**)) بعد شيء من التفكير فالكلمة ، فى استعمالاتها الحديثة ، قد اكتسبت فجأة معنى غير مستحب ، وأنا حريص كل الحرص على نزع هـذا المعنى من المسألة التى سأعالجها ولم أقترح هذه الكلمة فى البداية الا لأبين ، بأوجز عبارة، اننا فى قلب فترة تحول بدلا من القول بأننانهرب من بدايتها . وأردت ايضا أن أبين عزمى على تنـــاول الفترة الباقية من هذا التحول بدلا من الفترة التى تمت بالفعل • وبالرغم من أننى سأبدأ من البـــداية ، الا أننى لن أعتذر عن القفزات التى سأقوم بها عبر القرون ، ذلك أننى أريد الوصول الى الحـــاضر فى أسرع وقت ممكن ، بالرغم من اننى قد أغامر فى ذلك وأسيء الى كرامة التاريخ •

فلتكن بدايتنا موجزة اذن ، ولنأخذ لمحة عن العصور الوسطى . هاأنت تجد انجلترا ــ من الناحية النظرية ــ وهى أكثر تنظيما من انجلترا اليوم . ان الزراعة خاضعة لنظام منطقى مفهوم فى المقاطعة الاقطاعية ، أو الكوميون • والحرف منظمة على يد النقابات الموجودة فى المدن • ولكل انسان الطبقة التى ينتمى اليهـــا ، وعلى كل طبقة واجبات • وتتحدد المدفوعات والامتيازات طبقا للقانون والعرف ، يساندها الوازع الاخلاقى للمجتمع • ويقوم الوازع الاخلاقى باعادة النظر فيهما اذا ما غير العرض والطلب من طبيعة التوازن . ولم يسمع أحد بالحرية والمساواة ، كما لم يسمع احد بالمنافسة الحرة . واذا كان القانون لا يتيح لزوجة العامل حزاما من الفضة : الا انه لا يجبرها أيضا على العمل ست عشرة ساعة يوميا فى مقابل (شلن) حديث . ولم يخطر ببال انسان أن من حق الفرد أن يتاجر كما يشاء دون الرجوع الى الباقين . مثال هذا أن

---

(١) القيت هذه الخطبة في السابع من سبتمبر عام ١٨٨٨ أمام الفرع الاقتصادى للهيئة البريطانية في باث .

سكان المدن قد يفكرون فى اقامة سوق ، غير أنهم يعلمون جيدا أنهم لم يكلفوا أنفسهم عناء اقامتها كى يخدموا المضاربين . فاذا أكتشفوا رجلا يشترى السلع لمجرد بيعها بعد ساعات قلائل بسعر أكبر . فانهم يعاملونه معاملتهم للاشرار ، ومبلغ علمى أن هذا الرجل لا يجرؤ على الدفاع عن نفسه قائلا : ان هذا الاجراء يفيد المجتمع وان واجبك الدينى يقتضى منك أن تشترى من أرخص سوق لتبيع فى أغلى سوق . ولو فعل ذلك لأحرقوه حيا على الأرجح ولالتمسنا لهم بعض العذر . اما عن **الحماية** فانهم يتكسبونها بطريقة فطرية ٠

وقد انهار هذا النظام الاجتماعى الذى لاتزال آثاره ماثلة فى كافة الانجاهات ، وسبب انهيـــاره أنه غير عادل : أو لانه عديم النفع ٠ لقد قضى عليه نمو الكائن الاجتماعى . كان جهازه بدائيا للغاية ، وادارته جد ساذجةوجد شخصية ، وكانت تعتمد كثيرا على الوسيط . ومن ثم عن تنـــــاول التشكيلات المعقدة ، فيما عدا طائفة من الكوميونات التى تتمتع باستقلال صناعى ولا تخضع لسلطة مركزية ، وقد تدين بسلطة مركزية واهنة من أجل أغراض سياسية محض . أما التعامل مع الاقطار الاخرى فى الميدان الصناعى فكان بعيدا عن أفهام هذا النظام الاجتماعى القديم . ولم يكن يدرك تماما الالتزامات الأخلاقية بين منطقة وأخرى ٥ اما الالتزامات الاخلاقية الدولية فلم يكن لديه علم بها . وكان الفرنسى أو الاسكتلندى فى حكم العـدو الطبيعى : أما الروسى فشيطان أجنبى : أما العلاقة بين الزنجى وفصيلة البشر فكانت أبعد من العلاقة المعترف بوجودها اليوم بين الغوريلا والانسان ٠ وتم اكتشاف العـالم الجديد ، وبدأ هذا الانقلاب الاقتصادى الذى أحال كل مدينة صناعية الى مجرد خيمة فى سوق العالم ، وغير الاهداف والاتجاهات المباشرة للمنتجين ٥ وكان أن اتجه المغامرون الانجليز الى البحر وهم فى حالة ذهنية ملائمة بالذات للنجاح التجارى ٠ كانوا متدينين بلا افتعال ، وكانوا يتمتعون بقوة فى الشخصية لا تتوفر الا لمن ربوا على المبادىء . غير أنهم نظروا الى القرصنة ـ فى الوقت نفسه ـ نظرتهم الى رسالة وطنية تحتـــــاج الى شجاعة ، واعتبروا تجارة الرقيق **فرعا** نزيها تماما من **فروع** التجارة، وأن هذه التجارة مليئة بالمغامرات التى تتفق وشرف « الجنتلمان » ، وانها مربحة جدا بحيث تستحق المغامرة . فاذا أغتصبوا شحنة سفينة أجنبية أو جنوا ربحا طائلا من بيع شرذمة من العبيد اعتبروا نجاحهم دليلا مباشرا على العناية الالهية ٠ أما أصحاب الثروات المجمعة فسارعوا الى « المغامرة » بتقديم رءوس أموالهم الى هؤلاء المغـــــامرين ٠ واشترك فى رحلات المغامرين المتاجرين أناس من كافة المراتب الأكثر ثراء ، من الملكة اليزابيث الى ما بعد ذلك ٠ كانت المكاسب تبرر هــــذه الجرأة ، ورسخت أسس المجد الصناعى والعار الصناعى : فى القرنين الثامن عشر

والتاسع عشر : وهكذا ظهرت الرأسمالية فى مشروعات يشنق الرجال بسببها أو يطلق عليهم الرصاص - كما لو كانوا حشرات ضارة - ويتم هذا على يد أمم متحضرة . والغريب أنك لا زلت تجد ، فى مغامرى العصر الحالى من التجار ، ذلك التناقض الغريب بين الورع والاستقامة من جهة والاثم الارعن المتمرد من جهة اخرى . وكلنا يعرف أقطاب التجـــار الذين نعتبرهم أعمدة للمجتمع بســـبب نشاطهم ، واحتمالهم المستمر ، ونبلهم ، وعلاقاتهم الاسرية النظيفة غير أنهم ينتزعون ثروتهم من عرق النساء والاطفال ، وهم يسلبونهم بطريقة دموية لنارجة أنهم يضعون أفقر ضـــحاياهم تحت رحمة أناس تتلخص مهمتهم الوحيدة فى التحايل على قوانين المصنع . ان شعورهم بالتضامن الاجتماعى مع العمال الذين يتقاضون اجرا ليس أكبر من شعور دريك نحو الأسبان أو الزنوج ».

واذ نمت التجارة الخارجية ، والرأسمالية . خرجت الصناعة من يد الفرد ، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل لقد خرجت أيضا من يد القرية والنقابة والبلدية - بل والحكومة المركزية - وبدا كما لو كانت أى محاولة لتنظيم الاعمال على نحو افضل بواسطة القانون تبوء بالفشل أو تظهر فى صورة احتكار يفرضه وسطاء رسميون مرهقون . يسيئون الى الصالح العام مباشرة ، ويسيئون الى نفس المصالح التى ظهر القانون لحمايتها . وأكثر من هذا أن القوانين لم تعد تنطوى على نوايا منزهة . ومرجع هذا ان الطبقات الرأسمالية تسلمت زمام السلطة السياسية ، وكانت هذه الطبقات متخمة بالثراء بفضل سياسة القوانين الاقتصادية التى لم تكن مفهومة آنذاك .. (١) وبلغت الامور مرحلة فسدت فيهـــا التشريعـــات والتنظيمات وأصبحت شريرة ، لدرجة أن الفوضى صارت مثـــلا أعلى لكل المفكرين التقـــدميين والرجال الواقعيين وافتتـــح عهد لاصلاح الثورة الفكرية بصورة رسمية ، ومما عزز هذه الثورة فى القرن الثامن عشر الانقلاب الصناعى الكبير الذى بدأ مع استغلال التجـــار واختراع دولاب الغزل - ثم حلت الفـوضى . واستحال النظام الاقطاعى الى عبث عندما تغير أساسه الشيوعى الذى يقترن بعـــدم التكافؤ فى الظروف ، وتحول النظام الاقطاعى الى ملكية خاصة تقوم على التعاقد الحر والايجارات المتنافسة . ولم يكن لدى النظام النقابى ما يعينه على حل مشكلة تقسيم العمل ، أو نظام المصنع ، أو التجارة الدولية ، واكتفى بأن اعتبر المذهب الفردى القائم على التنـــافس ظاهرة شيطانية

(١) شرحنا هذا في المقالة الاولى بالكتاب .

يجب قمعها . غير ان هذا المذهب استحوذ على النقابات ، وأحالها الى اماكن يتناول فيها العجائز المرطبات ، واضافها الى قائمة المبكيات والمضحكات فى صفحات التاريخ .

وظهر الاقتصاد السياسى الحديث نتيجة للجهد اليائس الذى بذلته القريحة البشرية كى تحل هذا المأزق الزاخر بالفوضى الصناعية . وتبلور هذا الاقتصاد السياسى فى فرنسا حيث بلغ الاضطراب ثلاثة أضعافه ، وأثبت هذا العلم ــ بأعتباره فرعا من فروع الفلسفة ــ أنه أكثر واقعية من ميتافيزيقا الأكاديميين ، ومنها اشتراكية مور اليوتوبية ، أو علم اجتماع هوبز . ومن الممكن اعتبار أرسطو سلفا لهــــا ، غير أن القريحة الانسانية كانت قد برمت آنذاك بأرسطو ، خاصة بالجمهوريات المالكة للعبيد . وسرعان مانادى الاقتصاد السياسى بالفوضى الصــــناعية ، وبالملكية الخاصة ، وبالتهور الفردى فى كل شىء عدا جمع الفرد للثروات، وبالغاء كافة وظائف الدولة فيما عدا الوظائف الخاصة بقمع المسلك العنيف والحيلولة دون الاعتداء على الملكية الخاصة . ولقد كان من الممكن أن يردد الاقتصاد السياسى صيحة جاك كيد : « ولكن هل حققنا النظام نحن الذين ابعد ماتكون عن النظام ؟ »

ولكن ، بالرغم من أن الاقتصــــاد السياسى قرر ذلك الا أنه يجب الانفهم من هذا أن كبار الاقتصاديين نادوا باساءة استغلال الحرية . انهم لم يتعدوا ماذهب اليه الامير كروبوتكين ، أو المستر هربرت سبنسر، أو بنيامين تاكار (من بوسطن) ، أو أى محدث من الفوضويين . لم يعترف هؤلاء بأن الفــــوضى بديل لتنظيمات الدولة ، وانما آمنوا بأن الطبيعة جعلت من التنافس منظما آليا ذا سلطان ، وأنه بفضل التنافس سيتحقق النظام نتيجة لسعى كل أمرىء وراء مصلحته ، هذا اذا أخلوا السبيل أمام المنافسة . وطاب لهم أن يؤمنوا بأن النظام الاجتماعى العادى السليم ليس بنيانا قانونيا مفتعلا تكلف صيانة الأمرين ، وانما رأوا أنه نتيجة تلقائية لقوى الطبيعة وهى تتحرك بحرية . وهم قد ثاروا على السيادة الاقطاعية ، وتدخل العصور الوسطى ، وعدم التسامح الدينى ، واستطاعوا أن يثبتوا كيف صادفت هذه المظــاهر الثلاثة فشلا ذريعا فى النهاية ، وكيف آلت الى الفساد ، وجرت على نفسها الجهل . وأحسوا بالحنق وهم يرون الفلاح يكافح معترضا على حرمانه من حقوق الملكية الخاصة ، تلك الحقــــوق التى نجح سيده الاقطاعى فى سلبها . وكان أن أكدوا ــ بشدة ــ حق الجميع فى الملكية الخاصة . ولقد بهرتهم تلك الدفعة الهائلة التى نعم بها الانتاج على يد الانقلاب الصناعى وفى ظل الاستثمارات الخاصة المتنافسة ، غير أنهم كانوا يفتقرون فى نفس الوقت الى الاحصــــائيات ــ الأمر الذى جعلهم يغفلون فى غمرة تفاؤلهم ، حال

الجمــــاهير · وهكذا نجد ديفيد هيوم يكتب لتورجو ـ عام ١٧٦٦ ـ قائلا : « فى مقدور العامل المثابر أن يضيف الى عمله بضع ساعات كل اسبوع ، وفى مقدور الفقير مهما بلغ فقره أن يقتطع شيئا من نفقاته ». والذى يدرس الاقتصاديين الفرديين لن يعرف مدى ماعانته البروليتاريا الانجليزية من رعب وهوان فى الوقت الذى ازداد فيه الملاك ثراء على ثراء .

غير أن جهل الاقتصاديين بالتاريخ لم يقعدهم عن ذلك الجهد التجريبى : الاقتصاد السياسى العلمى · فكل الأنظمة والمبادىء الاثيرة لديهم قد خضعت ـ الواحد تلو الاخر ـ لتحليلهم لقوانين الانتـــاج والتبـــادل · واستطاعوا بقانون واحد ـ قانون الريع ـ أن يقضوا على كل سلسلة الافتراضات التى قامت الملكية الخاصة على أساسها . لقد ظن أصحاب المذهب العقلى أن الثروه فى ظل التنافس الحر يجب أن تذهب الى المجدين ، وأن يكون الفقر العقـــاب الطبيعى العادل للكسالى واللاهين · غير أن هذه الفكرة أثبتت فشلها تماما كالفكرة القائلة بأن الارض مسطحة · ها نحن أمام كمية هائلة من الثروة المســـماة بالريع الاقتصادى ، وها هى تتزايد مع تزايد السكان ، هذه الثروة عبارة عن الفارق بين نتاج النشاط القومى ـ كما هو موجود بالفعل ـ ونتاج النشاط القومى لو كان كل شبر فى أرض الوطن يتفوق ـ فى خصوبته وامتياز موقعه ـ على أردأ أرض يمكن أن توزع منها لقمة العيش ، ولا يمكن أن يعتبر أى جزء ملكا لهذا الشخص أو هذه الطبقة مقابل جهوده أو جهودها الخاصة ، فالثروة كلها اجتماعية أو مشتركة ـ ولا يمكن أن نجد دليلا سليما دائما ، أو عذرا يقبله العقل النزيه للدفاع عن حقوق خاصة فى هذه الثروة · وبالنسبة لهذا الموضوع نجد أن ريكاردو أكثر صراحة وعمقا من المستر هنرى جورج · أشار ريكاردو ـ وأنا أورد هنا نفس كلماته ـ الى ان « كل الفائض من نتاج التربة يجب أن يذهب فى النهاية الى المالك بعد أن نقتطع منه أرباحا معتدلة تكفى للتشجيع على التجميع » ·

وبفضل نظرية القيمة استطاع ريكاردو أن يؤكد أن العــــامل يستطيع أن يضمن دواما تكاليف انتاجه (أى قوت يومه) حين يبيع نفسه مقابل الاجور التى يدفعها المالك . غير أن هذا العزاء المتهافت نفسه ذاب أمام البحوث الجديدة فى نظرية القيمة ، تلك البحوث التى قام بهـــا جيفونز · فقد دلل على أن قيمة السلعة تتحدد بالكمية المتوفرة منها ، وأن هذه القيمة قد تهبط الى درجة الصــفر عنـدما يطغى العرض على الطلب ويصبح أى عرض جديد لا جدوى منه . تلكم حقيقة

اكتشفها المتعطل ــ دون الرجوع الى حساب التفاضل ــ قبل ان يولد جيفونز والواقع أن الملكية الخاصة لم تترك للقادمين الجدد مجالا . وقد ابرز مالتس هذه الحقيقة ، وأشار بعدم ايفاد قادمين جدد ــ وأن يظل عدد السكان عند الرقم الذى وصل اليه . غير أن اهتمام السكان بهذا الطلب المتواضع بدأ غير معقول لأن معدل نتاج الفرد أخذ يتزايد بأسرع مما يتزايد السكان (ومازالت هذه الظاهرة مستمرة) ، أما الزيادة فى الفقر فجاءت كنتيجة طبيعية للزيادة فى الايجارات واخضاعها للملكية الخاصة . وبعد أن انتهى ريكاردو من التركيب الفردى لعنصرى الانتاج والتبـــادل ، اندلعت نيران حرب ديالكتيكية • واكتفى برودون بالاطلاع على مبحث ريكاردو كى يفهم منه ما يكفيه ليثبت ان الاقتصـــاد السياسى يظهر بطلان الملكية الخاصة بدلا من أن يبرر وجودها • وأمسك فرديناند لاسال بريكاردو فى يد وبهيجل فى اليد الاخرى ، ووجه كل مدفعية الفلاسفة والاقتصاديين الثقيلة تجـاه الملكية الخاصة ، وبلغ من شدة الهجوم أن أحدا لم يجرؤ على تحديه وهو يباهى بالديمقراطية الاشتراكية كسلاح لا يقاوم فى ميدان الحضارة . أما كال ماركس فلم يتخل عن نظرية ريكاردو فى القيمة ، غير أنه تشـــبث بالكتب الزرقاء التى تتضمن التاريخ الحقيقى للقفزات التى حققها الرخاء فى انجلترا ، والتى أدانت الملكية الخاصة بتهمة السلب الشامل ، وسفك الدماء ، والدعارة الاجبارية ، وبالطاعون ، والوباء والمجاعة ، وبالحرب ، وسفك الدماء ، وموت الفجاءة • لم يكن أحد يتوقع أبدا حدوث هذا من نظام كثر امتداحه • وقال نقاد كثيرون ان هذا الهجوم غير عادل • ولكن لم يجرؤ أحد على ان يتظاهر بأن التهم غير صحيحة . ولم يقف الامر عند حد الاعتراف بالحقائق ، وانما بنى عليها التشريع . وأخذت الديمقراطية الاشتراكية تتبلور مثلما أخذت تتبلور آكاديميا . وقبل أن أتحدث عن خطى التحول سأشرح ــ من قبيل الشكليات ــ معنى الديمقراطية الاشتراكية ، بالرغم من ان كافة المستمعين لهذه المحاضرة تقريبا يعرفون ما هى الديمقراطية الاشتراكية •

ان الانتصار الذى تحققه الاشتراكية فى الحقل الاقتصادى هو : تحويل الريع من الطبقة التى تملكه الآن ليصبح فى يد الشعب بأكمله . هذه هى الطريقة العادلة الوحيدة للتصرف فى الريع مادام الريع عبارة من ذلك الجزء من الانتاج الذى لا يجنى بطريقة فردية . وليست هناك وسيلة للتخلص من الريع الاقتصادى . وطالما ان خصوبة الارض تختلف من أكر الى أكر ، وطالما أن عدد المارين ــ فى الساعة ــ بواجهة محل يختلف من شارع الى شارع (ولذا قد يتساوى مزارعان أو بائعان فى الذكاء والمثابرة ويختلفان فى الربح السنوى) ، طالما ظل الوضع على هذا

النحو أصبح من العدل ان نأخذ من المزارع أو البائع الفنى الفارق بين ربحه وربح جاره ، ذلك انه مدين فى هذاالفائض لسخاء الطبيعة أو امتياز الموقع ، وعلينا أن نوزع هذا الفائض أو الريع بين الاثنين على قدم المساواة . ولو تركنا المزرعتين او المحلين فى يد مالك خاص فانه سيأخذ الفارق بين ربحى الاثنين ، وبدلا من أن يوزعه على مستأجرى المزرعتين سينعم بالفائض – على حساب المستأجرين . وليس الهدف الاقتصادى للاشتراكية ، بالطبع ، أن يتســـاوى زوجان من المزارعين ، ويتساوى زوجان من أصحاب المحال ، ذلك أنها تهدف الى اشاعة هذا المبدأ وتطبيقه على المجتمع ككل ، وذلك بجمع كل الايجارات وصبها فى خزانة الامة .ونظرا لأن السبب الوحيد لاستمســاك المالك الخاص بملكيته هو القدرة الشرعية على أخذ الايجار وانفاقه على نفسه (هذه القدرة الشرعية هى التى تجعـــل منه مالكا) فان الغاءها يعنى انتزاع ملكيته . ان توزيع الايجار على كافة أفراد المجتمع معناه توزيع موارد الانتاج ، وذلك بانتزاع ملكية الملاك الحاليين وتحويل أملاكهم الى الأمة برمتها . هذا التحويل هو مهمة فترة التحول الى الاشتراكية ، وقد بدأت هذه الفترة منذ خمس وأربعين ســـنة مضت ، وهى أقدم بداية نذكرها فى تاريخ أى مرحلة من مراحل التطور الاجتماعى .

وسيتضح على الفور أن الاعتراضات الســليمة على الاشتراكية اعتراضات تتصل بعقبـــات فعلية . وإذا استندنا الى العدالة المجردة وجدنا أن الاشـــتراكية أمر ضرورى مقدس . ويؤسفنى أن عامة أفراد الطبقة الوسطى يعتقدون أن الاشتراكية عملية غير نزيهة بشكل صارخ ، وانها لا يمكن ان تتحق فى الغد الا بطريقة ارتجالية ، مع الاســتعانة بالمقصلة ، وعدم وجود بوليس ، والاعتماد على نذالة الجماهير . والواقع أن الاشتراكية نزيهة الى جانب كونها حتمية ، ولكن اذا كان جبروت البوليس لا يستطيع صد الاشتراكية فان اجتماع رعاع العـــالم كله ومقصلات العالم كله لا يمكن انتفرض الاشتراكية فرضا . أما العقبة الفعلية الاولى فتتمثل فى وجود شعب برمته يمتلك الأرض أو رأس المال ، أو أى شىء آخر بطريقة جماعية . وها هو ذا الريع يتشكل نتيجة لجهد الناس ، هاهى ذى جيوب الملاك الخاصين . والمشكلة هى : كيف نحول هذا الريع من جيوب الملاك الى جيوب الشعب ؟ حسن ، ولكن أين جيوب الشعب ؟ من هو الشعب ؟ ماهو الشعب نحن نعرف توم، وديك ، ونحن نعرف هارى أيضـــا ، ولكنا نعرف كل واحد على حدة باعتباره فردا ، ولكن ليس لهم وجود كثالوث . من هو الوصى عليهم ، من هو راعيهم ، من هو رجل اعمالهم ، من مديرهم ، وسكرتيرهم ، بل

من صاحب رهانهم ؟ ان الاشتراكى يقف مشلولا أمام أعتاب هذه العقبة الفعلية ، انى أن يفكر فى الدولة كنائب ووصى على الشعب . ولكن ، دعنا نرسم صورة سريعة للحكومات التى كانت تعتبر نفسها دولا فى عهد ريكاردو . كانت هذه الحكومات تتالف من مشرعين يشرعون على أساس الحق الالهى أو الاصـــــوات الانتخابية الصادرة من الملاك الفقراء وحدهم ، وكانوا يملئون اجهزة السلطة التنفيذية برعاياهم والمتمتعين بمحسوبيتهم ٠ ولتنظر الى ما وراء مناقشاتهم البرلمـــانية البلاغية ، تلك المناقشات التى تأخذ طابع العراك المزيف الباهظ بكل مافيه من رواء ودماثة ، ولتفكر فى مصالحهم الطبقية ، وفسادهم السافر ، وذلك التبديد وسوء الادارة اللذين احبطا جهودهم المتعثرة فى أى ميدان من ميادين العمل . عندئذ ستدرك لماذا لم يحلم ريكادو باســـتيلاء الدولة على الممتلكات ، بالرغم من انه لمس بنفسه النتائج الاقتصادية للريع الخاص لم يكن الرجل الاشتراكى يعبأ كثيرا فى تلك الايام ، كان مجرد يوتوبى عطوف يرسم مجتمعات مثالية وينفذها من حين لاخر ، الأمر الذى يؤدى الى نتائج سلبية من الناحية ابناءة ، وايجابية من الناحية الهدامة . وعندما تعلم أسلافه علم الاقتصاد من ريكاردو ، راوا أن أمام الاشتراكية عقبات ، تماما مثلمـــــا فعل الذين شوهوا ريكاردو ، هؤلاء الاحرار من واضعى النظريات الذين سلموا بفساد الدول وعدم كفاءتها وكأن هذه صفات لا يمـــكن أن تزول ، مثلمـــا لا تزول حموضة الليمون ٠ ليس معنى هذا أن الاشتراكيين لم يكونوا من أصحاب العقائد ، ولكنا اذا تركنا حقل الاقتصاد وجدنا أنهم من اتباع هيجل ، أما الاحرار فكانوا اتباعا لبنتام وأوستن . غير أن مدرسة بنتام عجزت عن ان تعلم الرجال كيف يحلون مشكلات لا يحلها الا التاريخ ، أو كيف يسوقون مفاهيم لا تظهر الا مع التطور . اما هيجل فكان يعلم ـ بصراحة ـ مفهوم الدولة الكاملة ، وأدرك تلامذته أنه ليس هنـــاك مايحول أو يعـــرقل الدولة الراهنة عن كسب الثقة أو الوصول الى مرتبة الكمال المطلق ، اذا تيسر ذلك . وقد فكروا فى موظف الحكومة الوقح الجاهل ، غير أنهم لم يتورطوا أو يستنتجوا أن الحلة الرسمية مسحورة ، وأن سحرها يقضى على كفاءة مرتديها ، وتكامله ، ودماثته . وعندما حصل موظفو الدولة على مناصبهم بالمحسوبية والرعاية ، كانت كفاءتهم مســـألة صدفة ، أما اذا تأدبوا فهذا تواضع منهم . وعندما ظلوا فى منـــاصبهم دون احساس بالمسئولية الفعالة تجاه الجمهور غشوا الجمهور بالطبع، بأن جعلوا مناصبهم مطية سهلة ، وأساءوا الى الجمهور عندما تسبب فى المتاعب نتيجة لاستفساراته . ولكن ، كانت هناك مشروعات خاصة فى المملكة تدار بنجاح ، وكان هذا دليلاً على سهولة اصـــلاح أجهـــزة الدولة لو توافرت الارادة القـــوية التى تريد الاصلاح بالفعل ٠ فليجعلوا

اجتياز امتحـــان جاد شرطا أساســيا للانخــراط فى ســلك الوظائف التنفيذية ، وليجعلوا الجهاز التنفيذى مسئولا امام الحكومة،والحكومة مسئولة أمام الشعب ، وعندئذ ستتحقق فى أجهزة الدولة كل الضمانات التى تكفل السيادة والكفاءة اللتين يتظاهر بهما الساعون وراء الاموال الخاصة . وهكذا لم يخف الاشتراكى من هذا البعبع القـديم الذى يقول ان الدولة باهاء بطبيعتها ، لم يخف وانما جعله هذا ديمقراطيا . غير ان الاكتفاء باطلاق هذه التسمية قد يدرجه فى قائمة الســـاسة الهدامين العاديين الذين يعتبرون انفسهم ديموقراطيين دون وجود غايات عليا تخدم الديمقراطية الحقة — والذين تتلخص فكرتهم عن الراديكالية فى اقتلاع الانظمة الارستقراطية من جذورها ، موجز القول أنهم دعاة عالميون لمذهب « الالغاء » . ومن أجل هذا نحتفظ باصطلاح مميز : الديمقراطى الاجتماعى ، ويشير هذا الاصطلاح الى الرجل ، أو المرأة، الذى يريد ضم الشعب بأكمله داخل اطار الدولة على يد الديمقراطية

وبذلك يمكن أن نوكل للدولة مسألة الايجـــارات ، ثم مســـألة الارض فى النهاية ؛ وكذلك رأس المال ، وتنظيم الصناعة الوطنيـــة . موجز القول أننا نكل الى الدولة كل موارد الانتاج التى تخضـــع اليوم لاهواء الافراد الذين لايحسون بالمسئولية .

ان مزايا هذا التحول واضـــحة للجميع ، باستثناء الملاك الحاليين وأذنابهم ، الأمر الذى يجعلنا نصر على استحالة فرض هذا التحـــول بطريقة مفاجئة . والاشتراكى الشاب قـــد يعتنق افـــكارا تؤدى الى الكارثة ، فقد يتصور البرنامج الثورى وكأنه عملية يستغرق تنفيـــذها أربعا وعشرين ساعة نابضة بالحيوية ، فالمذهب الفردى فى أوج ازدهاره صباح الاثنين ، وموجة البروليتاريا الساخطة تمتد مساء الاثنين، وفى يوم الثـلاثاء تؤدى الاشـــــتراكية دورها كاملا . والرجل الذى يؤمن بامكانية هذه المهمة السعيدة سيعتقد بالطبع أن الامر لايستدعى اراقة الدماء ، وأن التمسك بمسألة اراقة الدماء لاطائل من ورائه ، وانه يتنافى مع الانسانية . ويستطيع أن يثبت أن استمرار النظام القائم لعـــام يكلف من العذاب ما لا تكلفه امسية الاثنين ، مهما بلغت كميـــة الدماء المراقة . تلكم مرحلة اليقين التى تلقى فيها خطب اشتراكية تضـــــاعف من توزيع الصحف ، انها الخطب الوحيدة التى تنشرها هذه الصحف . ومما يشجع هـــذه الخطب تلك المعارضـــة العجول التى يبـــديها أناس متهورون ، أناس يتوخون جانب اللباقة فيعترفون فى البداية بأن التغيير المفاجىء ممكن ، ثم يستطردون فيحتجون على هذا التغيير قائلين انه سيىء . والديمقراطى الاشتراكى المحنك يهـــدى اتبـــاعه المتحمسين

للغاية ، بأن يعترف فى البداية بأنه اذا تيسر احداث تغيير حاسم مثير ، فان هذا لا بأس به ، غير أنه يشير لهم بعد ذلك الى أن التغيير يقتضى اعادة تشكيل الجهود الانتاجية كى نلبى الطلب الناتج عن توزيع جديد تماما للطاقة الشرائية . وسيقتضى التغيير أيضا تعديلات معينة عند تطبيق جهاز العمل والجهاز الصناعى ، وهى تعديلات تعجز عن احداثها ثورة فى المساء . أنت لا تستطيع أن تقنع أى انسان باستحالة الاطاحة بحكومة فى يوم واحد ، ومع ذلك فان الجميع مقتنعون باستحالة تحويل عربات الدرجة الثالثة الى عربات درجة ثانية ، وتحويل الاكواخ والقصور الى أماكن صالحة للسكنى المريحة ، والجواهرجية ومصممى الأزياء الى خبازين وبناءين ، كل هذا بمجرد أن ننشد نشيد المارسيلييز . ولا أعتقد أن الشخص العاقل ــ مهما بلغ ايمانه بأن خياطة البلاط لا تفيد المجتمع ــ سيعترض على اعالة العمال المنتجين لها ، تمهيدا لايجاد مكان لها بين صفوفهم . فبالرغم من أنها تعتمد عليهم فى الوقت الحالى ، الا أنها نجت من ويلات البطالة . والى أن نعد لها مكانها الجديد يحسن لرعاتها أن يجدوا لها الثياب التى تصنعها ، بدلا من أن يتركوها للشيطان وأفعاله . ان تحطيم الباستيل وبداخله سبعة مساجين شىء وتحطيم باستيل يضم ١٤ مليون شخص شىء آخر . ولست بحاجة الى الافاضة فى هذه النقطة : ان ضرورة التغير التدريجى الحذر لابد واضحة أمام كل المستمعين ، ومن الممكن أن تتضح أمام الآخرين اذا ناقشنا دعاة الثورة المفاجئة بشجاعة وتعقل .

اذن ، ما الذى نقصده تماما من التحول التدريجى الى الديمقراطية الاشتراكية ؟ انها تعنى التوسع ، المتدرج ، فى اتاحة حق التصويت ، وجعل الايجارات والفائدة فى يد الدولة ، على ألا يتم هذا فى شكل كتلة واحدة وانما على دفعات . فاذا نظرنا الى الأمور من هذه الزاوية اكتشفنا أننا قطعنا فى هذا الطريق شوطا كبيرا وأن هناك من يحثنا على قطع مزيد من الاشواط ــ انهم ساسة كثيرون لا يخطر ببالهم أن الاشتراكية مستهم ، بل انهم قد ينددون ــ بشدة ــ بهذه اللمسة ويعتبرونها وصمة . دعونا نر الى أى مدى سرنا . فى عام ١٨٣٢ أصبح السلطان السياسى فى يد الطبقة الوسطى ، وفى عام ١٨٣٨ أعلن اللورد جون رسل الخاتمة . وفى خلال تلك الفترة ، فى عام ١٩٣٤ ، أطاحت الطبقة الوسطى بآخر معقل اقتصادى للعمال ، ألا وهو قانون الفقراء ، وتركتهم عراة أمام المنافسة المحمومة (١) . وأعقب ذلك عشر سنوات من الفورت والهجرة الضخمة ،

---

(١) اننى أسلم بصحة الانطباع العام القائل بأن قانون الفقراء القديم قد أصبح شيئا مزعجا بلا مراء . والفشل مآل كل محاولات تبذل لتخفيف حدة النزعة الفردية عن طريق الاحسان ، لا الاشتراكية .

تم حدث شيء كبير كمقدمة لأشياء أخرى • لقد ظهرت ضريبة الدخل ، وسرى مفعول القوانين الخاصة بالمصانع • واذا نحن نظرنا الى ضريبة الدخل (عام ١٨٤٢) بمنظار المبادىء الفردية ، وجدناها شيئا شاذا ينتهك الامتيازات بطريقة لا تحتمل ، غير أن ضريبة الدخل معناها نقل الريع ، والفائدة ، بل وريع الكفاءة ، من الملاك الى الدولة ، دون تعويضات • ولقد قدمت هذه الضريبة نفسها للأحرار بلباقة قائلة : ان الذين ينعمون بملكيات ضخمة تحميها الدولة يجب أن يدفعوا ضريبة لقاء هذه الخدمة • وأطاحت قوانين المصانع بالنظرية الفوضوية التى تؤكد لا مبالاة المشروعات الخاصة ، وأخرجت هذه النظرية من حقل السياسة العملية ، وجعلت أصحاب العمل مسئولين أمام الدولة عن رفاهيةعمالهم، وحولت مبلغا اضافيا من الارباح الى العامل مباشرة وذلك عن طريق رفع أجره • وتم اكتشاف الذهب فى كاليفورنيا (١٨٤٧) واستراليا (١٨٥١)، وحل عهد الاشواط الكبيرة التى عززها الريع الاقتصادى الماثل فى وفرة ثروات انجلترا المعدنية ، الأمر الذى أشعل غرائز المستر جلادستون المتقهقرة ، فجعله يأمل فى الغاء ضريبة الدخل • وخففت هذه الاحداث من الضغط الذى أحدثه قانون الفقراء الجديد • وسارع العمال الى الانتظام داخل نقابات عمالية كانت منبوذة بسبب ميلها الى الاساءة الى الاستقلال الابى الذى كان يميز العامل البريطانى فى الماضى (١) ، غير أنها تعتبر اليوم ذروة لهذا الاستقلال الابى الذى يستند الى الاعتماد على النفس • مهما يكن الأمر فقد ازدهر مبدأ الاعتماد على النفس وبخاصة فى مانشستر وشيفيلد ، ونظروا الى عون الدولة بعين العطف وارتفعت الاجور ، وظنت نقابات العمال أنها هى التى رفعت الاجور مثلما ظنت الذبابة أنها هى التى تحرك عجلة العربة • غير أنهـا كانت مخطئة فى ظنها ، ومع ذلك فقد لعبت النقابات العمالية دورا كبيرا فى ايقاظ الضمير الاجتماعى لدى العمال المهرة ، بالرغم من أنهـا أساءت الى هذه الرسالة كثيرا ، ذلك أنها عمدت الى قتل ضميرهم الفنى ، اذ أشعرتهم بأن من واجب العمال بعضهم تجاه البعض أن يعوقوا المهارة السريعة الممتازة بكل وسيلة ممكنة • وفى عام ١٨٧٦ تم التوسع فى حق الانتخاب ، والواقع أن هذه الخطوة كانت جزءا لا يتجزأ من الديمقراطية ولم تكن مجرد خطوة نحوها كما حدث بالنسبة لمشروع قانون الاصلاح لعام ١٨٣٢ • وأعقب ذلك فورا قسط آخر من أقساط الاشتراكية ، فقد تم التوسع فى تحويل الريع والفائدة من أيدى الملاك الى يد الدولة ، وذلك من أجل تعليم الشعب • وفى نفس الوقت حقق البريد نجاحا غير عادى ، ولقد كان من

---

(١) أرجع الى التقرير النهائى للجنة الملكية الخاصة بمشكلة النقابات العمالية (١٨٦٩) •

الممكن ــ بناء على تعاليم مدرسة مانشستر ــ أن يكون البريد مأوى للتعثر والفساد ، غير ان التجربة الجديدة أثبتت الكفاءة الكاملة التى يحققهـــا القطاع العام عندما يكون موظفوه مسئولين أمام الطبقة التى يهمها نجاح هذا القطاع • ليس هذا فحسب ، بل ان التجربة أثبتت أيضا مدى رخص التكاليف الاشـــــتراكية ، أو الجماعية ، اذا ما قيست بتكاليف القطاع الخاص • مثال هذا أن مدير البريد يفرض بنسا واحدا رسما على خطاب من كينسنجتون الى بيزووتر يزن أوقية • أما البريد فى القطاع الخاص فقد كان يرسل خطابا يزن نصف رطل لنفس المســـافة مقابل فارذنج ويعود عليه هذا بالربح الوفير • غير أن مدير البريد يرسل خطابا يزن أوقية من لاندز اند الى جون أو جروتس هاوس مقـــابل بنس واحد • ولا يستبعد أن يطلب بريد القطاع الخاص شلنـا على الاقل ان لم يطلب خمسة شلنات ، يضاف الى هذا أن هناك أمكنة كثيرة لا يستطيع القطاع الخاص أن يفتح فيها مكاتب بريد ، لذا فان المواطن الذى يريد ارسال عشرة خطابات يستفيد كثيرا بالسعر الاشتراكى الموحد ، ويعترف تماما بضرورة الصرامة التى تحمى احتكار مدير البريد •

وبعد عام ١٨٧٥ (١) تبددت أنفاس الرخاء السريع الهائل ، ولم يسترد هذه الانفاس بعد • حدث ذلك بعد انتعـــاش أخير انخفضت فيه ضريبة الدخل الى بنسين • كان هناك منافسون كثيرون من بينهم روسيا وأمريكا اللتان بدأتا تتوســـعان فى حد الزراعة بسرعة مذهلة • وبدأ التعليم يعمق من الاحساس بالعذاب ويلقى ضـــوءا على أســـباب هذا العذاب ــ وهى أسباب كامنة فى أماكن مظلمة •• وكانت انجلترا فى حاجة الى رأس مال يجعل الصناعة تســابق الزيادة السكانية المطردة ، وتوفر رأس المال ، هذا بفضل ازدهار القروض والاستثمارات الاجنبية، وتدفقت الواردات على انجلترا فى مقابل الفوائد المستحقة لها ، (٢)

وهكذا لم تدفع ثمن هذه الواردات فى صــــورة صادرات ــ وتلكم ظاهرة تزعج نادى كوبدين بصورة لا يمكن التعبير عنها • وعاد من جديد ذلك الضغط الذى اتسمت به ثلاثينات القرن التاسع عشر • وفى الحال ، وكما لو كان مذهب الميثاقيين وفرجوس أوكونر قد بعثا من العدم ، ظهر

---

(١) أرجع الى ماكتبه المستر روبرت جيفن عن آخر معـدلات التقدم المادى فى انجلترا ، محاضر جلسات الهيئة البريطانية بمانشستر فى ١٨٨٧ •

(٢) أرجع الى ماكتبه المستر روبرت جيفن عن احصائيات الواردات والصادرات مقالات عن المال ، المجموعة الثانية . لندن •

الاتحاد الديمقراطي والمستر هـ ٠ م ٠ هندمان ، وكانت لهما دلالة كبيرة ، وكأنهما من علامات العصر ولاح منهما النذير الذى تعاظم فى عينى الملكية المذنبة ، واعتبروا صاحبى وزن كبير ، أو اعتبرا من قبيل القوى المباشرة التى تحرك الأحداث ٠ وظهر عدد من الشبان من تلامذة مل ، سبنسر ، كانت ، داروين - الذين حركهم ما كتبه المستر هنرى جورج « التقدم والفقر » ٠ لقد نبذوا فكرة التطور ، والتفكير الحر ، وانصرفوا الى الاقتصاد الذى ينادى بالبعث ، ودرسوا كارل ماركس ، وآمنوا بشدة بأنه يكفى أن تتضح صورة الاشتراكية فى عيون الطبقة العاملة لكى يتركز سلطان أعدادهم الهائلة فى منظمة لا تقاوم ، وهكذا حددوا للثورة عام ١٨٨٩ - العيد المئوى للثورة الفرنسية - كآخر موعد . أذكر آنذاك أن هناك من سألونى بسخرية وعلى الملأ عن الفترة التى سيستغرقها تحقيق الاشتراكية فى نظرى ٠ وأجبت - بتواضع جم - أنه يكفى أسبوعان ٠ وأحب أن أضيف أن هناك من أثنى على اعتدالى بين الحين والحين ٠ هذا يوضح لكم مدى تحمسنا آنذاك وافتقارنا الى الأفكار الواقعية ٠ أما المعارضة التى واجهناها فلم تفدنا بشىء وانما استندت الى الافتراض القائل بأن مشروعاتنا غير سليمة من الناحية النظرية ، وان يكن تحقيقها المباشر ممكنا ، غير أن نقطة ضعفنا كانت تتمثل فى عكس هذه القضية ٠ ولكن السنين التالية قامت بتنقية ما فينا من شوائب ويجعلنا أكثر تعقلا . لقد انتظم « الاشتراكيون » ، كما كانوا يسمون ، وأصبحوا حزبا ديمقراطيا اشتراكيا ، ولم يكن هذا الحزب ينادى بالبعث شأنه شأن أى حزب آخر ٠ غير أننى لن أصور ما تبقى من عملية التحول الى الديمقراطية الاشتراكية وكأنه من عمل الديمقراطيين الاشتراكيين الواعين تماما ٠ اننى أفضل اهمالهم جميعا وأفضل أن أفترض - اذا شئتم - أن الحكومة ستعمل حالا بنصيحة « ساتروای ريفيو » فتشنق الديمقراطيين الاشتراكيين حرصا منها على السلام والهدوء ٠

فلنبدأ اذن بالحديث عن اكتمال الديمقراطية ٠ منذ عام ١٨٨٥ أصبح من حق أى رجل يدفع ايجارا أسبوعيا قدره أربعة شلنات أن يدلى بصوته فى الانتخابات ، ولا يحرمه من هذا الحق سوى سوء أحوال التسجيل ، وهى أحوال ستزول فى القريب العاجل ٠ هذا هو الحق الانتخابى المتاح للرجال ، وسيكتمل هذا الحق فى القريب العاجل فيمتد الى غير الرجال ٠ غير أننى أستطيع أن أستبعد موضوع التصويت لغير الرجال لأن حرمان المرأة - بما فيه من بشاعة - ليس مسألة امتياز طبقى وانما مسألة امتياز جنسى ٠ فاذا أردنا اذن أن يكتمل أساس الدولة الديمقراطية فعلينا أن نوفر حق الانتخاب للرجال ، ونلغى الموانع التى

يتسبب فيهـــا الفقر ، ونلغى مجلس اللوردات وتكليف الجمهور بدفع نفقات المرشحين ونفقات النواب ، والانتخابات السنوية ٠ لا مناص من هذه التغيرات الآن ، بالرغم من أنها قد لا تبدو مقبولة فى نظر المحافظين منا ٠ ولقد ظلت الأفكار زهاء نصف قرن شيئا عاديا بالنسبة للمتطرفين٠ وعلينا أن نؤمن بعد ذلك بأن الدولة ليست شيئا مجردا ، وانما آلة تقوم بعمل معين ، وانه اذا تضاعف هذا العمل وتغير طابعه وجب أن تتضاعف هذه الآلة ويتغير طابعها أيضـــا ٠ والواقع أن التوسع فى حق الانتخاب يضاعف من العمل ويغير من طابعه الى حد كبير ، غير أنه لايؤثرعلىالآلة بطريقة مباشرة ٠ ونحن نجد ، فى الوقت الحالى ، أن جهاز الدولة أصابه العطب بسبب مطالب الديمقراطية الآخذة فى الانتشار ، فالاعمال التى تنجز ذات طابع محلى فى الغالب ، أما الجهـــاز فذو طابع مركزى ٠ ولن ينجح القطاع العام فى الحلول محل القطاع الخاص بدون جهـــاز محلى كفء ، وسنرى فى الحال أن عملية التبديل هذه نتيجة حتمية من نتائج الديمقراطية . والدولة الديمقراطية لا تستطيع أن تصبح بحق دولة ديمقراطية اجتماعية ما لم نجد فى كل مركز من مراكز السكان جهـازا محليا يتمتع بدستور ديمقراطى يضارع دستور البرلمان المركزى ٠ وهذا الوضع فى طريقه الى الظهور ٠ وفى عام ١٨٨٨ كانت هناك حكومة يقال انها أقرت مشروع قرار للحكم المحلى ، قرار قطع تقدما ملحوظا نحو نظام الادارة المحلية الديمقراطية (١) ٠ وعلاوة على ذلك لم يكن لمشروع القرار هذا طابع الحسم ٠ ولا يزال الحكم الذاتى المحلى سائدا فى حقل السياسة العملية ٠ وعنـــدما يكتمل سيصبح جهـــاز الاشتراكية فى يد الدولة الديمقراطية ٠

والآن كيف نزج بمادة الاشتراكية الخام (الرجل البروليتارى) فى جهاز الدولة الديمقراطية ؟ مرة أخرى نعثر على الطريق بسهولة ٠ هناك ساسة لا يشكون فى أنهم اشتراكيون ، غير أنهم يطالبـــون بمزيد من مراحل الاشتراكية بتهور ، الأمر الذى يؤدى الى نتائج غير مباشرة تسىء الى ضمير الديمقراطية الاجتماعى ٠

وجدير بالذكر أن ظاهرة الريع الاقتصـــادى تفاقمت فى مدننـــا الكبيرة ٠ وهى تخضع للملكية الخاصة بصورة ظالمة ، ويتضح هذا بشكل

---

(١) وبدأت نفس الحكومة تكشف ماحققته للديمقراطية الاجتماعية دون قصـــد فما كان منها الا أن بذلت كل ما في مقدورها عام ١٨٨٩ لتجريد مجالس المقـــاطعات الجديدة من روحها الاشتراكية ، لقد اخذت تذكر هذه المجالس بالقيود التى تعرقل سير أعمالها ٠

صارخ ، مثير ، يكاد يدعو الى السـخرية · ولننظر الى الطرق الزراعية الطويلة التى تحيط بلندن ، فى هذه الطرق تصطف لأميال بيوت متشابهة تماما ومتجهة نحو الريف ، غير أننا نجد أن الايجار يتغير بعد كل ألف ياردة ، ولذا يوفر الساكن شيئا في طريقه من منزله الى محل عمله · والذى يبحث عن مسكن بين بلومزبيري وتوتنهام يجد أن المالك يحرمه من أى امتياز للموقع ، يحدث هذا بدقة عملية · واذ يتهاوى الايجار بعد الايجار ، تدخل في معدة مالك الارض بيوت ، ومحال ، ومشروعات ، هى ثمرة جهود بذلت طوال الحياة · وفي لندن نرى صورا صريحة صارخة لمصادرة رأس المال والاستيلاء على البيوت ، وتصفية الحوافز ، وكل التهم التى وجهها أجهل الملاك وأكثرهم سذاجة ضد الاشتراكيين · وقد بدأت لندن تسأل نفسهـا : أهي تعيش وتكدح من أجل الدوق ، والجوكى المعروف ، وحصان السبق الشهير الذي يمتلكه ؟ ونحن نجد اليوم اللورد هوبهاوز ولجنته الموقرة التى لا تشوبها شائبة ، والمختصة بفرض الضرائب على الارض تبعا لقيمتها . نجدهما يطالبان اليوم بأن تكون قيمة اراضي لندن ملكا لأهل لندن كلهم ، والشغب الذى يثيرونه يزداد حدة كلما اكتسبت الجموع أرضا جديدة ·· ولا يمـكن أن تتعرض قضيتهم للهجوم ، والشر الذى يكافحونه ينوء بكلكله على كاهل الطبقات التى تدفع الايجار والتى تحوز الارض ، مثلمـا ينوء على كاهل المعذبين الفقراء · وتزداد حدة هذا الضغط الاقتصادى بفضل الاتجاهات السياسية السائدة فى هيئات العمال · وهناك نجد أن الاعضـاء المعتدلين يكتفون بالمطالبة بضريبة دخل تصاعدية ــ وهذا ما اقترحه بالضبط اللورد هوبهاوز ، أما المتطرفون فينادون بتأميم الارض . ومرة أخرى نقول ان هذا هو مبدأ اللورد هوبهاوز · ولا يمكن أن تتعرض الصيحة المطالبة بالضرائب لمقاومة مستمرة · وجدير بالذكر أن فى هذه الصيحة نغمة جديدة ·· لقد كانت الضرائب تحدد فى الماضى لأغراض معينة ، كالانفـاق على الحرب ، أو المدارس ، أو ما شاكل ذلك · غير أن الاقتراحات الحالية تنـادى بفرض ضريبة على الملاك لكى نستورد منهم جزءا من أموالنا لكى نأخذه منهم أولا ثم نستغل هذا المال بعد ذلك ·· ومنذ أن وصل كتاب المستر هنرى جورج الى أيدى الراديكاليين الانجليز ، تزايد الميـل الى فرض ضريبة قدرها عشرون شلنا للجنيه على كافة الدخول التي لا يبذل أصحابهـا جهدا فى الحصول عليها . معنى هذا ان الخزانة ستتلقى ١٤٥٠(١) مليون جنيه كل عام ، وتعود أدراجها وقد هلل لها الناس لأنها أعادت الارض الى الشعب·

ولو قد ظهرت نتائج هـذا الاجراء لأصابت الدهشة الداعين له ·

---

(١) يجد القارىء مصدر هذا الرقم في البحث الفابى رقم (٥) . « حقـائق للاشتراكيين » ..

فسرعان ما تمتلىء الشوارع بالعمال الجائعين من كافة الطوائف ، وبخدم المنازل ، وصـــانعي العربات ، ومصممي الديكورات ، والجواهرجية ، وصانعي الدانتل ، وأصـحاب المودة من المحترفين ، وأعداد غفيرة أخرى تعيش اليوم على تلبية رغبات الطبقة المالكة • انهم سيصيحون : « انظروا ماذا فعلت نظرياتكم بنا ! اعيدونا الى الايام الخـوالى حين كنا نقبض أجورا أفضل ــ على الاقل ــ من لا شيء » • وواضـــح أن وزير الخزانة سيجد امامه ثلاثة سبل :

١ ــ انه يستطيع رد المال الى الملاك والرأسماليين معتذرا عمـــا حدث •

٢ ــ او يستطيع الشروع فى انشاء صناعات حكومية من هـــذا المال ، وتقوم هذه الصناعات بتشغيل الاهالى •

٣ ــ أو يستطيع ، بكل بســاطة ، أن يوزع ما لديه من مال على المتعطلين •

ولا يمكن أن نفكر في الحل الاخير • أما الحل الثاني (انشـــاء صناعات حكومية) فعبء جسيم ، ومن ثم لا يستطيع أن يقف على قدميه بسرعة ويلبى الاحتياجات الملحة • فاذا استعرضنا الحل الاول (اعادة المال الى أصـــحابه مع الاعتذار) وجدنا انه سيحبط كل شيء • لكأننا نعترف بأن المالك يؤدى ــ بالرغم من عبثه وجشعه ــ وظيفة اقتصادية لا يمكن الاستغناء عنها ، ألا وهى استغلال الثراء الذى يفيض عن قدراته الاســتهلاكية العاجلة (المحدودة بالضرورة) . ولا يهم هنـــا كيف يستغل هذا الشـــخص ثراءه بطريقة شريرة عابثة • وهنا نلمس مدى الفشل الذى يتعرض له مذهب هنرى جورج ، أو اســـتيلاء الدولة على الايجار ، دون تطبيق المبدأ الاشتراكى • ومن السهل علينا أن نثبت أن دخل دوق ويستمنستر كله من حق الدولة ، وأن من حقنـــا أن نفرض عليه ضريبة قدرها عشرون شلنـــا فى الجنيه • ولكن ، ليس من حق الدولة فى الواقع أن تأخذ خمسة فارذنـــج من الدوق أو من أحد غيره ، ما لم تكن على استعداد لاستغلال هذا المبلغ فى مشروعات انتاجية • واذا سحبنا رأس المال من أيدى الملاك واكتفينا بايداعه ــ دون انتـــاج ــ فى خزانة الدولة ، نجم عن هذا الاجراء نتائج سريعة مدمرة لا يستطيع أن يصدها أى سياسى محنك تسلح بالدروع المدمرة التى يحظى بها الاقتصاد التجريدى • وسنكتشف فى المستقبل مثلمـــا اكتشفنا فى الماضى أن الحكومات لا تبحث عن المال الا لأغراض محددة ، لا بناء على حجج بديهية تثبت أحقيتها للمال • ولكن علينا أن نضيف أنه اذا احتاجت الحكومات الى المال لأغراض محددة فانها ستبحث عنه فى المستقبل ، مثلما بحثت عنه فى الماضى ، دون اكتراث لحجج بديهية تثبت عدم أحقيتها للمال •

لقد وصلنـــــا اذن الى موقف متجمد · قد نجد الديمقراطية ، وقد نجد المنادين بتأميم الارض ، ومع ذلك لا نستطيع أن نمس الايجار ما لم يحدث ضغط من جهة أخرى ، ضغط يطالب الدولة بمشروعات انتاجية · وهذا الضغط فى طريقه الى الظهور · فهناك أمور عدة تقترب كلهـا من نقطة الانفجار : الجوع السريع الذى يجتـاح المتعطلين ، والجوع البطيء الذى يجتاح العاملين الذين لا يتمتعون بمهـــارة خاصة نادرة ، والقلق الذى لا يحتمل أو التهور الخطير الذى يسود العاملين اليوم والمتعطلين غدا ، والارتفاع فى ايجارات المدن والهبوط فى الاجور بسبب هجرة الفقــراء وازدياد القادمين ، واقتران التعليم بالسخط على الاوضاع · ومن العبث أن نثبت بالاحصائيات أن معظم الناس اليوم أسعد حالا مما كانوا عليه بالامس ، بالرغم من أن هذا قد يكون صحيحا (والفضل راجع الى جرعات الديمقراطية الاشتراكية) · غير أن هذا الاجراء نفسه غير معصوم من الخطأ ، اذ من العبث أن نرتكن الى احصائية خاصة بأشــياء لم تسجل قط · فليس للفوضى احصائيات ، وانما للفوضى رجال احصاء ، وأقدر هؤلاء الرجال يتحدث عن الزيادة فى استهلاك الارز ويقدم لهذه الحقيقة بالاعتراف التالى :

« ان كل من يفكر فى حال الجماهير اليـــوم يتمنى ثورة تحقق أوضاعا أفضل (١) » · والجماهير نفسها تتحول اليوم بسرعة الى هذا الاتجـــاه ، وهكذا نجد مجمعـــات الداعين الى الوحدة الانجليكية الذين ادهشهم انتعاش المسيحية فنادوا بأن «تتصرف الكنيسة بأمان ونبل» (٢) رغم أن الاشتراكية ذات صبغة مسيحية غالبة · وخلال شـتاء ١٨٨٧ ـ ١٨٨٨ خاف قائد شرطة لندن من ظله وظن أن المســـتر جون بيرنز هو الثورة الفرنسية ، الأمر الذى أبهــج هذا البطل الاصيل الشجاع الذى يتزعم طبقته (٣)

ومما يؤكد وجود الضغط ذلك العدد الهـائل المتنوع من صمامات الامن التى اقترحت لتخفيف حدة الضغط ـ كتحويل الفضة الى نقـــد ، وفرض رسوم على الواردات ، وتحرير عقـــود الاستئجار ، والتوسع فى

---

(١) المستر و· جيفين · مقالات فى المال · المجموعة الثانية Essays in Finance

(٢) محضر جلسات الوحدة الانجليكية ـ لا مبيث ١٨٨٨ · تقرير اللجنة الخاصة بموضوع الاشتراكية ··

(٣) وفي النهاية تم عزل القائد ، وانتخبت الغالبية المستر بيرنز عضوا في أول مجلس لمقاطعة لندن ·

رأسمالية الشركات المساهمة التي تستتر وراء التعاون (١) ، وغير ذلك من الحلول العقيمة • ومن علامات العصر أيضا انني رقيت فجأة ، فبعد ، كنت أتحدث عند منعطفات الطرق ارتقيت هذه المنصه. وفي الوقت الذى نشير فيه الى المغزى الاخـــلاقي للقصة ، وفي الوقت الذى نضيف فيه الزخارف اليها وفقا لأفكارنا المختلفة ، تبدأ معركة فعلية بين العاطلين الذين يطلبون عملا ، والسلطات المحلية المكلفة بحل مشكلة الفقراء • وفي فصل الشتاء يلتف المتعطلون حول أعلام حمراء ، ويستمعون الى الخطب التي تلقى ، ذلك أنهم لايجدون شيئا آخر يشـــغلون به أنفسهم • وهم يرحبون بالاشتراكية ، وبمذهب البعث ، وجنون العملة ، وكل مايزجي الفراغ ويعبر – ظاهريا – عن حقيقة جوعهم • أما السلطـــات المحليه فلا تعرف أيضا الافكار الاقتصادية المدروسة ، وهي تنكر وجود البؤس ، وتبعث بزعماء الوفود الى هيئة الحكم المحـلي ، وسرعان ما تعيدهم هيئة الحكم المحلي الى رعاتهم ، وتجرب السلطات المحلية الشجار ، والاعتقال ، والضرب ، وفي النهايه تجلس عاجزة وتتمنى لو عاد الصيف من جديد ، أو لو استقر المتعطلون في أعماق البحر • وأثناء ذلك تتكدس الاعانات – وهي أقل مرونة من الاجور – في مانشن هاوس ، ولكنهـا تجف حيال الأنظمة الدائمة • هذه الاوضاع غير المستقرة لا يمكن أن تدوم • ان هناك شجارا ، وصيحات مروعة من الصحف المناهضة للشعب ، صيحات تطالب باراقة الدماء – وهذا كله سيصدم الفريق الانساني الموجود داخل الطبقة الوسطى • هنـاك فريق يعميه التحيز الطبقي ويحرمه من كل احساس بالمســئولية الاجتماعية ، وهـذا الفريق يخشى عنف الطبقة العاملة ويستشعر رعبا خياليا يقضى على التفكير السليم أو ضبط النفس (٢). لذا وجب أن تقوم المجالس البلدية في النهاية بتوفير العمل • ولا يمكن أن يتحقق هذا في مكان واحد فقط : فستندفع أجزاء أخرى من البـلاد وتكتسح التجربة الوحيدة • وحيثما ظهر ضغط وجب أن يتوفر التخفيف في الحال • ونظرا لأن مجلس المقاطعة سيلزم جانب الدماثة ، ويحترم كبار المسئولين فيه ، فانه لن يدفع بنسا أو أقل في الساعة ، على أساس العمل لمدة ست عشرة ساعة يوميا • وهكذا يتدفق العاطلون على المجلس،

---

(١) انصافا منا لزعماء الحركة التعاونية نذكر هنا انهم ليسوا مسئولين عن جرى صغار الراسماليين وراء الارباح تحت ستار المثل الأعلى الذى رسمه روبرت أوين ، المؤسس الاشتراكي لمذهب التعاون • والواقع أنهم يؤمنون بأن التعاون لن يحل المشكلة العمالية الا اذا أصبح حركة سياسية الى جانب كونه حركة تجارية •

(٢) سيجد القارىء الذى يتصفح جرائد لندن في فبراير ١٨٨٦ ونوفمبر ١٨٨٧ مادة وفيرة لدراسة الذعر الذى استبد بالرعاع في ويست اند •

وكذلك العبيد البيض الذين يعملون عند السيد الذى يستنزف عرقهم ، انهم سيهربون من كهوفهم القذرة ويناشدون المجلس البلدى ان يوفر لهم عملا ، طالما أن العمل عند المجلس أفضل من العمل المضنى عند السيد . بل ان السـيد نفسه لا يعدو أن يكون رجلا يسوق العبيد ويأخذ أجره « بالقطعة » وسنجد فى حالات كثيرة ، أنه يود ــ مثلما ود ضحاياه ــ الهروب من تجارته اللعينة . غير أن تنظيم نشاط هؤلاء ، فى المجلس البلدى ، يحتاج الى رأس مال ، فمن أين يحصل المجلس البلدى على المال؟ لا يمكن أن نفكر فى رفع الرسوم : ذلك أن التجار العاديين ، وأصحاب البيوت يدفعون بالفعل رسوما وايجارات لا يمكن ان تحتمل المزيد : فاذا ألقينا على كاهلهم مزيدا من العبء فانهم قد يخرجون الى الشارع ويمسكون بعلم أحمر . يا للأزمة البشعة ! واذ يجد مجلس المقاطعة نفسه محصورا بين الشيطان وقاع البحر ، يتناهى الى سمعه صوت اللورد هوبهاوز وهو يغنى أغنية الخلاص ، ويقص حكاية ذهبية تتحدث عن قيم الارض التى تخضع للمجلس البلدى عن طريق الضرائب . وسيكتظ الكورس بالمنادين بتأميم الارض : ويتجمع الراديكاليون المطالبون بضرائب الدخل التصاعدية ويغنون معا على حين يصيح المستأجرون فى حبور وهكذا تحل مشكلة رأس المال ــ ولسنا بحاجة الى أن نتنبأ ، بجدية ، بأن الاقطاعيين سيحاربون ، وهو ما لوح به رئيسنا يوما (١) . عندئذ ستظهر مسألة الاستيلاء على الارض . وسيطالب دعاة التأميم باستلاء المجلس البلدى على الارض دون دفع تعويضات ، وسيقابل الاقتراح السابق بالرفض ويعتبر فى حكم السرقة التى لا تليق بالاشتراكيين الثوريين . والواقع أن الصيحة التى تطالب بعدم دفع تعويضات هى جزء من نزعة البحث الوهمية التى تؤدى الى الكوارث ، ونحن نعترف أن التعويض اجراء عابث لا ضرورة له اذا كنا سننتزع ملكية الجميع فى وقت واحد ، واذا كنا سنحل الاشتراكية الكاملة محل نظام الملكية فورا . ولكن ، يجب أن نتقدم خطوة بخطوة ، فاذا أنكرنا التعويض كنا فى هذه الحالة كمن يختار هذا المالك دون ذلك ، ويستولى على أرضه ــ تاركا الآخرين دون استيلاء . والذين استولينا على أرضهم سنحرمهم من مواردهم لفترة طويلة ، الى أن يوفر لهم المجلس البلدى العمل المناسب لهم . وهكذا سنشترى الارض التى نحتاج اليها ، وسنشتريها بأمانة ، وسنحصل على نقود الشراء ، أو الفائدة منها ، عن طريق فرض الضرائب على الايجارات ، مثلما نفرضها على رأس المال . والواقع أننا اذا تعمقنا حقيقة الأمر وجدنا أن هذا الاجراء فى حكم الاستيلاء ، كما أن جمع ضريبة

---

(١) اللورد براموبل ، رئيس القسم الاقتصادى بالهيئة البريطانية عام ١٨٨٨ .

الدخل اليوم عبارة عن استيلاء • وهكذا سينددد به الملاك قائلين اننـــا نرتكب بهذا أحدث خطيئة بأقدم طريقة • والواقع أنهم سيضطرون عند كل عملية من عمليـــات الشراء الى شراء أرض واحد منهم وتقديمها الى المجلس البلدى • وهكذا يوزعون الخسارة بالعدل على طبقتهم برمتها ، بدلا من أن يتحمل الخسارة رجل واحد ليس أكثر مسئولية من الآخرين • غير أنهم سيضطرون الى هذا الاجراء بصورة ترضى الوازع الاخلاقى عند المواطن العادى وترضى الوازع الاخلاقى عند رجل الاقتصاد الماهر •

ها نحن نرى صورة مجلسنا البلدى فى المســتقبل ، وقد أصبح مزودا بالارض وبرأس المـال ، من اجل الاغـراض الصـناعية . انهم سيشرعون ، بالطبع ، فى التوسع فى الصناعات التى بدءوا فيها بالفعل كتعبيد الطرق ، ومد أنابيب الغاز ، وخطوط الترام ، والمبـــانى ، وما شاكل ذلك • ويحتمل أن يعتبروا نشـــاطهم هذا مجرد وسيلة لمواجهة الطوارىء العاجلة ، وستردد مدرسة مانشستر نظرياتها الخاصة بالحماية، والتى تطالب بحماية القطاع الخاص من منافسة القطاع العام له ، وبهــذا تبدل المدرسة قصارى جهدها لكي تستغل ــ لآخر مرة ــ جهل الجمهور بذلك العـــلم الذى ظلت المدرسة تسىء اليه وتفسده • وسينجح حزب الملاك ، لحين ، فى تعويق المشروعات البلدية وتقييدها (١) ، وفى وصم خدماتها بالفقر ، وفى جعل عمال المجلس البلدى فى مســـتوى المنافسة الخاصة من حيث العمل الشاق ، والاجور الضئيلة . غير أن سلطانه سيزول ، اذ ستختفى الحاجة الى خفض الاجور ، ذلك الاجراء الذى يحجر قلب السلطة المحلية تجاه المطالب الانسانية . ولن نستطيع أن نقـاوم الاجراء التالى : أن نكون كرماء على حساب الآخرين • سيكون المالك بقرة المجلس البلدى الحلوب ، أما دافعو الرسوم العاديون فسيحسون بميزة النوم فى سلام اذ سيتخلصون على الفور من خوفهم من مزيد من الاعباء ، وتعرض زجاج نوافذاهم للكسر ، وقيام الرعاع الجائعين بنهب أراضيهم ــ هؤلاء الرعاع الذين يعتبرون نواة الاشتراكية والشر فى المـدينة . ولن يحسوا بألم وهم يجعلون المـــالك يدفع مثلما لم يحس المالك بألم وهو يجعلهم يدفعون ــ لا أكثر ولا أقـــل • واذ يزداد حظ المجلس البلدى من الديمقراطية ، سيجد الاقطاع وهو يفقد سلطانه ويتخلى عنه للديمقراطية• ولن يكون هذا الاستسلام جزئيا وانما كليا •

غير أن دافع الرسـوم العادى لن يظل بمنأى عن المؤثرات لفترة طويلة • فما أن تتوسع المجالس البلدية فى نظامهـــا حتى تظهر مشكلة الاجور • ويســـتدعى الأمر وضع حد أدنى للاجور • ويجب أن يحرص

---

(١) ما جاء في التذييل الخاص بحكومة عام ١٨٨٨ .

المجلس البلدى ، فى البداية ، على الحيلولة دون تدفق طالبى العمـل . ولذا يجب أن يكون الحد الادنى ضئيلا بحيث يمنع العامل المستريح من ترك عمله والالتجاء الى المجلس البلدى . غير ان هذا الحد الادنى لن ينحدر إلى مستوى الاجر التنافسى ، الجهنمى ، السافر . ستحدد الاجور بالطريقة التى تحددت بها أجور العصور الوسطى . سيكون هناك ، على الاقل ، اعتبار للرأى العام وفكرته عن الحياة الهنيئة الملائمة . وأهم من هذا كله أن المجلس البلدى سيدفع لمنظميه ، ومديريه ، وما يحتاجه من عمـال مهرة ، سيدفع ثمن مهاراتهم كاملا كما هو فى السوق ، على أن يخصم منه قدرا يرضاه العاملون فى مقابل المركز الكبير والبقاء فى سلك الوظائف العامة . هذه المرتبات المرتفعة لن تزعج سوق العمل كما لا يزعجه قيام شركة مساهمة جديدة . غير أن الحد الادنى لأجور العمـال سيؤثر على السوق بصورة ملحوظة . ان أسوأ المستبدين بطاقات العمال سيكتشفون أن عليهم معاملة هؤلاء « الخدم » مثلمـا يعاملهم المجلس البلدى – على الاقل . وينجم عن هذا ارتفاع فى الاجور . وسيبتلع هذا الارتفاع الربح الضئيل الذى يحصل عليه صاحب العمل . عليه اذن أن يرفع ثمن القطعة التى تشتريها المحال ومحال الجملة ، وسيؤدى هذا – بدوره – الى خفض ارباح تجار الجملة والباعة ، وسيعجز هؤلاء عن استعاضة خسارتهم برفع ثمن السلع التى يشتريها الجمهور – اذ لو كانت هـذه الخطوة ممكنة لأقدموا عليها من قبل . ولكن ، من حسن حظهم أن القيمة السوقية لكفاءتهم كرجال أعمال تخضع لنفس القوانين التى تتحكم فى أسعار السلع . وكما أن الذى يستنزف جهد العمال يستحق ربحه ، فانهم يستحقون بدورهم ربحهم ، وكما أن المستنزف سيحصل منهم على جزائه القديم بالرغم من ارتفاع الاجور ، فانهم سيحصلون أيضـا على جزائهم القديم بالرغم من صعوبة شروط المستنزفين . وسيبرز هذا السؤال : ولكن ممن يحصلون على هذا الجزاء ان لم يحصلوا عليه من الجمهور ، عن طريق أثمان السلع؟ من الواضح أنهم سيحصلون على الجزاء من المالك الذى ينظم انتاجهم فوق أرضه . وبعبارة أخرى سيطالبون بتخفيض الايجار ، وسيحصلون على هذا التخفيض . وهكذا لن يتأثر منظم الصناعة ، وصاحب العمل ، أو مدير المشروعات كما يسمى كثيرا فى مباحث اليوم الاقتصادية . وعند توزيع الانتاج سيظل نصيبه كاملا غير منقوص ، أما أجر العـامل المجد الذى يتقاضى راتبا فسيرتفع ، على حين يتضاءل نصيب المالك العاطل . ولن تستقيم هذه الامور دون حدوث توتر وصخب ، غير أن هذا التوتر نفسه موجود فى الاتجاه المضاد – فى ظل النظام الراهن – فنصيب المالك آخذ فى الارتفاع على حساب نصيب العامل .

والانكماش الذى يصيب دخول المالك سيقلل – بالضرورة – من

الدخل الوارد من الضرائب المفروضة على الدخول • فلنفترض ان المجلس البلدى سيضيف بنسا الى الجنيه رغبة منه فى المحـافظة على دخله • سيكون من نتيجة هذا احتراق شمعة المالك من الناحيتين ــ وواضح أن هذا الاجراء لا يمكن أن يستمر الى مالا نهاية • غير أن المجالس البلدية لن تنتظر حتى يعانى رأس مالها من انهيار الضرائب ، انها ستدخر رأس المال من واقع نتاج صناعاتها • وفى السوق ستنافس هـذه الصناعات الخاصة بشكل لا يقاوم . ستخفف المجالس البلدية من عبء الشخص الذى لا يعمل ، ومن ثم لن تدفع شيئا سوى أجور مستخدميها ومايتطلبه التوسع فى رأس المال • وسيساعدها هذا على أن تعطى أجورا تعجز عنها المؤسسات التى تعانى من الاقطاعى العـاطل وحامل الاسهم العاطل ، اللذين يستهلكان بطريقة غير مثمرة • سيحدث هذا للمجالس البلدية ، اللهم الا اذا اضطرت الى دفع ايجار باهظ فى مقابل مكان ممتاز تستأجره• غير أن الايجارات نفسها ــ حين تكون ايجـارات مدينة ــ تحت رحمة المجلس البلدى فى نهاية الأمر • ان الذين يتحكمون فى الطرقات والمرور يستطيعون اختيار موقع دون آخر • ويخضع ايجار المحل لعدد الاشخاص الذين يمرون على واجهته فى الساعة الواحدة • والذين يحسنون اختيار الوقت المناسب ، ويجربون تعبيد الطرق ، أو هد قنطرة جديدة ، أو خط ترام ، أو بناء ثكنات ، أو مستشفى للجدرى يصنعون ايجار المدن ، وتلك حالات قليلة من أمثلة متعددة • والمجلس البلدى يستطيع أن يتحكم فى هذه الظروف ، على حين يعجز عنها الافراد المنافسون • ومرة أخرى نجد أن القطاع الخاص المنافس مضطر الى بيع انتـاجه بسعر مماثل لاجمالى تكاليف الانتاج عند حد الزراعة (١) . ويستـطيع المجلس البـلدى أن ينافس هذا القطاع بخفض الاسعار حتى تصبح معادلة لتكاليف الانتـاج المعتادة فى كل المنطقة التى يزرعها • وتستطيع المؤسسات الخاصة التى تتمتع بموقع ممتاز ، تستطيع مواجهة هذا الموقف باجراء واحد ، ألا وهو الكف عن دفع الايجار . أما المؤسسـات التى تشكو من موقع سىء فانهـا تستسلم بلا أمل • وهكذا نجد أنفسنا أمام وضعين : شلل ، أو هزيمة كاملة . وستصبح الملكية الفردية جرداء ، أو هى ستعطى للزارع الفعلى ــ صاحب الكفاءة العادية ــ أجرا لا يزيد على الاجر المضمون فى المجلس البلدى • أما المالك فلن يجنى شيئا • وفى النهـاية ستتحول الارض والصناعة ــ فى المدينة برمتها ــ الى أيدى المجلس البلدى ، وذلك عن طريق النشاط التلقائى للقوى الاقتصادية ــ وهكذا نحل المشكلة الخاصة بصبغ الصناعة بالصبغة الاشتراكية •

والملاحظ أن الملكية الخاصة تجعل العامل رخيصا الى أقصى حد ، وذلك لامتصاص أكبر قدر من فائض القيمة منه ــ وهكذا تقلل من حـد

(١) سيتضح معنى هذه الاصطلاحات لقراء المقال الاول •

الفلاحة البشرية ويرتفع « ريع الكفاءة » ، والربح الذى تجنيـــه الادارة الصناعية أبرز شكل لهذا الريع ، وجدير بالذكر أن المكاسب التي يحصل عليها رسام كبير او طبيب عصرى أقل بكثير ، ذلك انها تعتمد كلية على وجود طبقة ثرية جدا من الرعاة، وهذه الطبقة قد تكون مغرورة وسوداوية الى أقصى حد • أما المنظم الصناعي فلا يخضع للرعاة : وبدلا من الاكتفاء بالاستيلاء على قدر كبير من نتاج الصناعة نجد أن هذا المنظم يضـــاعف الانتاج بفضل ادارته . أما سعر هذه المهاره فى الســـوق فيتوقف على العلاقة بين العرض والطلب : كلما زاد العرض رخص الثمن ، وكلما قل ازداد الثمن غلوا ، وأيا كان السبب فى زيادة العرض ، فان هذا السبب يخفض السعر . وواضح الآن أن مدير الاعمال يجب أن يكون رجلا مثقفا ومهذبا . لا فائدة اذن من البحث عنه بين أوساط الطبقة العاملة فمن بين كل مليون عامل لا نجد عاملا يستطيع أن يرفع نفسه على أكتاف زملائه بفضل كفاءات غير عادية ، أو حظ غير عادى ، أو كليهما • لا بد من انتفاء العامل من الطبقات التى تتمتع بالتعليم وبالثقافة الاجتماعية ، وبالرغم من أن سعرها أخذ فى التضاؤل بسبب انتشار التعليم وما استتبع ذلك من نمو « البروليتاريا المثقفة » الا أن السعر ما زال مرتفعا • صحيح أننا نستطيع اليوم أن نحصل على مدير قدير جدا ومدرب تدريبا عاليا مقابل ٨٠٠ جنيه تقريبا فى السنة ، بشرط ألا تضطره وظيفته الى انفاق ثلثى دخله على ما يسمى بـ « الاحتفاظ بمركزه » بدلا من أن يشـبع بهـذا الدخل احتياجاته (١) . غير اننا سنجد أن الثمانمائة جنيه تعتبر ريعا باهظا للكفاءة ، فالعمال يتقاضون أقل من ٥٠ جنيها فى العام ، والحاجة الى العمال أكثر ، بالضرورة ، من الحاجة الى المديرين الاكفـاء ــ بل ان النسبة بينهما معكوسة ، ذلك أن كفاءة المدير تتوقف على عـــدد العمال الذين يستطيع أن يتحكم فيهم وينظمهم • قلنا ان ريع كفاءة المدير باهظ غير أن هذا الريع سينخفض بشكل ملحوظ اذا نحن وفرنا للملايين (بدلا من الآلاف) فرص التعليم والثقافة • غير أن الملكية الخاصة تريد أن يظل الشعب كدواب الحمل . أما الديمقراطية الاجتماعية فتريد أن تعلمهم، وأن تجعل منهم بشرا ولن تظل الديمقراطية ، لفترة طويلة ، أسيرة ريع الكفاءة ، ذلك الريع الذى ظل ، طوال القرن الماضى يجعل قباطنة صناعتنا سادتنا وجلادينا ، بدلا من أن يكونوا خدما لنا وقادة • بل لا نستبعد أن يصبح ريع الكفاءة الادارية سلبيا بمـرور الوقت (٢) بالرغم من أن

(١) ارجع الى ماجاء في الحاشية رقم «٨» بالمقال الاول ، عند الحـديث عن الاجور •

(٢) معنى هذا ان اجر المدير سيكون أقل من أجر الصانع الماهر • وفي بعض قطاعات الصناعة التى يستخدم فيها صغار التجار عمالا مهرة ، نجد أرباح صـــاحب العمل أقل من أجور العمال •

هذا قد يدهش الكثيرين الذين لا حول لهم اليوم ولا قوة أمام الغرائب الراهنة . فاذا سمعوا بالافتراض القائل « من كان منكم رئيسا صار خادما للجميع » اعتبروا هذا تناقضا يوتوبيا ، بدلا من أن يعتبروه نظاما اجتماعيا واضحا لا مفر منه . غير ان الانخفاض فى ريع الكفاءة لن يفيد المجلس البلدى وحده وانما سيمتد أيضا الى ما تبقى من المنافسين فى القطاع الخاص . بيد أن هيبة المجلس البلدى تأخذ فى الازدياد ،ويزداد ايمان الناس بأن المستقبل بيده ، وهكذا سيقبل المنظمون الاكفاء أجور المجلس البلدى ويفضلونها على أجور القطاع الخاص ، المرتفعة . أما الذين يستطيعون منافسة المجلس البلدى فى التنظيم ، أو يستطيعون بوصفهم محترفين التعامل مع الجمهور شخصيا دون الحاجة الى التنظيم الصناعى ، فانهم سيدفعون ايجار محال عملهم للمجلس البلدى مباشرة، أو للاقطاعى . والمجلس البلدى سيمتص بدوره دخل الاقطاعى عن طريق الضرائب . وفى النهاية ، وعندما يهبط ريع الكفاءة الى المعدل الطبيعى الذى لا هبوط بعده ، نستطيع معالجته بضريبة الدخل التصاعدية فى الحالات النادرة التى تهدد فيها المجتمع بالضرر .

ولسنا بحاجة الى التوسع فى التفاصيل الاقتصادية الخاصة بالقضاء على الملكية الخاصة . ونستطيع أن نتكهن بالشطر الاكبر من هذه العمليات ونحن نرى طوائف من الطبقات المالكة تستسلم على التوالى ، على حين أن الشبكة تلتف حول مصالحهم الخاصة . واستسلامهم مشروط بالشروط التى يستطيعون التمسك بها — الى أن يتلاشى نفوذهم كلية (1) .

ونستطيع أيضا أن نهمل مؤقتا موضوع تحول مجلس العموم

---

(1) هذا الاستسلام المشروط يظهر بالفعل عندما يستغل وزير الخزانة فرصة هبوط سعر الفائدة ، فيقلل من القرض الوطنى البريطانى ، وهو يفعل هذا بمجرد التهديد بتزويد المساهمين بنقود اقترضت حديثا بسعر الفائدة الحالية ، وعليهم أن يرضخوا لهذا ، فهم يعرفون انهم لايستطيعون استثمار مالهم بشروط أفضل من الشروط المحدودة التي عرضها الوزير . فلماذا لا تحقق المجالس البلدية نفس الامتيازات لدوائرها ، مثال هذا أن سكان لندن يدفعون اليوم لحاملى أسهم شركات الغاز مليونا ونصف مليون جنيه سنويا ، أو ١١٪ من مبلغ الـ ٠٠٠ ٦٥٠ ١٣ جنيه استرلينى التى تتكلف منشئات الغاز ، ويستطيع مجلس مقاطعة لندن رفع هذا المبلغ بمعدل ٠٠٠ ٤٠٠ جنيه سنويا . فاذا هدد بهذا ، وبالشروع في أعمال غاز خاضعة للبلدية ، أجبر حاملى الاسهم على تسليم منشئاتهم مقابل ٠٠٠ ٤٠٠ جنيه سنويا ، والتضحية بالـ ٨٪ الزائدة والتى يتمتعون بها اليوم ، وسيوفر مواطنو لندن — بهذا الاجراء مبلغ ١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه سنويا ، ويكفى هذا لتغطية صافي تكاليف مجلس مدارس لندن . وسيجد قراء العاصمة عددا من الامثلة المتصلة في المبحث الفابى رقم ٨ — حقائق لاهالى لندن .
Fabian Tract no 8. Fecte for lond5ne.5

الى حكومة مركزية — وهى الحكومة التى ستوحد بين المجالس البلدية ، وتؤمم الابجارات الخاصة بالمجالس وذلك باخضاع أنصبة المجالس البلدية للضرائب : موجز القول أنها ستضطلع بالمهام العامة ، لا المهام المحلية • ونستطيع أن نتصور مدى أهمية مجلس الحكم المحلى فى المستقبل ، وستتأثر الدول الاجنبية — أيما تأثر — بالتقدم الانجليزى .
أما التجارة الخارجية ، التى تلعب الدور الأول فى السياسة الخارجية ، فسيعاد النظر فيها من زاوية جديدة — ذلك ان الربح سيقدر على ضوء الرفاهية الاجتماعية الخالصة ، لا على ضوء المكاسب النقدية ، الفردية • ويجب أن ينهار نظامنا الحالى فى العدوان الاستعمارى ، ذلك أن قواتنا المسلحة ستتخلص من قبضة الطبقة الرأسمالية وتصبح ملكا للشعب .
وقد كنا ندعى ، فى عدواننا الاستعمارى ، أننا نستكشف البلاد ونقوم بتعميرها غير أن علم بلادنا كان يسير وراء المعتدى ، على حين تسير التجارة وراء العلم ، أما الارسالية فتحتل المؤخرة . وسيختفى تنوع الطبقات بما يصحبه من تنوع فى « الآراء العامة » (وهو اصطلاح يدعو الى السخرية) وسينجم عن هذا الاختفاء أن يتوحد المجتمع داخل طبقة واحدة لها رأى عام يتمتع بوزن كبير ، هذا الرأى العام سينجح ، لأول مرة ، فى الهيمنة على السكان . أما استقلال المرأة ماديا ، وحلول الفرد محل رب الأسرة باعتباره الوحدة التى تعترف بها الدولة ، فسيحدث تعديلا جوهريا فى مركز الأبناء ، وفائدة الأسرة . كما أن اعادة تنظيم الدولة على أسس ديمقراطية قد يفتح المجال ، مثلا ، أمام اختيار رجل حر فى تفكيره ، مثل المستر جون مورلى أو المستر برادلى ، كى يرأس ويستمنستر . قد ذكرنا هذا كله كى نأخذ لمحة عن الميادين الخصبة للفكر والعمل الايجابى ، تلك الميادين التى تنتظر حتى نحل مشكلة الخبز والزبد ونمارس بعدها حريتنا فى استغلال ملكاتنا النبيلة ، فى تطوير هذه الملكات .

هذا — اذن — البرنامج العادى للديمقراطية الاجتماعية اليوم وليس فى هذا البرنامج فقرة جديدة واحدة • وكل ما فيه تطبيق لمبادىء سبق الاعتراف بها ، وتوسع فى أساليب بلغت أوجه نشاطها بالفعل . وكان ما فيه يحمل طابع القداسة الذى يتفق والعقلية البريطانية وليس فى هذا البرنامج ما يجبر على استخدام لفظة «اشتراكية أو ثورة» • وليست هناك ، فى هذا البرنامج ، مرحلة تستدعى المقصلة ؛ أو اعلان حقوق الانسان ، أو ترديد القسم فوق مذبح البلاد ، أو أى شىء يفترض ، بالضرورة ، غرابته عن الروح الانجليزية • ان هذه المعالم البارزة كلها آتية لاريب فيها — بل هى ظاهرة بالفعل أمام الساسة بعيدى النظر ، حتى ولو كان من الحزب الذى يخشى هذه المعالم .

وختاما ، دعوني أسحب اعجابي بهـذا الطريق الذى يفضى ــ دون شك ــ الى العدالة غير أنه يفضى اليها بطريقة كريهة بطيئة ، متعثرة ؛ جبانة . وسأغامر واطلب منكم أن تحترموا المتحمسين ، الذين لا يزالون يرفضون الاعتراف ببقاء الملايين من اخوانهم وسط العـرق والعـذاب ويشـقون ويعـانون الهوان بلا أمل . يحدث هذا على حين أن البرلمانات والكنـائس تتدخل فى حنق ، لكنها تتعثر فى طريقهـا . ويرى هـؤلاء المتحمسون أن الحق جد واضح ، وأن الخطأ لا يحتمل أبدا ، وأن العقيدة جد مقنعة ، لذا يؤمنون بامكانية تجنيد جميع كافة العمال ــ الجنود ورجال الشرطة ، والكل تحت راية الأخوة والمسـاواة ، وبضربة واحدة تحتل العدالة العرش الذى تستحقه . ولكننا لا نستطيع ، لسوء الحظ ، أن نجمع جيش النور هذا من النتاج البشرى للقرن التاسع عشر ، مثلما نعجز عن جنى الكروم من الشوك . ولكن ، يجب الا نبتهج بهذه الاستحالة ، ويجب ألا نتنفس الصعداء قائلين ان التغيير يجب أن يتم ببطء حتى لا نعرض أشخاصنا للخطر . يجب أن نشعر بخيبة أمل حادة ، وهوان مرير ، عندما نكتشف أرضا جرداء تفصلنا عن الارض الموعودة ، وعندما نكتشف أن الكثيرين سيهلكون فى هذه الأرض الجرداء بسبب الحاجة ، وبدافع من اليأس . والا فانى سأعترف أمامكم بأن نظمنا أفسدتنا وجعلت منا أجبن صورة للانانية . ولا يعيب الاشتراكيين أن يبدءوا بأن يقترحوا ــ وهذا مافعلوه ــ تنظيم الطبقات العاملة تنظيما كفاحيا ، والمطالبة بالتمرد العام . ولقد اثبت الاقتراح عدم واقعيته ، ولقد تخلى عنه الاشتراكيون الانجليز ــ وان كان البعض قد عبر عن أسفه لهذا التخلى . غير أن هذا الاقتراح لا يزال البديل الممكن الوحيد ، للبرنامج الديمقراطى الاشـتراكى الذى رسمته اليوم .

استحالة المذهب الفوضوى

استحالة المذهب الفوضوى (١)

الفوضويون والاشتراكيون

منذ أعوام مضت بدأت السياسة العملية للحزب الاشتراكى فى انجلترا تتبلور ، بوضوح ، فى شكل برنامج للديمقراطية الاشتراكية . وبدا واضحا آنذاك أننا لا نستطيع أن نتقدم دون أن ننتهك مختلف المبادىء. وقد وجدوا ، بصفة خاصة، أن الجانب الديمقراطى فى البرنامج يتعارض مع ذلك المبدأ المقدس : مبدأ الاستقلال الذاتى للفرد . واقتضى البرنامج أيضا الاعتراف بالدولة ، تلك المنظمة التى يشمئز منها مبدأ الحرية . وأسوأ من هذا أن البرنامج اقتضى التنازل عن بعض الأشياء عند كل خطوة ، مع أن المبادىء يجب ألا تتخلى عن شىء — وهو ما أوضحه المستر جون موربى ذات مرة بفصاحة. وكانت النتيجة أن انصرف كثيرون منا الى الشجار ، ورفضوا أن يقوم بينهم ارتباط ، وأخذ الواحد منهم يندد بالآخر ويعتبره امعة أو شخصا لا يحتمل — وهذا تبعا للجانب الذى نقفه فى المعركة . وفى النهاية نجحنا فى تكوين رصيد ، لا بأس به ، من سوء النية . أما الجانب الذى وقفته فى المعركة فكان جانبا لا يؤمن بالمبدأ ، ذلك أننى نظرت الى الاشتراكية دائما لا باعتبارها مبدأ وانما اجراءات اقتصادية محددة أتمنى أن تتحقق. والواقع اننى تعرضت لكثير من اللوم لأنى أقيد اصطلاح الاشتراكية وأجعله قاصرا على الجانب الاقتصادى فى تلك الحركة الكبرى التى تستهدف المساواة . غير أنى أجد هذه الحركة فردية مثلما هى اشتراكية. صحيح أن هناك اشتراكيين من أمثال السير وليام هاركورت ، وهؤلاء يعتبرون الاشتراكية جماع المطامح الانسانية ، وهم يرون أن تحويل ملايين الأفدنة من أيدى الملاك الى أيدى الملكية العامة من قبيل التفاصيل التى لا ضرورة لها، بل ومن قبيل التفاصيل غير المرغوبة . غير أن هذا اللون السامى من ألوان الاشتراكية يفتقر الى التركيز على الاجراءات المحددة . ونستطيع أن نعتبر اساتذته محافظين، لولا ذلك النبل والمجد اللذان يحيطان به . كان هناك اذن اشتراكيون

---

(١) قرأ برنارد شو هذا البحث أمام الجمعية الفابية فى السادس عشر من اكتوبر عام ١٨٩١

من هذا النوع ، وأشخاص وجدوا أن العلاج الواقعي لاستعباد البشر للبشر يتعارض مع مبدأ الحرية ، وان العلاج الواقعي للاستبداد يتعارض مع مبدأ الديمقراطية ، وأن السياسة العملية لا تتفق ومبدأ التكامل الشخصي (بمعنى أنك حر التصرف فى كل الأمور) • واذ رأى الواقعيون هذا اضطروا الى المجاهرة بالنزعة الانتهازية . ورأى هؤلاء أن الاشتراكيين يناهضون التنظيم القومي والمحلى للطبقات العاملة ، بدعوى أن الاشتراكية عالمية ودولية من حيث المبدأ • ووجدوا أيضا كيف يطرد الاشتراكيون حلفاءهم الراديكاليين ، وأعضاء النقابات العمالية ، بدعوى أنهم خارج حظيرة العقيدة الاشتراكية الواحدة التى لا تقبل الانقسام • ورأوا أن عمال الزراعة معزولون نتيجة للتهم الجائرة الموجهة ضد التوزيع ، ووصف التوزيع بأنه ذو نزعة «فردية» . وازاء هذا كله أحسوا بكل ما ينطوى عليه قول القائل : لولا الاشتراكيون لانتشرت الاشتراكية بأسرع مما تنتشر اليوم . وكان من المؤلم أن يضطر المرء الى مصارعة القوى المحافظة فى الدولة الاشتراكية الحديثة دون الاضطرار الى محاربة الفضائل السبع المؤلمة ، التى تستبد بالاشتراكيين أنفسهم • وجدير بالذكر أن الصراع بين الاشتراكية المثالية والديمقراطية الاشتراكية ، الواقعية قضى على منظمة الميثاقين منذ نصف قرن ، مثلما قضى على العصبة الاشتراكية بالأمس القريب • غير أنه لم يصل الى حد الصراع الناشب بين الديمقراطية الاشتراكية والمذهب الفوضوى . ذلك أن الفوضويين يحبذون الامتناع عن التصويت ، والاحجام عن دفع الضرائب • أما الديمقراطيون الاشتراكيون فيحثون العمال - بشدة - على أن يجندوا أصواتهم ، كي يظهر مرشحون يطالبون بالتوسع فى حق التصويت ، وفرض ضرائب على الدخول التى لا يجهد فيها أصحابها • والهدف من هذه الضرائب تدعيم رأس مال الدولة ، وتجنيده فى جميع الأغراض الجماعية ، من افتتاح للمكتبات العامة ؛ الى اخضاع صناعاتنا للمجالس البلدية ، مع تأميم هذه الصناعات . وليس بغريب أن ينبذ الفوضويون أساليب الديمقراطيين الاشتراكيين ، مثلما لا نستغرب حين ينبذ المحافظون أهداف الديمقراطيين الاشتراكيين • وقد يدهش بعض الأغراب الموجودين هنا حين يسمعون هذا • وهم معذورون ، فالصحف التى تؤيد النظام الاجتماعى الراهن لا تفرق بين الديمقراطيين الاشتراكيين والفوضويين ، فالاثنان يشتركان فى عدائهما لهذا النظام الراهن • كل الثوار ، فى أعمدة هذه الصحف ؛ اشتراكيون ؛ وكل الاشتراكيين فوضويون ، وكل الفوضويين محرضون على الفتنة ، وقتلة ، ولصوص . وكان من نتيجة هذا أن المجرم الفرنسى أو الايطالى الخيالى يقرأ هذه الصحف فاذا قبضوا عليه ويده ملوثة بدماء الجريمة أو متلبسا بالسرقة فانه يعلن أنه فوضوى ، وأنه يتصرف وفقا لمبدأ • وفى جميع الاقطار

نجد أن أصحاب الأمزجة الحادة المستهترة من الساخطين ينجذبون الى اصطلاح «فوضوى» ، لا لشيء الا لأن هذا الاصطلاح يعنى الحرب اليائسة، التامة ، العنيفة ، التى لا هوادة فيها — تلك الحرب التى تستهدف المظالم القائمة . لذا يجب أن أحذركم من وجود أشخاص يصمهم خصومهم السياسيون بتهمة الفوضوية ، وأن هناك أشخاصا جهلة يقولون عن أنفسهم انهم فوضويون مع ان الفوضوية — فى رأى البحث الحالى — لا تنطبق عليهم . ومن ناحية أخرى نجد عددا كبيرا من الأشخاص الذين لا يعتبرون انفسهم ، أو يعتبرهم غيرهم ، فوضويين ، ومع ذلك يقفون موقفا فوضويا فى معارضتهم للديمقراطية الاشتراكية . وموقفهم هذا واضح وضوح الموقف الذى يقفه الكتاب الذين سأشير اليهم بصفة خاصة . ولنستعرض قائمة الأحرار القدامى والمحافظين الجدد من مدرسة كوبدين وبرايت ، وكذلك « الراديكاليين الفلسفيين » ، والاقتصاديين الذين يعتبر باستيات طرازا لهم ؛ واللورد ويميس واللورد برامويل ، والمستر هربرت سبنسر والمستر اوبيرون هربرت ، والمستر جلادسون ، والمستر ارثر بلفور ، والمستر جون مورلى ، والمستر ليونارد كورتنى . ان أى واحد من هؤلاء — فى انجلترا — أكثر فوضوية من باكونين . انهم لا يثقون بالاجراءات الحكومية ، وهم يدافعون بحماسة عن حق الفرد فى التصرف ، ويقترحون تقييد الاجراءات الحكومية والتوسع فى الاجراءات الفردية بالقدر الذى تسمح به الانسانية . وهذا يتعارض مع المبدأ الديمقراطى الاشتراكى ، الذى يقترح صبغ الدولة بصبغة ديمقراطية ، وتكليفها بجميع الأعمال المتعلقة بتنظيم الصناعة الوطنية ؛ وبذلك تصبح الدولة أكثر أجهزة المجتمع حيوية . وواضح أن هناك قيودا طبيعية على التطبيق الفعلى للرأيين ، ولا يسلم الفوضويون والديمقراطيون الاشتراكيون من الرأى الأحمق الذى يقول : ما دام الاشراف الجماعى على الفرد لا يمكن أن يكتمل ، وما دام التحرر الفردى من الاشراف الاجتماعى لا يمكن أن يكتمل أيضا فان الاتجاهين يفتقران الى التكامل والمنطق . آمل الا نعثر على هذا الجدل فى النقد التالى للفوضوية . والنقد التالى قاصر على الخطوات الفعلية التى يقترحها الفوضويون ، وهو لا يثير أية مناقشات تتصل بالأهداف أو المبادىء . فنحن ، جميعا متفقون حول هذه الأهداف والمبادىء . العدالة ، الفضيلة ؛ الحقيقة ؛ الأخوة ؛ مصالح الشعب العليا ، سواء كانت معنوية أو مادية . هذه الأهداف ليست عزيزة على الديمقراطيين والفوضويين وحدهم ، وانما هى عزيزة أيضا على المحافظين ، والأحرار ؛ والراديكاليين — وقد تكون عزيزة أيضا على مشعلى القمر ومشعلى الديناميت . غير أننى مهتم هنا بالأساليب المقترحة لوضع هذه الغايات موضع التنفيذ ، وسأجند نفسى لتوضيح هذه النقطة بأن أقرأ على مسامعكم مبحثا كتبته منذ أكثر من أربعة أعوام مضت ، ويدور حول الموضوع

الذى اختير لأمسيتنا هذه . وأحب أن اضيف اننى لم أثر هذا الموضوع من جديد بدافع من رغبة عابثة فى تحريك خلاف قديم ، وانما استجابة لطلب الجمعيات الغابية الاقليميـة ، التى ازعجتها المعارضة الفوضوية غير المتوقعة ، وهى التى تتوقع التعاطف من الفوضويين . ونظرا لأن مبحثى القـديم كان الوثيقة الوحيدة الموجودة من هـذا النوع ، فقـد طلب منى زملائى أن انقيه من الاخطاء والشوائب التىتخلصت منها منذ عام١٨٨٨ . وأنا أنتهز هذه الفرصة ، وأرفعه الى الجمعية ، لترى فيه رأيها .

الفوضوية الفردية

نستطيع أن نعرف جميع التفاصيل الاقتصادية للفوضوية الفردية اذا نحن قرأنا مقال « اشتراكية الدولة والفوضوية » (١) ، الى أى مدى يتفقان ، وأين يختلفان . وقد ظهر هذا المقال فى مارس من عام ١٨٨٨ ؛ فى «الحرية» وهىصحيفة فوضوية تصدر فىبوسطن ـ ماساتشوسيتس، ويرأس تحريرها كاتب المقال : المستر بنيامين ر. تاكر . والذى يفحص أى عدد من أعداد هذه الصحيفة سيؤمن بأن المستر تاكر يعتبر بحق من أكفأ المتحدثين بلسان فريقه ، فهو يتكلم عن الفوضوية الفردية بصدق ، ووضوح ، وجراة ـ مستخدما أساليب فكرية خالصة .

يقول المستر تاكر « تعتبر المبادىء الاقتصادية للاشتراكية الحديثة استنتاجا منطقيا للمبدأ الذى وضعه آدم سميث فى الفصـول الأولى من « ثروة الأمم » ـ وفحوى هذا المبدأ أن الجهد المبذول هو المقياس الحقيقى للسعر . ومن هـذا المبدأ استنتج الرجال الثـلاثة (جوسياه وورين ـ برودون ـ ماركس) أن النتاج هو الأجر الطبيعى للجهد المبذول .

غير أن الاشتراكى العاقل الذى يقبل هذا الوضع الاقتصادىسرعان ما يجد نفسـه ، منطقيـا ؛ مرتبطا بعقيـدة الأحرار (أى : مبدأ الحرية الاقتصادية . Laisseg Faire

وهنا يصيحالمستر تاكر « ولم لا ؟ ان الحريةالاقتصادية هى مانريده تماما . اقضوا على احتكار النقد ، والاحتكار الجمركى ؛ واحتكار العلامات المسجلة . وعضدوا فقط تلك الحقوق الزراعيـة التى تعتمد على احتـلال الأرض أو فلاحتها (٢) ، وهكذا سنحل بسهولة مشكلة استمتاع العامل

(١) State socialism and Anarchism

(٢) يعتبر هذا استنتاجا لما جاء في الفقرة التالية من مقال المستر تاكر : « ويلى ذلك في الاهمية احتكار الارض . وجـدير بالذكر أن آثاره السيئة واضحة ، بصـفة خاصة ، في الاقطار الزراعية المحض ، مثل ايرلندة . ويتلخص هذا الاحتكار في تنفيذ =

بنتاج جهده . وسيتحقق هذا عندما يهتم كل فرد بشئونه دون أن يتدخل في شئون غيره (٣) .

فلنر ما اذا كانت المشكلة ستحل أو لا تحل. لنفرض أننا أصدرنا مرسوما يقضي بعدم دفع ايجارات في انجلترا من الآن فصاعدا ، وأن كل انسان سيمتلك بيته ؛ كما يمتلك متجره أو مصنعه أو مكان عمله بالاشتراك مع العاملين معه . وليكن كل انسان حرا في اصدار النقد من محل سك العملة الخاص به ، دون ضرائب أو تمغة . ولنلغ جميع الضرائب المفروضة على السلع ؛ أما العلامات المسجلة والحقوق المحفوظة فسنسدل عليها أستار الماضي . ولتتصور نفسك في ظل هذه الظروف المشرقة على حين أن الحياة تتفتح أمامك . وقد تبدأ مشروعك ؛ كأن تعمل كناسا متجولا ، أو بقالا ؛ أو عاملا في مناجم الفحم ؛ أو مزارعا ، أو طحانا ، أو صاحب بنك ... الخ ... مهما يكن من أمر المهنة التي تختارها فانك ستكتشف أن جزاء جهدك يتوقف على ظروفك أكثر مما يتوقف عليك أنت . فاذا قيض لك أن تكنس المعبر بين شارع سانت جيمز وشارع أولبمار فأنت محظوظ . غير أنك قد تجند للعمل هناك ، وتجند أيضا للعمل في مناطق أقرب الى منحنى ميدان هولفورد ، وايسلنجتون . حينئذ قد تشقى أكثر مما يشقى زميلك في بيكاديلي ، ومع ذلك لا تتقاضى خمس نصيبه . واذ تكنس شارعك تلعن آدم سميث وتلعن مبدأه القائل بأن الجهد المبذول هو الذي يحدد السعر . وقد تحبذ لحظتها وجود مجلس بلدي اشتراكي تابع للحكومة ، وقائم على نظام ديمقراطي ، مجلس بلدي يدفع لكل كناسيه أجرا موحدا . أو قد تلقي بمكنستك في مياه نهر التيمز وتفتح متجرا . غير أنك تصادف نفس العقبة. ان ربحك لا يتوقف على المجهود الذي تبذله وانما على عدد الناس الذين يمرون أمام واجهة متجرك في الساعة . فاذا كان متجرك في تشيرينج كروس أو تشيبسايد فانك ستجني ربحا طائلا : وفي الشارع الرئيسي في بوتني تستطيع أن تعيش رافع الرأس . فاذا ابتعدت عن هذه المنطقة ، على مسيرة ألف ياردة يمين أو يسار شارع بورتسماوث فان أنشط بائع في العالم مضطر الى المناداة على الزبائن واقتناصهم . وواضح أن تجارة التجزئة لا تصلح لرجل نشيط بعد أن احتل الملاك تشيرينج كروس وتشيبسايد على أساس المبدأ القائل : من يجيء أولا يفد أولا . قد تتطلع في هذه الحالة الى تجارة

= الحكومة لمسألة حقوق الارض بالقوة ــ تلك الحقوق التي لا تعتمد على الاحتلال الشخصي أو الفلاحة . ووضح لوورين وبرودون أنه ما أن يتخلص الافراد من حماية زملائهم في كل شيء ماعدا احتلال الارض وفلاحتها شخصيا ، فان ايجارات الارض ستختفي وهكذا يفقد الربا قدما من الاقدام التي يرتكز عليها » .

(٣) « كما أن النظام الفوضوي لا يقدم لائحة أخلاقية تفرض على الفرد . ان قانونه الاخلاقي الوحيد يقول لك : لا تتدخل في شئون غيرك » .

الجملة – بل قد تتطلع الى الأعمال المصرفية · وا أسفاه ! ان المشكلة تتفاقم بشكل لم يكن في الحسبان · ولتأخذ ذلك الثالوث المالى : جلين – ميلز – كورى· ولتبعدهم عن شارع لومبارد مجرد أميال قلائل ، وسرعان ما يصبح وضعهم الجديد مدعاة لشفقة البحار التقليدى الذى أبرز لهم فى يوم من الأيام شيكا قيمته ٢٥ جنيها استرلينيا ، وعرض عليهم بسخاء أن يأخذ حقه بالتقسيط ، لأنه لا يريد أن يقسو عليهم دفعة واحدة. واذ تصرف النظر عن البنوك تزج بأنفك فى تجارة القمح ، وينتهى أمرك بأن تعرض بيع سهل سالزبيرى كله كى تستطيع دفع الايجار المرهق للمناطق القريبة من « البلطيق » وكذلك دفع ايجار البارومتر ·

ويحتمل أن يؤمن بعض الناس ، بطريقة عمياء ، بأن الكناسين المتجولين ، و « البلطيق » وشارع لومبارد؛ وما شاكل ذلك ؛ جزءلايتجزأ من النظام الراهن ، ولذا يستبعدون أن تحتمل هذه المظاهر المذهب الفوضوى · وسيقولون لى اننى أفرض على المستقبل ظروف الحاضر · وعبثا احتج على هذه الاعتقادات الفطرية قائلا : اننى انما أفكر فى شروط تاكر . سيكون هناك على الأقل زراعة ، وطحن ، وتعدين يقوم بها بشر فى ظل النظام الفوضوى · والآن لن يجد المزارع – فى السوق الفوضوية المثلى – سعرين مختلفين لكمية واحدة من الحبوب التى لا تختلف فى الصنف · ومع ذلك فان تكاليف الجهد المبذول فى انتاج كل كيل من القمح تختلف باختلاف خصوبة الأرض ، وقرب الأرض من السوق ·. وكثيرا ما نجد أن التربة الخصبة تنتج أجود الحبوب وأغناها مقابل مجهود بسيط فى كل فدان وفى كل بوشل (١) – وهذا المجهود أقل بكثير من مجهود يبذل فى أرض تنتج محصولا أقل قيمة – بما يعادل خمسةشلنات لكل ربع كيلة · وعندما تصبح أجود الأراضى فى يد الملاك المحتلين، يصفق أصحاب الأراضى الرديئة للمبدأ القائل بأن الجهد المبذول هو مقياس السعر ، ويحكون ابهامهم فى أنوفهم · وليس من شك أيضا فى أن الطحانين لا يثقون ببرودون ، وجوسياه ؛ ووررين · فقد نجد رجلين يتساويان فى اقبالهما على العمل ، ويتساويان فى الآلات التى يستخدمانها، غير أن طاحونة الأول قد تقع على مجرى مائى يدير بسهولة ستة أحجار من حجارة الطواحين ، أما الآخر فقد يعانى من قلة الماء، أو من وجود زميله فى أعلى النهر ؛ وهكذا لا يستطيع أن يدير سوى حجرين· فاذا جاء فصل الجفاف فقد يود لوربط هذين الحجرين فى رقبته وغاص تحت زبد البركة· ومن المؤكد أنه يستطيع أن يتحدى التيار بالاعتماد على ماكينة بخارية ، ومحاور من الصلب ، وجميع الأساليب الحديثة التى تحيل القمح الى تراب بدلا من أن تطحنه ليصبح دقيقا · ولكن بالرغم من هذا الانتاج ، فانه

(١) البوشل مكيال انجليزى للحبوب (٣٦،٣٥٠ لترا) .

لن يحصل فى الزكيبة الواحدة على بنس يزيد على منافسه، ذلك المنافس الذى تساعده الطبيعة وتدير عجلته عند حافة النهر • وقد يستطيع احتمال هذه المنافسة الشاملة المستمرة ، الدائرة بين قوته العزلاء وقوة منافسه ، ولكن ليس من العدل فى شىء أن يحارب ــ عاريا ــ شخصا مسلحا بالرياح والأمواج (اذ أن هناك طواحين هواء مثلما أن هناك طواحين ماء) • وليس من العدل أن يحدث هذا ، بالرغم من أن المذهب الفوضوى يرضى عنه. وكيف يعمل ملاك المناجم عندما يتيسر الحصول على أجود أصناف الولسيند والسلكستون على حين يتعذر الحصول على الاردواز ووقود البخار من مناجم أخرى ــ برغم جهود استمرت لعشرين عاما ؟ فلنتصور أن أمام المستر تاكر سلكستون من منجم غنى ، فحما تكلف استخراجه نصف القيمة التى تكلفها استخراج كمية مماثلة من فحم البخار من منجم فقير نسبيا• هل يستطيع لحظتها أن يعلن بجرأة :« اليكم أسعار اليوم : سعر الطن من السلكستون الممتاز ٢٥ شلنا ــ سعر الطن من فحم البخار الجيد ٥٠ شلنا ــ شروط البيع : نقدا ــ مبادىء البيع ــ مبادىء آدم سميث ــ ارجع الى « ثروات الأمم » ؟ هل يستطيع أن يقول هذا ؟ لا يمكن بدون « المنافسة فى كل مكان وفى كل وقت » ــ اللهم الا اذا كان المبدأ ــ لا العادة ــ هو هدفه •

لا حاجة بنا الى المزيد من الأمثلة . ثمة بلد واحد فقط تتساوى فيه جميع قطع الأرض من حيث الموقع الممتاز ، والخصوبة فى الانتاج • هذا البلد الواحد هو : المدينة الفاضلة . لذا فان الملكية ستكون عادلة فى المدينة الفاضلة وحدها ، دون غيرها • أما انجلترا ، وأمريكا ، وغيرهما من البلدان؛ فقد تم خلقها بتهور ؛ دون أخذ رأى الفوضويين• ان الطبيعة تتعامل مع العمال هناك باستهتار ، وبطريقة غير عادلة • فانت تخدش هذه المنطقة بجاروفك ، واذا بها تتفجر خصوبة . فاذا تخطيت السياج وجدت عشرين محراثا تسير بالبخار ولا تستطيع انتزاع ثمرة لفت من الأرض. فاذا كانت الحقول والمناجم لا تتأقلم مع المذهب الفوضوى فان المدن المزدحمة أبعد ما تكون عن هذا التأقلم • ان الموزع يزدهر فى الأماكن التى يروق للناس التجمع فيها : صحيح أن عمله يتلخص فى جلب السلع للناس ، ولكن هاهم الناس يجلبون أنفسهم للسلع. حاول أن تبعد موزعك ميلا واحدا ، واذ ذاك تضطر عرباته ؛ ويضطر مساعدوه ؛ الى الطواف بالبلاد بحثا عن زبائن• ان الاقطاعيين أول من يعرفون هذه الحقيقة• وفى أعلى هاى ستريت ، وفى أسفل لوستريت ، وعبر الجسر ؛ وفى كروستريت ؛ يبذل العاملون جهدا مضنيا متساويا ، لقاء أجور متساوية• غير أن انتاجهم يتباين ، وتختلف الايجارات باختلاف الانتاج • وتؤدى المنافسة الى خفض نصيب العامل، على حين يرفع عدد الساعات التى يعمل

فيها . أما الفائض فقد يرتفع أو يقل تبعا لخصوبة الأرض أو امتياز الموقع غير أنه يذهب الى مالك الأرض فى صورة ريع بشع .

والآن ، ان المستر تاكر يقترح ـ حلا لهذه المشكلة ـ أن يصبح المستغل ـ العامل الحقيقى ـ مالكا . وواضح أن هذا الاجراء لن يقضى على الامتياز الذى ينعم به بالقياس الى منافسيه الأقل امتيازا ، ان الاجراء سيخول له الاستمتاع بهذا الامتياز بدلا من ذهابه الى جيب المالك . صحيح أنه يصبح حينئذ عاملا بدلا من أن يصبح عاطلا ، غير أنه سيحصل على مزيد من الانتاج اذا كان صانعا ، ومزيد من الرسوم اذا كان موزعا ـ وسيتفوق بهذا على عمال يكدون مثله ولكنهم يعملون فى ظروف أسوأ . وهكذا يستطيع أن يدخر باسرع مما يدخرون . ـ كما يستطيع التقاعد فى سن مبكرة ، فى الوقت الذى يضطرون فيه الى العمل فى شيخوختهم . وطبيعى أن امتلاكه لمكان عمله سيتوقف ويصبح من حق خلفه ، فى اللحظة التى يتقاعد هو فيها . ولكن كيف يختار باقى أفراد المجتمع هذا الخلف ؟ هل يجرون القرعة ؟ أو يتقاتلون ؟ انه سيسمح له بأن يحدد وريثا له ـ وفى هذه الحالة سيختار ابنه أو يتخلى عن الميراث مقابل مبلغ كبير ؟ . ومرة أخرى نجد أن اختفاءه من مكان عمله سيجعله مالكا لمنزله الخاص ، وقد يتمتع هذا المنزل بموقع فريد . فقد يكون مقاما ، على سبيل المثال ؛ فوق تل ريتشموند ، نوافذه تطل على منظر وادى التيمز الجميل الظاهر فى هذه المنطقة . وواضح الآن أن تل ريتشموند لن يستوعب كل الناس الذين قد يفضلون العيش هناك على العيش فى مستنقعات ايسكس . ما أسهل أن تقول : فليكن الساكن مالكا ؟ لكن المشكلة هى : من الذى سيكون مالكا ؟ فلنفرض أننا حللنا هذه المشكلة باجراء القرعة ، فما الذى يمنع الفائز من بيع امتيازه مقابل قيمته الكاملة (التى لم يتعب فيها) ، وذلك بمقتضى التبادل الحر والمنافسة الطاغية ؟ ان الفوضوية الفردية لا تقدم حلولا لمثل هذ المشاكل ، وانما تظل تردد نظريات فحواها أن الأرض كلها سواء من حيث الجودة .

وفى ظل نظام الملكية المحتلة يبدو الايجار فى صورته الأولية فقط ، فى شكل زيادة فى أسعار السلع تفوق تكاليف انتاجها ، وهكذا يستطيع ملاك الأراضى الممتازة أن يحصلوا من انتاجهم على أكثر من سعر التكلفة . ولنضرب لذلك مثالا : لنفرض أن أسوأ أرض صالحة للاستغلال لا تنتج سوى ثلث انتاج الأرض الممتازة . معنى هذا أن الذين يملكون الأرض الممتازة ويفلحونها سيحصلون من السوق على ثلاثة أضعاف تكاليف سلعهم . هذه الزيادة التى تعادل ٢٠٠ ٪ تعتبر فى حكم الايجار الأرضى وكأنها دفعت على هذا الأساس لدوق بدفورد أو لآل أستور الرأسماليين . وقد يسأل سائل : لماذا يتحتم رفع الأسعار بحيث توازى تكاليف الانتاج فى أسوأ أرض ؟ لماذا لا نحدد معدلا لتكاليف الانتاج على

أساس الجمع بين الارض الخصبة والارض الرديئة ؟ (١) الجواب بسيط، لن يحصل أصحاب الارض الرديئة على حقهم الا بالحصول على أعلى نسبة من تكاليف العمل • والواقع أن أردأ أرض لن تزرع الا بعد ارتفاع السعر • وستسير الأمور على النحو التالي : لنفرض أن السكان سيحصلون على ما يحتاجون من قمح من زراعة المحصول في أفضل الأراضي فقط • ان المنافسة الحرة في انتاج القمح ستنقص السعر وتجعله موازيا لتكاليف الجهد المبذول ، أو موازيا لتكاليف الانتاج• والآن لنفرض أن عدد السكان ازداد بحيث لم تعد الأرض الممتازة تسد حاجتهم الى القمح ، ان العرض هنا سيصبح أقل من الطلب ، وازاء هذا يرتفع سعر القمح • وقد يرتفع السعر بحيث يصبح موازيا لتكاليف الانتاج في الأرض التي تقل درجة في الجودة في هذه الحالة سيستفيد المزارعون من زراعة هذه الارض الأقل جودة . وبمرور الوقت تعجز هذه الأرض الجديدة عن تلبية احتياجات العدد المتزايد من السكان . وهكذا يرتفع السعر من جديد ، الى أن يوازي تكاليف انتاج قمح من أرض أقل خصوبة من أرض المرتبة الثانية . غير أن هذه التطورات لا تقلل ، بحال من الأحوال ، من خصوبة الأرض الأولى الممتازة ، التي تنتج القمح بطريقة رخيصة ، بالرغم من ارتفاع سعر القمح ، وهو السعر الذي سيسود السوق بصرف النظر عن الأرض التي نبت فيها . معنى هذا أن أصحاب الأرض الممتازة سيجنون أوفر ربح • وسيتضاعف هذا الربح بانتظام مع تزايد السكان ــ تماما مثلما ينعم الاقطاعي الآن بايجار يرتفع بانتظام (٢) . ونظرا لأن النشاط الزراعي يصدق هنا على

---

(١) طبيعي أن هذا سيتحقق ، الى حد كبير في ظل نظام جماعي
Collectivist System ·

(٢) لا داعي لان يشعر القراء الانجليز بخيبة أمل هنا بسبب التخفيض الاخير في الايجارات الزراعية ، فالايجار ــ بمفهومه الاقتصادي ــ يغطي المبلغ المدفوع لاستغلال الارض لاي غرض ، سواء كان الغرض زراعيا أو غير زراعي ، وجدير بالذكر ان ايجارات المدن قد ارتفعت بشكل كبير . وهناك تناقض أكثر ازعاجا بين الحقائق والنظريات ، لتناقض يتمثل في عدم وجود ميل واضح الى ارتفاع أسعار السلع العامة . ومع ذلك قد يبدو ان سلعة ما ليست أرخص ، أو أرخص بكثير ، من ثمنها منذ عشرين عاما ، مع أن سعرها ارتفع بشدة بالنسبة لتكاليف انتاجها . ذلك ان تكاليف الانتاج قد قلت بسبب استقدام الآلة ، والتطور الذي طرأ على تنظيم العمال القائمين بأمر الانتاج ، وانخفاض أسعار النقل بين الوطن والبلدان الاخرى .. الخ . وهكذا نجد أن استخدام الآلة في الصناعات القطنية قد ضاعف من قدرة العامل على الانتاج ألف ومائة ضعف ، وقد ذكر مدير معهد الحديد والصلب ــ منذ بضع سنوات ــ ماجاء على لسان جوزيف هويتويرث من أن ماكينة نوتنجام لصناعة الدانتل تستطيع أن تنجز عملا كان يحتاج في الماضي الى ٨٠٠٠ عامل . ونستطيع الرجوع الى المواد التي ورد ذكرها تحت عنوان « صناعة ضخمة لاشياء صغيرة » في « مدرب كاسل الفني » ــ فهو انموذج للطريقة التي تنتج بها الدبابيس ، والاقلام .. الخ لنفرض مثلا أن احدى السلع =

أى نشاط آخر ، سنرى أن السعر لا يرتفع لأن أردأ الأراضى أصبحت تزرع ، وانما أصبحت أردأ الأراضى تزرع لأن السعر ارتفع . أو فلنوضح الأمر بشكل آخر : ان سعر السلعة لا يرتفع لأن مزيدا من الجهد يبذل فى انتاجها ، وانما نبذل نحن المزيد من الجهد لأن السعر ارتفع . والواقع أن للسلع سعرا قبل انتاجها . نحن ننتجها فى شكلها الخارجى كى نحصل على هذا السعر ، ونحن لا نستطيع تغييره لمجرد انفاق جهد يزيد أو يقل . ومن الطبيعى أن يصر العامل على أن يكون الجهد المبذول مقياسا للسعر ، وأن يكون الأجر العادل للجهد المبذول عبارة عن الانتاج المعتاد . غير أن أول درس يجب أن يعيه فى الاقتصاد هو أن الجهد المبذول لا يمكن أن يكون مقياسا للسعر فى ظل النظام التنافسى . ولن تعبر أسعار العمل أو السلعة عن قيمتها الحقيقية العادلة الا حين تتقدم الاشتراكية فيحل الانتاج والتوزيع الجماعى ــ المعتمد على البواعث العادلة ــ محل الانتاج والتوزيع التنافسى المعتمد على بواعث الجشع الفردى .

وهكذا نجد أن « المنافسة فى كل زمان وفى كل وقت » تفشل فى تطويق الايجار ، على حين تخضع الأرض للمحتلين المتنافسين . والملكية الفردية تحمى هؤلاء المحتلين ، وهذه الملكية تتمثل فى الأشياء التى يستطيعون انتاجها من مختلف الأراضى . ان جوسياه وورين يشير الى « المبدأ العظيم الذى وضعه آدم سميث » ، ويقول ان فحواه « أن التكاليف هى الميزان السليم للسعر » ، ولكن الواقع أن السعر هو الذى يحدد التكاليف . وهكذا نجد كيف أن هذا المبدأ وسيلة خاطئة للتعبير عن الحقيقة التالية : ان الشطر الضئيل من الثروة العامة ، ذلك الشطر الذى كان يتحقق فى ظروف سيئة ، سيغطى تكاليفه فى ظل الفوضوية . أما الشطر الباقى فسيحقق ربحا أوفر ، وليس هذا الربح سوى ايجار يمتلكه أفراد ، ايجار يختفى وراء قناع فوضوى .

كما نجد أيضا أن عبارة « الأجر الطبيعى للجهد المبذول يتمثل فى

= كانت تتكلف خمسة بنسات عام ١٨٥٠ ، على أن تباع بستة بنسات ــ فاذا كانت تباع اليوم بثلاثة بنسات خيل الينا أن سعرها تناقص الى النصف ، غير اننا لا نستبعد أن تكون تكاليف انتاجها قد هبطت الى ثلاثة بنسات ونصف بنس ، وليس فى هذا الافتراض مبالغة . فاذا نظرنا الى السعر اذن على ضوء تكاليف الانتاج سنجد أنه ارتفع بصورة هائلة ، فهو الآن ضعف التكاليف ، على حين كانت التكاليف تشكل فى الماضى خمسة أسداس السعر . معنى هذا ان الفائض ، أو ايجار السلعة ارتفع ١٦⅔٪ الى ١٠٠٪ ، بالرغم من الانخفاض الظاهرى ، كما أنه يفسر لنا هذه الظاهرة التالية : بالرغم من أن العمال لم يتعرضوا من قبل لمثل الغبن الذى يتعرضون له اليوم ، يستطيع رجال الاحصاء أن يثبتوا ارتفاع الاجور عموما ، وانخفاض الاسعار ، واذ يبتهج العامل حين يرى أنه يدفع اليوم ثلاثة بنسات بدلا من ستة بنسات ، ينسى أن هذا القدر الذى يذهب الى الثرى العاطل اكبر بكثير من القدر الذى كان يذهب الى الثرى من البنسات الستة الماضية .

نتاج هذا الجهد » عبارة مضللة . ذلك أن العمال لا يستطيعون انتاج قوت يومهم الا اذا بذلوا الجهد مع وجود مواد طبيعية ، وبمساعدة قوى طبيعية خارج الانسان. فاذا تم الانتاج على هذا النحو فان قيمته التبادلية لا تتوقف على مدى الجهد المبذول في انتاجه وانما تتوقف ـ فقط ـ على حاجة المجتمع الى هذا الانتاج . والمشكلة الاقتصادية التى تفكر فيها الاشتراكية هى : كيف توزع ـ بطريقة عادلة ـ الربح الوفير الذى تجنيه بعض قطاعات الانتاج بسبب طلب المجتمع لهذا الانتاج ؟. غير أن الفوضوية الفردية فشلت فى عملية التوزيع هذه ، ليس هذا فحسب ، بل انها تسمح باخضاعها للملكية الفردية ، وهكذا نجد أن الفوضوية الفردية نقيض الماركسية ، وانها فى الواقع لا اشتراكية قاربت نهايتها المنطقية بالقدر الذي يجرؤ عليه انسان عاقل .

الفوضوية الشيوعية

يقول المستر تاكر : ان اشتراكية الدولة والفوضوية « تقومان على مبدأين ، وتاريخ الصراع بين هذين المبدأين يكاد يشابه تاريخ العالم منذ أن ظهر فيه الانسان . أما الاطراف الوسيطة ـ بما فى ذلك مؤيدو المجتمع الراهن ـ فتقوم على أساس التوفيق بين هذين المبدأين » . وهذان المبدآن هما : السلطة (مبدأ الدولة الاشتراكية) ، والحرية (المبدأ الفوضوى). ثم يعرف اشتراكية الدولة بأنها « العقيدة التى تنادى بادارة الحكومة لجميع شئون النـاس ، بصرف النظر عن الاختيار الفردى » ، أما الفوضوية فعقيدة تنادى « بوجوب ادارة الأفراد ، أو الهيئات الاختيارية ، لشئون الناس ، وبالغاء الدولة » .

والآن ، سيعترف معظم الثوريين بأنهم صادفوا ، فى تطورهم الفكرى ، مرحلة بدت فيها الاتجاهات السابقة بمثابة الحلول الوحيدة الموجودة ، غير أننا رأينا كيف أن الفوضوى الفردى يصل لا محالة الى برنامج المستر تاكر ، وذلك عندما يشرع فى وضع مبدئه موضع التنفيذ. ومشروع المستر تاكر قائم على « المنافسة فى كل مكان وفى كل وقت » بين الملاك المحتلين . وهذه المنافسة لا تخضع الا لقانون أخلاقى واحد: عليك أن تهتم بشئونك أما الآخرون فلا شأن لك بهم. وما ان يصاغ هذا المبدأ حتى يدرس رجل الاقتصاد أثره فى توزيع الثروة، وما أيسر ما يدين الاقتصادى هذه الثروة ـ في ظل قانون الايجار الاقتصادى ـ فيتهمها بالانتهازية ، والاحتكار ، وعدم المساواة، ووجود ضرائب ظالمة غير مباشرة ويرميها بكل ما يثير اشمئزاز الفوضوية . ان هذا الانحراف المفاجىء قد يجعل الفوضوى غير واثق من مشروعه، غير أنه لا يجعله ، مع ذلك، يتقبل اشتراكية الدولة. وكل ما فى الأمر أن هذا الانحراف يغير نظرته من زاوية

واحدة • فعندما كان راضيا عن مشروعه كان يعترف بأن اشتراكية الدولة هى الحل الوحيد الذى يمكن أن يحل محل الفوضوية الفردية — بل لقد أصر على هذا الحل ، ذلك لأن الشرور الناجمة عن الحل البديل لاشتراكية الدولة تحفز الى قبول الحل الآخر • ولكن ما ان يتضح أن الحلين سيئان من الوجهة الاقتصادية حتى يؤمن الفوضوى الفردى — اليائس — بأن تحليله للمشكلة الاقتصادية غير كامل ، وهو يمضى فى تحليله علّه يعثر على نظام ثالث يجمع ريع البلاد ويوزعه بطريقة عادلة ، ويحول بين جهاز الجمع والتوزيع وبين اكتساب سلطات الحكومة العاتية ، كما نعرفها • وأمام عالم اليوم نظامان من هذا القبيل: الشيوعية والديمقراطية الاجتماعية . والآن ليس هناك شىء نستطيع أن نقول عنه انه ديمقراطية اجتماعية فوضوية، غير أن هناك شيوعية فوضوية أو فوضوية شيوعية• صحيح أن المستر تاكر لا يعرف أن الفوضوى الشيوعى فوضوى بالمرة ، وهو يندد بالشيوعية بشدة باعتبارها أكبر نقيض للفوضوية الحقة ، وهو لن يعترف بوجود فترة انتقال ، منطقية ، بين اشتراكية الدولة الكاملة ؛ والفوضوية الفردية الكاملة • ولكن ، لماذا نفرض على فرد اللجوء الى فترة انتقال منطقية؟ يلذ لنا، جميعا، أن نثبت أن هناك نقطتين مأمونتين فقط فى أى موضوع من الموضوعات ، احداهما تتلخص فى الاتفاق معنا — أما الأخرى فضرب من الحمق المتطرف • غير أن النقد الحالى يقتضى منا نبذ هذا التبرير الفج ، ولذا نقول : اننا لن نعطى الفوضوية حقها ما لم نتحدث عن بيتر كروبوتكين مثلما تحدثنا عن المستر تاكر •

ثمة عقبة رئيسية تصادفنا فى نقدنا لكروبوتكين • فنحن اذا بحثنا فى توزيع الانتاج الذى يحتاج اليه الناس وجدنا أن شيوعية كروبوتكين تجعل هذا التوزيع رخيصا وعاجلا، اما نزعة المستر تاكر الفردية فتجعل هذا التوزيع باهظا ومستحيلا آخر الأمر • وحتى لو تحققت الديمقراطية الاجتماعية فى أكمل صورها فاننا سنظل نعيش ، من غير الشيوعية ، كالخنازير ، كل ما فى الأمر أن الخنزير سيحصل على نصيب عادل من الطعام • وقد يبدو هذا المثل الأعلى بعيدا عن الشخص الذى يقبل النظام الاجتماعى الراهن بسذاجة ، غير أن هذا المثل الأعلى نفسه لا يرضى الشخص الذى تطورت عنده الغريزة الاجتماعية • وسيظل الاختلاف بين اللا اشتراكية والاشتراكية اختلافا بين الأنانية غير العلمية والأنانية العلمية — طالما أننا نبدد طاقات ضخمة فى وزن وقياس نصيب كل شخص من هذه السلعة أو تلك — وطالما اننا نبدد طاقات ضخمة فى المراقبة ، والتجسس ، كى نمنع توم من الحصول على مزيد من الفتات ، أو تمنع ديك من الحصول على كمية من اللبن أقل من حقه بملعقة • ولست راغبا فى التهوين من شأن الاختلاف الشاسع بين اللا اشتراكية والاشتراكية•

وطالما أننا خنازير فاجعلوا منــا ، على الأقل ، خنازير سمينة ، موفورة الصحة ، نافعة ــ بدلا من الحال التى نحن فيها الآن • ولــكن ، لن يكون هناك ما يدعونا الى التمسك بكرامتنا كبشر الا حين يوزع الخبز والسمك بطريقة تلقــائية عادلة ، ونوفر الجهود المضنيــة التى تبــذل فى التوزيع القانونى ــ مهما بلغت هذه الجهود من عدالة . وفيما يتعلق بى ، اريد مجتمعا لا أشغل فيه نفسى بحفنة مضحكة من العملات النحاسية ، أوأضيع وقتى فى تبادلها ــ بعمليات حسابية معقدة ــ مع المحاسبين ، وسـائقى التاكسى ، والباعة ، وغيرهم من الوسطاء ــ لكى احصل بعـد ذلك على ما أريد • أننى أطمح الى العيش فى مجتمع يستطيع على الأقل أن يوحـــد المعاملات القائمة بيننا حتى استطيع أن أعرف قدر العمل الذى يتعين على انتاجه كى أحصل على ما أريد من ضروريات الحيـــاة ومستلزماتها • وان تنظيما كهذا سيحول دون التوتر ، ونستطيع أن نلمس هذا حين نعرف أن المتخصصين فى علم الاجتماع وحدهم هم الذين يعرفون حالات كثيرة نضطر فيها الى الحل السابق لأن أى حلول أخرى غير سليمة . وسيقول لك معظم الناس ان الشيوعية تعد فى هذا البلد مشروعا خياليا يحبذه حفنة من المتهورين الظرفاء . وسيتنزهون فوق جسر مشترك ، على طول ضفة مشتركة ، تحت ضوء مصباح الغاز المشترك الذى ينير للعادل والظالم سواء بسواء ، وسيدخلون ميدان الطرف الاغر المشترك • فاذا بدرت منهم اشارة عابرة الى أن الشيوعية محتملة فى بلد متمدين ، فسرعان مايقبض عليهم رجال شرطة مشتركة ، ليزج بهم فى السجن المشترك (١) • فاذا قلت لهؤلاء الناس: ان تطبيق الشيوعية على الخبز لايعدو أن يكون امتدادا لتطبيقها على اضاءة الطرق وأنه لايتضمن قانونا جديدا ، أصابهم الارتباك . وبدلا من أن يتصوروا الرجل الشيوعى يدخل متجرا مشتركا ويحمــل منه خبزه ويذهب به الى البيت ، يتصورونه بغريزتهم وقداقتحم ، عنوة ، بيت جاره ، وانتزع الرغيف من فوق مائدته ، مستندا الى مبدأ « انه ملكى مثلما هو ملكك » ــ غير أن هذا المبدأ يطبق أيضــا على رقبة اللص اذا ما صيغ على النحو التالى : « انه ملــكك مثلما هو ملــكى » • والواقع أن الانجليزى العادى لا يستطيع أن يفهم الشيوعية الا اذا قيل له انها تنفق من الضرائب على كل شىء ، وان الضرائب تدفع فى صورة جهد مبذول • وحتى اذا قلت له هــذا فانه يســألك : « فماذا عن الأعمال الذهنيــة » ؟ ويشرع فى هذا النقد الساذج للاشتراكية عامة •

والآن نقول : ان الفوضوى الشيوعى قد يتردد أمام هذا التعريف الذى أوردته للشــيوعية • فواضح أنه فى حالة وجود ضرائب لا بد من

(١) هذا الكلام مكتوب فى الفترة من عام ١٨٨٧ الى عام ١٨٩٢ ، عندما أوصدت حكومة سالزبرى ــ بالقوة ــ ميدان الطرف الاغر فى وجه الاجتماعات العامة .

وجود سلطة لجمعها. ولن أصر على هذه الكلمة المقيتة : الضرائب. ولكني أعترف بأننا اذا أردنا تطبيق الشيوعية على مادة من المواد (كالخبز مثلا) بان فتحنا متاجر عامة للخبز، متاجر تكفي لاشباع الجميع، يدخلها الجميع ويأخذون منها ما يحتاجون دون تردد ودون ثمن ، اذا حدث هذا وجب ان نزرع القمح وان تدور المطاحن وان يعرق الخبازون يوميا لكي يدبروا الكمية المطلوبة . وواضح اذن أن متجر الخبز المشترك سيشهر افلاسه ما لم يسانده المستهلكون بان يبذلوا من الجهد ما يعادل تكاليف انتاج الخبز الذى يستهلكونه . وسواء أكان المستهلك يعيش فى ظل الشيوعية أم لا يعيش فان عليه أن يدفع الثمن ، او يترك غيره يدفع بدلا منه . ان الشيوعية ستجعل الخبز الذى يشتريه رخيصا ـ وستوفر عليه تكاليف الموازين والمكاييل ، والمحاسبين ، والمساعدين، والشرطة، وغير ذلك من النفقات التى تتطلبها الملكية الخاصة ؛ غير أن الشيوعية لن تقضى على تكاليف الخبز والمتجر . والآن : لنفرض أن التعاون الاختيارى ، والروح الجماهيرية ، اضطلعت باعباء الزراعة ؛ والطحن ؛ واعداد الرغيف ، فكيف يستعيد هؤلاء المتطوعون تكاليف نشاطهم ويأخذونه من الجمهور الذى يستهلك الرغيف ؟. فلو خولنا لهم سلطة جمع تكاليف الانتاج من الجمهور وفرض مطالبهم فرضا عن طريق معاقبة الهاربين من الدفع ، جزاء وفاقا لخيانتهم ، فانهم سيتحولون على الفور الى جهاز حكومى يفرض الضرائب من أجل الأغراض العامة ، وهكذا فان شيوعية الرغيف ليست بأكثر فوضوية من شيوعية الاضاءة الموجودة حاليا فى شوارعنا . ولن يحقق الفوضوى مثله الأعلى الا حين يصبح المستهلك حرا فى عدم الدفع ، دون أن يناله عقاب ، اللهم الا تأنيب ضميره؛ وتأنيب جيرانه . والآن ، لايمكن أن نهون من شأن الضمير وسطوته ؛ والرأى العام وسطوته . وهناك ملايين من الرجال والنساء الذين يدفعون من جيبهم لمساعدة مختلف المظاهر (دن أن يلزمهم القانون بذلك) من كنائس ، الى قبعات مرتفعة . وثمة دافع يدفعهم الى هذا ، هو حاجتهم الى الوقوف مع جيرانهم على قدم المساواة . ولكن يجب أن تلاحظوا أن سطوة الرأى العام تستمد معظم قوتها من صعوبة شراء الخبز ما لم تكن محترما بين الناس . أما فى ظل الشيوعية فان المواطن يستطيع أن يحتقر الرأى العام دون أن يجوع بسبب ذلك . والى جانب هذا ، لانستطيع أن نعتمد على الرأى العام بوصفه قوى تلزم الناس ـ على طول الخط ـ بالتصرف السليم . فالأغراض الواقعية تجعل نشاطه مجحفا تماما ، وكثيرا ما يفتقر الى الوازع الأخلاقى الذى يتمتع به أحيانا . ان الرأى العام يعادى المصلح مثلما يعادي المجرم . وهو يشنق الفوضويين ويعبد ملوك النيترات . وهو يصر على أن يضع المواطن على رأسه قبعة مرتفعة ويذهب الى الكنيسة ، وعلى أن يتزوج المرأة التى يعاشرها ، وعلى أن يتظاهر بأنه يؤمن بالأشياء التى يتظاهر

الآخرون بأنهم يؤمنون بها ، والرأى العام يفرض هذه اللوائح ؛ فى كثير من الحالات ، دون الرجوع الى القانون . والواقع أن استبداده ساحق للغاية ، لدرجة أن خنصره يصبح ، فى كثيرمن الأحيان ، أوقع من القانون . ولكن ليس هناك رأى عام مخلص يقول ان على الانسان أن يعمل ليحصل على خبزه اليومى ، لا يقول الرأى العام المخلص هذا اذا وجد أن الانسان يستطيع أن يحصل على الرغيف دون عمل . والواقع أن العكس ، تماما ، هو الذى يحدث . فالرأى العام قد تعلم كيف ينظر الى العمل اليدوى اليومى على أنه من نصيب الطبقات المحتقرة. والجميع يطمحون الى الحصول على املاك ، وترك العمل . بل ان أصحاب المهن أدنى مرتبة من الاعيان المستقلين ، وقد سموا بهذا الاسم لأنهم لا يعتمدون على عمل . وليس هذا التحيز قاصرا على الطبقة المتوسطة والطبقة العليا وانما يتفشى أيضا فى أوساط العمال . ان الرجل الذى يعمل تسع ساعات يوميا يحتقر الرجل الذى يعمل ست عشرة ساعة . والجنتلمان الذى يعيش فى الريف قد يعتبر نفسه ارفع — من الناحية الاجتماعية — من محاميه أو طبيبه . غير أن العلاقة بينهما أوثق من العلاقة بين رجال المتاجر وسائقى العربات ، والعلاقة بين سائقى القطارات والسعاة فى عربات السكك الحديدية ، والعلاقة بين البنائين وحاملى المونة ، وبين الساقيات فى البار وعموم الخدم . ويكاد المرء ، فى هذا البلد ، أن يعلن أنه كلما ازداد الشخص فقرا ازداد حذلقة ، الى أن تصل الى طبقة بلغ من هوانها أنها فقدت احترامها لنفسها، ومن ثم لم تعد متحذلقة . وهؤلاء يستطيعون أن ينتزعوا من أعماق بؤسهم روح الاستهتار واللامسئولية ومن العبث أن نعتبر هذه الروح من قبيل الصراحة الصادقة أو الحرية الحقة . وما أن ترقى الى مرتبة أعلى وتحصل على جنيه فى الاسبوع حتى تجد أن الحسد ، والتظاهر ، والمجاملات المملة المزيفة وحب الألقاب الرخيصة ، والمجاراة والاخترام ، وكل الثمار البغيضة الناجمة عن الفوارق . كل هذا يتفشى بين الذين يخسرون والذين يكسبون . وواضح أن فكرة اقتران الفقر بالفضيلة قد اخترعت لكى تقنع الفقراء بأن ماخسروه فى هذا العالم سيربحونه فى العالم الآخر .

وأعتقد أن كروبوتكين كان متفائلا أكثر من اللازم عندما تخلص من الرجل العادى بقوله : ان عدم اشتراكيته يرجع الى ضغط النظام الفاسد الذى يئن تحت وطأته . يقول كروبوتكين أزح عنه هذا الضغط واذا به يفكر بطريقة سليمة . ولكن اذا كان الرجل الطبيعى اجتماعيا وتجمعيا ، فكيف ينشأ الفساد والضغط اللذان يئن تحتهما ؟ هل كان من الممكن أن تظهر الملكية ، بالصورة التى نعرفها ، مالم يكن الجميع تقريبا راغبين ، بل ومتحمسين (بصراحة وبلا خجل) للعيش ، دون عمل على حساب الآخرين ، والتحكم فى هؤلاء الآخرين كلما ساعدهم

فى ذلك الاسلوب الغامض للقوانين الاقتصادية ؟ . من العبث أن نعتبر الانسان ملاكا هوى . واذا جاز لنا أن نعترف ، فى المناقشة ، ببطلان . الخلق المطلق . فلا شك أن الانسان شيطان أنانى عنيد ، وشيئا فشيئا تفرض عليه الطبيعة جبروتها الصارم ، فتجعله يعترف بأنه اذا أهمل سعادة جاره فانه سيضحى ، لا محالة ، بسعادته . ولا يستطيع الانسان ، فى ظل النظام الحالى ، أن يتعلم هذا الدرس تماما ، ذلك انه مقامر مدمن ، وهو يعرف أن النظام الحالى يتيح له الفرصة (١٠٠ ألف الى ١) لكى يصبح مليونيرا ، وهو يرى فى هذا الوضع قمة النعم الدنيوية، اذ عندما يصبح مليونيرا فانه يستطيع النظر ، من عل ، الى أناس كانوا يهينونه ويعطفون عليه . وقد يبدو هذا الكلام قاسيا وخاصة للذين يعرفون أن العامل يعرف ما هى الحياة ، بعكس الجنتلمان ، وأنه لذلك أكثر تعاطفا من الجنتلمان . وواضح أنه اذا اعتاد أربعة اخماس السكان ارتكاب أسوأ الامور بدافع من الانانية التى يدفعهم اليها النظام الراهن فان المجتمع لن يحتمل هذا التوتر ستة أســـابيع . والى هنا نستطيع أن ندعى أننا أفضل من منظماتنا صـحيح أننا أفضل من أن تســودنا اللاشتراكية الكاملة ، غير أن هذا لا يعنى أننا صالحون للشـــيوعية . وسيظل الســؤال الواقعى معلقا : هــل يمكن أن نطمئن الى أن الرجال الذين تربوا فى ظل نظامنا الحالى سيدفعون ثمن طعامهم بأمانة مع أنهم يستطيعون أخذه دون مقابل ودون عقاب ؟ وواضح أنهم اذا لم يدفعوا فان الشيوعية الفوضوية ستصاب بافلاس فى مدى يومين . والجواب هو أن كل الشرور التى تكافحها الفوضوية مبعثها اناس يستغلون نظام الملكية فى الاقدام على هذا الاجراء بالذات : الاستيلاء على لقمة العيش دون بذل أى جهد فى الحصول عليها . فما الذى يجعلنا نشــك فى قدرتهم على استغلال نفس الامتيازات فى ظل الشيوعية الفوضوية ؟ وما الذى يجعلنا نشك فى أن المجتمع ــ حين يشهد افلاس محال الخبز ــ سيجعل مذهبه الفوضوى ادراج الرياح، ويضرب المخطئين بيد القانون القوية كى يجبرهم على الدفع، مثلما يضطرون اليوم الى دفع ضريبة دخلهم؟ اننى اعترف اذن ــ أمام أصدقائنا من الفوضويين الشــيوعيين ــ بأن الشـــيوعية تقتضى وجود الزام خارجى للعمل ، او اخلاق اجتماعية لم نصل اليها حتى الآن ــ وهــذا واضح اذا ما نظــرنا الى شرور المجتمع الراهن . وأنا لا أنكر احتمال الوصول فى النهـــاية الى هذا المســـتوى من الاخلاق غير أننى أومن بأن الوصول اليه يســبقه نظام انتقالى . هـــذا النظام لن يتيح فرصا جديدة أمام العاطلين الذين يحصلون على دخلهم دون جهد ، بل سيقضى على هذه الفرص تماما وسيجعلنا نكف عن القول بأن هذا الشذوذ ممكن ، وشريف .

ويجب الا يفترض أحد أن العقبات الاقتصادية التى قلت انها تهدم

الفوضوية الفردية ــ هذه العقبات ستزيلها الشيوعية تماما صحيح أنه لو جمعنا كل خبز البلاد وفحمها ووضعناهما فى مستودع واحد يستطيع أن يأخذ منه الفرد كل ما يحتاجه وقتما يريد ــ دون أن يدفع شـــيئا مباشرا ــ فان الامتيازات ستختفى ، تلك الامتيازات الناجمة عن تفوق بعض المزارع والمناجم عن الأخرى . وصحيح انه اذا صار فى مقدور الجميع أن يستقلوا القطار ويذهبوا الى أية جهة شاءوا دون تذكرة فان المرء لن يفكر فى استغلال الفارق بين مواصلة من تشيرينج كروس الى مانشن هاوس ومواصلة من ريد حتى فينتنور . ومن بين المزايا الهائلة للشيوعية أنها ستطبق الاسلوب الاشتراكى على كميات هائلة من الريع الاقتصادى ــ وسيتم هذا بطريقة آلية . وهناك ريع ينشـأ عن قيمة السلع عادة وهى سلع يمكن انتاجها ، واستهلاكها « واستبدالها وفقا لمشيئة الانسان ، ووفقا لمدى الحاجة اليها . من الممكن تحرير هذه السلع من الريع باخضاعها للملكية العامة . ولكن يجب أن نستثنى من هذا الحل السلع التى لاتستخدم على نطاق واسع ، والتى يجب ــ لذلك ــ عدم اخضاعها للملكية العامة . ويجب أن نستثنى الاشياء التى يتسبب اغراق السوق بها فى اثارة الضيق ، كشراب الجن أو الطباعة . ثالثا : الأشياء التى يطغى فيها الطلب على العرض . وبالنســبة للبند الثـالث نواجه مشكلة الريع ثانية . فنحن اذا أردنا أن نجعل كل مسكن فى لندن مشابها لمساكن بارك لين أو مواجها لحديقة ريجينت ومطلا على حدائق الجسر لاقتضى هذا جهودا غير عـادية فى الهـدم ، والتعمير ، وغرس الحدائق. ونظرا لأن هــذه الأمكنة الرائعة ليست متاحة لكل شخص ، فان الاشخاص المنعمين الذين يشـغلونها يجب أن يدفعوا للمحرومين ما يوازى هذه الامتيازات . وبدون هذا لا يمكن أن تصبح مساكن لندن اشتراكية . ومعنى هذا ، فى واقع الحياة ، أن على احدى المصالح الحكومية أن تؤجر المنازل لمن يعرض سعرا أكبر « على أن تصرف الايجارات المجموعة فى الاغراض العامة . ولا يمكن أن نعتبر هذه المصلحة « فوضوية » على الاطلاق ، مهما بلغ من طابعها الديمقراطى . وفى مقدورى أن استطرد وأبين مدى استحالة تطبيق الشيوعية المباشرة تطبيقا عمليا ، وتختلف هذه الاستحالة من سلعة الى أخرى . ولكن عندما تكون هناك عقبة يستحيل حلها فانها لا تختلف ، حينئذ ، عن عشرين عقبة .

ويكفى ، فى مجالنا هذا ، أن نثبت أن الشيوعية لا يمكن أن تصل الى الفوضوية بصورتها المثالية ،ذلك انها تضطر الى اجبار الناس على دفع ثمن الاشياء التى يستهلكونها . وحتى حين تزول هذه العقبة بعد تطور الشخصية الانسانية ، ستظل هناك مشكلة ــ مشكلة تتعلق بالسلع التى لا ينطبق عليها المنهج الشيوعى البسيط ، منهج « التوزيع الحر » . وهناك نقطة عملية أخرى تقتضى التعليق : لا يمكن صبغ أى فرع من

فروع التوزيع بالصبغة الشيوعية مالم نبدأ ، أولا ، بصبغة جماعية . مثال هذا اننا نستطيع ، بسهولة ، تطبيق الشيوعية فى البريد ، بأن نعلن بكل بساطة أن الرسائل ستنتقل بدون طوابع بريدية وأن ضرائب المستعمرات هى التى ستغطى النفقات . ولكن لنتصور آن جهاز البريد فى يد آلاف من التجار المتنافسين ــ شأنه شأن معظم أجهزتنا التوزيعية: حينئذ لا نستطيع أن نحدث التغيير السابق بطريقة مباشرة . يجب أن تنبع الشيوعية من المذهب الجماعى ، لا من الاستثمارات الخاصة الفوضوية . ومعنى هذا أن الشيوعية لا يمكن ان تنبع ، مباشرة ، من النظام الحالى .

ولكن ، هل يلزم اذن أن يكون النظام الانتقالى قائما على القمع المستبد ؟ لو حدث هذا لتحطم بسبب رغبة الناس ، الجارفة ، فى الهرب من تحكم اخوانهم . فى عام ١٨٨٨ وقف مواطن روسى للشهادة أمام مجلس اللوردات أثناء التحقيق فى الارهاق الواقع على العمال ، فأعلن أنه تخلص من التحكم السوفييتى ، حيث كان يعمل ثلاث عشرة ساعة يوميا ليعمل فى انجلترا ثمانى عشرة ساعة يوميا ، لأن انجلترا أكثر حرية . ان العقل يقف جامدا أمام رجل ترهقه ثلاث عشرة ساعة فيبحث عن خمس ساعات أخرى من الارهاق ، لكى يستطيع بعدها ان يقول ــ دون خوف ــ ان المستر جلادستون أفضل من اللورد سالزبرى ، ولكى يستطيع بعدها أن يقرأ جون ستيوارت مل ، سبنسر ، وصحيفة «رينولدز» خلال الساعات الست التى بقيت له لينام فيها . ان هذا يذكرنا بقصة القاضى الامريكى الذى حاول أن يغرى عبدا هاربا بالرجوع الى المزرعة بأن بين له أن المعاملة التى كان يلقاها هناك أفضل من المعاملة التى يلقاها الأسود الحر الذى يتقاضى أجرا فى الولايات المطالبة بالغاء الرق . فما كان من الهارب الا أن قال : « نعم . ولكن ، لو كنت مكانى فهل ترجع ؟ » . وسرعان ما تحول القاضى الى رجل ينادى بالغاء الرق . ان مثل هذه الاشياء لا يمكن ابطالها بالرجوع الى المنطق . ان الانسان يستسلم للمصير ، والظروف ، والمجتمع ، وأى شىء يتسلط عليه بطريقة غير شخصية ، غير انه يتمرد دوما على المستبد اذا كان شخصا ، سواء ظهر فى صورة الاب ، أو المدرس ، أو الاسطى ، أو الزعيم الرسمى ، أو الملك . وهو ، مثل الروسى ، يفضل أن يضطر « بالضرورة » الى العمل ثمانى عشرة ساعة يوميا ، على أن يأمره سيد بالعمل ثلاث عشرة ساعة . والامة الحديثة التى تحرم من الحرية الشخصية او الاستقلال الذاتى الوطنى لن تتوقف هنيهة لتفكر فى وضعها الاقتصادى . ولتفرض نظاما اشتراكيا يحرم الناس من احساسهم بالحرية الشخصية ، ان هذا النظام قد يضاعف من انصبتهم ويخفض من ساعات عملهم الى النصف ، غير انهم سيشرعون فى التآمر على هذا النظام ، ولما يبلغ العام الاول من عمره . لماذا نعترض على الاحتكاريين فقط ، اننا نكره السادة أيضا .

والآن، لقد بلغ من عدم اخلاصنا ان الشيوعية ــ بدون ضرائب وبدون عمل اجبارى ــ لا تصلح لنا . وبلغ من عدم احتمالنا للتبعية أننا نرفض العمل تحت سلطة فرد اجبارية . فكيف اذن نطالب بفترة الانتقال كي نحقق التوزيع العادل بدون شيوعية ، ونحافظ على الحافز الى العمل بدون سيادة ؟ الجواب هو : بتطبيق الديمقراطية . والآن ، وقد اتخذت في النهاية موقفا ايجابيا ، يجدر بى أن أكف عن انتقاد الفوضويين، والدفاع عن الديمقراطية وحمايتها من انتقاداتهم .

الديمقراطية

ولهذا أعود الآن الى نقد المستر تاكر لاشتراكية الدولة . واذا شئنا الدقة أسميناها بـ « الديمقراطية الاجتماعية » . ذلك أن هناك نوعا من الاشتراكية التى لا تعد من الديمقراطية الاجتماعية فى شىء ــ كاشتراكية بسمارك ، واشتراكية حزب انجلترا الشاب ، المنقرض ، واشتراكية الدعاة الى الاقطاع النزيه ، والذين يحتقرون الرعاع عادة. ليست هذه ديمقراطية اجتماعية ، وانما هو استبداد اجتماعى ، وقد نرفضه قائلين انه ليس أفضل من الاجرام النزيه ، أو الجشع المتقشف ، أو الكذب الصادق. ان المستر تاكر ، بوصفه أمريكيا ، يستهين بالمسألة باعتبارها لا تستحق طلقة نار . وواضح انه يشير الى دولة ديمقراطية، فهو يعود دائما الى مبدأ الاغلبية ، ويؤكد ــ بصفة خاصة ــ انه « لن تكون هناك سوى مادة واحدة فى دستور الدولة الاشتراكية . تقول هذه المادة : يعتبر حق الاغلبية حقا مطلقا » ، واذ يجعل الديمقراطية تهرب الى قلعتها « يشرع فى توجيه مدافعه الثقيلة نحوها ، وذلك على النحو التالى :

« ان النظام الخاص باشتراكية الدولة يجعل المجتمع مسئولا عن صحة الفرد ، وثروته ، وحكمته . وسيتصرف المجتمع معتمدا على الغالبية ، فيزداد اصراره على فرض الشروط الصحيحة ، والظروف الخاصة بالثروة ، والتصرفات الحكيمة . وبهذا سيسىء المجتمع الى استقلال الفرد ، ويقضى عليه فى النهاية . وبضياع الاستقلال الفردى تضيع المسئولية الفردية .

« اذن ، فمهما أكد الداعون الى اشتراكية الدولة ومهما نفوا ، فان نظامهم ــ اذا طبق ــ سيتحول الى دين رسمى. دين يسهم الكل فى نفقاته ، ويركع الكل عند هيكله ،ويتحول الى كلية طب حكومية يجب ان يعالج كل المرضى عند أطبائها « كما يصبح نظاما صحيا حكوميا يحلل

ويحرم المأكل والمشرب والملبس والسلوك ، ويتحول الى لائحة حكومية للمعايير الاخلاقية، لائحةلاتكتفى بمعاقبة المجرم، وانما تحرم الاشياء التى تعتبرها الغالبية رذيلة ، وسيصبح النشاط التعميرى تابعا للدولة ، وبهذا تختفى جميع المدارس الخاصـــة ، والاكاديميات ، والكليات . وستصبح دور الحضانة حكومية ،وعلى الاطفال جميعا أن يلتحقوا بهذه الدور ، على أن يتكفل المجتمع بالنفقات . وفى النهاية ستصبح الاسر حكومية، اذ ستكون هناك محاولات لانجاب السلالات المنتقاة ، أو الانجاب بطريقة علمية . وفى هذه الحالة لن يسمح لرجل أو امرأة بانجاب أطفال اذا لم ترد الدولة أطفالا ، ولا يستطيع رجل أو امرأة أن يرفض انجاب الاطفال اذا أمرته الدولة بانجاب أطفال ، وبهذا يبلغ التسلط ذروته ويبلغ الاحتكار منتهى سطوته » .

حين أقرأ هذا الكلام أتذكر عادة المستر هربرت سبنسر حين كان يفترض الافتراض التالى : اذا لم يكن الشيء أبيض فلا بد أنه أســـود . ان المستر تاكر يستند الى أن السلطة « تميل دائما الى تدعيم مركزها ، وتوسيع رقعة نفوذها ، وتخطى الحدود المرسومة لها » ، ولذلك لا يرى بديلا للسيطرة الشاملة على الفرد سوى الغاء الدولة نهائيا . فاذا وصلت الامور الى هذا الحد بالفعل فسيان — فى نظرى — أن يعيش الفرد فى ظل هذا النظام أو ذاك ، ذلك أن الالغاء الشامل للدولة معناه القضاء على القوة الجماعية للمجتمع — فاذا قضينا على هذه القوة تحتم علينا أن نلغى المجتمع نفسه . وهناك طريقتان لتنفيذ هذا . أولاهما : القضاء على الافراد الذين يتألف منهم المجتمع ، ولا يمكن تنفيذ هذا الاجراء دون تدخل فى مطالبهم الشخصية ، وهو تدخل أكثر خطورة من التدخل الذى تطلبه الديمقراطية الاجتماعية (حتى بالصورة التى يريدها المستر تاكر) . ثانيهما : توزيع الجنس البشرى على الكرة الارضية على هيئة نساك مستقلين ، على أن يشغل الميل المربع خمسة وعشرون ناسكا ، غير أن هذا الوضع سيخلق تفاوتا فى الظروف والفرص بين النساك الموجودين فى تيرا ديل فويجو أو المناطق القطبية ، والنساك الموجودين فى فلوريدا أو الريفييرا ولن يوافق هذا كثير من الامزجة . والوحدات المنتشرة سرعان ما تتجمع من جديد ، فاذا حدث هذا فوداعا لسيادة الفرد ! فاذا كانت الغالبية تؤمن باله غاضب غيور فانها لن تسمح لفرد (بصرف النظر عن وجود الدولة أو عدم وجودها) بأن يغضب هذا الاله أو يجعل غضبه ينصب عليها . انها تفضل رجم هذا الفرد بالحجارة ، أو حرقه ، لكسب رضا الرب . ولن تسمح الغالبية للفرد بأن يسير وسطهم عاريا ، فاذا ارتدى ملابس تبدو فى نظرهم مدعاة للسخرية أو الفضيحة ضحكوا منه، ورفضوا أن يستقبلوه فى ولائمهم واعترضوا على التحدث معه فى الطريق، وربما أوصدوا دونه الابواب واعتبروه معتوها . ولن يسمحوا له باهمال

الاحتيــاطات الصحية التى يعتبرونها لازمة لحمايتهم من المرض. واذا قام بينهم النظام الاسرى مثلما يقوم اليوم بيننا ، فانهم لن يسمحوا له بالتزوج من بنات بعض الاسر . وسيتحكم طلبهم فى السوق لدرجة انه لن يجد فى معظم المحال سوى السلع التى تفضلها غالبية المستهلكين، ولن يجد سوى المدارس التى تسير وفقا لمثل معظم الآباء العليا ، ولن يجد من الاطباء المدربين سوى النفر الذى تثق بكفايته دائرة كاملة من المرضى . ليس هذا من قبيل « العبودية » التى « تبشر » بها الديمقراطية الاجتماعية . ذلك أن هذه العبودية قد جاءت بالفعل . وأكثر من هــذا أن أكبر برنامج عملى سلبى تفصيلى وضعته الفوضويه حتى الآن لا يتضمن اى تخفيف من هذه العبودية. ولا يستطيع أن ينكر احد أن هذه العبودية عبودية بالفعل اذا ما قورنت بالحرية المطلقة المثالية ، تلك الحرية التى لا تعترف بمسئولية . أما اذا قورنت بعبودية روبنسن كروزو ، وهى أكبر بديل فوضوى ، فان الطبيعة ــ سيدتنا الآمرة ــ تسمح لنا بأن نسميها « حرية » والواقع ان روبنسن كروزو على استعداد دائم للتنازل عن حقوقه غير المحــددة ، وسلطاته المحــدودة مقابل حقوق محدودة وسلطات هائلة نسبية ، تلك السلطات التى يتمتع بها « عبد » الاغلبية . ذلك ان المرء اذا اختار (وكثيرا ما يختار) الايمان بما يؤمن به زملاؤه، وعبادة ما يعبــد زملاؤه ، فانه يجد المعــابد تبنى والطقوس تنظم على حسابه ، وهو لا يكاد يدرك هــذا . والمأكل ، والمشرب ، والأثاث الذى يفضله ــ كل هذا ينتظره فى المتاجر ، وعلى مسيرة خمس عشرة دقيقة من باب بيته توجد المدارس التى يتلقى فيها اطفاله المعارف التى يحددها اخوانه المواطنون . أما المصباح الأحمر الذى يتصدر عيادة أشهر طبيب فيلمع ، فى ثقة ، عند منعطف الطريق . وهو حر فى معاشرة نساء أسرته دون خوف من ريبة أو فضيحة . فاذا لم يكن حرا فى التزوج منهن فان هذا لا يضيره . فهو لا يريد أن يتزوج منهن . ما أســعد حظ هذا الانسان ، بالرغم من عبوديته .

ويصيح فرد شاذ : نعم ، غير أن هذا كله لايصــدق على . أنا اريد أن اتزوج شقيقة زوجتى المتوفاة . وانا على استعداد لأن اثبت لكم أن نظامكم الصحى المعتمد ليس الا رواسب من السحر والشعوذة. أما مدارسكم فأجهزة لفرض المعارف المزيفة على الاطفال ، كى تستطيع الجامعات بعد ذلك أن تدمغهم بطابع المثقفين بعد ان فقدوا فى النهاية قدرتهم على التفكير المستقل . أما القبعات الحريرية المرتفعة ، والقمصان الكتانية المنشاة ، فانكم تجبروننى على ارتدائها ، وبدونها لاأستطيع أن أمارس ، بنجاح ، عملى فى الطب ، أو الكنيسة ، أو المدرسة ، أو المحاماة، أو التجارة . غير أنهــا غير مريحة ، وغير صحية ، كما انهــا قبيحة ، ومتباهية ، ومؤذية . ومعابدكم مخصصة لاله لا أومن به ، وحتى لو

آمنت به فانى سأظل اعتبر طريقتكم الشعبية فى العبادة مجرد بقايا من الاوهام والخزعبلات يدل على ذلك عدم صدقها واخلاصها . والعلم يقول لى : ان طعامى المناسب يتألف من الخبز والفاكهة الجيدة ، غير أنكم تفاخرون بطعامكم ، هذا الطعام الذى يقدم الى الأبقار والخنازير بدلا من الخبز والفاكهة . وتتلخص عنايتكم بصحتى فى توصيل المجارى المشتركة - بابخرتها الميتة الحاملة للتيفود - الى منزلى ، ثم تتخلصون من حمولة المجارى فى النهر ، الذى استحم فيه وأشرب منه . وانتم تتظاهرون بأنكم تحمونني وتحمون ما أملك ، ومن أجل هذا تأخذون نقودى بالقوة كى تنفقوها على جيش من الجنود ورجال الشرطة ، من أجل تنفيذ قوانين وحشية مكروهة ، ومن أجل الاشتراك فى حروب أمقتها ، ومن أجل اخضاعى لحقوق الملكية القانونية ، تلك الحقوق التى تجبرنى على أن أبيع نفسى - مقابل اجر - لطبقة اعتبر بقاءها اكبر شر يتهدد عصرنا . ان جبروتكم يجعل فرديتى نفسها عقبة فى طريقى . لقد قضى على ، وسبقنى التافهون ، والسذج ، والانتهازيون . والتطور ، فى ظل ظروف كهذه ، معناه التحلل . من اجل هذا أطالب بالغاء كل هذه الاجراءات المتطفلة وأعلن نفسى فوضويا . »

والأعلان ، فى ظل هذه الظروف ، لا يدعو الى الدهشة ، غير أنه لا يصلح الامور بأية حال من الاحوال ، ولا يمكن أن يصلحها اذا ظل كل شخص يردده بحماسة ، واذا لجأ كل الناس الى الفوضوية . ان الغالبية لا تجد من استبدادها مناصا ، حتى لو فتحت أمامها السبل . ولا شك أن العملاق وينكل مير يجد مداخل بيوتنا غير مريحة ، شأنه شأن الاشخاص الذين لا يتجاوز طولهم خمسة اقدام ، فهم يقولون : ان انحدار أرضية المسرح ليس كافيا ، ولا يمكنهم من الرؤية بسبب الجالسين امامهم . ولكن ، طالما ظل ارتفاع المرء خمسة اقدام وثمانى بوصات تعذر الحصول على مخرج . ان البنائين سيجعلون الابواب والارضيات ملائمة للغالبية . ولن يلقوا للاقلية بالا . ونظرا لأن امامك أحد امرين - اما ان تخدم الغالبية أو تخدم الاقلية - فان الطرف الأقوى هو الذى سيعيش . وقد يكون سبب استمراره فى العيش مدعاة للاعتراض . غير انك لا تعدم محافظا ذكيا يقدم لك أسبابا وجيهة تدعم موقف الغالبية ، غير أن الواقع سيظل كما هو : أن هذه الغالبية ستعيش، سواء كان ذلك مشروعا أو غير مشروع . هذه النقطة هى التى تحسم الامر بين الأغلبيات الديمقراطية والاقليات الديمقراطية . وحيثما اشتبكت مصالح الطرفين وجب أن يتراجع الطرف الاضعف . ذلك أن المساوى التى ستنجم عن هذا الاجراء ليست بأخطر من المساوى التى ستنجم

من استسلام الطرف الاقوى (١) . ومن اجل هذا لاتجد الاغلبية غضاضة فى اجبار الطرف الاضعف على الاستسلام .

فاذا نظرنا الى الواقع وجدنا أن هذا الوضع لا يعنى أن السلطة المطلقة للغالبية، ولايعنى أيضا « أن الرجل الشاذ معصوم من الخطأ» . وهناك حالات تفضل فيها القلة شيئا ، غير أن تفضيلها لا يعوق الطريق الذى تفضله الغالبية . وهناك حالات أكثر يسهل فيها احتمال التعويق، فهو أيسر من الثمن الذى ندفعه اذا نحن قمعنا هذا التعويق ذلك أن القمع يكلف ، حتى ولو كان موجها ضد الاقلية . واقرب مثال لهذه القلة المعتوه الذى يتوهم شيئا ، ومع ذلك فليس من الخطر أن تقع فريسة دستة من الاوهام وتصبح عبيطا انانيا للغاية ، ومتعبا ، ليس من الخطر ان يحدث هذا بالرغم من سلطان الغالبية ، ذلك ان الغالبية لن تكلف نفسها عناء اجراءات تتخذ ضدك الا حين تكتشف أن حبسك ارخص من تركك طليقا . بهذا نضمن — للاقلية القليلة — حدا أدنى من الحرية ، فى ظل أى نظام . صحيح ان الاقليات قد تتضخم وتفقد احيانا الحماية التى يتمتع بها الضعفاء . وفى هذه الحالة تفقد ، من حصانتها ، مايربى على مكاسبها العددية . وهكذا نستطيع أن نقول ان أضعف الاقليات ليست بالضرورة أقلها عددا . فالاقليات تصبح ضعيفة حين يبلغ من ضخامتها أن الغالبية تدرك وجودها ، ويبلغ من ضعفها أن الغالبية لا تخشاها . غير ان الاقليات تمارس على العموم نفوذا ملحوظا قبل أن تصل هذه المرحلة الخطرة ، وبعد أن تجتازها . ورب قائل يقول : انهم فى حكم الاصفار ، لأن الغالبية ستسحقها عندما تمتحن قوتها غير انه ينسى هنا الخسارة التى يلحقها الصراع بالظافرين . وعادة ما نجد أن الرجل الاعزل الذى يزن ثلاثة عشر حجرا يستطيع أن يهزم رجلا زنته أحد عشر حجرا فقط ، غير أن الامر لا يستحق هذا الا فى الحالات الطارئة النادرة، ذلك لأن الرجل الاضعف قد يقاوم ما وسعته المقاومة (وهو أمر محتمل على الدوام) ، ولهذا سيخرج المنتصر من المعركة وهو أسوأ مما كان قبل المعركة . وفى عام ١٨٦١ تحاربت ولايات الشمال وولايات الجنوب الامريكية ، تحاربت حتى آخر رمق ، ونجح الشمال ، غير أنه دفع الثمن كبيرا ، الامر الذى يجعلنا نقول : ان ولايات الجنوب لم تصبح أصفارا

---

(١) من المؤكد أن المساوى هنا أقل خطورة اذا نحن أصدرنا التقدير بالطريقة المعروفة ، بأن نعتبر الشرور التى يعانى منها مائة شخص ضعف الشرور التى يعانى منها شخص واحد ، غير أن هذا التقدير عبث في عبث . ان مائة رجل جائع ليسوا أكثر جوعا من الرجل الواحد بمقدار مائة ضعف . واذا كان هناك مائة رجل من فئة الخمسة اقدام والثمانى بوصات طولا ، فليس معنى هذا ان طول الواحد منهم مائة وست وستون قدما وثمانى بوصات . غير أنهم أقوياء ، مائة مرة، من الناحية السياسية. وبالرغم من أن الشر قد لا يتجمع الا أن القدرة على مقاومته تتجمع .

على الاطلاق ، ذلك أن الغالبية المنتصرة أحست منذ ذلك الحين أن من الافضل لها أن تستسلم (اللهم الا فى المسائل الحيوية للغاية) بدلا من اثارة معركة اخرى كهذه . ولكن ، لا يحدث كثيرا أن ينشب صراع حاسم بين الغالبية والاقلية على مستوى الامة كلها . فنحن نجد ، فى معظم الحالات ، ان شطرا ضئيلا فقط فى الامة هو الذى ينعم بمصلحة أو بأخرى . والرجل الذى يجد نفسه وسط غالبية بصدد احدى المسائل قد يجد نفسه وسط أقلية عند التعرض لمسألة أخرى — وهكذا يعرف، بالتجربة ، أن للاقليات حقوقا تجب مراعاتها . والى جانب هذا تحفظ الاقليات التوازن بين الاغلبيات التى تعترف بحقوقها ، والاغلبيات التى لاتعترف بهذه الحقوق . مثال هذا : الحزب الايرلندى فى البرلمان الانجليزى . وأكثر من هذا أن اللامركزية تجعل سلطة — الغالبية — فى الامة كلها — مقصورة علىأمور يعد الاختلاف فيهاتصرفا غير واقعى — لذا نجد أن من الممكن ، بل ومن الضرورى ديمقراطيا ، أن يكون الاتحاد بين مجالس انجلترا البلدية من المرونة بحيث يسمح لبلدية ليسستر أن تحرم التطعيم ، على حين تجعله كل مدينة أخرى فى الجزيرة اجباريا . بل اننا نجد ، فى الوقت الحالى ، ان التطعيم ليس اجباريا فى ليسستر ، بالرغم من أنه اجبارى فى نص القانون . فاذا تكلمنا على المستوى النظرى قلنا : ان ليسستر استحالت الى صفر على يد باقى مناطق انجلترا . غير أن ليستر تساوى ، فى الواقع ، مائة فى المائة فيما يتعلق بالشئون المحلية المحض .

موجز القول أن الديمقراطية لا تعطى للغالبيات سلطة مطلقة ، كما أنها لا تساعدها على احالة الاقليات الى اصفار . ان الديمقراطية لا تسمح للغالبية بتلك السلطة المحدودة التىتساعدها على قمع الاقلية — فى الوقت الذى تسمح لها الفوضوية بهذه السلطة ولاتنزعها منها . ان الرجلين أقوى من الرجل الواحد — هذا هو كل ما فى الامر . وليس هناك سوى سبيلين لتصفية هذه الحقيقة الطبيعية. احدهما : انتقنع الناس بأن الاستهانة بسلطان الاغلبية أمر مناف للاخلاق ، ثمنجعلهم بعد ذلك اخلاقيين يبتعدون ، بطبيعتهم ، عن هذا الخطأ . السبيل الآخر : تنفيذ فكرة ليتون الخيالية ، بأنتبتكر وسيلة يستطيع بها الفرد أن يدمر كل زملائه بلمحة خاطفة من فكره ، وبهذا تجد الغالبية ما يدعوها الى الخوف منه مثلما يخاف هو من الغالبية . غير اننا لا نعثر على وسيلة تحقيق أى مطلب من المطلبين سواء لدى الفوضوية الفردية أو لدى الفوضوية الشيوعية . وهكذا نجد أن هذين النظامين — ونحن نتكلم هنا عن شرور طغيان الغالبية — ليسا أفضل من البرنامج الديمقراطى الاجتماعى الخاص بحق الانتخاب للبالغين مع الانفاق على النواب ودفع نفقات الانتخابات من ميزانية الدولة . انها أساليب خاطئة

دون شك ، غير أنها تستطيع تحقيق الاشياء التى يستطيع الانسان اليوم بفضلها أن يجعل الدولة ممثلة للامة ، ويجعل الحكومة مدعاة للثقة ، ويحقق أكبر قدر من السلطة لكل فرد ، ومن ثم للاقليات . هل هناك ما هو أفضل من هذا ــ طالما أن الاجراء الجماعى محتوم ؟ والواقع أن الفوضويين القديرين بحق يعترفون، بلسانهم، بأن الفوضوية تعنى تحقيق أكبر قدر من الديمقراطية وكروبو تكين ــ على سبيل المثال ــ يتحدث عن التطور الحر من البسيط الى المركب، وذلك عن طريق «اتحاد حر بين جماعات حرة » ، ويضرب أمثلة لذلك ، فيتحدث عن « جمعيات الدراسة والتجارة ، والمتعة والترفيه » تلك الجمعيات التى ظهرت كى تلبى مختلف الاحتياجات التى يطلبها الفرد فى عصرنا الحديث. ولكننا نجد فى كل جمعية من هذه الجمعيات حكومة فى شكل مجلس ينتخب سنويا بأغلبية المصوتين ، ولهذا لا يخشى كروبوتكين مطلقا الجهاز الديمقراطى وسلطان الغالبية . واذا كان المستر تاكر يتحدث عن « الارتباط الاختيارى » الا أنه لا يسوق أمثلة ، والواقع أنه يؤكد أن « الفوضويين يختلفون عن الديمقراطيين من اتباع جفرسون فى أن الفريق الاول لا يخاف . » وأكثر من هذا أنه يقول اذا كان من حق الفرد أن يحكم نفسه ، فان أى حكم خارج عنه يعتبر استبدادا . ولكن اذا كان حكم الفرد لنفسه معناه أن يفعل ما يشاء دون مراعاة لمصالح جيرانه فليس له اذن هذا الحق. فاذا كان الامر كذلك ، فان جيرانه سيتدخلون لكى يجبروه على التصرف الاجتماعى السليم . وبالرغم من أن هذا التدخل يعتبر « حكما خارجا عنه » الا أنه ليس استبدادا ، وحتى لو كان استبدادا فان الغالبية لن تحجم عنه بسبب هذا . ومن ناحية أخرى : اذا كان حكم الفرد لنفسه معناه اجبار نفسه على التصرف مع مراعاة مصالح جيرانه ، فان التجربة أثبتت عجز الناس عن ممارسة هذا الحق دون وجود حكومة خارجية عنهم . وأيا كانت الزاوية التى ننظر منها الى عبارة « يحكم نفسه » فان هذه العبارة لا تؤدى الى شىء . فنحن نستطيع أن نتلاعب قليلا بهذه العبارة فنقول : ان الايثار هو فى الواقع حكم خارجى أو ان سلطان الدولة الديمقراطى هو فى الواقع حكم ذاتى .

واذا طبقنا صفة المستر تاكر (فى حديثه عن الارتباط الاختيارى) على الهيئات الدفاعية ، أو الهيئات الخاصة بادارة دفة الامور ، وجدنا أنها لا تعنى ان باب الاختيار مفتوح على مصراعيه فى هذه المسائل . ذلك أن هذه الهيئات ذات طابع اجبارى فى الواقع، اذ لو انصرف عنها الناس فان شئونهم ستعانى من الفوضى ، وستفتقر مجتمعاتهم الى جيش للدفاع . ان الطبيعة تفوت علينا فرصة الافلات من العقاب . وهى لا تترك للمجتمعات حرية العمل والحكم المستقلين . فاما أن يطيعوها أو يجوعوا ويعانوا من الفوضى . وهى قد حددت مهامها بطريقة صارمة،

أما عقابها فلا مهرب منه . وهى دقيقة ، لا تدفع الا بعد أن ترى النتائج وكل ما يستطيع الفرد أن يفعله آنذاك هو أن يتملص من واجبه ويلقيه على عاتق الآخرين ، أو ينتزع جزءا من « اجرهم الطبيعى » ويضيفه الى أجره . فاذا كانوا من الحمق بحيث يحتملون هذا فانهم احرار ، فذلك حكم الطبيعة . غير أن الديمقراطية الاجتماعية تهدف الى اراحة هؤلاء الحمقى ، ذلك انها تلقى على عاتق الكل أعباء متساوية من العمل الحتمى الذى فرضته الطبيعة بطغيانها الابدى ، وهكذا تحقق لكل فرد نصيبه العادل من نتاج الامة فى مقابل الجهد العادل الذى يبذله . تلكم أفضل شروط تستطيع الانسانية ان تعدها مع الطبيعة المستبدة وفى القرن الثامن عشر كان طبيعيا أن يعتقد الفلاسفة وآدم سميث أن حكم الطبيعة يعبر عن « حرية طبيعية » حرية تختلف تماما عن الطغيان الشاذ الاحمق الذى تفرضه العشائر والقساوسة ، والملوك — تلك الرذيلة المقوتة « سيطرة الانســـــان على أخيه الانسان » . غير اننا كشفنا عن خطأ « الروشتة » التى وضعها آدم سميث للحرية الطبيعية ، ممثلة فى الملكية الخاصة وعدم التدخل فى شئون الفرد الاقتصادية . وبدا أنه ليس هناك حرية سياسية غير أنه ليس هناك فى الوقت نفسه حرية طبيعية وانما هناك قانون طبيعى يفرض بالقوة ، دون ندم . ومن أجل هذا نهز رءوسنا حين نلمح كلمة « الحرية » مكتوبة بالخط العريض ، عنـــوانا لمبحث المستر تاكر ، مثلما نضحك حين نقرأ عبارة « العبودية القادمة » فى مبحث المستر هربرت سبنسر « الانسان والدولة » .

بدأنا الآن نجمع خيوط المناقشة . لقد رأينا أن الملكية الخاصة للأرض — سواء قصرتها الفوضوية على الملاك المحتلين أو لم تقصرها — معناها التوزيع الظالم لكمية هائلة من الثروة الاجتماعية التى تدعى : الريع . ولا يمكن أبدا أن تعد هذه الثروة حقا لجهد يبذله فرد معين أو طبقة من الأفراد . وقد رأينا أن الفوضـــوية الشيوعية تتجنب عقبة الريع ، ولكن بطريقة جزئية — وبطريقة جزئية فقط . غير أن الفوضوية الشيوعية غير عملية فى كل الظروف الاخلاقية التى خلقتها الاشتراكية الحالية . وقد رأينا أن تفويض السلطات الفردية عن طريق التصويت ، وتكوين هيئات عامة ذات سلطان ، وسيادة الاغلبية فى نهاية الأمر ، وايجاد (بل وفرض) أساليب تقليدية فى الدين ، والطب ، والتعليم ، والمأكل ، والملبس والقانون الجنائى — سواء بطريقة رسمية مباشرة أو بطريقة لا شعورية وغير مباشرة — رأينا كيف أن هذه الأشياء كانت كامنة فى المجتمع نفسه (سواء كانت شرا أو لم تكن) ، وأن الخضوع لها أمر ضرورى ، وأن هناك ما يحول دون الاســـتهانة بها ، وذلك عن طريق المنظمات الديمقراطية التى تستطيع ، أكثـر من غيرها ، تحقيق هــذا المطلب . وعند ما تفشل الديمقراطية يتفشى عدم التسامح ، ولا نجد

له ترياقا الا فى انتشار التعقل . ولم يظهر الى الآن شكل من اشكال الفوضوية الذى يقدم لنا مخرجا . ان عدم التسامح يشبه الطقس السيىء فى فصل الشتاء ، انه يسبب اضرارا جسيمة . غير أننا نبذل فى الشتاء قصارى جهدنا عن طريق ارتداء المعاطف والاحتماء بالمظلات واشعال مدافىء سخية ، وهكذا نتقى شر الشتاء . وبالمثل اذا بذلنا قصارى جهدنا عن طريق الاسلوب الديمقراطى ، واللامركزية وما شاكل ذلك ، استطعنا أن نتقى شر الدولة .

الروح الفوضوية

أعتقد أن من واجبى عدم ترك الموضوع دون الاشارة الى قيمة ما أسميه بالروح الفوضوية ، كعنصر من عناصر التقدم . ولكن دعونى قبل ذلك أبرىء نفسى من العزم على ازعاج أصدقائنا الفوضويين الموجودين هنا ، بأن أعبر عن تعاطفى مع هذه الروح . وجدير بالذكر أن السجال بين الفوضوية والديمقراطية الاجتماعية كثيرا ما ينتهى فى القارة الأوربية بتبادل الضرب بالعصى وأرجل المقاعد ، بل وبالمسدسات . ولكن شيئا من هذا لا يحدث فى انجلترا ، لأن غالبية الجمهور الانجليزى يرفض اتخاذ موقف متطرف ، ويستحوذ على هذا الجمهور حب استطلاع عابث يجعله شغوفا بسماع الجانبين . فاذا حدث شىء استفزه للغاية فسرعان ما يطرد أصحاب النظريات الذين أثاروا المتاعب وهو يطردهم دون أن يكلف نفسه عناء التحقق من عدالة آرائهم . وقد حدث ــ منذ فترة مضت ــ أن أتيحت لى فرصة الدخول مع المستر ج. و. فوت فى مناقشة علنية بشأن موضوع العمل لثمانى ساعات ، وكان أن ظهرت صحيفة فرنسية تتحدث عن المناسبة باسهاب ، وقد خصصت مقالة كاملة للتعبير عن دهشتها (المشوبة بالحسد) لأن المستر فوت وأنا ابتعدنا عن تبادل الشتائم ولم نتماسك بالأيدى فى النهاية ، ولان المتشيعين لنا اقتفوا أثرنا المجيد ولم يمنعوا أصوات كل طرف من الارتفاع . ولكن اذا كنا لا نسمح لأنفسنا بأن نزج بالاشتراكية والفوضوية وغيرهما من المذاهب فى الشجار والعراك ، الا اننا نعبر عن خلافاتنا أحيانا بانفعال شديد . يحدث هذا حتى فى هذه الجمعية الفابية التى تتمتع باحترام كبير . ولن أقدم مطلقا على نزع سلاح المتناظر الفوضوى عن طريق اطرائه . ان العكس هو الصحيح ، فاذا كان من بين الحاضرين اليوم أناس كل همهم التنديد بدعاة الديمقراطية الاجتماعية ، واعتبارهم مضللين للشعب ومهادنين ، واذا كان هناك من يعترض على جميع المشروعات الوطنية والبلدية ، ويصرخ مطالبا بالغاء البرلمانات ومجالس المقاطعة ، واذا كان هناك من يطالب بشن مقاومة يائسة ضد الايجار ، والضرائب ، والحكم النيابى ، وجميع

اشكال الاجراءات الجماعية المنظمة ، فاننى أدعو هؤلاء جميعا أن يعتبرونى خصمهم العتيد ، وأن يعتبرونى رجلا يرى أن نظريتهم — مهما بلغ من اخلاصهم فى عرضها — تشجع العمال على أن يهملوا انجاز الأعمال الممكنة ، بحجة انتظارهم لاعمال غير ممكنة . أما الجانب السيىء فى هذه النظرية ، فيتلخص فى انها تزود صحف انجلترا الرجعية ، ورجال الأمن فى القارة الأوربية — بأدلة تساند مزاعمهم عن حماقة الاشتراكية واخطارها . ولكن يجب أن يكون مفهوما فى الوقت نفسه أننى لا أدافع هنا عن الدولة بالصورة التى نعرفها . وقد كان باكونين يطمح ، بشدة الى ابادة جميع الدول والكنائس الرسمية ، بكل ما فيها من قوانين وأنظمة دينية ، وسياسية ، وتشريعية ، ومالية ، وجنائية ، وأكاديمية ، واقتصاديةواجتماعية — وتبدو لى هذه المطامح جد معقولة ومفهومةاذا نحن نظرنا اليها من زاوية « الرجل المتعلم » العادى ، الذى يعتقد أن المنظمات تصوغ الناس بدلا من أن يصوغ الناس المنظمات . واننى أعترف تماما وأؤكد بشدة ، أن الدولة — فى الوقت الحالى — مجرد جهاز ضخم لسرقة الفقراء واذلالهم عن طريق القوة الغاشمة . وقد يخيل اليك — اذا كنت أحمق أو منعما — ان الشرطى الواقف عند منعطف الطريق حامى حمى القانون والنظام ، وأن السجن بكل ما فيه من وسائل تعذيب (من هراسه ، الى سرير خشبى ، وزنزانة منفردة ، وسوط متشعب ، ومقصلة) مكان لتعويد الناس على الكف عن الشر والتعرف على الخير . غير أن هناك وظيفة أساسية لرجل الشرطة ، وظيفة تختفى وراء أستار وظائفه الأخرى . وتتلخص هذه الوظيفة فى التأكد من أنك لن ترقد وتنام فى هذا البلد دون أن تدفع للعاطل ثمن هذا الامتياز ، وانك لن تتذوق طعم الخبز الا بعد أن تدفع نصيب العاطل من ثمن الرغيف ، وانك لن تقاوم العامل البسيط الذى ينحدر بك الى مستواه لكى يربح العاطل وذلك بأن يعرض انجاز عملك مقابل آجر لا يسد الرمق . حاول أن تفعل شيئا من هذا وسترى كيف يقبضون عليك ويعذبونك باسم القانون والنظام ، والامانة ، والتوازن الاجتماعى ، وحماية الملكية والافراد ، والواجب الاجتماعى ، والمسيحية ، والاخلاق .. الخ .. وسيعتبرونك صعلوكا ، ولصا ، ومثيرا للشغب.
ان جنديك يدافع عن وطنه ببطولة ، ووطنية ، وبعناد . انه رجل سيىء الحظ حقا . لقد اضطره العوز الى أن يجعل من نفسه طعاما للبنادق ، لكى يحصل على تموين منتظم ، ومأوى ، وطعام . وعليه أن يفعل أى شىء يؤمر به ، كأن يقف بمعطفه الاحمر فى صالة الاوبرا كمجرد حلية ، أو يضرب زميله بالعصا ، أو يرتكب جريمة قتل . ان لم يفعل هذا ألقى به فى غياهب السجن ، أو انزل به عقاب مضحك وكأنه صبى مشاكس ، أو ضرب ، أو اطلق عليه الرصاص — يحدث كل هذا باسم « النظام »

المبارك . وتتلخص وظيفة جنديك ، الاساسية ، فى الخف الى نجدة زميله الشرطى عند ما تلحق به الهزيمة . واليكم قائمة بالمادة الحية الفعلية لتلك التجريدات المفروضة علينا فرضا ، والتى تطلق عليها أسماء الدولة ، والكنيسة والقانون ، والدستور والتعليم ، والفنون الجميلة ، والصناعة . ان هذه التجريدات تعتمد على القائمة التالية : أعضاء دخلوا البرلمان لسبب واحد ، وهو أنهم دخلوا الانتخابات ومعهم ١٠٠٠ جنيه نقدا ، الى جانب دخل « مستقل » ، وطموح سوقى . ورجال دين يأخذون من الكتب المقدسة ما يناسب آغراض السادة الاقطاعيين . ومحامون يبيعون خدماتهم لمن يعرض أكبر سعر فى ساحة القضاء ، وينادون بسيادة الطبقة الغنية فى الساحة . ومحلفون يضمون أصحاب العمل ويتظاهرون بأنهم يحمون البروليتاريا التى تقف فى قفص الاتهام . وأساتذة جامعيون يخططون ما يعرف ب « تربية الجنتلمان » . وفنانون يسعون جاهدين الى ارضاء خيال الارستقراطيين والاغنياء من أصحاب النفوذ ، واشباع غرورهم . وعمال يسيرون فى عملهم ببطء ورداءة كلما استطاعوا ذلك ، كى يستفيدوا من مهنتهم . وأصحاب أعمال يجيعون عمالهم ويرهقونهم بالعمل ويسلبون سلعهم كلما استطاعوا الى ذلك سبيلا . ولقد رأى باكونين أن جميع الأنظمة ، من دينية ، وسياسية ومالية ، وقضائية ... الخ ... هى أنظمة فاسدة لأن العاملين فيها أحد رجلين : رجل ينتمى الى الطبقة المالكة نفسها ، أو رجل مضطر الى ان يبيع نفسه للطبقة المالكة كى يستطيع أن يعيش . والأغنياء وحدهم هم الذين يملكون الطاقة الشرائية التى تمكنهم من شراء أرواح الناس بعد اطعام أجسادهم . والغنى هو الذى يختار اللحن ويحدده ، سواء كان ذلك فى البرلمان الذى يفرض سلطات القمع التى لا تقاوم (من هراوة ، وسونكى ، ومدفع رشاش ، وديناميت ، وسجن ، ومقصلة) أو فى أحط مراكز التظاهر الاجتماعى . وطبيعى أن يستغل الاغنياء سلطانهم فى سرقة المزيد من المال ، كى يستمروا فى دفع أجور النافخين والزمارين ، وهكذا يصبح المجتمع كله عبارة عن مؤامرة ضخمة ونفاق هائل . ولا يحس الرجل العادى بالخديعة التى تحيط به ، مثلما لايحس بطعم الماء ، اذ يبدو أن لاطعم له لكثرة ماتصل بغشائه المخاطى . ان الاخلاق الشريرة التى يقوم عليها نظامنا الاجتماعى متصلة ، بالضرورة ، وعلى الدوام ، بغشائنا المخاطى الاخلاقى ، وهكذا نفقد احساسنا بوضاعتها الصارخة ، وخستها . غير أن هذه البلادة ليست كاملة ، اذ تحين فى حياتنا فترة تسمى بفترة زوال الأوهام ، انها الفترة التى يكتشف فيها الانسان آن دوافعه الكريمة النزيهة لا تتفق ونجاحه فى عمله ، وان المنظمات التى كان يجلها زيف ، وأن عليه أن ينضم الى شبكة المؤامرة أو يلاقى الفشل — بالرغم من انه يعرف ان المؤامرة

لا شك تدمره وتدمر زملاءه المتآمرين . ان سر الكتاب من أمثال رسكين، وموريس ، وكروبوتكين ، أنهم يكشفون أعماق الخديعة ، بالرغم من أنها جد مألوفه ، وبالرغم من الأوهام التى خلقها نفوذها المؤقت وبالرغم من ثرائها ، وروائها ، ومكانتها ، وما تتمتع به من احترام هائل ، وبالرغم من ورعها المستمر ، وتظاهرها — الكبير — بالاخلاق . غير أن كروبوتكين — كما سبق أن أوضحت — ينادى حقا بالديمقراطية الحرة . وسأغامر وأقول ان كروبوتكين يصف نفسه بأنه فوضوى لأنه ينظر بمنظار الروسى الذى يبتعد عن الاستبداد الذى يرى أن الديمقراطية لاتحكم على الاطلاق . انه ينظر بهذا المنظار ، لا بمنظار الامريكى أو الانجليزى الذى بلغ من تحرره أنه بدأ يشكو الآن من الديمقراطية قائلا : انها عبارة عن « استبداد الغالبية » وأنها « العبودية القادمة » . وما يجعلنى أورد هذا الرأى بمزيد من الثقة أن اتجاهات وليام موريس تشابه الى حد كبير اتجاهات كروبوتكين ، غير أن موريس درس الفوضوية عن تريث وبأناة ، باعتبارها دعاية نشطة فى انجلترا . وانتهى به الأمر الى تطليق الفوضوية . واثبت موريس ، فى تصويره للمجالس الشعبية الشيوعية فى «أنباء لامصدر لها» أنه يدرك تماما استحالة تطوير العنصر الاختيارى فى النشاط الاجتماعى بالقدر الذى يسمح للأفراد أو الأقليات باتخاذ اجراءات كبرى دون سابق موافقة من الغالبية .

من أجل هذا لا أعتبر العداء للأنظمة الحالية (وهو العداء الذى يحرك الفوضوية الشيوعية) بأخطر على الديمقراطية الاجتماعية من نفس الروح التى تحرك نزعة رسكين المحافظة — ذات الطابع الخاص . أما الشيء الذى نعترض عليه بصورة أكبر ، فهو تلك البقية الباقية من احتكار الحكومة للفرد ، ذلك الاحتكار الذى دفع عجلة التقدم فى القرن الثامن عشر . والذين لا ينسون عبر التاريخ بعد انتهائها سيدركون أن هذا الاحتكار ما زال حيا بيننا . غير أن هذا الاعتبار لا يقضى على الاعتراضات الاقتصادية ، تلك الاعتراضات التى سقتها فى حديثى عن واقعية الفوضوية الفردية . وحتى اذا نحينا هذه الاعتراضات جانبا ، وجدنا أن الديمقراطى الاجتماعى الذى يلمس الحقائق المرة ، سيكف نهائيا عن التنديد بالدولة . ما أسهل أن تقولوا : الغوا الدولة . غير أن الدولة ستبيعكم ، ستحبسكم ، ستضربكم ، ستطرحكم أرضا ، ستستعمل الهراوة ، وتطلق الرصاص ، وتغمد الخنجر ، وتشنق . موجز القول أنها ستلغيكم أنتم اذا رفعتم يدكم فى وجهها . ولقد رأينا لحسن الحظ ، كيف أن هناك نوعا من الحياد اللطيف لدى الشرطى والجندى ، وهما نصل الدولة الحاسم . انهم يتقاضون أجورهم ويطيعون الأوامر الموجهة اليهم دون اعتراض . فاذا قضت هذه الأوامر بسحق كل بيت ريفى يرفض انتزاع اللقمة من أفواه أطفاله

لكى يحصل الاقطاعى على مال ينفقه ـ كجنتلمان عاطل ـ فى لنـدن ، فان الجندى يطيع أوامر السحق هـذه . فاذا صـدرت اليه الاوامر بمساعدة الشرطة على نقل سيادة المالك الى سجن هولواى الى ان يدفع ضريبة الدخل (عشرون شلنا على كل جنيه لم يتعب فى الحصول عليه) فان الجندى سيفعل ذلك أيضا ، اخلاصا منه لواجبه . وربما فعل هذا وفى أعماقه حماسة خاصة لا يستشعرها فى ظروف أخرى. والآن ، أن هذه الأوامر تصدر فى النهـــاية من الدولة ، والدولة معناها فى بلدنا : مجلس العموم . ان مجلس العموم الذى يضم ٦٦ جنتلمانا وعشرة عمال سيأمر الجندى بأن ينتزع المال من الشعب ويعطيه للاقطاعيين . غير أن مجلس العموم الذى يضم ٦٦٠ عاملا وعشرة جنتلمان سيأمر الجندى بأن ينتزع المـــال من الاقطاعيين ويعطيه للشعب (اللهـم الا اذا كان الـ ٦٦٠ عاملا من الحمقى) . واكتفى بهذه الاشارة مؤمنا من جانبى بأن الدولة ـ برغم أنف الفوضويين ـ ستظل العوبة فى يد الطبقات التى تحركها ضد الشعب ـ الى أن يحركها الشعب ضد الطبقات ، بكفاية وتصميم .

اشتراكية لأصحاب الملايين

(من : « ذاكونتمبورارى ريفيو » ، فبراير عام ١٨٩٦)

أحزان المليونير

ان طبقة أصحاب الملايين طبقة صغيرة غير أنها آخذة فى التضخم ، وقد يجد الواحد منا نفسه وقد قذف به الى داخلها على يد الصدف التجارية، ولكن يخيل الى أنها أكبر طبقة تلقى اهمالا فى هذا المجتمع . ومبلغ علمى أن هذا المبحث أول مبحث يكتب عن أصحاب الملايين . وعندما أقرأ الاعلانات التى ينشرها رجال الصناعة فى هذا البلد أجد انهم ينتجون كل شىء للملايين ولا ينتجون شيئا لأصحاب الملايين . انهم يلبون احتياجات الأطفال والصبية ، والشباب ، والجنتلمان ، والسيدات ؛ والأسطوات وأصحاب المهن ؛ بل والنبلاء والملوك . ولكن ، من الواضح ان عادات المليونير لاتستحق الأخذ بها : ان هناك قلة قليلة مثله . ان أشد الناس فقرا يتمتعون بسوق «الروبابيكيا» ، وهى سوق منظمة ورائجة فى هاوندزديتش . وفى هذه السوق تستطيع أن تشترى حذاء ببنس واحد ، غير انك تجوب أنحاء العالم لكى تستطيع أن تشترى بالجملة الحذاء الذى يقدر ثمنه بخمسين جنيها، والقبعات الخاصة الغالية التى يقدر ثمنها بأربعين جنيها، وقماش بدلة ركوب الدراجة الذهبى ، وخمر كليوباترا الحمراء فى مقابل أربعة لآلىء للزجاجة . وهكذا نجد أن المليونير ، السيىء الحظ ، مسئول عن الثروة الطائلة ، غير أن الفرصة غير متاحة له للاستمتاع بأكثر مما يستمتع به الثرى العادى . والواقع انه لا يستطيع – فى حالات كثيرة – ان يستمتع بأكثر مما يستمتع به غالبية الفقراء ، بل قد يكون استمتاعه أقل من استمتاعهم ، ذلك ان الجندى الذى يضرب على الطبلة يرتدى ثيابا أفخر من ثياب المليونير . وكثيرا ما نجد أن صبى الاسطبل التابع للمدرب يمتطى صهوة جواد أفضل من جواد المليونير . أما عربة الدرجة الاولى فيشترك فى ركوبها فتيان المكاتب الذين يتنزهون مع فتياتهم فى المساء، وكل من يتوجه الى بريتون يوم الأحد يستقل البولمان . وما جدوى أن يكون فى مقدورك شراء شطيرة من مخ الطاووس غير انك لا تجد فى المطاعم سوى لحم الخنزير ولحم البقر ؟. انها أوضاع غير عادلة ، بيد انها لم

تلق الدراسة الكافية الجديرة بها . ان الرجل الذى يقدر دخله السنوى ب ٢٥ جنيها يستطيع أن يضاعف متعته الى أقصى ما يمكن تصوره عن طريق مضاعفة دخله · والرجل الذى يقدر دخله ب ٥٠ جنيها سنويا يستطيع أن يضاعف متعته أربع مرات عن طريق مضاعفة دخله. وليس ببعيد انه حتى اذا ارتفع الدخل الى ٢٥٠ جنيها سنويا فان الدخل المضاعف معناه مضاعفة المتعة. وبعد أن نتعدى هذا المعدل نجد ان المتعة تتناقص كلما زاد الدخل ، الى أن نصل الى نقطة يتشبع عندها الضحية بل ويصاب بالتخمة بسبب كل الأشياء التى تستطيع النقود شراءها · والذى يتوقع من هذا الرجل أن يستمتع بمائة ألف جنيه أخرى لأن الناس يحبون المال كمن يتوقع من بائع الحلوى الصغير أن يستمتع بالعمل ساعتين اضافيتين لا لشئ الا لأن الصبية يحبون الحلوى · ما الذى يستطيع المليونير ــ الذى يحتاج الى مليون ــ ان يفعله ؟ · هل يريد أسطولا من اليخوت ، أو هل يريد جراجا من العربات ، أو جيشا من الخدم أو مدينة كاملة من البيوت المتحضرة ، أو قارة يحتفظ بها لأغراض اللعب ؟. هل يستطيع أن يذهب الى أكثر من مسرح واحد فى الليلة الواحدة ، أو يرتدى أكثر من حلة واحدة فى المرة الواحدة ، أو يهضم وجبات أكثر من الوجبات التى يستطيع أن يهضمها رئيس خدمه ؟ هل من قبيل الترف ان تزداد الأموال التى يجب أن تسهر عليها ، وخطابات الشحاذة التى يجب أن تقرأها ؟ وهل من الترف أن يحرم من أحلام « النشار » العذاب ، تلك الاحلام التى يجلس فيها الفقير يفكر فيما سيفعله اذا ماحدث (وهذا أمر محتمل دائما) وترك له قريب مجهول ثروة ، ونسى لحظتها حرمانه ؟ ومع ذلك ، ليس هناك من يتعاطف مع هذا الحزن الخفى الذى تستشعره طبقة الأغنياء · ان الفقراء وحدهم هم الذين يتمتعون بالرثاء · والجمعيات تنبثق فى كل مكان لتخف الى نجدة السعداء نسبيا ، من كل صنف ، من مساجين أطلق سراحهم وانتشوا باللحظات الاولى لحريتهم العائدة ، الى أطفال يستمرئون شهيتهم التى لا تحدها حدود · ولكن ، ليست هناك يد تمتد الى المليونير ، اللهم الا يد الشحاذ · ان كل معاملاتنا معه تنطوى على الوهم التالى : اننا نظن أنه لا يشكو من شىء ، وأنه حرى به أن يخجل وهو يتمرغ فى الثروة على حين يجوع الآخرون ·

لم يسبق لأصحاب الملايين
أن عجزوا – مثل الآن –
عن انفاق أموالهم على أنفسهم

وأرجو أن تتذكروا أن حاله يزداد سوءا مع تقدم المدنية. لقد درج أصحاب رأس المال والطاقة والعبقرية الفنية، على تجنيد أنفسهم من أجل تزويد الأغنياء بالاشياء الجميلة. غير أنهم يلبون اليوم احتياجات البروليتاريا العملاقة التى ظهرت فى العصر الحديث. واذا أضفت اليوم قسما لبيع الحديد فى المركز التجارى لويستبورن جروف جنيت ربحا يزيد على ربح صانع دروع الفرسان الفلورنسى فى القرن الخامس عشر. بل ان المليونير نفسه قد أصبح مديرا للسكك الحديدية، فيضطر الى اهمال طبقته والاعتراف بأن ركاب الدرجة الثالثة هم الذين يحققون الربح للسكك الحديدية. واذا كانت لهم أسهم فى أحد الفنادق فانه يتعلم أن من الأسلم له، ومن الناحية التجارية، أن يطرد أحد اللوردات وحاشيته من الفندق من ان يغضب أحد التجار المسافرين، أو أحد راكبى الدراجات، بسبب طلب صفير معقول. وهو لا يستطيع أن يحصل على معطف مناسب دون محاولات مرهقة وتعديلات، اللهم الا اذا ذهب الى الحائكين المتواضعين الذين يبيعون نقدا، وهؤلاء يحتكرون كل الحائكين الماهرين حقا، ذلك أنهم يريدن حللا تلائم مقاس العميل منذ أول محاولة وذلك لكى يحصلوا منه على ثمن الحلة الرخيص. ولقد كان التاجر التقليدى يحنى الراس للعظماء من الرجال ويتعامل بخشونة مع الأشخاص الذين يتقاضون أجورا أسبوعية، غير أنه خسر اليوم السباق اذ فاز عليه الممول العام الذى يهتم بالعملاء الذين يدفعون أربعة بنسات وعشرة بنسات أكثر من اهتمامه بزوجة بناء السفن العملاقة، التى تمخر عباب المحل طالبة ثلاثة أجهزة بيانو ضخمة وأربع مربيات فرنسيات. وموجز القول أن المحال التى تنتظر آل دايف وتعتمد عليهم منحصرة اليوم داخل أنواع قليلة معينة، أنواع لا تمس حياة المرء الا فى النادر. ونظرا لأغراض الحياة اليومية نجد أن العميل الذى يريد أكثر مما يريد الآخرون عميل غير مستحب ولا يستحق الاهتمام – شأنه شأن العميل الذى يريد أقل مما يريد الآخرون. ان فى مقدور المليونير ان يحصل على أفضل ما فى السوق، غير أن هذا لا يجعله أسعد حالا من الرجل المتواضع الذى يملك ٥٠٠٠ جنيه سنويا. بقى شيء واحد فقط يستطيع ان يطلبه بطريقة استعراضية خاصة، طريقة تتكلف اموالا باهظة: جنازته، غير أن هذا المتنفس الحزين نفسه سرعان ما ينتهى. فالشركات المساهمة الضخمة – الخاصة بدفن الموتى واحراقهم – سترفض الخروج كثيرا على تقاليدها الخاصة بالدرجة الأولى والدرجة الثانية، وهكذا،

تماما مثلما ترفض شركة الترام تنفيـــذ اســتعراض عمــدة المدينة . ان عادات الغالبية العظمى ستتحكم فى الســوق بصورة كاملة • وهكذا ، فان المليونير الذى اضطر الى انفاق تسعة أعشار حياته مثل بقية الناس ، سيضطر الآن الى انفاق العشر الباقى بنفس الطريقة •

لماذا يتعين على أصحاب الملايين
ألا يتركوا لأسرهم أموالا طائلة

ان كونك مليونيرا معناه اذن ، أنك تملك كمية من المال تفوق الكمية التى تستطيع انفاقها على نفسك • ومعناه أيضا أنك تعانى يوميا من تهور أشخاص يتصورون أنك فى منتهى السعادة • ماذا يفعل المليونير – اذن – بالفائض من ماله ؟ ان الجواب المعتاد هو : يتركه لأولاده ، ويحسن منه على الفقراء • والآن ، ان هذين المصدرين – كما هو مفهوم عادة – شيء واحد وشيء جد شرير أيضا • واذا نظرنا من زاوية المجتمع وجدنا أنه لا يهتم البتة بما اذا كان الشخص الذى ارتاح من العمل من أجل القوت هو ابن المليونير ، أو زوج ابنته ، أو مجرد شحاذ عابر • وقد يرضى المليونير مشاعره الخاصة بصورة كبيرة بالنسبة للحالات السابقة • غير أنه يسيء الى المجتمع ويسيء الى الوريث بدرجة متساوية • اذا أردت أن تتلف مستقبل شاب ، فما عليك الا أن تكفل له « الاستقلال » والاستقلال هنا معناه الاعتماد البشع الكامل على جهد الآخرين • ولنتصور رجلا راقب أمور العالم عن ادراك ، فقارن بين حياة الرجل العادى ذى الموارد المستقلة لحظة انتهائه من دراسته الجامعية ، وحياة هذا الرجل نفسه بعد عشرين عاما • انه يحيا حياة المودة بطريقة روتينية • لو قارناها بجولة ساعى البريد ، لبدت جولة ساعى البريد بمثابة دوامة من النشاط المثير ، ولبدت ضربة الشرطى فصلا فى مغامرة رومانسية • ولا شك أن الرجل العاقل يقول لنفسه أحيانا : كان من الممكن أن يحيا هذا الثرى حياة أفضل ، لو كان والده قد انفق كل بنس من ماله ، أو لو ألقى به فى مياه نهر التيمز •

نباتات طفيلية حول شجرة الملكية

اذا غاب المالك عن أرضه فى ايرلندا ، نال التوبيخ المرير ، لأنه لا يصرف أمور ضيعته بنفسه • وواضح تماما أن المالك الذى لا يزرع أرضه فى حكم النبات الطفيلى الذى يتغذى بمجهود بلده • واذا كان هذا المالك مطالبا بحد أدنى من الاهتمام بالضيعة ، فانه يفوض هذا الحد الأدنى

لوكيله أو محاميه • وهذا الوكيل أو المحامى يقاوم نشاط المالك الطفيلى • ومما يعزز هـذه المقاومة أن الشطر الأكبر من الضيعة فى يد رجال الرهونات • المالك الأسمى جاهل للغاية بشئون ضيعته ـ الأمر الذى يجعله يرسل خطابات استعطاف الى وكيله . وفى هذه الضياع تعيش أجيال من الزارعين (والوكلاء) يعيشون حياة شاقة لكنها محتملة . وخارج هذه الضياع تعيش أجيال من السيدات الكريمات والرجال الذين ربوا أحسن تربية ، والذين يتمتعون بكفاية طبيعية ، غير أنهم فسدوا وأصبحوا مبددين ومتلافين وسكارى ومراهنين ، وأقارب فقراء وكل ما يحويه الحطام الاجتماعى من أشياء • وهم يحيون حياة لا هدف لها ، وكثيرا ما تكون ميتتهم بشعة ومؤلمة . ولكن هل هناك بلد فى العالم لا يظهر فيه مثل هذا الحطام ؟ ان المالك الحديث الذى يمثل العصر خير تمثيل لم يعد سيدا ايرلنديا ، وانما هو رجل يملك أسهما فى عواصم العالم • وحامل الأسهم لا يختلف مطلقا عن المالك الذى لا يعمل فى أرضه. واذا كانت ممتلكاته تدار بطريقة أفضل بسبب هذا الاجراء ازداد اقترابه من حالة النبات الطفيلى الذى يتغذى على هذه الممتلكات • ويحتمل أن يصبح مثل المالك الايرلندى الذى لا يعمل فى أرضه ، ويغدو سببا فى افساد أقاربه • ان كل مليونير يترك ملايينه لأسرته بالطريق المعتاد يعرض خلفاءه البريئين لهذه المغامرة ، دون أن يحقق لهم أى امتياز ـ وقد كان من الممكن أن يحققوا هذا الامتياز بطريقة أوقع وأهنأ لو كانوا يجنون ثمرة عملهم هم ، على أن تساندهم بداية عادلة فى مطلع حياتهم • لم يكن الآباء يأبهون فى الماضى لهذا الاعتبار ، اذ كانوا يعتبرون العمل من أجل المال شيئا غير خليق بالجنتلمان • وجدير بالذكر أن العمل من أجل المال ما زال يعتبر ـ فى دوائرنا المتخلفة ـ غير خليق بالسيدة المحترمة • وفى كافة المهن نعثر على رواسب التظاهر القديم ، مثل هذا الجيب البدائى المعلق على ظهر روب المحاماة ، فقد اعتاد المحامى القديم أن يخفى أتعابه فى هذا الجيب دون أن يعترف بأن خدماته للبيع. والغالبية العظمى ممن بلغوا اليوم أواسط أعمارهم أو تعدوها يتأثرون بخزعبلات لا يصح للشبان أن يأخذوا بها • مثال هذا قول القائل ان الخط الذى يفصل بين تجارة الجملة وتجارة القطاعى يميز درجة فى السلم الاجتماعى، وان من الامور الشاذة أن يفرض اللورد رسما يقدر بشلن على كل فرد يدخل قلعته وحدائقه أو أن يفتح محلا للالبان ، وأدوات اللعب، ومنتجات المزرعة ، أو أن يتقاضى ابن التاجر الذى يعمل فى كتيبة أنيقة عمولة • انهم يتهمونه بالتبجح المثير للسخرية •

بل ان كراهية العمل اليدوى آخذة فى الزوال . وفى حقل الوظائف الفنية نجد أن رسكين فتح الباب أمام عبادة العمل اليدوى عندما خرج بأحد فصول اكسفورد الى الخارج وجعل طلابه يعبدون الطرق. لقدولى العهد الذى زار فيه ديكنز أحد السجون ذات يوم فالتقى بوين رايت الذى يقتل ضحاياه بالسم . وانصت ديكنز الى هذا الرجل الذى شرع يؤكد أنه جنتلمان ، وأيد كلامه بأن سأل زميله فى السجن (وكان بناء اذا لم تخنى الذاكرة) عما اذا كان قد تنازل يوما فنظف الزنزانة، أو استعمل المكنسة؛ أو أنجز أى عمل يستطيع أن يوكله الى البناء ؟ . وكان البناء فخورا بوجود زميل محترم فى زنزانته . فأكد بحماسة أن «وين رايب» لم يتنازل ولم يقم بهذه الأعمال قط . وقد حدث أن ثار الشعب فى ايرلندا بسبب سياسة القمع التى تعرضت لها ايرلندا فى عهد المستر بلفور . وكان أن حاول المشاغبون اثارة مزيد من المشاعر بأن أشاروا الى حال المسجونين السياسيين الايرلنديين ـ والمفروض أنهم سادة مهذبون ـ الذين أهينوا واضطروا الى القيام بأعمال الخادمات أى تنظيف زنزاناتهم . ولكن ، من يرى ومن يسمع ؟ غير أننا نستطيع أن نسوق شواهد كثير تثبت تطور الرأى العام فى هذا الميدان . ولكنا لسنا بحاجة الى حشد الأدلة . وسيعترف الناس ، دون تردد بأن الوالد الذى يترك ولده يشق طريقه بنفسه ، بعد تسليحه بالعلم وبرأس مال معقول ، هذا الوالد لا يهين ولده ، ولا يفوت عليه فرصة التزوج بامرأة كريمة ، ولا يقضى على سلالة الأسرة ـ ذلك أن الوالد انما يدعم شخصية ولده بهذا الاجراء ويوسع الآفاق المفتوحة أمامه ، سواء أكان ذلك فى حقل الوظائف ، أم التجارة ، أم السياسة ، أم الأسرة . يضاف الى هذا أن الرأى العام ازداد سخطا على « الزنابير » التى لا تشترك فى جهود الخلية . ومن أجل هذا بدأ الرأى العام يهدد بفرض ضريبة على الدخول التى لا يتعب أصحابها فى الحصول عليها . بل لقد نفذ هذا التهديد بالفعل . لذا فان الرجل الذى يضرب باحتجاجات الحكمة الأبوية والوازع الوطنى عرض الحائط ، ويدخر ثروات طائلة لاثراء أقارب بعيدين واتلافهم، أقارب لا يضمن المجتمع كفايتهم ـ هذا الرجل يجد أمله قد تبدد فى النهاية على يد جامع ضرائب الدخل . وهكذا نجد أن المليونير الذكى ، المفعم بروح المجتمع قد حرم من ذلك المورد القديم : تأسيس أسرة. لم يعد الأبناء يطلبون منه ثروة تجعلهم « مستقلين » ، ولم يعد المجتمع يتوقع منه هذا ، ولم يعد يراه فى صالحهم . انهم لا يطالبون اليوم ب «الاستقلال» وانما يطالبونه بعتاد من الدرجة الأولى .

ثم هناك أصحاب ملايين لا أطفال لهم .

لقد سدوا المسالك القديمة التى كانت مفتوحة أمام المليونير ، ولقد أصبح وضعه غريبا ، الأمر الذى يجعله يترك فى بعض الأحيان مبالغ هائلة لهيئات من الأوصياء ، طالبا من هذه الهيئات أن « تنفق منها فى وجوه الخير » • غير أن هذه الخطة شريرة ، الى جانب افتقارها الى الادراك السليم • اذ ليس أمام الأوصياء الا أن يبددوا المبلغ – فى هدوء – على مختلف أنواع الاحسان. والآن أنا لا أريد أن أثير المساوى العنيفة لاقتصاد جراد جريند السياسى ، والواقع أنه لو كان الأمر بيدى لوضعت فى كل مدرسة داخلية نسخة من رسم المستر واطس الذى يصور ملاءة تحتها رجل ميت وفى أعلى الصورة : « ان ما ادخرته فقدته وما انفقته ملكته وما أعطيته أملكه » • ولكن ، واضيعتاه للرجل الذى يأخذ من الآخرين ما يستطيع أن يوفره لنفسه بنفسه ، وواضيعتاه للمحسنين! ولايمكن أبدا أن نتجاهل الحقيقة التالية : ما أن تبذل محاولة لتنظيم الاحسان بوضع الاعتمادات فى يد هيئة دائمة من الخبراء حتى نكتشف دائما أن هناك شحاذين حقيقيين • ونقصد بهذا أن هؤلاء الشحاذين ليسوا «فقراء مستحقين » وانما أناس اكتشفوا أن فى مقدورهم أن يعيشوا بأن يلحوا فى طلب الأشياء التى يحتاجون اليها ، الى أن يحصلوا عليها بالفعل – وهذا جوهر الشحاذة. وتصدر تعليمات غير منطقية لهذه الهيئة الدائمة من الخبراء مؤداها أن ينفقوا الاعتمادات على الفقراء المستحقين فقط. وسرعان ما تصبح هذه الهيئة مجرد هيئة بوليسية تحبط مساعى الشحاذة الحقيقية، وبالتالى تحبط مساعى الاحسان الحقيقى. واخيرا نجد أن تجاربهم فى الميدان الذى دخلوه أصلا لأنهم يحبون الخير ، هذه التجارب تدفعهم الى نزعة فردية طائشة ، وتدفعهم الى كراهية «الاحسان» العادى باعتباره أسوأ الجرائم الاجتماعية . ربما لم يكن هذا الموقف لطيفا ، غير أن العاقل الذى يطلع على النتائج الاجتماعية للاحسان والعطف سيلمس حتما هذا الوضع .

الفقراء المستحقون

والواقع أن جزءا من هذه العقبة يرجع الى نظرية «الفقراء المستحقين». أذكر مرة أننى كنت أتردد يوميا على قاعة المطالعة بالمتحف البريطانى – تلك المنظمة الشيوعية الرائعة – وكان أن كلفت رجلا بنسخ بعض الأشياء التى أريدها مقابل جنيهين . كان هذا الرجل جديرا بأن يحرك القلوب المتحجرة ، وكانوا قد استغنوا عن خدماته كمدرس، لأن مواهبه

لا تتمشى مع العصر . وهكذا لم يرتكب خطأ ، غير أنه انتقل فى النهاية الى قاعة المطالعة مثلما ينتقل الأقل منه تعليما الى مأوى جيش الخلاص . وكان رجلا رزينا ، فصيحا ، مهذبا ، لا غبار عليه ؛ يعشق القراءة حقا ؛ كما كان يستحق المهمة التى وكلتها اليه. وشرع فى المهمة بأن حصل منى مقدما على خمسة شلنات ، ثم خطا خطوته الثانية بأن نقل المهمة الى شخص آخر فى ظروف مماثلة لقاء جنيه وخمسة عشر شلنا . وهكذا أراح ذهنه من المهمة وعاد الى كتبه الأثيرة . غير أن هذا الطرف الثانى ، أو الثالث ، طلب مبلغا مقدما من المدرس ؛ مبلغا مقداره شلن وستة بنسات ، كى يشترى الورق . وما أن حصل على هذا المبلغ حتى نقل مهمة النسخ الى طرف رابع ، طرف وافق على انجاز المهمة مقابل جنيه وثلاثة عشر شلنا وستة بنسات . وحمى وطيس المضاربة طوال يوم أو يومين ، وعملية النسخ تنتقل من يد الى يد ، فى النهاية وصلت الى القاع ، فى يد أضعف وأحمق ناسخة فى القاعة ؛ قبلت هذه الناسخة انجاز المهمة مقابل خمسة شلنات ، وظلت منذ ذلك اليوم حتى وفاتها تقترض منى ستة بنسات . ويحتمل أن تصل البنسات الستة الى أربعة بنسات أو بنسين . لم تكن امرأة كفئا والا لما وصل بها الحال الى هذا النحو. كانت كل مؤهلاتها فى ميدان العطف أنه لايمكن الاعتماد عليها ، وانها لاتستطيع أن تقاوم اغراء الشراب ، ولا تستطيع أداء عملها على أكمل وجه . انها نفس العيوب التى يعانى منها العجزة والصم والمشوهون ، والمجانين ، وغيرهم من ضحايا العاهات . وعرفت منها أنها تقدمت يوما – ومعها توصية – الى المسئولين فى جمعية تنظيم الاحسان . غير أنهم بحثوا حالتها وانتهوا الى رفض مساعدتها بدعوى أنها لاتستحق. وكانوا يقصدون بذلك أنها تستطيع أن تساعد نفسها . من المؤكد أننا هنا ازاء بلبلة فى الأفكار . كانت جد غاضبة من الجمعية وحق لها أن تغضب ، ذلك أنها عرفت أن الجمعية تتلقى أموالها من أناس يعتبرون المسئولين فى الجمعية ملائكة الرحمة بالنسبة للفقراء والبائسين . ومن ناحية أخرى نجد أن هؤلاء الناس أخطئوا وقصروا أفعال الخير على أشخاص عقلاء مخلصين محترمين . أى أنهم قصروا أفعال الخير على أناس لا يحتاجون اليه كثيرا ، أناس يفسدهم هذا الخير . ولنتصور مليونيرا ذكيا أراد أن يدخل السرور على نفسه ويلعب دور المحسن الذى يعطف على الفقراء (وفى هذا ما يعرض شخصيته لخطر كبير) . أنه قد يخصص عطاياه لأتفه الناس ، وللكسالى الميئوس منهم ، الذين لايرجى صلاحهم ، وللعاطلين ، والمستهترين ، الذين لا يصلحون لشىء . هناك تحفظ واه : سرعان ما تستنفد هذه السياسة موارد الرجل ، ولو كان من أصحاب البلايين لا الملايين . وستقنع المحسنين العاطفيين بأن العطف على الشحاذين أمر مستحيل من الناحية الاقتصادية . ولكن ، من الممكن معاملة الشحاذين بطريقة انسانية ، بمعنى أن من الممكن تجنيدهم

واخضاعهم للنظام واجبارهم على أداء أدنى قدر من العمل ــ وبطريقة رقيقة نسمح بها اعتراضات هؤلاء الشحاذين · غير أن هــذا الاجراء لن يشــبع غرائز العطف · انه واجب من واجبات الدولة ، شأنه شأن تنفيذ الاجراءات الصحية ، ويجب أن يضطلع به المجتمع . وهناك مستعمرات المتعطلين التى ينفق عليها أفراد ، مثل مستعمرة جيش الخلاص فى هادلاى · غير أنهــا لا تعدو أن تكون تجارب ، ويجب أن تكون اساسا للتوسع الحتمى فى قانون الفقراء · والاجراء الذى يحتاج اليه الفقراء اليوم وبصورة ملحة هو : صبغ قانون الفقراء بالصبغه الانسانية · غير أن هذه الغاية تصادف العراقيل ــ الممثلة فى أعمال الخير الفردية · لننظر مثلا فى الوضع المؤلم الذى يعيش فيه الفقراء المســنون · هؤلاء الفقراء ليسوا شــــحاذين على الاطلاق ، وانما هم قد أبلوا بلاء حسنا فى الصناعة وحصــلوا فى معظم الحالات على معــاش شريف تعبوا من أجله وعانوا من أجله الأمرين (غير اننا نحسدهم عليه) · ان علينا أن ننظر فى وضع ٣٥٠٠٠٠ شخص منهم كل عام ــ على الأقل . ولن نحقق شيئا يذكر اذا نحن بذلنا جهودا فردية لانتشـــال هؤلاء البائسين من بربرية دافعى الضرائب ، بأن نبنى بيوت الاحسان هنا وهناك · غير أننا نستطيع أن نحقق الكثير اذا نحن أيقظنا ضمير الشعب ورشحنا الأشخاص الانسانيين والمستنيرين فى انتخابات الرعاة · ان الرعاة فى اتحاد ويست دربى (ليفربول) لا يحبسون الزوجين كلا على حدة ، وبطريقة مؤلمة ، داخل مصانعهم ، وانما يضعونهما فى أكواخ مفروشة ؛ على شرط أن يحافظا على نظافة الأكواخ ونظامها ، وهكذا لا يشعران بأن هناك من يتدخل فى شئونهما ، وكأنهما فى بيت خاص من بيوت الاحسان · ان هناك فرقا هائلا بين الكوخ والمصنع ، من حيث الاحساس بالسعادة والراحة ، واحترام المرء لنفسه · أما الفارق فى التكاليف فلا يتعدى شلنين فى الأسبوع لكل شخصين · واذا أراد مليونير أن يبنى بيتا من بيوت الاحسان فمن الأفضل له أن يقدم تكاليف اقامة مجموعة من الأكواخ ، بشرط أن يطبق الرعاة نظام ويست دربى · ان هذا يجعل من دافع الرسوم رجلا فقيرا ، غير أن دافع الرسوم المعتاد مخلوق لا يخجل ، وهو يصيح بأعلى صوته محتجا على افقار شخص على حسابه ، غير أنه بشع فى تأليهه للغنى الذى يحسن اليه عن طريق المساهمة فى المنظمات العامة التى تحل محل الاعانات وترفع عن كاهله عبء الرسوم ·

لا تتبرعوا للمستشفيات مطلقا

تعتبر المستشفيات موردا أثيرا للثرى الذى تؤرقه أمواله · غير أننا نجد هنا أن حكم الاقتصاد الاجتماعى السليم حكم قاس . لا تعطوا فارذينج لأى مستشفى عادى · غير أن الأمر يختلف بالنسبة للمستشفى التجريبى ·

ففى مقدور المليونير ان يتبرع لهذا النوع من المستشفيات اذا أراد أن يثبت امكانية التخلى عن استخدام العقاقير، أو لحوم الحيوان أو الكحول أو المشرط فى الأمراض السرطانية أو ما شاكل ذلك • أما اذا تبرع لمستشفى خيرى يدار بيد أفراد فانه سيفقر دافع الرسوم. وعلاوة على ذلك يتسبب فى الاهمال ، والتبديد والتبذير • ولن يوقف هذه الأشياء سوى السرقة من حين لآخر ، والمحسوبية، والترخيص المطلق باجراء تجارب على المرضى بوساطة أطباء متحمسين ، والحاح فى طلب خطابات توصية للدخول • وستكون هذه الأشياء غير محتملة لو كانت هناك رقابة عامة • وعلى المليونير أن يلتزم بقاعدة مأمونة مؤداها ألا يفعل للجمهور شيئا يستطيع أن يفعله هذا الجمهور لنفسه (لأن هذا من واجبه) دون تدخل هذا المليونير • ومن بين هـــذه الواجبات التى يجب على الجمهور الاضطلاع بها توفير المستشفيات اللائمة . وفى الوقت الحالى نجد أن أكثر من ٪ الخدمات الخاصة بالمستشفيات فى لندن يقدمها دافع الضرائب • وقد كان المعدل المدفوع للمستشفيات فى وورينجتون يقدر بـ ٢ بنس من كل جنيه ، وذلك فى الفترة من عام ١٨٨٧ حتى عام ١٨٨٨ • غير أنه ارتفع فى مدى خمس سنوات الى شلن وبنسين • ولو تدخل أحد أصحاب البلايين واضطلع بهذه المهام لبدد أمواله ، مع أنه يستطيع استغلال أمواله فى أغــراض أفضل ، ولأفسد جيرانه ، وأحل مستشفيات رديئة محــل مستشفيات ممتازة • ان نظام المستشفيات الحالى القائم على الشحاذة سيتجه بسرعة الى الوجهة التى اتجهها قانون الفقراء ، ولن يؤذى هذا أى مريض البتة •

كونوا حريصين عند اعانة التعليم

يتوهم عامة الناس أن التعليم يلى المستشفيات فى الأهمية ، باعتباره شيئا محترما يستحق الاعانة. غير أنه عرضة للاعتراضات السابقة نفسها. فالمدرسة الابتدائية التى تعيش على تبرعات الأفراد أقل مرتبة من المدرسة التى ينفق عليها دافعو الضرائب وهكذا تصبح المدرسة الاولى مصيدة يقع فيها الأطفال وهم فى طريقهم الى المدرسة الثانوية. ويكتب عليهم أن يتلقوا تعليما رديئا ، وسط مبان رديئة ، وفى ظل ادارة طائفية • أما التعليم الجامعى فشىء آخر • وقد يكون من السهل انشاء الكليات وتقديم المنح ، ولكن يستحيل قصر الكليات والمنح على العاجزين عن دفع النفقات • يضاف الى هذا أننا بدأنا نلحظ أن طبقة الجامعيين هى طبقة جاهلة بصفة خاصة ، طبقة وقعت فريسة لمعلومات خاطئة • وعندما أصبحت طبقة الجامعيين مصدرا لطبقة الحاكمين تفشى الغباء فى السياسة الانجليزية ، ذلك الغباء الذى ظهر فى أبرز صورة فى التخبط الطبقى • وهكذا نجد أن أبسط

التشريعات الديمقراطية فى المستعمرات ، وأكثر المناورات السياسية فسادا فى الولايات المتحدة ، تتفوق علينا فى مجال الصراحة والسرعة ، والاحساس بالتوازن الاجتماعى ، والالمام بحقائق العصر • ان المليونير الذكى لن يفعل ما من شأنه مضاعفة النزعة الانفصالية ، تلك النزعة التى تتخفى وراء قناع التعليم فى اكسفورد وكيمبردج ـ اللهم الا اذا كان هذا المليونير عدوا للجنس البشرى . والمليونير المهتم بشئون التعليم يستطيع أن يستثمر أمواله اذا هو أنفقها على التجارب التى تجرى على الأساليب التربوية ، واذا هو انفقها على الموضوعات الجديدة فى حقل التعليم الفنى ، وهى الموضوعات التى تعتبرها العلوم السياسية كمصوت ، والفضل يرجع الى (الديمقراطية الحديثة) ، أو يستطيع انفاق هذه الأموال على فروع الاقتصاد والاحصاء والتاريخ الصناعى التى تعتبر جزءا من التعليم التجارى الفنى لصاحب رءوس الأموال الحديثة وموظفيه . ان عمداء الجامعات يمقتون هذه الأشياء ، كما أنها خارج نطاق التعليم الابتدائى . ومن القواعد السليمة فى هذا الميدان وفى ميادين غيره الا تقدموا العون لشىء وقف بالفعل على قدميه . ان الشىء الذى يحتاج حقا الى العون تلك المعارك التى يخوضها المجتمع كى يتأقلم مع الظروف الجديدة التى يفرضها علينا كل عقد من التطورات الصناعية الحديثة . أما الأنظمة القديمة ، بروتينها العتيق ، وتعقيداتها وعوائقها الكسلانة ، هذه الأنظمة تقف على قدميها بالفعل وليست بحاجة الى عون جديد .

الجمعيات الخيرية

ونحن نعترض على احلال الأجهزة الخاصة محل الأجهزة العامة ، غير أننا لا نعترض على اجراءات خاصة لتسيير الأجهزة العامة • لنضرب مثالا من واقع « الجمعية الوطنية لحماية الأطفال من العنف » • لنتصور أن هذه الجمعية تعهدت بمعاقبة الآباء القساة بأن انشأت سجونا خاصة لهم ، وألفت محاكم خاصة حينئذ سنجد أن أكثر المتهورين من دافعى الاعانات للنشاط الخاص والمستشفيات سيهزون رءوسهم ويقفلون حافظتهم . انهم يعرفون أن هناك قوانين عامة وسجونا عامة ومحاكم عامة للقيام بهذه المهام ، ان الواجب يقضى بوضع الوظائف السابقة فى أيديها . غير أن الجهاز العام يحتاج هنا الى دفعة من شخص ساخط فاذا كان الشخص الساخط طفلا ، و « الصديق التالى » معتديا فان الجهاز لا يبدأ فى العمل • وفى ظل هذه الظروف نجد ان جمعية المستر واف تقوم برسالة جليلة حين تتدخل وتنحاز الى جانب الطفل • ولكن ليكن معلوما انها لا تفعل ذلك عن طريق الحلول محل الدولة أو منافستها ، وانما عن طريق

التعاون معها واجبارها على القيام بواجبها . ونستطيع أن نقول بصفة عامة ان جميع الجمعيات من طراز لجان اليقظة تقوم برسالة جليلة . والكراهية التي يثيرها الاسم مرجعها لجنة اليقظة الامريكية القديمة ، تلك اللجنة التي كانت متشعبة بروح المشروعات الخاصة ، ومن ثم لم تكتف بوضع أصبعها على المذنبين وانما شرعت تعاقبهم على مسئوليتها الخاصة . ولدينا مسئولون في الدولة يقومون بدور الحارس اليقظ ، من أمثال مفتشي الصحة ، ومفتشي المجالس المدرسية ، والمدعي العام (من طراز معين) ، والمشرع الخاص بالملكة ؛ وغيرهم . ثمة واحد فقط من هؤلاء يضايق الجمهور بطريقة لا هوادة فيها ، الا وهو رقيب المسرح. ان هذا الرجل لا يكتفي بممارسة سلطة تقديم المؤلف الى المحكمة العامة بتهمة تأليف رواية بذيئة ، وانما يستطيع أن يكمم فاه ويشنقه بيديه وعلى مسئوليته . والنتيجة أن مسرحنا يفوق فروع الفنون الجميلة الأخرى من حيث الفساد ، والتفاهة والفحش. أما رقيبنا المسكين فيفوق غيره من المسئولين في الخجل وقلة الحيلة . ان قضية هذا الرقيب توضح لنا ذلك الخط الفاصل الذي تجب ملاحظته في أعمال اليقظة . ولكن بالرغم من أننا نملك رقيبا يحول دون تمثيل مسرحيات تولستوي ، الا أننا لا نملك مسئولا يحول بين الناس وبين سرقة الأراضي الحكومية وسد الممرات المفتوحة للجماهير . ان المليونير الذي يعطي ماله لمشروع « أيام في الريف » لابناء المدينة ، ولا يساعد « جمعيات المحافظة على عامة الشعب » لفتح الريف أمامهم ، هذا المليونير لا يستحق ملايينه .

ان هذه الاعتبارات كلها تسير في اتجاه واحد ، ويجب ألا يتردد المليونير الذكي في اعانة أية جمعية من هذه الجمعيات أو أية جمعية اصلاحية تدار بطريقة ممتازة ـ جمعية تدرك جيدا أنها لن تصلح العالم ، وانما ستقنعه بأن يأخذ أفكارها في الاعتبار عند الشروع في الاصلاح . واذ نسلم بهذه الشروط لا يهم بعد ذلك اذا كان المليونير متفقا مع الجمعية أو لا . ولا يمكن لفرد أو جمعية أن تكون على صواب تام ، ولا يمكن أن يظهر رأي أو نظرية تتضمن الحقيقة كاملة ، ولا شيء غير الحقيقة . ويجب أن يسلم المليونير بأن القوى التي سيقدم لها الاعانة قادرة على التطبيق السيىء ، والا فانه لن يعين أحدا مطلقا . والعدالة التي نحققها في محاكمتنا الجنائية ثمرة اتهام متحيز عنيف ودفاع متحيز عنيف . كما أن الحكمة البرلمانية نتاج صراع في وجهات النظر . فاذا حاولنا أن نتصور تخطيطا اجباريا للمجتمع وفقا لاتجاهات صارمة من مدرسة مانشستر أو مدرسة اشتراكية الدولة فلن نستطيع الوصول الى القرار التالي : أيهما أقل احتمالا وأكثر خطرا ؟ ومع هذا من الذي يتردد (اذا كانت هذه الأمور تهمه) في تعضيد « الجمعية الفابية » من ناحية أو « هيئة الحقوق الشخصية » من

ناحية أخرى وفقا لما يمليه تحيزه ؟ ان لدينا نظرية تنادى بحق المواطنين ، جميعا ، فى حرية الكلام والرأى • غير أن هذه النظرية لا تستند الى كون الجميع على صواب ، وانما تؤمن بأن كل شخص يخطىء فى نقطة يجيدها شخص آخر • لذا فاننا نعرض المجتمع للخطر اذا كممنا فم الشخص • من أجل هذا يبدو لى أن المليونير لن يضيع أمواله عبثا اذا هو أنفقها على جمعية تسهم بنصيب فى تيار الفكر المعاصر . سواء أكان فكرا مسيحيا أو وثنيا ، حرا أم محافظا ، اشتراكيا أم فرديا ، علميا أم انسانيا . فيزيائيا أم ميتافيزيقيا .

مهما يكن الأمر فان أية جمعية تعتبر مصبا محمودا للنقود الفائضة • ونستطيع أن نترك معظمها فى يد صغار المساهمين ، وبالرغم من أن أصحاب الملايين درجوا على الاشتراك فى الجمعيات وتقديم الاعانات لها ــ الأمر الذى يجعلنى لا أجرؤ على اسقاطها من الحساب ــ الا انى أعترف بأننى أحتقر المليونير الذى يدفع الخمسين فى المائة وبذلك يضع نفسه فى مستوى العاديين . كان حريا به أن يقدم كميات لا يستطيع تقديمها سوى من كان مليونيرا . اننى اتصور المليونير رجلا لا يدفع ابدا اقل من عشرة آلاف جنيه ، لشراء شىء من أجود الأصناف شىء لا يقل ثمنه عن المبلغ السابق ببنس واحد • وعلى المليونير أن يسأل نفسه : ما هو موضوعى الأثير ؟ هل هناك مدرسة مزودة بالمنح لتشجيع البحث واجتذاب البراعم الموهوبة ؟ هل هناك مكتبة ؟ أو متحف ؟ اذا لم يكن الأمر كذلك فان الفرصة متاحة له على الفور ، لينفق عشرة الآلاف جنيه أو مائة الالف جنيه •

الشروع فى قذف كرات الثلج

هناك ما يلهب خيال الفقير دائما عندما يفكر فى ترك مليون جنيه أو ماشابه ذلك ، على أن تتضاعف فائدتها فى مدى قرون بسيطة ، ثم تهبط الثروة الخيالية على قريب بعيد وتجعل منه مونت كريستو جديد• والآن قد يبدو جميلا أن يصبح المرء مونت كريستو بعد مائتى عام من التطور الاجتماعى والصناعى ، غير أن المليونير العصرى يجب أن يكون آخر من يتأثر بهذا الاغراء ــ للاسباب التى ذكرناها آنفا • ولكن الفكرة الكامنة وراء تجميع طاقة مالية هائلة ، ومضاعفتها ، وصنع معجزة بها فى النهاية ، هذه الفكرة مغرية . اليكم مثالا حديثا أخذناه عن احدى الصحف المحلية :

« أهدى المستر بيجان المبجل (شادفورث ، درهام) موزعة لمجلس

ابراشية القديس بيز ، وقدصحبت هذا الاهداء شروط ذات طابع خاص. وجدير بالذكر أن مساحة المزرعة هى : ٣٣ ـ ٣ ـ ٢ ، وأن قيمتها تقدر بـ ١٠٩٨ جنيها . وقد سمح المبجل بيجان بتجميع ايجار المزرعة ، مع وجود تحفظين . اذا حدث أن احتاج الواهب الى الايجارفان المجلس يدعى الى الانعقاد خلال وجوده حيا ، ويدفع له مبلغا من المال من حين لآخر ـ من واقع الاستثمارات المتجمعة ـ على ألا يتعدى هذا المبلغ ١٠٩٨ جنيها. ويجوز انفاق مبلغ لا يتعدى عشرة جنيهات فى وجوه الخير ، على ألا ينفق فى رفع عبء الضرائب عن أحد . ويستثمر الميزان فى الارض والبيوت الموجودة فى الابراشية ، الى أن يصبح مجلس الابراشية مالكا لكافة الأراضى والبيوت . فاذا تحقق هذا يجوز تسليم مبلغ الـ ١٠٩٨ جنيها لابراشية متاخمة تفعل بالهبة ما فعلته ابراشية القديس بيز » .

حذار من دافع الرسوم وسيد الارض

اننا نعثر فى الهبة السابقة على فكرة مثيرة تجمع بين الحكمة الواقعية والخيال الثورى العملاق . ان المستر بيجان يدع ألف كرة من كرات الثلج تتدحرج بحيث تؤمم الارض ، الابراشية تلو الابراشية ، الى أن تستكمل الثورة حلقاتها . لاحظوا ـ وسجلوا ـ فقرته التى تقول : « على ألا ينفق فى رفع عبء الضرائب عن أحد » . على المليونير الا ينسى مطلقا أن دافع الرسوم ينتظر دائما اللحظة التى يسىء فيها الى أموال الشعب كى يوفر نقوده هو . وقد يتعاطف المليونير مع هذا الرجل قائلا: انه يريد التخفيف عنه . ولكن يجب على المليونير ألا يتعاطف مع انسان: ان رسالته أسمى من أن تتركه يتلذذ بهذه الامور التافهة . وهناك نقطة ثانية : انك لا تخفف عن دافع الرسوم بتخفيض رسومه أو الغائها.ذلك أن الغاء الرسوم المفروضة على منزل يؤدى الى رفع ايجار هذا المنزل . وحرى بالمليونير (والامر كذلك) أن يترك أمواله للمالك مباشرة وعلى الفور . والواقع أن دافع الرسوم مجرد مخلب قط للمالك ، هذا المالك هو الذى يلتهم الهبات المقدمة للشعب . وفى تونبريدج وبيدفورد وبعض المناطق الاخرى ، ظهر المؤسسون المخلصون الذين قدموا للمدارس اعانات سخية ، وهكذا أصبح التعليم رخيصا للغاية هناك . غير أن الايجارات مرتفعة للغاية ، وهكذا نجد أن المالك يحصل على القيمة النقدية الكاملة للاعانات . غير ان العلاج يتلخص فى الحذو حذو مؤسسى تونبريدج وبيدفورد ، بدلا من تجنب هذا الاجراء . ذلك أننا لو قدمنا مثل هذه الاعانات التعليمية السخية لكافة المناطق الآهلة بالسكان فان مزايا بيدفورد لن تظل فى حكم المزايا التفاضلية . وجدير بالذكر أن المزايا

التفاضلية والتى يستطيع الفرد تحقيقها من الناحية المالية ، هى التى تخلق الايجار . وفى انتظار هذا الحل الشامل نجد أن الاوضاع تشير الى شكل آخر من القانون العام الذى استنبطناه آنفا لارشاد أصحاب الملايين. وبعبارة أخرى : ان الهبات الممنوحة للشعب يجب أن تخصص للكماليات لا الضروريات . يجب أن نوفر الضروريات بأنفسنا . واذا كانت هذه الضروريات تقدم بالمجان فى اية مدينة فان هذا يعتبر فى حكم الامتياز المالى الذى يجعل العيش فى هذه المدينة مستحبا . والآن فان الكماليات معناها الأشياء التى لا نحتاج اليها ، ومعنى هذا اننا لن ندفع ثمنها الا اذا كانت لدينا اموال فائضة او ضائعة . نستطيع أن نقول اذن اننا لن ندفع مطلقا ثمن هذه الكماليات . ومع ذلك ليس هناك أصدق من موقف الجنتلمان الفرنسى الذى قال : « امنحونى كماليات الحياة ، وسأستغنى عن الضروريات » . مثال هذا أن وجود مكتبة بريطانية للعلوم السياسية أهم بكثير لرفاهيتنا ، من فتح الف مطبخ جديد لتقديم الحساء. ولكن، نظرا لان الجمهور العادى لا يهتم البتة بمثل هذه المكتبة ، فانها لا ترفع ايجار المساكن ، حتى مساكن الطلبة فى لندن . ولكن ، لنتصور واحدا من أصحاب البلايين ضل الطريق وبدلا من أن يؤسس مكتبة كهذه تكفل بتعبيد شوارع احدى ابراشيات لندن ، وانارة هذه الشوارع -كما شرع فى تزويدها بالخبز واللبن بالمجان . لن يحدث عندئذ سوى شىء واحد: سيبلغ التنافس حول بيوت ومحال هذه الابراشية أوجه الى أن ترتفع الايجارات الى الذروة ، ولا يصبح العيش فى هذه الابراشية امتيازا - شأنها شأن أية ابراشية أخرى . بل ان الحدائق والمناطق المفتوحة ترفع الايجارات فى لندن . الشىء الغريب حقا أن تماثيل لندن لا تقلل هذه الايجارات . هذه اذن هى القاعدة البسيطة التى يحسن بالمحسن اتباعها. لا تمنح الناس شيئا يريدونه، وانما امنحهم الشىء الذى يجب أن يريدوه.

اخلقوا احتياجات جديدة ، وسترعى الاحتياجات القديمة نفسها بنفسها

تتلخص مأساة الغنى فى أن احتياجاته لا تستنفد امكانياته، وهكذا نجد أن رسالته تتلخص فى النهاية فى خلق احتياجات جديدة . والرجل الذى يحيل كماليات الامس الى ضروريات للغد يؤدى خدمة جليلة ،شأنه شأن الرجل الذى يبذل الجهد لكى تنمو سنبلتان من القمح بدلا من سنبلة واحدة . وهنا نجد أن جون رسكين ضرب للاغنياء مثلا حكيما . لقد نشر حساباته أمام الجمهور وأثبت انه لم يأخذ أكثر من حقه حين صنع لشيفلد متحفا قيما - متحفا لاتحتاج اليه، ولو استطاعت لباعته بارتياح مقابل اجازة لمدة أسبوعين مع احتساء البيرة بالمجان . أليس هذا أفضل من

تبديد المال رحمة وبغباء على الشحاذين ، والاقارب والاصحاء ، ودافعى الضرائب والملاك والبقية الباقية من مصاصينا الاجتماعيـــين ؟ لقد خلق رسكين الطاقة بدلا من أن يبددها ، وخلقها بالطريقة الوحيدة الممكنة ، بأن خلق احتياجات جديدة • ولقد ضرب بتصرفه مثلا للاعمال التي يمكن أن يحققها ثرى يحذق الفنون الجميلة • ولو كانت المـــلايين قادرة على توفير مثل هذه المهارة لمالكها لتحدثت عن تجميل المدن وانشاء أوركسترا مثالى ومسرح مثالى فى كل منطقة آهلة بالسكان ، وبناء مقر سليم صادق مهذب للبرلمان كى يجتمع فيه الاعضاء (من الصعب أن نضع تشريعـات نبيلة داخل المبانى البشعة الموجودة اليوم) — على أن يكون هذا كله مثالا تحتذيه قاعات الابراشيات وقاعات البلديات فى أنحاء البلاد ، الى جانب أشياء أخرى عديدة ، من هذا القبيل • ولكن هذه الاتجاهات لا تستهوى سوى ملكات دينية وفنية لا تضمن وجودها لدى أصحاب الملايين • والواقع ان هذه الاتجاهات لاتجعل من صاحبها مليونيرا ، بل لاتجعل منه الفلير(1) هذا اذا سمحتم لى باستعمال هذه الكلمة التى لا غبار على استخدامها • ان المليونير العصرى يعرف عن الحياة أكثر مما يعرف عن الفن ، وكـان حريا به أن يعرف أكثر من أى شخص آخر (لو كانت لديه القدرة على التأمل) ان الناس لا ينجحون فى الحياة الصناعية اليوم عن طـريق التمسك بأساليب الاجداد واتجاهاتهم • ومع ذلك لا يعترف بلد قديم كبلدنا بأسلوب أو اتجاه ، ويعلمه فى المدارس رسميا ، الا حين يبلغ من الكبر عتيا • وحرى بالمليونير أن يكون على حذر عند ادخال الاســاليب الحديثة فى التربية الصناعية • هناك التجارب ، والدعاية والاستكشاف والاختراع والاعلام السياسى ، والصناعى • اهتموا بهذه الاشياء • أما الصور والتماثيل ، أما الكنائس والمستشفيات ، فستهتم بنفسها •

أموال مسروقة تعاد ••• وفديه

لا يحق لى أن أختم هذا الكلام دون أن أؤكد أن معظم الاموال التى « يتبرع » بها الاغنياء عبارة عن أموال مسروقة معادة ، و « فدية » ورشوة سياسية ، ووسيلة للحصول على رتب • ان التبرعات التى تتدفق عـلى المستشفيات باسم الملك تقوم فى مجتمعنا الحديث بنفس الوظيفة التى كانت تقوم بها تبرعات « تكسيل » باسم البابا قبل عصر النهضة • ان

---

(1) اقتضى الامر اختيار هذه الكلمة كى ننقل بصــــدق مايعنيه شــو من لفظة thonsaudaire وهى على غرار : مليونير •

— المترجم —

المرء يشترى صكا أخلاقيا عن طريق التوقيع على شيك ، وهذا أسهل من الصلاة • وعلاوة على هذا ، أحس بأننا كثيرا ما نعطى للمجتمع أموالا كان يحق لنا استخدامها فى رفع أجور مستخدمينا ، واحلال ثلاث نوبات كل نوبة ثمانى ساعات بدلا من نوبتين كل نوبة اثنتا عشرة ساعة • ولكن ، من العبث أن أجادل المليونير حين لا يعبأ حقا بما اذا كانت نقوده ستحقق خيرا أو لا تحقق ــ أن كل همه هو أن يريح ضميره ويعزز مركزه الاجتماعى وانما أشير الى هذا المليونير فقط لاحذر الاخيار من المحسنين من أن توزيع مبالغ طائلة يدعو الى الشك والريبة عند تقديرنا لاخلاق الشخص • ان المال لا قيمة له بالنسبة لرجل يملك منه أكثر من اللازم ، والمبرر الاجتماعى الوحيد الذى يجعله جديرا بهذا المال هو أنه ينفقه بتعقل •

الجمعية الفابية

الجمعية الفابية (١)

ما الذى حققته وكيف حققته ؟

اذا ظن أحد الاعضاء الحاضرين أن الجمعية الفابية جمعية عاقلة منذ ولادتها فعليه أن ينبذ فورا هذا الخطأ . ذلك أن الحكمة الفابية ـ بالصورة التى هى عليها الآن ـ وليدة التجربة التى مر بها الفابيون ، واذا جاز لنا أن ندعى امتيازنا فى شىء قلنا ان الامتياز يتمثل فى قدرتنا على الاستفادة من التجربة (هذه الموهبة ـ فى الميدان السياسى ـ أندر مما تتصورون) أكثر مما يتمثل فى عزوفنا الطبيعى عن حماقات الاشتراكية القادمة . وفى عام ١٨٨٣ كنا مشتطين فى شروطنا فطالبنا ـ على الفور ـ بـ «اعادة بناء المجتمع وفقا لأسمى الامكانيات الاخلاقية» . ولكن حدث فى عام ١٨٨٤ أن شرعنا نتساءل : هل نسمح بتداول النقود فى ظل الاشتراكية أم ان سندات العمل أصلح لنا ؟ وقد ناقشت هذه النقطة بالفعل مع أحد الفابيين الذى اقترح نظام « جواز مرور » يحل محل الاسلوبين السابقين ثم انضمت الينا مسز ولسون التى أصبحت اليوم عضوا بارزا فى « جماعة الحرية » التى تضم الفوضويين الكروبوتكيين (*) وسرعان ما أصيبت الجمعية بانفلونزا المذهب الفوضوى . ثم أصدرنا مبحثنا رقم ٤ تحت عنوان «ماهية الاشتراكية» ، والذى لم يسمع به الكثيرون لحسن الحظ . وقسمنا هذا المبحث الى بابين يناقش الباب الاول المشكلة من وجهة النظر الجماعية ، بينما يناقشها الآخر من وجهة النظر الفوضوية . غير أننا لم نصل الى نتيجة كبيرة فى البابين ، ذلك أن كل ما حواه المبحث كان مذكورا بطريقة أفضل فى « البيان الشيوعى » الشهير الذى كتبه ماركس وانجلز .

---

(١) قرأ جـ . برنارد شو هذا البحث أمام مؤتمر الجمعيات الفابية فى لندن والمقاطعات ، وذلك فى السادس من فبراير عام ١٨٩٢ فى قاعة ابسيكس . وقد صدر الامر بطبع هذا البحث كى يطلع عليه الاعضاء .

(*) نسبة الى كروبوتكين . ـ المترجم ـ

ولا يظنن امرؤ اننـا قاومنا الفوضوية لارتباطها بالعنف المـادى . ذلك ان الجمعية الفابية نفسها ذات نشأة شبه حربية : وقد ظهرت هذه الجمعية نتيجة لانشقاق فى جمعية سابقة ، وكانت هذه الجمعيةالسابقة تستهدف البعث السلمى للجنس البشرى عن طريق تربيتنـا لشخصية الفردية الى أن تبلغ مبلغ الكمال • غير أن عددا من أعضاء هـذه الدائرة أحسوا ــ فى تواضع ــ بأن الثورة لن تحدث الا بعد فترة طويلة غيرمعقولة اذا ظللنا ننتظر حتى يصل الافراد الى مرتبة الكمال • ورفعت هذه الفئة راية الكفاح الاشتراكى ، وانسحبت من صـفوف المطـالبين بالبعث ، واستقلت بنفسها تحت اسم « الجمعية الفابية » • بهذه الطريقة ظهـر الفابيون . وجدير بالذكر ان النزعة الواقعية جعلت المؤسسين يصرون على سياسة نشيطة ، غير أنهم كانوا مع ذلك خصوما ألداء لمذهب العصيان• أما النزعة الدستورية التى تميزنا اليوم فلم يكن أحد يسـمع بها فى الاجتماعات الفابية عام ١٨٨٤ وعام ١٨٨٥ ، وفى مظاهرات الاتحـاد الديمقراطى الاجتماعى أو العصبة الاشتراكية • وقد حدث عام ١٨٨٥ أن نشب صراع مع الحكومة بسبب حق حرية الكلام فى شارع دود ــ صراع يشبه تماما الصراع الدائر الآن (فبراير عام ١٨٩٢) فى ويرلدز اند ــ تشيلسى . ولكن ، لم يحلم أحد باعطاء الوفد الفابى فى لجنة اليقظة لعام ١٨٨٥ تعليمات مشددة بأن يمارس كل نفوذه كى يحول دون الاشتباك مع الشرطة • غير أن هذه التعليمات صارت ملزمة مثلا لوفود عام ١٨٩٢، لم يكن على المندوب فى الماضى الا أن يزج بنفسه فى المعركة وينحـاز الى صف الاشتراكيين ، على أن يتحمل نتائج هذا الاجراء • وموجز القول اننا ظللنا لعام أو عامين فوضويين مثل العصبة الاشتراكية وعصاة مثل الاتحاد • وسرعان ما يتساءل متسائل : ما دام الامر كذلك فلمـاذا لم تنضموا اليهما بدلا من تأليف جمعية مستقلة ؟ حسن ، ان السبب يتلخص فى أننا جميعا ، كنا من الطبقة المتوسطة ــ سواء فى ذلك عامة الاعضـاء أو الزعماء . أما العصبة والاتحاد فكان عامة أعضائهما من البروليتاريا. وقد يكون لهذا الاعتبار وزنه بالنسبة لاعضائنا عامة ، غير أنه لم يلفت نظر الزعماء ، وكان معظمهم أعضاء عاملين فى الاتحاد أيضا • وليس من شك فى أن هذا النظام حال دون انضمام العمال الى الجمعية الفابيـة ، وكنا نعقد اجتماعاتنا آنذاك فى صالونات الاعضاء. غير أن هذا لم يحل دون انضمام النقابى الممتاز الى منظمات الطبقة العاملة • هـذا هو السبب الظاهرى ، غير أن هناك سببا حقيقيا للانفصال ، سببا أكثر عمقا كانت هناك منذ البداية خلافات كامنة فى مزاج الفابيين وشخصيتهم • وقيض لهذه الخلافات أن تتضح بعد ذلك وتتحدد • والواقع أننى هممت بالانضمام

الى الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى ، غير أننى عدلت عن رأيى وانضممت الى الجمعية الفابية • ولم أقرر هذا لاننى اكتشفت اختلافا فى البرنامج او المبادىء ، وانما لانى أحسست ، بالفريزة بأن الجمعية الفابية ـ لا الاتحاد ـ هى التى ستجتذب أناسا لهم ميولى وعاداتى الفكرية، اناسا فى طريقهم الى النضج ـ استعدادا للعمل الذى ينتظرنا •

غير أن خلافاتنا فى عام ١٨٨٥ ، كانت كامنة وغريزية كما سبق أن ذكرت • وفى مؤتمر الجزاء الصناعى نددنا بالرأسماليين واعتبرناهم لصوصا • وكنا فيما بيننا ، نتحدث عن الثورة والفوضوية والمفاضلة بين نقود للعمال أو جوازات مرور ، ، وما شاكل ذلك • وكنا نستند فى هذا الى افتراض ضمنى وهو أن حملتنا ـ بكلمات السر التى تقول : « علموا ، حرضوا ، نظموا » ـ تهدف الى الاطاحة الكاملة بالمجتمع الحالى ، اطاحة تعقبها اشتراكية كاملة • وكان معنى هذا أننا لا نفهم المجتمع الحالى ، أو الاشتراكية فهما واقعيا حقا • لم نكن نعى هذا بصفة قاطعة ، غير اننا شعرنا به الى حد ما ، وبصورة مستمرة • وسبب هذا اننا اكتسبنا ـ فى تلك الفترة ـ عادة لا تقدر بثمن • وتتلخص فى أن نضحك من أنفسنا دون قيود • وقد ميزتنا هذه العادة عن غيرنا ، وأنقذتنا من الوقوع فى براثن المتحمسين المتهافتين الذين يعبرون عن عواطفهم المتطرفة ، ويظنون أنهم انما يعبرون عن حركات عامة • كان هؤلاء الناس يهربون منذ اللحظة التى تقع فيها عيونهم علينا ، معلنين اننا لسنا جادين •كنا نحبذ المقترحات الواقعية ، ولا نصبر على التعاطف الاجوف مع أمانى الطبقة العاملة • وكنا نفضل مناوشة خصومنا بدلا من التنديد بهم واعتبارهم أعداء البشرية•وقد حرمتنا هذه السياسة من بعض الاشتراكيين العطوفين البلغاء ، اذ بدا لهم أن الثبات أمام العذاب الذى تكافحه الاشتراكية انما يدل على الاستهتار وبلادة الحس • غير أن روح المساواة والعلاقات الشخصية الوثيقة سادت بين الفابيين • وهكذا لم يجرؤ عضو على الاستعلاء ووعظ باقى الاعضاء على طريقة زعماء الطبقات العاملة ـ تلك الطريقة التى ما زالت الطبقات العاملة تحتملها فى خشوع • كما كنا نعرف ان انعاش الاجتماعات العامة يقتضى خطابة معينة ، غير اننا لم نكن بحاجة الى الانعاش • فاذا حاول خطيب أن يجرب فينا بلاغته بادرنا بافهامه أنه يضيع وقته ووقتنا • وأنا شخصيا لا أرضى مطلقا بخفض المستوى الفكرى للجمعية الفابية بأن أجعل روح المناقشات العامة تلائم ـ أكثر من ذى قبل ـ البلاغة الراكدة . واذا أردنا المحافظة على سلامة مناقشاتنا وجب ألا تفرط هذه المناقشات فى التبجيل او النقد . ولقد أصبح عدم التبجيل بمثابة تقليد لنا • ويرجع فى نشأته الى الايام الاولى للجمعية الفابية : كنا نكثر من الهراء بحيث لا يسعنا الا أن نضحك على أنفسنا •

فاذا أضفت أن عدد الاعضاء لم يتعد ٤٠ عضوا عام ١٨٨٥، استطعنا أن نكون فكرة كاملة عن الجمعية الفابية فى حداثتها • وفى ذلك العام وقع حادث أبرز الخلافات الكامنة بيننا وبين الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى فقد قال الاتحاد آنذاك ، وما زال يقول اليوم : ان سياسته قائمة على الاعتراف بوجود حرب طبقية • فاذا كانت الطبقات العاملة فى صراع مع الطبقات المالكة فالى أى مدى يحق لها أن تهمل الالتزامات الاجتماعية المعتادة فى تعاملها مع الطبقات المالكة ؟ ظل هذا السؤال حائرا • ولكن من المؤكد اننا كنا آنذاك أقل تحفظا فى آرائنا عن الموضوع • وهكذا قلنا جميعا ، وبصراحة ، انه ما دام البارود قد قضى على النظام الاقطاعى فان اختراع الديناميت سيطيح بالنظام الرأسمالى • وليس معنى هذا أننا كنا من دعاة استخدام الديناميت — والواقع أن عبث استنتاجاتنا يدل على أننا كنا نجهل شئون المفرقعات جهلا مطبقا • ولكننا ظننا أن موضوع البارود والاقطاع صحيح من الناحية التاريخية ، وأنه حرى بنا أن نذكر الرأسماليين به . ولكن حدث على حين غرة أن طبق الاتحاد مبدأ الحرب الطبقية تطبيقا مفاجئا مذهلا • لم ينسف الاتحاد أحدا ، غير أنه قدم مرشحين فى لندن لانتخابات عام ١٨٨٥ العامة ، وهما المستر وليامز من هامستيد وحصل على ٢٧ صوتا ، والمستر فيلدنج من كيننجتون وحصل على ٣٢ صوتا • ولم يخفوا حقيقة الامر ، فصرحوا بأن مصاريف الانتخابات مدفوعة من جيب أحد الاحزاب السياسية المشهورة ، وكان هذا الحزب يرمى بذلك الى زعزعة أصوات الحزب الآخر • فاذا نظرنا الى الصفقة من الزاوية الأخلاقية التجريدية وجدنا أنه لاغبار عليها — فقد كان واضحا ان على الحنكة السياسية الاشتراكية ان ترضى — لوقت طويل — بالاستفادة من الخلافات الحزبية بين الاشتراكيين • وليس بعيدا أن يقترح حزب الاحرار ، فى المستقبل ، الإسهام فى مصروفات أحد المرشحين الفابيين اذا وجد أن أمامه منافسا محافظا خطيرا — وبذلك يحقق ما يتظاهر به من تشجيع للمرشحين العماليين • وازاء هذا نقول للفابى المذكور : اقبل على طول الخط ، وتسرع فى القاء خطب دعائية فى كافة انحاء المنطقة. فلنفرض أن جزب الاحرار عرض استعداده لتحمل جزء من مصاريف المستر سيدنى ويب فى انتخابات مجلس المقاطعة المقبلة فى ديتفورد . وليس من شك فى انهم سيفعلون ذلك عن طريق اشتراكات نادى الأحرار الوطنى المعتادة — وذلك فى حالة المرشحين العماليين الأكثر فقرا — وسيرفض المستر ويب هذا العرض لأنه يفضل خوض المعركة معتمدا على نفسه ، ومن حسن حظه أن موارده تسمح بذلك • ولنفرض أن المستر ويب لم يكن فى هذا الوضع المحظوظ ، شأنه شأن بعض المرشحين العماليين ! من المؤكد أن

قبول مساعدة من الأحرار لايعد وصمة مشينة . أما الفكرة القائلة بان أخذ نقود من المحافظين اسوأ من أخذ نقود من الأحرار ففكرة من وضع الأحرار ، وليست من صنع الديمقراطيين الاجتماعيين . وفى عام ١٨٨٥ لم يكن من حق فرد ان يعتبر ان عداء المحافظين للاشتراكية أشد من عداء الأحرار لها . وقد قال المستر هندمان : « ان رائحتها لا تفوح » ويقصد بذلك أن رائحة ذهب المحافظين لا تختلف عن رائحة ذهب الأحرار لحظة دخول هذا الذهب الخزانة الاشتراكية — وكان هذا كافيا للرد على الاتهامات التى وجهت اليه ، ورمته بفساد الأخلاق . غير أن مسألة نقود المحافظين (كما كانت تسمى) تعد خطأ جسيما فى التكتيك ، وقد كان الاتحاد قبل هذه النقود ملء السمع والبصر بالنسبة للجمهور والأحزاب السياسية. ومما يثبت هذا أن المحافظين ظنوا أن فى مقدور الاشتراكيين أن ينتزعوا من الاحرار أصواتا كثيرة — الامر الذى دفع المحافظين الى دفع مصروفات مرشحين اشتراكيين فى لندن . وبعد مضى يوم على الانتخابات عرف الجميع أن الاشتراكيين لم يكن لهم وزن من الناحية العددية . لقد أهدوا حزب المحافظين ٥٧ صوتا ، كل صوت بثمانية جنيهات . واسوأ من هذا أنهم أصابوا الراديكاليين اللندنيين بصدمة ، وكان الراديكاليون يعتبرون نقود المحافظين شيئا مقيتا. ومن الصعب علينا أن نحدد أيهما كان أكثر حماقة: المحافظون الذين ذهبت أموالهم هباء أم الاشتراكيون الذين ضحوا بسمعتهم بلا مقابل ؟

كانت الكارثة جد واضحة ، الأمر الذى جعل الكثيرين ينفضون فورا عن الاتحاد . وتألف هؤلاء من مخططى الحركة العاقلين والعصاة المتطرفين الذين يرفضون الاجراءات السياسية . وكم كان فرح هؤلاء العصاة وهم يشيرون الى حالة تثبت صحة دعواهم. وتم التصديق على قرارين ، قرار للعصبة الاشتراكية وقرار للجمعية الفابية . واليكم القرار الفابى :

« ترى الجمعية الفابية أن مسلك مجلس الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى حين قبل نقودا من حزب المحافظين لدفع مصروفات المرشحين الاشتراكيين هذا يعتبر وصمة فى جبين الحركة الاشتراكية فى انجلترا » — الرابع من ديسمبر عام ١٨٨٥ .

واليكم قرار العصبة ، ويتميز بلهجته اللافابية :

« ان هذا الاجتماع الذى يضم اعضاء لندن فى العصبة الاشتراكية ينظر بسخط الى الاجراء الذى أقدم عليه بعض الأعضاء فى الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى حين عبثوا بشرف الحزب الاشتراكى ، كما يرغب المجتمعون فى التعبير عن تعاطفهم مع الفريق الذى يندد بأساليب العصابة البذيئة التى اقدمت على التصرفات الاخيرة » — السابع من ديسمبر عام ١٨٨٥ .

ومنذ ذلك الحين والاتحاد يعتبرنا هيئة معادية ، ولكنا قد عرفنا بأنفسنا ان علينا أن نشق طريقنا بيدنا ، دون الاعتماد على هيئات اخرى تشق بزعامتها . وقد تتوقعون حينئذ أن أقول لكم : ان الاتحاد سرعان ما اندثر ، وان الفابيين وقفوا فى المقدمة بفضـــــل سياستهم الانتهازية الخاصة . ولكن شيئا من هذا لم يحدث، بل ان الاعضاء الذين خرجوا من الاتحاد بقيــادة ك.ل. فيتز جــرالد ج. ماكدونالد لم يفـكروا أبدا فى الانضمام الى الاتحاد . وفى فبراير من عام ١٨٨٦ ألفوا هيئة جديدة باسم « الاتحاد الاشـتراكى » ، وظل هذا الاتحاد يجاهد فى البقاء زهاء عامين . غير أن هذا الاتحاد كان أكثر ملاءمة للمنفصلين ، من الجمعية الفابية . والواقع أن عامى ١٨٨٦ ، ١٨٨٧ لم يكونا ملائمين لاشتراكية الصـــالونات والســياسة القائمة على أسس علمية . كانا عامين مشحونين بالبـؤس فى أوساط الطبقــات العاملة ــ عامين ملائمين لمثيرى الشغب عند منعطفات الشوارع ، وهؤلاء كانوا يتقدمون صفوف العمــــال الناحلين ، حاملين الأعلام والرايات الحمراء ، وقد كتبوا عليها نصوصا من الكتاب المقدس ، واتجهوا الى الكنائس العصرية فى أيام الاحد ، أو قادوا وفدا يائسا من هيئة الرعاة فى هولبورون الى مكتب هيئــة الحــكم المحلى ، ثم عادوا أدراجهم ــ فاذا صدهم المسئولون استخدموا ألفاظا خشـنة . انها الايام التى قال فيها المستر تشامبيون ــ أمام الاجتماع المنعقد فى لندن فيلدز ــ: انه اذ كان للطبقة المالكة برمتها عنق واحد لقطعه على الفور دون ما تردد ــ هذا اذا كان الاجراء كفيلا برفع المظالم التى يزخر بها نظامنا الاجتماعى. وفى تلك الأيام أيضا طرد المستر هندمان من ناديه لأنه أعلن عند ضــفة نهر التيمز أن حالات الجوع ستلقى اهتماما اذا ما ضحينا برجــل غنى فوق قبر كل رجــل فقير . والى جانب هذه الاجتماعات المعقـــودة فى لنــدن ، انعقـــدت اجتماعات تضـــم المتعطلين فى مانشستر برمنجهام ليســتر يارماوث ، وعـــدد كبير من المـــدن الضـــخمة المنتشرة فى أنحاء البلاد. وكثيرا ما صحب هذه الاجتماعات تحطيم للنوافذ. وينطبق هذا ايضا على هولندا وبلجيكا . وفى أمريكا ظهرت حركة الثمانى الساعات ، وضاعف من حدة هذه الحركة البؤس الذى عانى منه المتعطلون الذين قدر عددهم بمليون متعطل . وأسفر هذا عن أحداث الشغب فى ابريل من عام ١٨٨٦ ، وبلغت هذه الأحداث ذروتها فى الرابع من مايو ، حين انعقد اجتماع شيكاغو الشهير . وخلال هذا الاجتماع تم القاء قنبلة تسببت فى شنق اربعة من الفوضويين . أما فى لندن فان الشرطة كانت تشرف على الاجتماعات ، وكان هذا كافيا لتفادى أى حادث من أحداث العنف ، الى أن كان يوم الاثنين الثامن من فبراير عام ١٨٨٦ عندما انعقد فى الطرف

الاغر اجتماع «اعانة السكر» . كان هذا الاجتماع مكتظا بأعداد غفيرة من المتعطلين • وكان خطباء الاتحاد من بين الحاضرين فانتهزوا هذه الفرصة وقادوا مظاهرات مضادة أعقبها التجاء الى هايد بارك. ولكن حدث لسوء الحظ أن أخطأ الشرطة ، بسبب مكالمة (تليفونية) أو نحو ذلك ، فتلقوا أوامر بالتحرك الى « مال » بدلا من « بال مال » • وهكذا لبث رجال الشرطة يرتعشون من البرد في حديقة سان جيمز بينما المتعطلون يمرون بالشوارع التى تضم نوادى الأثرياء •

وتجمع الأثرياء فى النوافذ ليتفرجوا على الفقراء وهم يمرون • ولم يلحظ دايفز ان الشرطة غير موجودة ، وهكذا شرع يسخر من عازر • وكان أن حطم عازر نوافذ دايفز ، بل نهب حانوتا او حانوتين ، كما نسف عربة سيدة غير حذرة بالقرب من تمثال أخيل ، دون أن يصاب أحد بأذى • ومن اجل هذا ألقى القبض على هندمان وتشامبون وبيرنز ، ووليامز وحوكموا؛ غير أن هيئة المحلفين ، كانت تضم رجلا أو رجلين من الأخيار وبخاصة رجلا اشتراكيا مسيحيا يدعى كريكماى، وقد اثبت صديقنا سبارلنج على نفسه، وأثبت الآخرون أنه استخدم أبشع العبارات تلك العبارات التى أدين بيرنز من أجلها . وبفضل هذا وبفضل رقة اثنين من المدافعين ، تم أطلاق سراح الأربعة • وكان هذا بمثابة نجاح ساحق وبخاصة لأن اعتمادات مانشن هاوس لاعانة المتعطلين قفزت من ٣٠٠٠٠ جنيه الى ٧٩٠٠٠ جنيه ، وذلك بعد حوادث تحطيم النوافذ • وبعد ذلك ازدادت أحداث الشغب حدة ، وذلك عن اى وقت مضى ، وبذل تشامبيون جهودا لا هوادة فيها ، جهودا ساندتها خطابة بيرنز الهائلة ، فانتهز كل مناسبة عامة سـواء أكانت مهرجان العمدة ، أم قداس الفقراء فى ويستمنستر أو كنيسة القديس بطرس ، وذلك لاشراك المتعطلين في الاستعراضات ، واجبار الجمهور على الانتباه الى وجودهم وحاولت شركة تجارية اجراء احصاء عن المتعطلين . وذلك لكى تعلن عنهم ، وأقدمت مجلة بال مال على هذا الاجراء أيضا • وتلبد الجو بالغيوم عندما نفد صبر تشامبيون الذى وجد أنه لم يفعل شيئا سوى تسيير الجائعين فى الشوارع ، والقاء خطب لا طعم لها . هكذا خير الاتحاد بين أمرين: إما ان يخوله سلطة التفاوض مع الارستقراطيين المتعاطفين معه من أجل تحسين وضع المتعطلين ، أو الالتجاء الى ميدان الطرف الأغر والبقاء هناك ليل نهار فى انتظار حدوث شىء — ويبدو ان هذا الشىء كان أفضل محاولة — ممكنة — لاشعال الثورة وسط هذه الظروف• ورفض الاتحاد الحلين ، وانسحب تشامبيون من عمليات الشغب فى استياء• وفى ذلك الحين سلطت الأضواء على انشقاق طال أمده بين بيرنز وهندمان وهكذا أصبح شغب المتعطلين بلا زعيم تقريبا • حدث هذا فى اللحظة التى بلغ فيها المتعطلون قمة يأسهم. وفى مطلع شتاء ١٨٨٧ اعتاد الناس

الاجتماع دوما فى ميدان الطرف الأغر تحت زعامة قادة عابرين من كافة الأنواع، أو بعبارة أدق صناع خطب وهكذا طبقوا الحل الذى اقترحه تشامبيون فى حالة فشل أى حل آخر. غير أن تشامبيون كان قد ذهب وبدأ أصحاب المتاجر يشكون من أن الأخبار التى تنشرها الصحف المثيرة عن الاجتماعات تخيف العملاء وتجعلهم يهربون • وقد ازداد حماس الصحف عن ذى قبل ازاء هذا الموضوع • أما الخطباء المتحمسون الذين تربطهم بالشرطة علاقات وثيقة فشرعوا يلحون فى الاقتراح المعتاد الذى يتردد بين الحين والحين. ويقضى هذا الاقتراح باشعال النار فى لندن من عدة أمكنة فى آن واحد من الشاطىء ، وكنيسة القديس بطرس ، ومجلس العموم ، وبورصة الاوراق المالية والبرج • وأسهم هـذا فى استمرار الغليـان ، وفى النهاية قامت الشرطة باخلاء الساحة • وفى الحال تجمعت تنظيمات العمـال السياسية بلندن ودافعت عن حق الاجتماع ، وكانت هناك سوابق فى صف الجماهير ممثلة فى أحداث ١٨٨٦، عندما أطيح بأسوار هايدبارك وتأكد حق الشعب فى الاجتماع، وكذلك الانتصار الذى تحقق فى شارع دود ، دفاعا عن حرية الكلام • وأعلنت بعض الصحف أن العمال عقدوا ندوة ممتازة فى هايدبارك دون تعويق ميدان الطـرف الأغر ، وكان هنـاك من ذكرهم بأن تحبيـذ الاجتماع فى ميدان الطرف الأغر عام ١٨٨٦ جاء حجة لقمع الاجتماعات فى هايدبارك • وفى تلك الآونة كان المستر ستيد يحرر مجلة «بال مال» ، وبالرغم من شدة حماسته الا أن درايته بحيلة شـارع دود (١) تشبه دراية قائد الترام بطريقة قيادة حفلات الموسـيقى الكلاسيك وكان أن صاح « الى الميدان ! » والى الميدان ذهبنا كلنا والطبول تدق والرايات والى الميدان ذهبنا كلنـا والطبول تدق والرايات ترفرف • ذهب عشرات الالوف منا ليحتجوا اسميا على سياسة الحكومة تجاه ايرلندا ، أما السبب الحقيقى فكان اثبات حقنا فى الاجتماع فى الميدان • وتم اعلان الاجتماع ، أما المرسوم الوحيد الذى تلى فخاص بتنظيم المرور ، وكان واضحا أن هذا المرسوم لا يخول الشرطة حق ايقاف الموكب ، كما أن الحكومة تخلت عنه

---

(١) قد يكون من المفيد للقارىء أن نذكر هنا أن « الطريق الى خدمة شارع دود » يتلخص – ببســاطة – في العشــور على (دستة) من الاشــخاص ، أو يـزيد ، فمن هم على استعداد للوقوع في الأسر ، بمعدل شخص واحد للاسـبوع ، وذلك بأن يتحدوا الشرطة في كلامهم . وبمضي شهر أو شهرين سنجد أن تكرار عمليـات القـاء القبض ، والحشود التى تجتذبها هذه العملية ، والمشاهد التى تتسبب في اثارتهـا ، وما يعقب ذلك من ريبورتاجات صحفية ، كل ذلك يثير مشاعر عامة تكفى لاجبار وزير الداخلية على الانسحاب كلما اتضح وقوع الشرطة في الخطأ . وقد سبق لمستر ماثيوز أن انتصر في ميدان الطرف الاغر ، غير أنه منى بهزيمة كاملة وفي ويرلدز اند – تشيلسي، بعد اذاعة هذا البحث . غير أن هذه الطريقة تكلف المتطوعين الأمرين ، الذين يتعذبون بشدة ولا يحصلون على تعويض ولا يستوجب عملهم حمد الكثيرين .

عندما أرادت تبرير تصرفاتها في ساحة الفضاء . وكان هناك حكمدار جديد للشرطه ، وجاء حلفا لحكمدار طرد لانه ارتكب هذا الخطا في العام الماضى في بال مال ، ولم يود الحكمدار الجديد أن يكون مصيره مثل سابقه . ولم يقدم الحكمدار الجديد على أنصاف حلول ، ولم يتل قانون الشغب ، أو يهيب بالمتظاهرين أن يتفرقوا — بالرغم من أنهم كانوا قد قرروا التفرق بسلام ونظام اذا صدر اليهم الامر بذلك . واذا اقتبسنا ما قاله أحد حجاج جون بنيان : كانت كلمة تتلوها ضربة على الفور . اذ ما ان أصدر الحكمدار الامر بالتفرق حتى انهالت عصى الشرطة على المتظاهرين . وبالرغم من أن نسبة عدد المتظاهرين الى عدد رجال الشرطه كانت بمعدل ١٠٠ : ١ الا أن المتظاهرين هربوا وقد شاعت في صفوفهم الفوضى الشديدة والهلع . ومنذ ذلك الحين والثالث عشر من نوفمبر ١٨٨٧ يسمى « يوم الأحد الدامى » . أما أبطال ذلك اليوم فهم بيرنز وكننجهام جراهام . وكان الاثنان من الاقوياء ، فهجما على استحكامات الشرطة المحيطة بالميدان ، غير أنهما لم يحتملا الهجوم ، وتم القاء القبض عليهما . أما البطلة فكانت مسز بيزانت ، ونستطيع أن نقول دون ما مبالغة انها قتلت نفسها من الارهاق بسبب انشغالها بأمر المسجونين ، وقيامها بتأليف « عصبة القانون والحرية » لرعاية شئونهم بالتعاون مع المستر ستيد . وأثناء ذلك كله حظى رجال الشرطة ببركات المستر جلادستون . أما مذهب العصيان الذى ظل متوجا زهاء عامين ، فاختفى من الميدان ، وتلاشى صوته تقريبا . ذلك لأنه بالرغم من الصيحات المطالبة بالانتقام بسبب هزيمة ميدان الطرف الأغر ، الا أن التجارة انتعشت ، واستوعبت المصانع المتعطلين وظهرت صحيفة « ستار » لتدع النور يدخل والبخار يخرج وموجز القول أن الطريق صار معبدا في النهاية ، أمام المذهب الفابى . ولكن لا تنسوا أن مذهب العصيان سيعاود الظهور عند الكساد التالى للتجارة . انى متأكد من هذا تأكدى من ظهور الشمس صباح غد (١) .

المؤتمر الفابى لعام ١٨٨٦

وستطلبون منى الآن أن أحدثكم عما فعله الفابيون طيلة هذه الفترة ، يجب أن نعترف بأن الفابيين غمطوا حقهم في غمرة التوتر الذى أثاره المتعطلون . وأكثر من هذا أن التوتر أسدل ستار النسيان على موضوع النقود التى دفعها المحافظون . كان الفابيون متخلفين —

(١) دفعت هذه العبارة احدى صحف لندن المسائية « ذى ايكو » الى التنديد بالمؤلف بأسلوب غير مهذب ، واتهمته بحض العاطلين على التمرد المسلح . وقد أوردنا هذه الحادثة لانها تصور نقد الصحافة ، المعتاد ، للبيانات الاشتراكية .

بصورة يندى لها الجبين — فى مضمار الخطابة فى الهواء الطلق ، والى وقت قريب ظل جراهام والاس وانا ، ومسز بيزانت المندوبين الوحيدين الذين يخطبون فى الهواء الطلق باسم الجمعية .. أما خطباء الاتحاد — بيرنز وهندمان واندرو هول وتوم مان وتشامبيون وبوروز — وخطباء العصبة الاشتراكية فظلوا يخطبون فى الهواء الطلق على الدوام.

ونستطيع أن نقول ، بصفة عامة : ان استعراضات الكنائس وما شاكل ذلك لم تكن تتمشى مع مبادئنا ، كما أن منظمى هذه الاستعراضات لم يرغبوا فينا . والمساهمة الوحيدة التى قدمناها لاحداث الشغب تتمثل فى تقرير نشر عام ١٨٨٦ ، ويحبذ هذا التقرير اجراء التجارب على زراعة الطباق ، بل يشير الى الخدمة العسكرية الاجبارية باعتبارها وسيلة لامتصاص عدد من المتعطلين غير المهرة . غير أن التقرير كان حذرا فى تناوله للوسائل العملية الكفيلة برفع العبء عن كاهل المتعطلين.

والواقع اننا نحاول حاليا اعداد مبحث جديد يتناول الموضوع ، ولكننا وجدنا أننا لا نستطيع أن نضيف جديدا الى المبحث القديم .

وجدير بالذكر أن اعداده جاء على يد بلاند وهيوزر ، بودمور ، وستابلتون ، ويب . وكان أول مبحث لنا يتضمن معلومات دسمة ، غير أنه كان معتدل اللهجة . أما أسلوبه فتقليدى الى حد ما .

غير أن الجمعية كانت لا تزال متوترة بسبب المشكلة الاجتماعية ، ومن أجل هذا رفضنا اعتبار هذا المبحث مبحثا قابلا على طول الخط ، ونشرناه على أنه تقرير طبع لاطلاع الاعضاء على ما جاء فيه . ولكننا اخذنا فى ذلك الحين نثوب الى رشدنا بسرعة . وعبرنا عن كراهيتنا للنزعة الطائفية فى السياسة فى يونيو من عام ١٨٨٦ ، بأن وجهنا الدعوة للراديكاليين والدنيويين ، والى من يريد الحضور كى يشترك فى المؤتمر الكبير المنظم على غرار « مؤتمر الجزاء الصناعى » . وبحث هذا المؤتمر فى موضوع تأميم الأرض ورأس المال ، وأكد هذا المؤتمر الحقيقة التالية تأكيدا كاملا : ليس لدينا أى حل عملى مباشر نستطيع تقديمه للراديكاليين ، وكذلك ليس لديهم ما يقدمونه لنا . وتم تسجيل كافة المحاضر كى نستطيع الرجوع اليها ، غير أننا لم نؤت الشجاعة التى تجعلنا نقرأ تقرير كاتب الاختزال ، وما زال هذا التقرير بخط اليد ، وبالامس وقبل أن أجمع شتات أفكارى عن الموضوع كانت لدى فكرة باهتة عن المؤتمر ، فكرة مؤداها ان المؤتمر تكلف الكثير ، وأنه لم يحقق شيئا على الاطلاق ، وأن المستر برادلو ألقى خطبة ، وأن مسز فنويك ميلر — التى لم تكن لها أدنى صلة بنا — كانت جالسة فوق مقعد أثناء انعقاد المؤتمر ، وأن أنجح مبحث جاء من رجل غريب جزمنا بأنه اشتراكى ، ثم اكتشفنا بعدها أنه متحمس لعملية بناء موان جديدة . ولكنى أعدت النظر فى الحقائق فاكتشفت ٥٣ جمعية على الأقل بعثت الينا بوفودها ، وأننا خصصنا ١٠٠ جنيه للتأمين على نفقات المؤتمر ، وأن المناقشات استمرت

لثلاث امسيات وثلاث ليال . غير أن الاتحاد الاشتراكى قاطعنا ، لكن صحيفة التايمز كتبت عنا ، وقرىء ١٨ مبحثا من بينها مبحثان لعضوين فى البرلمان ، ومعظم الباقى لأناس مشهورين . وقرأ وليام موريس والدكتور أفلنج مبحثين بوصفهما مندوبين عن العصبة الاشتراكية . أما « الجمعية الدنيوية الوطنية » فبعثت بالمستر فوت والمستر روبرتسون ، وتحدث الأخير عن نظام للضرائب تنبأ فيه بأشياء كثيرة أصبحت بعد ذلك جزءا من البرنامج الفابى . أما ويرد زويرث دونيثورب فدافع عن الفوضوية التى يحبذها مؤلفو «دعوة الى الحرية» ، وتحدث ستيوارت هدلام عن الاشتراكية المسيحية ونقابة القديس ماتيو ، وتناول الدكتور بانكهيرست الموقف من وجهة النظر الراديكالية القديمة ، وقرئت مباحث اشتراكية مختلفة بوساطة مسز بيزانت وسيدنى ويب وادوارد كاربنتر ، الى جانب مبحث كتبه ستيوارت جلينى الذى تركنا بعد ذلك لأننا خجلنا من تناول موضوع الزواج ونحن نعيد النظر فى « الأساس » . لقد ذكرت هذا كله لأثبت لكم كيف كان هذا المؤتمر الفاشل اهم من المؤتمر الحالى . بيد أن كل ما يمكن أن نقوله ـ دفاعا عن هذا المؤتمر ـ انه جعلنا معروفين فى أندية الراديكاليين ، وأثبت قدرتنا على ادارة المؤتمر بطريقة عملية . واحب آن أقول أيضا ان المؤتمر استعرض شاراتنا الجميلة التى يعلوها تصميم كرين ، وبطاقات الدعوة المنمقة الحمراء بلون الدم ، وغير ذلك من مظاهر التأنق التى كنا نفاخر بها آنذاك . واعتدنا على موجات السخرية التى تتهمنا بالتحذلق ، وبأننا اشتراكيون مدللون ، وكل هذا بسبب احتفالنا بالتفاصيل المشار اليها . ولكنى أعتقد أننا امتزنا دائما ـ كلما سمحت الموارد ـ برغبتنا فى طبع وثائق أنيقة بقدر الامكان ، وبذلنا كل ما فى وسعنا كى نقضى على الارتباط بين الكتابات الثورية والطباعة الرديئة على ورق غال لكنه مقيت . وكان من نتيجة هذا أن بعضهم ظن أننا اغنى مما نحن فى الواقع ، ذلك أننا فقنا الجمعيات الاشتراكية الأخرى فى قدرتنا على الاستفادة من النقود واستغلالها بصورة أكبر وبشكل أوقع .

العصبة البرلمانية الفابية

كان هذا المؤتمر آخر الحماقات التى ارتكبناها . واصبحت لدينا الآن لجنة تنفيذية قوية ، لجنة تضم مسز بيزانت التى عززت احترافها العلنى للاشتراكية بأن انضمت الى الجمعية الفابية فى يونيو ١٨٨٥ . وفى عام ١٨٨٧ وقف عند الدفة خمسة أشخاص من بين سبعة المؤلفين الذين وضعوا « مقالات فابية » ولم تكن قد كتبت بعد ، بطبيعة الحال . وما أن حل عام ١٨٨٦ حتى اكتشفنا أننا نحبذ جميعا التصرف بالوسائل

السياسية المعتادة ، والتخلص من الفوضوية ، والصيحات الغامضة المطالبة بتحرير العمال . ودارت عدة مناقشات حامية حول الموضوع مع فريق فى العصبة الاشتراكية ، فريق سمى نفسه « الشيوعيين المناهضين للدولة » ، وهذا الاسم من وضع المستر جوزيف لين أحد أفراد هذا الفريق . وكان وليام موريس ديمقراطيا حرا بحق ، من طراز كروبوتكين ، وساندلين ، ودافع عنا بكل ما أوتى من قوة . ومعاركنا مذكورة بالتفصيل فى مجلدات المجلة المنقرضة المسماة « تو داى » ، وكان يحررها آنذاك هيوبرت بلاند ، ولن يتضايق القارىء مطلقا من تصفحها . وسرعان ما بدأنا نكتشف أن المعارضة فى المناقشات كانت تصدر عن أعضاء العصبة الاشتراكية الذين حضروا كزوار فقط . والسؤال الذى تردد هو : كم من بين الفابيين الصامتين انحازوا الى صف مسز ولسون والتى تدين بالمذهب الفوضوى ؟ وأثار بلاند ومسز بيزانت هذه النقطة وجعلاها موضع نقاش فى السابع عشر من سبتمبر عام ١٨٨٦ ، وذلك فى اجتماع عقد بفندق اندرتون ، لقد عرضا مشروع القرار التالى :

« يستحسن أن ينظم الاشتراكيون أنفسهم فى شكل حزب سياسى يهدف الى جعل المجتمع العامل برمته يهيمن على الأرض وأساليب الانتاج الى جانب هيمنته على انتاج الثروة وتوزيعها . »

واقترح وليام موريس اجراء تعديل على النحو التالى :

« ولكن اذا كان واجب الاشتراكيين الأول تربية الشعب بحيث يفهم حقيقة وضعه الحالى ، وما يحمله المستقبل ، وبحيث يضع مبدأ الاشتراكية نصب عينيه دائما ، واذا كان أى حزب نيابى لا يستطيع أن يعيش دون محاولة للتسوية والتنازل ــ الأمر الذى يعرقل عملية التربية ويطمس هذه المبادىء ــ فان الاشتراكيين يخطئون ان هم حاولوا الاشتراك فى السجال البرلمانى » .

ولن أحاول وصف المعركة التى وقف فيها موريس ، ومسز ولسون ، وديفيز ، وتوتشاتى فى وجه بيرنر ، ومسز بيزانت ، وبلاند ، وشو ، ودوناند ، وروسيتر ، أى فى وجه الجمعية الفابية والاتحاد الديمقراطى الاشتراكى مجتمعين . ويكفى أن أقول : ان محضر الاجتماع ينتهى بهذه الفقرة الدالة التى دونها السكرتير :

« بعد أن انتهى الاجتماع تلقى السكرتير رسالة من مدير فندق اندرتون يبلغه فيها بأنه غير مسموح للجمعية بعقد أى اجتماع آخر فى الفندق » .

وصوت الجميع سواء أكانوا فابيين أم غير فابيين ، وحصلت

مسزبيزانت وبلاند على موافقة على مشروع قرارهما بنسبة ٤٧ صوتا ضد ١٩ ، ورفض تعديل موريس بأغلبية ٤٠ ضد ٢٧ .

يجب على ألا أتلكأ أكثر من هذا أمام تلك الأيام الخوالى ، بالرغم من أنها جد مشوقة . ولكى نتجنب اى انشقاق مع الفابيين الذين تعاطفوا مع مسز ولسون ، شرعنا فى تأليف جماعة مستقلة داخل الجمعية تسمى ب « العصبة البرلمانية الفابية » ، وفى مقدور اى فابى أن ينضم اليها أو لا ينضم حسب هواه ويبدو أنه لابد من اسماعكم تفاصيل البيان البرلمانى لهذه الجماعة .. ويرجع تاريخه الى فبراير ١٨٨٧ :

بيان العصبة البرلمانية الفابية

« تضم العصبة البرلمانية الفابية اشتراكيين يؤمنون بأن الاشتراكية قد تتحقق على نحو أسرع ، وبطريقة أوقع ، اذا نحن جندنا السلطة السياسية الموجودة فى يد الشعب بالفعل . لقد أحرز الحزب الاشتراكى تقدما فى الريخستاج الالمانى والمجالس التشريعية بالولايات المتحدة ، ومجلس بلدية باريس . وهذا يثبت امكان قيام حزب اشتراكى فى البرلمان ، بل يلزم الاشتراكيين الانجليز بالشروع ، الصادق فى تحقيق النفوذ الاشتراكى المتزايد فى البلد فى حقل المسائل العامة .

وستسعى العصبة الى تنظيم الرأى العام الاشتراكى وجعل هذا الرأى يؤثر على البرلمان والمجالس البلدية، وغيرها من الهيئات النيابية . وستستعين العصبة بالمحاضرات والمطبوعات من أجل تناول مشكلات الساعة السياسية ، وتحليل الاتجاهات الكبرى للاجراءات المقترحة فى ميدان الاصلاح الاجتماعى . ويتوقف هذا على ما اذا كانت الاجراءات تتجه الى المثل الاشتراكى الأعلى أو تحيد عنه .

وستلعب العصبة دورا ايجابيا فى الانتخابات العامة والمحلية . وستنتظر العصبة الفرصة المناسبة التى تقدم فيها مرشحين اشتراكيين ليكونوا نواة للحزب الاشتراكى فى البرلمان ، وأثناء ذلك ستقصر جهودها على تأييد المرشحين الذين يقطعون شوطا كبيرا فى الطريق الى الاشتراكية . ولن تتحالف العصبة مع أى حزب سياسى تحالفا تاما ، وستحرص على ألا تستغل فى أغراض حزبية ، وستهتدى فى تصرفاتها بشخصية المرشحين وتاريخهم وتعهداتهم أمام دوائرهم الانتخابية . وعندما تجرى انتخابات للمجالس البلدية والمجالس المدرسية والمجالس الدينية وغير ذلك من الانتخابات المحلية ، فان العصبة ستقدم

مرشحيها اذا وجدت لديها القدرة على ذلك ، وستضع اشتراكيين موثوقا بهم فى كافة التفاصيل المتعلقة بالحكم المحلى .

وسيكون من واجب أعضاء العصبة فى كل مقاطعة أن يقوموا بدور ايجابى فى أعمال المرافق العامة الخاصة بمقاطعتهم ، وعليهم — لكى يحققوا هذا المطلب — أن يؤلفوا من بينهم فرعا للعصبة . وعليهم أن يكلفوا أحد (السكرتاريين) ان يحتفظ بقوائم بكافة الانتخابات السنوية وغيرها من الانتخابات التى تجرى فى مقاطعته ، وقوائم تضم أسماء جميع المرشحين ، الى جانب تسجيل أسماء الاشتراكيين ، ومراقبة تصرفات المسئولين فى الامور العامة ، واعداد تقرير عن هذا ، تقرير يرجع اليه فى الانتخابات المقبلة ، هذا الى جانب تسجيل المتطوعين للمهام الخاصة ، وسيصبح نشاطهم مركزا للمنظمة . وعلى الأعضاء الافراد أن يكتبوا لممثليهم النيابيين بشأن اى مشروع قرار تتخذ فيه العصبة اجراء ، وعليهم أن ينتهزوا أية فرصة للدفاع عن الاشتراكية والدعوة اليها فى صحفهم المحلية ، وعليهم أن يزوروا المصانع الصغيرة الموجودة فى منطقتهم ويراقبوا — بدقة — الاعتمادات المحلية. فاذا سار الاشتراكيون على هذا النهج وعلى أى نهج مشابه بانتظام، فان نفوذهم سيقوى فى المجتمع ، ولن يمضى وقت طويل حتى يؤثروا — بطريقة فعالة — على اتجاهات الرأى العام .

وعلى الاشتراكيين الراغبين فى التعاون الاتصال بـ ج. بريزفولت. برايت ٥ فرع العصبة البرلمانية الفابية ٣٤ بوفرى ستريت ، فليت. ستريت ، وسيحصلون هناك على كافة التفاصيل الخاصة بطريقة تنظيم فرع للعصبة . »

فبراير ١٨٨٧

مجلس العصبة البرلمانية الفابية

لوائح العصبة

١ ــ تسمى الجمعية العصبة البرلمانية الفابية .

٢ ــ الحد الادنى للاشتراك شلنان وستة بنسات سنويا .

٣ ــ تجتمع الجمعية سنويا وتنتخب أعضاء المجلس الذى يستمر لمدة عام . هذا ويتم انتخاب السكرتير أو مجموعة السكرتيرين وأمين الصندوق فى نفس الاجتماع .

٤ ــ يقوم كل فرد بانتخاب عضو ليعمل فى المجلس .

٥ ــ يجتمع أعضاء العصبة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر ، كما يجتمعون فى المناسبات الاخرى التى يرى المجلس انها ضرورية . »

هأنتم أولاء ترون التخطيط الاول للسياسة الفابية اليوم. والواقع اننا مازلنا نتساءل حتى اليوم عما اذا كان وجود هـذه الاشياء من صنع خيالنا فقط . ومهما يكن الامر ، فسرعان ما أصبح واضحا أن الجمعية متشبثة مع اللجنة التنفيذية بموضـــوع الاجراءات السياسية الايجابية ، وأنه لاحاجة مطلقا الى منظمة منفصلة . وتلاشت العصبة لتحل محلها فى البداية لجنة سياسية تابعة للجمعية ، ثم ذابت هـذه الجمعية بهدوء وبلا ألم ، فى البنيان العام . وخلال وجودها المنفصل أصدرت مبحثين ، أولهما يتضمن نقدا لمشروعات القرارات السبعةالتى كانت معروضة آنذاك على البرلمان ، وثانيهما « البرنامج الراديـكالى الحق » الذى مازال موجودا فى شكل حديث وهو المبحث رقم « ١١ » المسمى « برنامج العمال السياسى » . وحرى بنا أن نضيف نقطةأخرى الى موضوع العصبة . لقد حاولت مسز بيزانت أن تؤلف فروعااقليمية للعصبة ، وسرعان ما استجمعت هذه الفروع أنفاسها لفترة ، فى انحاء الريف . وليست لدى أدنى فكرة عن مصير هذه الفروع . وسأجازف وأقول ان جميع الحاضرين ليسوا بأعلم منى فى هذه المسألة . ولم يكن هـذا الفشل مثارا للدهشـــة ، ذلك أن الجمعية ظلت مجهولة خارج الدوائر الاشتراكية فى لندن . كانت الجمعية لا تزال عاجزة عنالوصول بعدد أعضائها الى رقم المائة ، اما ميزانيتها فكانت متواضعة للغـاية ، لذلك لم يفكر أحد فى أن نفتح حسابا أو نستأجر مكتبا . والواقع أننا كنا أثرياء بأربعين جنيها فى العام . وربما كان من بين مندوبىالجمعيات الشابة الموجودين هنا مندوب أو اثنان ممن ينظرون الىجمعية لندن برهبة فليعرفوا اذن أن جمعية برمنجهام الفابية منذ اليوم الاول لنشـأتها كانت أكثر عددا وثراء من جمعية لندن حتى عهدها الاخير . ويخيـل الى أن هذا القول ينطبق أيضا على الهيئات الفابية الاخرى الموجودة

فى الاقاليم . واذا حق لنا أن نشير الى جمعية تعيش على ذكائها ، وعلى ذكائها فقط ، فليس هناك سوى الجمعية الفابية .

حين تتسلح الاشتراكية ((بكل حضارة العصر))

وقد كان أهم عمل ينتظرنا فى تلك الفترة تجديد ذلك السلاح التاريخى والاشتراكى الذى تفاخر به فرديناند لاسال باعتباره سلاحا للديمقراطية الاجتماعية . كان الصدأ والقدم قد دبا فى هذا السلاح منذ عصر لاسال ومعاصره كارل ماركس . وفى النصف الاول من هذا القرن ، وهذان الزعيمان يتلقيان تعليمهما ، كان كافة الاشتراكيين فى أوروبا يتشدقون بما قاله ريكاردو من أن الأجور تميل ناحية حد الكفاف ، وبنظريته الخاصة عن قيمة العمل ، وأعتقد أن هذه الآراء تصلح أساسا علميا للاشتراكية . والواقع انه منذ ذلك الزمن الغابر لم يبذل أى اشتراكى (باستثناء رسكين) أى جهد يذكر فى حقل التفكير الاقتصادى أو حاول اطلاعنا على آخر انباء العلم . وفى عام ١٨٨٥ ظللنا نتشدق بنظرية ماركس عن القيمة ، وما قاله لاسال عن وجود قانون الاجور الحديدى ، وكأننا لانزال فى عام ١٨٧٠ . وبالرغم من وجود هنرى جورج لم يكن لدى أى اشتراكى ، فيما يبدو المام ايجابى بنظرية الريع الاقتصادى : ولم يسمع أحد بتطبيقها على العمال المهرة ، لدرجة أن الفابيين أشاروا لأول مرة الى تعبير « ريع الكفاية » فى محاضراتهم ومناقشاتهم فقوبلوا بالضحك . أما « نظرية القيمة » الحديثة فاعتبرت انتهاكا لماركس الذى لايزال الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى يعتبر نظريته نهائية ، ومنزهة عن الخطأ . ونتيجة لهذا عجز الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى عن أن يضيف جديدا الى اقتصاديات الاشتراكية منذ نشأتها . أما فى حقل التاريخ فان لدينا كمية لا بأس بها من التعميمات المفروضة التى تتحدث عن التطور من مرحلة الرق الى العبودية ، ومن العبودية الى العمل الحر فى ظل الأجور . ورسمنا صورنا للمجتمع بأن وضعنا خطا عريضا فاصلا بين البورجوازية والبروليتاريا ، وأعلنا أنه ليس هناك سوى طبقتين فى البلاد . ورسمنا صورا خاطفة لتطور صاحب الحرفة فى العصور الوسطى الى صانع ، ومن صانع الى عامل فى المصنع . ونددنا بنظرية مالتس بطريقة فجة ، مثلما دافع عنها المتحمسون بطريقة فجة أيضا ، وفى هذا الكثير — وثارت ثائرتنا على الهجرة ، والتأمين الوطنى ، والطعام ، ونقابات العمال ، والراديكالية العتيقة ، وكل ماهو غير اشتراكى . فعلنا هذا دون أن نعرف بوضوح ما الذى نقصده بالاشتراكية . ولا يتمثل الخطر فى تفاهة تعميماتنا ولكن فى عدم وجود المام تفصيلى بمضمون هذه

التعميمات ، لقد استمرناها جاهزة واعتبرناها عقيدة ، فاذا طلب منا خصوم من أمثال تشارلس برادلو أن نخوض فى التفاصيل سخرنا من الطلب ، عاجزين عن اجابته . فاذا بحثنا عن السبب الحقيقى لتآزر الفوضويين والاشتراكيين فى جو من الاخوة والزمالة وجدنا أن كلا من الفريقين لم يعرف ما الذى يريده أو كيف يحقق ما يريد . ويصدق هذا كله على المجندين الجدد للحركة ، وعلى بعض القدامى الذين يرجع خطؤهم الى الجهل ، غير أنه لم يعد يصدق على قادة الحركة عامة . بل حدث فى عام ١٨٨٧ أن انفجرت الهيئة البريطانية نفسها ضاحكة ضحكة رجل واحد عندما وقف ممثل عجوز للراديكالية الفلسفية وكأنه ينطق بأصدق بديهية ، وقف هذا الرجل واتهمنا بأننا نجهل الاقتصاد السياسى ، واليوم لانستطيع أن نحصل على راديكالى فيلسوف يضع نفسه فى هذا الوضع المضحك . ولقد ضرب المستر سيدنى ويب مثالا حين فتح عين المستر ليونارد كورتنى على حقائق الامور فى المجلة الاقتصادية الانجلبزية الكبرى ، ولم يدهش أحد لهذا اللهم الا المستر كورتنى نفسه . ان كبار تجار القطن الموجودين فى الشمال لا يحلمون اليوم باختيار اقتصادى يدحض مبحثنا بنشرات دسمة ، وهذا ما فعله أسلافهم عندما عينوا ناسو سنيور أيام مشروع القرار الخاص بالساعات العشر ، ذلك أنهم كانوا يعرفون أننا سنرحب كثيرا بالدعاية لمشروع قرارنا (الثمانى الساعات) عن طريق « مسح » هذا البطل . وفى الفترة ١٨٨٧ — ١٨٨٩ عرف عنا أننا مشاكسون متباهون بقوتنا فى حقل الاقتصاد المتقدم .

كيف نستعد للحياة العامة

لم يتم هذا دون دراسة ، بالرغم من أنكم قد تتصورون عكس ذلك . ولم يكن من الممكن أن تتم هذه الدراسة على يد الذين نظموا شغب المتعطلين فى الشوارع . وهكذا أصبحت الدراسة حكرا للفابيين . كان علينا أن ندرس كل ما تقع عليه أيدينا ما استطعنا الى ذلك سبيلا . ولست بحاجة الى أن أحكى مرة أخرى قصة نادى هامستيد التاريخى ، ذلك النادى الذى ألفه حفنة منا لدراسة أعمال ماركس وبرودون ، والذى تحول بعد ذلك الى فصل منظم لدراسة التاريخ ، فصل يتحول فيه كل طالب الى أستاذ عندما يجىء دوره . وقد أستطيع اعتبار تجربتى هنا صورة لما كان يحدث . ظللت سنوات أتردد على نادى هامستيد التاريخى مرة كل أسبوعين ، كما كنت أنفق فى الأسابيع الأخرى ليلة كاملة وسط دائرة خاصة من رجال

الاقتصـاد ـ وهى التى ازدهرت بعـد ذلك فأصبحت « الهيئة الاقتصادية البريطانية » ـ وفى هذه الدائرة استبعدنا المشكلة الاجتماعية وقصرنا جهودنا على الأسس العلمية التجريدية. وجعلت معارفى يظنون أننى مجنون أكثر من المعتاد بسبب اصرارى على حضور جمعيات المناظرات ، وترددى على كل المناقشـات الفرعية والاجتماعية العـامة ، والقائى للخطب فيها . وكنت رئيسا لهيئة الحكم المحلى فى برلمان للهواة ، وفى هذا البرلمان يتعين على الوزارة الفابية أن تعرض مقترحاتها فى صورة مشروع قرار ، وكأننا فى برلمان تماما . وظللت كل يوم أحد أحاضر فى موضوع أريد أن أعلمه لنفسى . وظللت أجاهد الى أن أصبحت ألقى محـاضرات دون الاستعانة بأوراق فى موضوعات ، كل موضوع منها قائم بذاته : فى الريع، والفائدة والأرباح ، والأجـور ومذهب المحـافظين ومذهب الأحرار والاشـتراكية والشيوعية والفوضوية ونقابات العمال والتعاون والديمقراطية ، وتقسيم المجتمع الى طبقات وصلاحية الطبيعة البشرية لأنظمة التوزيع العادل . وبعدها فقط استطعت أن أتناول الديمقراطية الاجتماعية بالطريقة التى يجب أن أتناولها بها . بعد ذلك نسـتطيع أن نلقنهـا للناس ، كل بحسب وجهة نظـره . واذا رجعتم الى قوائم المحاضرات القـديمة فى الجمعية ستجدون اسمى أمام (١٢) اثنتى عشرة محاضرة أو نحـو ذلك . ولكن ليس لدى هـذه الأيام سـوى محاضرة واحـدة ، وقد شاء السكرتير الكريم أن يضـع لها أربعـة أو خمسـة عناوين مختلفة . وفى بعض الأحيـان يطلبـون منى احـدى محاضراتى القديمة ، وأحس بحـزن شـديد ، ذلك أنى أنسيتها تماما . غير أنى أخـرج من المأزق بأن ألقى المحاضرة الجديدة تحت عنوان المحاضرة القديمة ، وتنجح المحـاولة . وأستطيع أن أقول دون تردد ان وراء كل محاضرينا الممتازين محاضرتين أو ثلاث محاضرات قديمة . وهذه المحاضرات القديمة تقف وراء كل نقطة يعالجونها فى محاضراتهم الجديدة الممتازة . ومعنى هذا أن هؤلاء المحاضرين أنفقوا عددا من السنين يجـاهدون داخل الاجتماعات الصـغيرة التافهة ، والمناقشات المملة ، جاعلين هذه المهام فوق كل مصلحة شخصية ، مهما تكن مغرية . ويجب أن تستبد الرغبة الاشتراكية بالانسـان كى تجعله يفضل انفاق ليلتين أو ثلاث ليال كل أسبوع فى الخطابة والمناظرة أو التقـاط معلومات اجتماعية بأسوأ الطرق وأقلها اكتمالا . يفضل ذلك على المسرح أو الرقص أو الشرب أو لقاء الحبيبة ـ هذا اذا أراد أن يصبح دعائيـا كفئا ، الا اذا كان عمله اليومى نفسـه بمثابة تدرب على الحياة السياسية، غير أن قلة منا فقط هى التى تمارس هذا النوع من الأعمال اليوميـة . على أن العامل أو الموظف الفابى العادى يستعد لمقعده فى مجلس المدينة أو هيئة المدرسة أو ربما الوزارة عن طريق الاشتراك فى هذه المحاضرات والمناظرات ، وفى اللجان الصغيرة المتواضعة ، والوفود الصغيرة المضحكة

التى تحضر مؤتمرات الحائكين الثلاثة فى تولى ستريت ، وقد يذهب وفد الى العمدة فى فترات متباعدة للغاية . وبهـذه الطريقة تخرج برادلو ، وتحول من صبى انجيلى الى واحد من أعتى المتناظرين فى مجلس العموم. أما الخصوم الذين استطاعوا أن يصمدوا أمام الفابيين فى المناقشة (من أمثال المستر ليفى أو المستر فوت) فتتلمذوا فى نفس المدرسة .

السيطرة على صحيفة « ستار »

لقد خرجنا عن الموضوع . دعونا الآن نصف كيف تعمقنا الآثار التاريخية والاقتصادية والأدبية للاشتراكية ، كى نبحث فى نتائج المهارات الجديدة التى حذقناها. رأينا كيف أننا أصبحنا ندرك أننا لسنا فوضويين ولسنا عصاة . لقد قمنا بطحن المذهب الفوضوى فى صورته التجريدية، بأن حصرناه بين الطبيعة البشرية ونظرية الريع الاقتصادى . وقد طردونا أذلاء ، من فندق أندرتون ، ثم من كنيسة بالقرب من واردور ستريت ، وكنا قد لجأنا اليها . ذهبنا بعد ذلك الى ويليز رومز ، أكبر مكان ارستقراطى فى لندن غير أننا اكتشفنا أنه أرخص مكان يصلح للاجتماع . وتلخصت لعبتنا المفضلة فى دعوة الساسة ورجال الاقتصاد الى القاء محاضرات أمامنا ، وبعد ذلك نهجم عليهم بكل ما أوتينا من تحصيل وقدرة على المناقشة ، حتى نجعلهم يتمنون لو لم يظهروا الى الوجود . وعلى الشغوفين بهذا الموضوع أن يرجعوا الى مجلدات « ذا راديكال » ، تلك المجلة المنقرضة التى قام باصدارها المستر جورج ستاندرينج . ففى المجلة تصوير دقيق كتبه أحد دعاة المذهب الفردى ، وفيه يتحدث عن مصير عضو برلمانى شهير انجذب الى بيت عنكبوتنا فى احدى هذه المناسبات . وجدير بالذكر أن عنوان المقال هو « ذبحوه لقضاء عطلة فابية » . كما أننا نددنا بالتعاون ممثلا فى شخص المستر بنيامين جونز ، وكان ذلك فى نقطة نرى الآن أننا أخطأنا فيها تماما وكان هو مصيبا تماما .

وقد تم ذبح عضو البرلمان فى السادس عشر من مارس عام ١٨٨٨ ، أى بعد مضى أربعة شهور على فوضى ميدان الطرف الأغر . وكانت التجارة قد انتعشت ، واختفى المتعطلون ، وباختفائهم ذهب الاتحاد . وفى تلك الآونة حاول تشامبيون تنظيم حزب العمال بمقترحات جديدة . أما بيرنز، الذى خرج من السجن بعد حادث ميدان الطرف الأغر، فخاض غمار الحياة السياسية فى باتارسى ، وظهرت صحيفة «ستار» . وبسطنا نفوذنا على صحيفة «ستار» بتكتيك حربى، وقبل أن ينتهى العام كان رئيس التحرير المساعد ، المستر هـ . و . ماسينجام يكتب مقالات متطرفة للغاية؛ تذكرنا بالمقالات التى كتبها المستر هندمان فى موضوع العدالة. وقبل أن ينتبه

أصحاب الجريدة الرأسمالية الى لعبتنا ويطردونا ، كنا قد آثرنا روح المنافسة الصحفية ــ خلال ما أسميه بالعهد الفابى ــ فشجع هذا صحيفة «كرونيكل» الصباحية على اكمال المهمة . وعندما حاولت صحيفة «ستار» الرجوع الى سابق عهدها فشلت ، وكان أقصى ما فعلته أنها صبغت سياستها الحزبية بصبغة جلاد ستون ٠ أما فى الميادين الأخرى فانها ظلت متقدمة بصورة لم يكن يحلم بها الاشتراكى المتطرف منذ ثلاث سنوات ٠ واليوم ، نجد ان فى «ديلى نيوز» نفسها عمودها العمالى ، بالرغم من أن حدوث ذلك منذ خمس سنين أشبه بافتتاح عمود للمفكرين الأحرار .

التغلغل فى الأحرار

ولكن ، يجب الا أسبق الحوادث . لم يكتشفنا أحد عام ١٨٨٨ ، بل لم تكتشفنا صحيفة « ستار » ٠ وكان حزب الأحرار مشغولا بسراويل المستر اوبريان ولجنة بارنيل ، التى وصلت ذروة أحداثها عند انتحار بيجوت المزيف ٠ ومن أجل هذا لم ينتبه الى الاقتناع بحيوية اليسار المتطرف فى الجناح الراديكالى بلندن ، وظنه مجرد ترديد للنغمة الروتينية التى تتحدث عن مصالح الطبقة العاملة ٠ وانتهجنا سياسة قطعت آخر خيط يربط بين أساليبنا والنزعة الطائفية لدى الاتحاد ٠ وأهبنا بأعضائنا أن ينضموا الى هيئات الأحرار والهيئات الراديكالية الموجودة فى دوائرهم ، أو الى هيئات المحافظين اذا شاءوا ٠ وطلبنا منهم أن ينضموا الى عضوية أقرب ناد راديكالى أو متجر تعاونى ، وأن يوفدوا أنفسهم الى الاتحاد الراديكالى فى العاصمة ، واتحاد الأحرار ، والاتحاد الراديكالى اذا أمكن ، وكنا نخطب فى هذه الهيئات أو نقدم قرارات ، وأجمل من هذا أننا كنا نطلب من المرشح البرلمانى عن الدائرة أن يقدم هذه القرارات ٠ وكنا نضمن له أخبارا ومقالات قصيرة مشجعة فى صحيفة « ستار » ٠ وتغلغلنا فى التنظيمات الحزبية ، وضربنا على كل النغمات التى نستطيع أن نضرب عليها بكل ما أوتينا من قوة وصراحة ٠ وبلغ من نجاحنا أننا حصلنا على غالبية تقدمية عام ١٨٨٨ ، غالبية متشبعة بأفكار لم تكن لتخطر ببالها لولا الفابيون ــ حدث هذا فى أول مجلس لمقاطعة لندن ٠ وقاد سيدنى ويب هذه الحملة ، واستخدم حيلا محيرة ، معتمدا على الأحرار والفابيين ، لدرجة أن الأحرار والاشتراكيين الطائفيين لايزالون يقفون مشدوهين من تصرفاته ٠ وسميت هذه العملية « التغلغل فى حزب الأحرار » ، وظلت مثيرة طوال مدة بقائها ولا يستطيع امرؤ ، مهما تضاءل ذكاؤه السياسى ، أن ينكر أنها عززت مركزنا فى الصحف ؛ ودعمت من موقف الاشتراكية فى حقل السياسة .

البلدية ، وهو أمر يفهمه الذين يعرفون طبيعة الأمور قبل تلك الحملة .
وفى نهاية عام ١٨٨٩ نشرنا « مقالات فابية » وغامرنا واجفين بالاكتتاب لطبعة من ألف نسخة ، وتبخرت هذه الطبعة كما يتبخر الدخان، ثم أعددنا طبعة رخيصة جعلت رقم التوزيع يقفز الى عشرين ألف تقريبا . وفى تلك الآونة ظللنا نغرق الجمهور بالمعلومات عن طريق النشرات - وذكرنا هذا بنجاحنا المالى القديم فى هذا الفرع ، وأنا أشير هنا الى « حقائق للاشتراكيين » ، ذلك أن أول طبعة من هذا الكتاب حققت لنا أرباحا - وهى ظاهرة فريدة من نوعها فى ذلك الحين . وموجز القول ان أعوام ١٨٨٨ و ١٨٨٩ و ١٨٩٠ شهدت ازدهارا فابيا ، وتردد صدى هذا الازدهار فى الأقاليم ، فظهرت الجمعيات الفابية الحالية التى يجتمع ممثلوها أمامنا الليلة . والآن نصل الى أهم جزء فى هذا البحث ، اذ يتعين على أن أخبركم بأننا لم نجتمع هنا لنتبادل التهانى لاستمرار ازدهارنا ، وانما لنواجه الحقيقة التالية : لقد انتهى الازدهار وحان الوقت لبداية مرحلة جديدة .

ذات يوم ، ومنذ عام مضى على وجه التقريب ، نجح ويب فى كسب ود عضو فى البرلمان « راديكالى حر » - من لندن ، واعترف العضو بأن الأهداف التى يرنو اليها هى نفس أهداف الاشتراكيين ، أى الغاء الدخول الناتجة على الايجارات والفوائد الخاصة ، واعترف بأن القدر بعثه كى يتزعم الطبقات العاملة فى طريق التقدم ، وكان أن طلبوا منه الشروع فى التنفيذ . واذ ذاك اكتشف أنه ليس اشتراكيا ، وأن ويب اشتراكى . وسرعان ما سرت الانبـاء ، بسرعة مسترعية للنظر ، الى كافة الاحرار الرسميين الذين امتد اليهم النفوذ الفابى . وسرعان ما صدرت الأوامر بسد معاقل الرأسمالية فى وجه الغزاة المتلصصين . غير أنهم اكتشفوا هذه الحقيقة بعد فوات الأوان ، مثلما حدث فى صحيفة «ستار». ويكفى أن تقارنوا بين برنامج نيوكاسل لعام ١٨٩١ ، أو تدرسوا برنامج الاتحاد الراديكالى الحر لانتخابات مجلس مقاطعة لندن لعام ١٨٩٢، وستدركون الى أى مدى نجحنا فى صبغ المنظمات الحزبية بالصبغة الاشتراكية . ان الزعماء الرسميين لحزب الأحرار لا يستطيعون أن يجعلوا أتباعهم يرتدون الى الوراء ، وكل ما فى مقدورهم اليوم هو أن يرفضوا تزعم الأتباع ، وأن يصمدوا فى عناد تحت وطأة الحوادث . وقد أدرك الراديكاليون أخيرا أن الزعماء يعرقلون سيرهم . وهم يتطلعون اليوم الى قيادة تقضى على هذه العراقيل . وهم يقولون لنا ما معناه : « لقد نجحت سياسة التغلغل التى رسمتموها ، لقد تعرضنا نحن لهذا التغلغل ، غير أننا وجدنا أن أموال زعمائنا كلها وما لهم من سلطان رسمى ، مجندة ضدنا - هؤلاء الزعماء الذين لم يتعرضوا لعملية التغلغل ولا يمكن أن يتعرضوا . والآن أرونا كيف نتخلص من هؤلاء الزعماء أو كيف

نحاربهم ؟ أريد أن يرسخ هذا الموقف فى أذهانكم ، ذلك أن فى حركتنا أناسا من طراز ريب فان وينكل، وقد بدءوا يدركون اليوم فقط مدى تعدد طرق التغلغل التى بدأت عام ١٨٨٦، وانتهت عام ١٨٩٠، والآن وقد انتهت هذه الحركة واستكملت حلقاتها بالنسبة للفابيين فى لندن ، يحتج أصحابنا بصوت عال لأنهم لا يريدون تجديد الحركة مرة أخرى . ليس من شك فى أنه لا زالت فى لندن وفى أى مكان آخر كمية هائلة من المادة السياسية الخام التى تسمى نفسها حرة ، أو راديكالية أو محافظة أو عمالية الخ .. بل لا تتسمى باسم فى بعض الأحيان . وهذه المادة الخام على استعداد للتشكل بالشكل الفابى اذا فرض عليها هذا الشكل بصراحة وأدب . ولدينا اليوم آلاف من الراديكاليين والاشتراكيين ، وقد كان من الممكن أن يقاوموا الاشتراكية بوحشية لو كانوا قد أجبروا عليها بالتقريع والتهديد، وطلب منهم نبذ وظائفهم القديمة وتنفيذ شىء يعتبرونه هم خروجا على المبادىء السياسية . وهناك آلاف أخرى لم تصطبغ بالروح الاشتراكية بعد ، بيد أنه يتعين علينا أن نعاملها بنفس الأسلوب السابق المهذب . صحيح أن حملتنا الدعائية لاتزال محصورة فى عملية التغلغل ، غير أننا نلعب اللعبة فى سياستنا . فقد حدث منذ زمن مضى (١٨٨٩)، أن تحدثنا بصراحة فى آخر مقال فابى « نظرة بلاند السياسية » ، وقلنا انه ما أن يكتشف زعماء الأحزاب نوايانا حتى يتكتلوا وراء كافة المنظمات التى تهاجمنا حتى لو تسبب هذا فى التواطؤ مع منافسيهم ، اللهم الا اذا كانت هناك طريقة أرخص للتخلص منا ، وذلك باثارة قضايا مزيفة مثل: الحقوق المدنية للمستأجرين وزعزعة الكنيسة ـ اجراءات مزيفة « لانهاء أو اصلاح » حصنهم الأثير مجلس اللوردات . ونحن نشعر اليوم أننا أيقظنا كل المتقاعسين السياسيين ، ودفعنا أحزابهم السياسية الى أقصى ما نستطيع ، وأننا بذلك عبدنا الطريق للبدء فى المهمة السياسية الخاصة بالاشتراكيين الا وهى : تأليف حزب جماعى يضم الذين سيستفيدون من المذهب الجماعى أكثر مما يخسرون . وسيقف هؤلاء صامدين أمام الذين سيخسرون من المذهب الجماعى أكثر مما يكسبون. هذا هو الموضوع الحقيقى الذى يعالجه هذا المؤتمر . ربما آن الأوان وربما لم يحن بعد ، غير أنه لا بد أن يحين فى النهاية ، ذلك أن أشد الفابيين صبرا يتوقون الى توضيح موقفهم والهرب من ذلك الغموض الذى يظهرهم فى صورة جناح أيسر للحزب الملتف حول تمثال السادة برايانت وماى للمستر جلادستون . ولا نريد بصفة خاصة أن تجرى الانتخابات العامة القادمة دون أن نوضح للجميع أننا بذلنا جهدنا طوال ثمانية أعوام ـ وهى الأعوام التى أحدثكم عنها فى هذا البحث ـ وأننا لم نفعل هذا من أجل أصحاب العمل المرهقين والانتهازيين . ان هذا الفريق سيرجع الفضل الى نفسه فى الانتخابات . وليس معنى هذا أننا

نريد حرمان أى فريق من ارجاع الفضل الى نفسه مهما يبلغ به الزيف ؛ بل اننا نستطيع أن نستفيد من هذه العملية ، ذلك ان الفريق سيحقق لنا بعض المطالب • غير أننا نؤمن بأن ميولنا الطبيعية تسير فى الطريق الذى تسيرفيها اهتماماتنا السياسية• اننا نريد أن يفهم الجميعأن المذهب الفابى يختلف تماما عن مذهب الأحرار الرسمى ، ويختلف تماما عن مذهب المحافظين الرسمى ؛ وأنه مذهب جماعى سيطيح بالمذهبين السابقين فى النهاية •

أساليب الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى

والآن قد يميل البعض الى الرأى التالى : ألا يعنى هذا أننا اقتربنا فى النهاية من أفكار الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى ؟ وجوابنا على هـذا السؤال هو : لقد كانت أفكارنا دائما هى نفس أفكار الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى • وفى التاسع والعشرين من شهر فبراير عام ١٨٨٤ عرض مستر بلاند مشروع القرار التالى أمام اجتماع للفابيين :

«انهذه الجمعية لاتوافق تماما علىكافة البيانات والعبارات التىترد فى نشرات الاتحاد الديمقراطى وخطب المستر هندمان ، غير انها تعتقد فى الوقت نفسه أن الاتحاد الديمقراطى يبذل جهدا طيبا نافعا ، وأن هذا الجهد يستحق التعاطف والتأييد » •

وتمت الموافقة على هذا القرار بالأجماع ، وليس من شك فى أنه لو عرض مستر بلاند مشروعهذا القرار مرة أخرى فى اجتماعنا لحظى بموافقة اجماعية• غير أننا لم نشرع فى الاندماج فىالاتحاد عام ١٨٨٤ ، ولننشرع هذه الليلة • ان تنظيمنا وأساليبنا تختلف عن تنظيماتهم وأساليبهم جوهريا ، كما أن التجربة التى خضناها فى الثمانى السنوات الماضية جعلتنا نفضل فى اصرار طريقتنا ونعترض على طريقتهم • دعونى أسرد بعض أوجه الاختلاف : أولها أن الجمعية الفابية جمعية تهدف الى الاسهام فى صبغ كافة موارد البلد الصناعية بالصبغة الاشتراكية • أما الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى فيهدف الى تجنيد البروليتاريا كلها فى صفوفه ، على أن يقوم هو بصبغ الصناعة الوطنية بالصبغة الاشتراكية • ويدعى الاتحاد على الدوام أنه الممثل الوحيد لصالح الطبقة العاملة فى انجلترا • وهو لا يعتبر المواطن اشتراكيا الا حين ينضم اليه ، ولا يؤيد أىمرشحفى الانتخاباتالا اذا كانعضوا فىالاتحاد. فاذا أيد أحد خطباء الاتحاد مرشحا خارجيا طردوه من الاتحاد • وبالأمس اقترح المجلس التنفيذى للاتحاد الا يصوت العضو لأى مرشح لم يدرج اسمه فى قوائم الاتحاد (١) وجدير

(١) تم انتهاج هذه السياسة واذاعتها آخر الامر فى بيان الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى الصادر بمناسبة انتخابات يونيو — يوليو ١٨٩٢ • لرجع القارىء الى التذييل الخاص بهذا المبحث •

بالذكر أن الاتحاد يختار مرشحيه بنفسه دون أن يأخذ رأى جيرانه ، وهو يبعث بهم الى صناديق الاقتراع ، اذا كان لديه المال اللازم ، دون أن يتأكد من أن هذا المقعد لن يذهب هدية الى مرشح حظه من الاشتراكية ضئيل . وواضح أن هذه السياسة الطائفية تعتمد في نجاحها على قدرة الجمعية على تجنيد الأعضاء. ورسمت هذه السياسة في الوقت الذى آمنا فيه بأنه ما ان نشرح الاشتراكية للطبقات العاملة حتى يهرع الى صفوفنا كل عامل لا في انجلترا وحدها وانما في أوروبا - بل في العالم برمته . ولو انضم أربعة رجال من بين كل خمسة الى عضوية الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى لبدا هذا سليما . غير أن تجربة الشعب الذى امتد أكثر من نصف قرن أثبتت أن هذه النتيجة غير ممكنة . ذلك أن الاتحاد مثله مثل الجمعية الفابية ، أقلية تافهة وسط كل مركز من مراكز السكان. ولقد أنجب الاتحاد أمهر محرضين للطبقة العاملة : جون بيرنز وتوم مان ، غير أنهما اضطرا الى تخليص نفسيهما من هذا الاتحاد عندما هدتهما خبرتهما السياسية الطويلة الى الحقيقة التالية : ان الأمل في أمة من المنضمين للاتحاد الديمقراطى الاجتماعى ليس الا وهما من الأوهام. وهناك جزء لا يتجزأ من سياسة الاتحاد ، ويتمثل في التنديد بالراديكاليين والتعاونيين والمتقشفين؛ ورجال النقابات العمالية الفابيين والدعاة المتنافسين باعتبارهم مضللين للشعب . وكان من نتيجة هذا أن فروع الاتحاد لا وزن لها من الناحية العددية . يضاف الى هذا أنها غير مستحبة ، بالرغم من الاعتراف بأن اجتماعاتهم تثير نشاطا سياسيا في أوساط الطبقة العاملة . واذا كان الاتحاد يقف في وجه كل غريب فان كل غريب يقف بالطبع في وجه الاتحاد . ونظرا لأن الغرباء يفوقون أعضاء الاتحاد بنسبة ١٠٠٠ الى ١ ، فان الأعضاء لا يستطيعون أن يؤثروا بأية حال من الأحوال - على الرجال المهيمنين على النشاط السياسى ، والتنظيمات الخاصة بالطبقات العاملة ، هؤلاء الرجال الذين يتألفون بالطبع من تعاونيين ؛ ومتقشفين ورجال نقابات عمالية ، أو أعضاء في هذا الحزب أو ذاك . ذلك أن رجل الطبقة الوسطى المتحمس هو وحده الذى ينضم الى الحركة بعد قراءة ماتزيني أو ماركس دون سابق خبرة بالتنظيم الوحيد المفتوح الى الآن للعمال من ذوى الكفاءات التنظيمية . والنتيجة الخالصة التى نخرج بها هى أن الاتحاد لا يصيب نجاحا كبيرا في فروعه الا اذا عدلت هذه الفروع سياستها وجعلتها أقرب الى السياسة الفابية . مثال هذا أن فروع الاتحاد لم تمسك بزمام الموقف في باتارسى الا حين حذت حذو جون بيرنز . وجدير بالذكر أن جون بيرنز وتوم مان يتعرضان لهجوم محموم من المجلس المركزى ، وأن هذا المجلس يعتبرهما كفرة مرتزقة . والمجلس المركزى يعبر بدوره وبصراحة عن احتقاره الهائل لأساليب الاتحاد . وجدير بالذكر أن الاتحاد صادف نجاحا كبيرا في مانشستر ، وفى مانشستر نجد أن فرع الاتحاد يندد بالفعل بالسلطة

المركزية ، وذلك بايجاد روابط منسجمة مع حركة النقابات العمالية الجديدة التى أوجدها بيرنز هناك فى المرافىء . ولقد كان من الممكن أن يظل الاتحاد لغزا فى لندن لولا أنه لم يقاطع مجالس النقابات ، تلك المجالس التى كان ممثلا فيها تمثيلا كبيرا .

الأساليب الفابية

والآن ، لننظر فى الأساليب الفابية• اننا لم نسمح لأنفسنا بالوقوع فريسة للأوهام وتصور جيش فابى أضخم من جيوش المسارح• وفى لندن لم نجند أحدا علانية ، اللهم الا اذا كان ذلك للهيئات الأخرى . وعندما أحاضر أمام الاتحاد فاننى لا أدعو العمال الى الانضمام الى الجمعية الفابية ، وانما أدعوهم الى الانضمام الى الفرع الذى أحاضر من أجله • اننا بريئون من تهمة تشجيع ذلك الطوفان المتدفق من الأعضاء ، والذى تعرضنا له أخيرا. بل لقد حاولنا ايقاف هذا التيار فأصررنا على ضمانات صارمة تضمن لنا ايمان المتقدمين بالأساس الذى وضعناه لجمعيتنا • وأنا لا أتردد فى أن أقول : انه لولا حاجتنا الماسة الى توزيع تكاليف نشاطنا على أكبر عدد من المشتركين لاقترحنا قصر جمعيتنا فى لندن على مائة عضو منتقين • ونحن لم نتظاهر ألبتة بأننا نمثل الطبقات العاملة فى هذه البلاد • ولم يحدث أن تهورنا وقمنا وحدنا بترشيح مرشح فى لندن . غير أننا نهيىء أنفسنا على أن المرشح لا يجد الآن غضاضة فى كونه فابيا • وبالرغم من أننا نؤمن بقدرتنا على التفوق على رجل النقابة أو التعاونى فى النظرة الى المستقبل الا أننا على استعداد للوقوف بجانبهما فى اخلاص كى يقدموا على الخطوة التالية التى تصادفهم فى طريقهم. وعندما نذهب الى ناد راديكالى ونندد باحتكار الأرض ورأس المال فاننا ندرك تماما أننا لا ندعو الى عقيدة جديدة ، وأن القدامى اعتادوا سماع هذه الهجمات قبل أن نولد بخمسة وعشرين عاما ، وأنهم مشوقون الى معرفة ما اذا كان لدينا جديد فى ميدان العلاج الواقعى • وموجز القول أننا ندرك أننا لن نتقدم فترة طويلة الا بكسب جماهير الشعب الموجود خارج جمعيتنا ، والذى لن يهتم بنا ما لم نثبت أولا أننا قادرون على كافة الأعمال التقدمية • ومن أجل هذا يهاجمنا الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى قائلا اننا نتهاون فى مبادئنا ، وأننا نحاول التأثير على الأحرار من طرف خفى وأننا اشتراكيون مزيفون من أفراد الطبقة الوسطى — من فصيلة الغاز والماء .

ولننظر مرة أخرى فى علاقتنا بالجمعيات المحلية • نجدها تختلف عن فروع الاتحاد من حيث أنها مستقلة تماما عن اشرافنا أو املائنا، وأن احدى هذه الجمعيات حاولت تطبيق أساليب الاتحاد فى أحد انتخابات

الهيئات المدرسية • وكانت النتيجة أن منى مرشحوها بفشل ذريع ، وفقدت الجمعية ثقة الناس بها. لقد أصررنا نحن أنفسنا، على هذا الاستقلال - ذلك أننا نؤمن بأن كل جمعية تستفيد الكثير اذا هى طلبت التأييد بوصفها جهازا محليا مستقلا يتمتع بالحكم الذاتى ، جهازا لا يرتبط بأية حال من الأحوال بأسلوب شعب لندن ، وهو شعب لا يستطيع هذا الجهاز المحلى أن يسيطر عليه بطريقة فعالة. وفى الوقت نفسه ينعم الجهاز بالسعة ويتحرر من وصمة العصيان التى توحى بها الجمعية الفابية • فلنفرض أننا عكسنا الآية ووحدنا كافة الجمعيات الفابية على غرار الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى • سرعان ما تصبح الجمعيات أسيرة مجلس فى لندن ، مجلس لا تجد فيه من يمثلها • صحيح أنه قد يحق لها ايفاد مندوبين ،، غير أنها ستعجز عن تغطية نفقات ذهاب المندوبين وعودتهم كلما انعقد المجلس • وهكذا تضطر الى الرجوع الى خطة الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى أو خطة نقابات العمال فتطلب من أعضاء لندن أن يمثلوها• وسينجم عن هذا أسوأ شكل للعبودية شبه الديمقراطية ، تلك العبودية التى تتمثل فى وجود تمثيل صورى •

ولننتقل الى نقطة أخرى: ان الاتحاد يدير صحيفة اسمها «جستيس». والى الآن وهذه الصحيفة لا تستحق بنسا واحدا فى نظر الرجل الذى يعانى من قلة البنسات (العامل) • وكثيرا ما هاجمت هذه الصحيفة منظمات الطبقة العاملة العادية • وبدون هذه المنظمات لا يستطيع الاشتراكيون أن يفعلوا اليوم شيئا الا أن يصرخوا فى الفيافى • والمطلوب من الفروع أن تبيع هذه الصحيفة فى اجتماعاتها • والآن ، آمل ألا يكون فى السوق مبحث فابى يستحق أقل من بنس ، أو مبحث يرى الناس أنه يغضب حلفاءنا بدون داع • أما بالنسبة للصحف فانى اعتقد أن العامل يتوقع - فى مقابل البنس الاسبوعى - صحيفة ضخمة مكتظة بالأنباء العامة ، شأنها شأن أية صحيفة من صحف الأحد • من أجل هذا رسمنا الخطة كى نقنع بعض هذه الصحف المنتظمة بأن تخصص للاشتراكية عمودا أو عمودين على أن تطلق على هذه الأعمدة أى اسم تشاء واستطيع أن أقول ، دون تردد ، ان أثر هذه السياسة ظهر واضحا فى «مانشستر صنداى كرونيكل» و « ستار » و «لندن ديلى كرونيكل» وعدد آخر من الصحف التى يغلب عليها طابع الطبقة العاملة ، وبالأخص « ذا كلاريون » • وقد حققت لرسالتنا ما لم يحققه الوقت والمال اللذان ضاعا على صحيفة «جستيس» منذ قيام «ستار»• ان « الانباء الفابية » تحقق لنا ما تحققه « جستيس » للاتحاد • ولكن ما الذى ستقولونه عنا اذا طلبنا منكم أن تبيعوها ببنس لرجل الشارع باعتبارها خير من ينافح عن الديمقراطية الاجتماعية فى انجلترا ؟ ان رسالتنا تهدف الى اشتراكية الصحافة مثلما تهدف الى اشتراكية البرلمان.

وغير ذلك من السلطات . ولسنا نهدف أبدا الى أن نهيمن بأنفسنا على الصحافة ٠

وأخيرا نتساءل : الى أى مدى نجحت سياسة الاتحاد فى اقرار النظام والتضامن داخل صفوفه ؟ واضح أنها لم تنجح مطلقا ٠ فقد حدث أولا أن انسلخت العصبة الاشتراكية عن الاتحاد ، وبذلك فقد الاتحاد أعظم رجاله : وليام موريس ، كما فقد اندرياس شو ، بلفورت باكس ؛ ك ٠ ج ٠ فوكنر ؛ روبرت بانر ؛ أ ٠ ت ٠ كريج ؛ بلاند ، افلنج ، مسز ماركس افلنج ، وآخرين . غير أنه احتفظ بهيلين تلور ، جون بيرنز ، تشامبيون ، توم مان .غير أن هؤلاء خرجوا بدورهم . والآن ، لننظر فيما حققته الجمعية الفابية فى هذا المضمار ٠ تألف أول مجلس تنفيذى منتظم كى يباشر مهامه فى الفترة من يناير ١٨٨٥ حتى ابريل ١٨٨٦ ٠ والأسماء التى كان يضمها المجلس هى : بيز ، بلاند ، شو ؛ ويب ؛ مسز ولسون ٠ والى هذه القائمة اضفنا أسماء مسز بيزانت ، وبود مور عام ١٨٨٦ ؛ وأضفنا أوليفييه وفيليبس عام ١٨٨٧ ، وجراهام والاس ووليام كلارك عام١٨٨٨ . ولتنظروا الى المجلس التنفيذى فى الوقت الحاضر وستجدون أن ويب ، بلاند ، شو ، بيز ، أوليفييه ، والاس مازالوا فيه لم ينسحبوا منه . وكان من الممكن أن تعثروا على أسماء بودمور فيليبس ، كلارك ، لولا أنهم انسحبوا عن طواعية كى يفسحوا الطريق لأعضاء أكثر قدرة على حضور اجتماعات المجلس التنفيذى ٠ وما زال هؤلاء الأعضاء تحت تصرف المجلس كلما طلبهم ٠ والمسز ولسون هى الشخص الوحيد الذى فقدناه بسبب التناقض السياسى ، ذلك أننا نشارك كل جمعية تقدمية فى لندن ــ فيما عدا جمعية التصوف ــ فى حزنها على خسارة مسز ولسون ٠ ونحن نشكل عصابة قديمة منتظمة ٠ ولكن عليكم أن تأخذوا فى الاعتبار أننا ، جميعا ، أصحاب نزعة فردية محتملة ؛ وأن أمزجتنا تختلف اختلافا بينا ٠ وعليكم أن تأخذوا فى الاعتبار أيضا أن الواحد منا لم يكن من القوة بحيث يفرض ارادته على الآخرين ، ومن الضعف بحيث يترك الآخرين يتجاهلونه . وستسمحون لى بأن أدعى أننا لم نتورط فى الخلافات التى فرقت شمل الاتحاد والعصبة . وفى هذا دليل على أن أساليبنا نجحت فى لم شمل قوانا ٠

وأنا حين أقول هذا مضطر الى أن أكون قاسيا بعض الشىء على الاتحاد الديمقراطى الاجتماعى ، الذى يعتبر جميع أعضائه أصدقاء حميمين لنا ٠ ولقد اثبتوا هذا بفضل تحررهم واقدامهم على مساعدتنا ودعوتنا الى مساعدتهم بأية طريقة ملائمة ــ وهم يفعلون هذا دون أن يكترثوا للهجوم الذى تشنه علينا « جيستيس » بانتظام ٠ ونحن من جانبنا لا نحمل أية ضغينة أو مأخذ ، وندرك جيدا أن نجاحنا كثيرا ما تيسر بفضل جهودهم ؛

وتعبيدهم للطريق أمامنا • ولكن ؛ أعتقد أنكم ستدركون الآن استحالة اندماجنا في الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي طالما ظل في صورة اتحاد ، أو تشجيع أية جمعية من جمعياتنا المحلية على الاقدام على هذه الخطوة • ولو حدث وتحقق اندماج كهذا فانه سيتم على يد فروع الاتحاد ، فالفروع قد تنسلخ من حين لآخر عن الاتحاد وتتحد مع غيرها من الاشتراكيين في المدينة بما في ذلك من الفابيين ، وذلك لكي تتألف منهم جمعية اشتراكية محلية مستقلة •

حرب طبقية على أسس علمية

وسواء وحدنا قوانا أو قسمناها ، فا نأساليبنا يجب أن تعتمد دواما على قوتنا في اللحظة الحاضرة . مثال هذا ان الولايات المتحدة ستحسن صنعا اذا هي ناوشت شيلي في الوقت الحالي • غير أن البرتغال ستخطىء ان هي ناوشت انجلترا • ومن الأساليب الناجحة أن تقدم مرشحا عماليا في باترسي ، ولكن من الحمق أن تقدم مرشحا عماليا في هامستيد . فاذا وجدت الجمعية الفابية أن أعضاءها الذين في احدى الدوائر الانتخابية من الضخامة بحيث يؤثرون على النتيجة ويجعلونها رهن الأصوات الفابية فان الجمعية ستقدم مرشحين فابيين. ولن تكتفي بهذا وانما ستقدمهم بثقة تدهش الاتحاد نفسه • ونستطيع أن نقول بصفة عامة ان أساليب الجمعية الفابية ستتغير كلما انضم اليها ألف عضو جديد • ولكن ، يجب أن تتيقنوا أنهذه الزيادة زيادة حقيقية . يجب ألا تكتظ قوائمنا بأعضاء أغبياء ينضمون الى الجمعية في لحظة حماسة قصيرة العمر، ثم يخرجون منها بعد ثلاثة أسابيع • ولقد سرنا في لندن على نظام دائم يتلخص في عمليات تطهير من حين لآخر • وبهذا تضم قوائمنا أعضاء أقوياء بحق • فاذا حدث واختفى عضو فترة طويلة ، أو توقف عن دفع الاشتراك ، فاننا نسأله : هل غير رأيه ؟ فاذا لم يكن جوابه مرضيا فاننا نشطب عن اسمه • وهكذا ينص قانوننا الاول على الا نخدع أنفسنا ، وأن نعرف حقيقة قوتنا. ولن ادعى اننا كنا صادقين دوما مع الجمهور في هذه المسألة. صحيح أننا لم نخدع الجمهور ونبالغ في تصوير أعدادنا ، غير أننا لم نصر دواما على الصدق حين نرى أن الجمهور ينزل لنا عن أشياء لم يكن لينزل عنها بسرعة لو عرف حقيقة أعدادنا • غير أن السياسة تشبه لعبة البوكر • ان الخداع والايهام مقصوران على المراحل الأولى للعبة ، وما ان تذهب الى صناديق الاقتراع حتى تنتهي مرحلة الاخفاء • وعندما كان الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي يضم حوالى ٤٠ عضوا قدرت « تشيرش ريفيو » عددهم ب ٤٠٠٠ عضو • وكان في مقدورك أن تضحك على تقديرات

« تشيرش ريفيو » ، بطريقة تجعل الجمهور يظن أن العدد الحقيقى ليس ٤٠٠٠ وانما ٤٠٠٠٠٠ — ولكن الستار اسدله على هذا كله بعد عام ١٨٨٥ ، مثلما سيسدل بعد انتخاب العام القادم على الأوهام الخاصة بنفـوذ الفابيين ٠

وفى عام ١٨٨٨ لم نكلف أنفسنا سوى ٢٨ بطاقة بريدية كتبهـا ٢٨ عضـوا لصحيفة « سـتار » الوليدة ، لايهامها بأن لندن مجنونة بالاشتراكية الفابية ٠

أما فى عام ١٨٩٣ فان هذا العدد مضروبا فى ١٢ لن يخيف أصغر محرر فى لندن ، ولن يجعله يزننا بميزاننا الحقيقى ٠ لقد خلصنا انتخاب الهيئة المدرسية من نصف رعبنا الوهمى ، وقد يخلصنا انتخاب مجلس المقاطعة من النصف الآخر ٠ أما الانتخابات العامة فستقضى نهائيـا على عنصر الخداع فى أساليبنا (١) انتهى اذن العهد الذى ندعم فيه هيبتنا دون جهد. فبالرغم من أن الشائعات قد تقول عن العشرين منا انهم مائتان، فان المسئول سيعتبر (الدستة) منا اثنى عشر شخصا لاغير ، وسينشر النتائج بحيث يستطيع كل انسان أن يطلع عليها ٠ ومن الآن فصاعدا سنلعب وأوراقنا مكشوفة فوق المائدة ، وفى هذه الحالة لن نتحدث عن الحـرب الطبقية بطريقة فجة ، ولن تكون لدينا أفكار باهتة عن وضع المعسكرين ، ولباس الجيشين ؛ (ونستطيع أن نقول ، بالمناسبة ، ان الجيشين سيرفعان أعلاما حمراء) ، وانما سننظم هذه الحرب الطبقية بطريقة علمية ، وبذلك سنخلص الجيش المضاد من كل محارب تتفق مصالحه ومصالحنا ٠ لقد مضى العهد الذى نستطيع أن نطبق فيه طريقة فرجوس أوكونر الأثيرة ، حين كان يعتبر الذقن غير الحليق ، والسترة القطنية ، علامة تميز جندى الحرية حقا. ولن نفيد من شرط نقابات العمال الذى يقضى بأن يكون العضو قد أمضى وقتا فى الاعمال اليدوية لقاء أجر ٠ ان هذه الشروط ترجع الى يوم كانت فيه القراءة والكتابة شيئا نادرا ، كما أن هذه الشروط كانت تحقق الكثير من ناحية الوضع المادى ٠ وهكذا كان الرجل المتعلم ينتمى — اقتصاديا — الى الطبقات لا الى عامة الشعب ٠ غير أن المجالس المدرسية غيرت هذا الوضع تماما، فالموظف فى الاعمال التجارية يقرأ ويكتب ويعرف العمليات الحسابية والاختزال ، غير أنه ينتمى الى البروليتاريا ، بل انه بروليتارى بائس للغاية ، انه بحاجة الى من يوقظه من أوهامه الضئيلة

---

(١) لم تثبت الاحداث صحة هذه (النبوءة) لحسن الحظ. ففى مجلس المقاطعة ستة أعضاء من الجمعية الفابية ٠ وليس من قبل المبالغة أن ندعى أن نتائج الانتخابات العـامة الغت أى تقدير للمواقف السياسية — فيما عدا التقدير الفابى ٠ وليرجع القارىء الى مقدمة طبعة ١٨٩٢ للمبحث الفابى رقم ١١ « برنامج العمل السياسى » ٠

المسكينة التى تصور له أنه مهذب ومحترم ، وبذلك يسحب صوته من المحافظين ويعطينا اياه • وهناك صغار التجار ، ودافعو الضرائب ، الذين يوحدون اليوم صفوفهم مع دوق وستمنستر فى معركة يائسة فاشلة. فهم يحتجون على الضرائب الآخذة فى الارتفاع، والتى تسبب فيها العمل لثمانى ساعات يوميا وتحديد الأجور لجميع الموظفين • والى جانب هذا توسعت الشركات المتحدة فى نشاطها فوفرت الخدمات والتعليم ، على حساب الجمهور • ان هؤلاء سيشعرون ، ان عاجلا أو آجلا ، بأنهم سيفيدون ان هم ساهموا مع العمال فى القاء عبء الضرائب ، مباشرة ، على أصحاب الدخول السهلة ؛ وان هم ضمنوا لمنظمى الصناعة الكفاة مركزا ومعاشا واستقرارا ، وأراحوهم من القلق والمنافسة — وهى شروط تقدمها المجالس البلدية لموظفيها • ان هناك موظفين من ذوى الكفاية العادية ، وهم يتصارعون فيما بينهم لشغل الوظائف المكتظة بموظفيها — وهؤلاء قد أصبحوا أشد كرها للاشتراكية والمنافسة من عمال الموانى، ذلك أن التجارة قد تنتعش غير أنها لا توفر لهم فسحة من العيش الهنىء • وموجز القول أن الجميع (باستثناء أصحاب الكفاية النادرة أو العقار أو أصحاب الاثنين ، ممن ينعمون بدخل وافر لهم لم يكدوا للحصول عليه) يخسرون فى ظل الاشتراكية ، بدلا من أن يكسبوا • وعليهم أن يكتشفوا هذه الحقيقة ان عاجلا أو آجلا ، وأن يضموا مصيرهم الى مصيرنا • لذلك فان نبذنا للطبقة المتوسطة وأصحاب المهن من صفوفنا لا يعد من « الاشتراكية العلمية » فى شىء وانما يعتبر أحمق تحيز طبقى • ربما كنا أقرب الى الصواب اذا نحن نبذنا « الاسطوات » المهرة الذين يتقاضون جنيهات عدة أسبوعيا ويشتغلون ساعات عمل اضافية بأنانية متهورة • بل لقد بات معروفا أنهم يرفضون تشغيل العمال المنضمين الى نقابات • ولكن لا داعى لاستبعاد أحد • وليس فى هذا خطورة وانما الخطورة فى الحقيقة التالية : سيتزايد عدد الموظفين المنضمين الينا ، والتجار ، والكتبة ؛ والصحفيين ؛ وما شاكل ذلك — وهنا يحتمل كثيرا أن يرشح هؤلاء فى الانتخابات وفى اللجان ؛ وذلك بفضل تعليمهم الممتاز — أو فلنقل : الملمهم الممتاز بالقراءة والكتابة (وبين الاثنين اختلاف) ، وبفضل تصرفاتهم المهذبة • غير أن هذا الاجراء ينطوى على خطأ فادح ، ذلك أن أهم ما فى الأمر أن مرشحينا ؛ ورجال المجالس التنفيذيين يجب أن يكونوا من أقدر رجال الحركة • ولكن يجب أن نفترض دوما أن المنضمين الينا من قطاع الوظائف والأعمال لم يكونوا لينضموا الينا لو كانت لديهم الطاقة الفريدة والنزعة العملية التى تجعلهم من أثرياء طبقتهم أو على الاقل من أصحاب الدخول الكبيرة جدا • ان سير تشارلس رسل ، أو مستر هويتلى ، أو مدير الاكاديمية الملكية ؛ أو الطبيب أو طبيب الاسنان الذى يكسب ١٥٠٠ جنيه فى العام ، لا يمكن ان يعتبروا الوصول الى مرحلة المشاغب الغابى بمثابة ترقية. سأتحدث

عن نفسى باعتبارى رجلا يؤدى وظيفة ، وسأدعى أننى قادر على القيام بنوع خاص من أنواع العمل. أستطيع هنا أن أقول انه كلما سمع الناس بكفايتى وجدتنى مدفوعا الى وقف وقتى على اثراء جيبى بدلا من كتابة الدراسات الفابية ، والاشتراك فى نشاط المجلس التنفيذى الفابى ، والقاء المحاضرات ، أو اعادة النظر فى المباحث المكتوبة أو جمعها ؛ وكتابة مبحث كالذى أقرؤه الآن • ان قضيتى قضية كثيرين غيرى ، وهى تثبت انه اذا جرت الطبقات العاملة وراء الطبقات الوسطى واختارت منها الممثلين فانها ستختار أحد رجلين : رجل لا يهتم بالمال ، ورجل ساخط لأنه ليس من الذكاء بحيث يستطيع أن يشبع من وظيفته أو يشبع من المال • والآن ، ان أى عزب شاب يتمتع بذكاء كبير وقلب كبير ينعم بفضيلة الايثار من عامين الى عشرة أعوام. وفى أثناء هذه الفترة نستطيع أن نحصل على عمل ممتاز • غير أن الأيام تمضى ويسأم هو من فضيلة الايثار • ويندر للغاية أن نجد أناسا كفاة يؤثرون غيرهم على الدوام • ومن السهل أن نجد ألف رجل يضحون بفرص الحياة مرة واحدة ، ولكن من الصعب أن نجد رجلا يضحى بفرص الحياة مرتين وبالرغم من وجود أعداد غفيرة من العاديين فاننا لا نستطيع أن نكل اليهم أمر قيادة حملة ضخمة كحملتنا. لذا وجب أن يختار العمال، على الدوام، واحدا من طبقتهم كمرشح أو عضو فى المجلس، اللهم الا اذا كان هناك مرشح من الطبقة الوسطى أثبت كفايته وبعده عن الأطماع . من أجل هذا ظللت أحث جمهور الطبقة العاملة على أن يؤمن بنفسه ، والا يجرى وراء القبعات العالية والمعاطف الفخمة • ان العامل الذكى وحده الذى يرقى عن طريق قيادته لحركة العمال •

ويسعدنى أن أقول ان مهمتى انتهت الآن • أنتم تعرفون الآن مامررنا به ، وتعرفون ما قد تضطرون الى المرور به • وأنتم تعرفون سبب ايماننا بأن الطبقات الوسطى ستسهم بنصيب فى تحقيق الاشتراكية • وتعرفون لماذا لم نبتعد عن الراديكالية أو حركة النقابات العمالية أو أية حركة أخرى ذات نزعة فردية قديمة • وتعرفون أيضا أننا أشد الناس رغبة فى تأليف حزب سياسى جماعى صادق ــ حزب يختلف عن حزب المحافظين وحزب الاحرار . بيد أنى آمل أيضا أن تدركوا أنه لا فائدة ألبتة فى التعبير عن آمالكم دون أن تعطونا بعض الأصوات لتعضيد هذه الآمال ، وأن مهمتكم فى المقاطعات تتلخص فى عبارة واحدة : أن تخلقوا هذه الطاقة الانتخابية • وطالما ظل مؤيدونا فى الانتخابات قليلين كان حتما علينا أن نظل نزحف ونكد ونبذل قصارى جهدنا فى المحاضرات • فاذا أصبح مؤيدونا يعدون بالمئات استطعنا أن نتغلغل ، ونشذب ، ونجرى التسويات. فاذا ارتفع الرقم الى عشرات الآلاف فاننا سنحتل الميدان فى شكل حزب مستقل • ثم اعطونا مئات الآلاف ــ وانتم تستطيعون ذلك اذا ما بذلتم الجهد • لحظتها سنسيطر على الدوامة ونوجه العاصفة •

رأى سديد فى التجارة البلدية

راى سديد فى التجارة البلدية
(١٩٠٤)
مقدمة الطبعة الأولى

هناك كتاب مدرسى للاطفال لم تقع عيناى عليه قط ، وعنوانه «المطالعة بلا دموع» . هناك مايجذبنى الى الاقتباس من مؤلفه الى حد اننى أريد تسمية كتابى « التجارة البلدية بلا أرقام » .

مهما يكن الامر فان الكتاب الحالى لا يتضمن أرقاما ، والذى يتصفحه سرعان ما يكتشف أن الارقام التى اثقلت كاهله فى مصادر أخرى لا أهمية لها . واذا أردنا أن نعرف : هل التجارة البلدية سليمة من حيث المبدأ ؟ فاننا لن نعرف ذلك من أرقام هذه المغامرة أو تلك فى ميدان التجارة البلدية . وبالمثل لا نستطيع أن نعرف سلامة العمل المصرفى أو التأمين باطلاعنا على أرقام هذا النصيب الكبير أو ذاك ، أو باطلاعنا على ارقام التصفية المروعة .

يضاف الى هذا أن ميزانية رفاهية احدى المدن لا تتحدد بالارقام اننا بحاجة الى محاسبين أكثر روحانية ، والى شىء من الخيال والضمير يضاف الى هذه الروحانية .

وأرجو الا يحجم امرؤ عن قراءة هذا الكتاب ظنا منه أن موضوعه جاف جدا . ذلك أن الموضوع ، على عكس ذلك ، من أكثر موضوعات الاقتصاد اثارة . اننى كاتب مسرحى وفيلسوف بحكم العمل وبحكم الميل ، ولكنى لم أجد مانعا ، بل وجدت متعة فى انفاق امسياتى، لستة أعوام ، فى قاعات لجان ابراشية الضاحية ومجلس المقاطعة لكى أجنى المعرفة الواقعية التى تجدونها بين دفتى هذا الكتيب . اذا كان الامر كذلك فلا بأس من أن يتحمل الرومانتيكيون من زبائن أدبى سماعى مدة أربع ساعات أتحدث فيها عن نتيجة التجربة التى خرجت بها .

لندن ،

فبراير ١٩٠٤ .

مقدمة للطبعة الفابية

سلمت هذا الكتاب للجمعية الفابية كى توزعه بسعر مخفض يتاسب المتحمسين لشراء نسخة ، ووجدت آن ذاك أن لا داعى لاضافة أية مادة جديدة ، أو شطب عن أية مادة قديمة .

وجدير بالذكر ان الانتخابيين العاديين من خصوم التجارة البلدية تركوا كتابي وشأنه فى معظم الأحيان ، وذلك أنهم يفتقرون الى المعرفة الاقتصادية ، والخبرة العملية بالنشاط البلدى ، والكفاية الأدبية التى تمكنهم من قراءة هذا الكتاب ، ولكنهم لا يزالون يحرضون الجمهور بقولهم : ان البلديات التجارية تتردى الآن فى هاوية الافلاس ، تحت وطأة الديون الآخذة فى التزايد الدائم ، انهم يستخدمون حيلة بسيطة ، فبدلا من أن يقولوا عن اعتمادات المجالس البلدية انها رأس مال ، يقولون انها « دين بلدى » ، ويمضون قائلين : ان نجاح المجالس البلدية فى خدمة الجمهور بأسعار التكلفة ، وفى القضاء على المساهمين العابثين ، معناه أن المجالس أقل كفاية من المشروعات التجارية التى تحكم على نجاحها اذا رأت أن الأسعار أكثر من التكاليف ، والتى تقدم لمساهميها أنصبة ضخمة نتيجة لذلك .

غير أن خصوم التجارة البلدية عجزوا ـ عندما نشر هذا الكتاب لأول مرة ـ عن اغفال الحقيقة التالية التى لا يمكن أن يردوا عليها : لقد نددوا ببلدياتنا واعتبروها مشروعات مفلسة سيئة الادارة ، وكان هذا التنديد كفيلا بأن يطيح حتى بالمشروعات الخاصة السليمة . غير أن المشروعات الخاصة السليمة تعرف كيف تعالج هذا التنديد (لاحظوا الخسارة الفادحة التى ألحقها «اتحاد شركات الصابون» بصحيفة رائجة صحيفة تستطيع أن تطلق الشائعات على التجارة البلدية دون أن يلحق بها أذى) . وبالرغم من هذا كله لم تتأثر القروض البلدية ، وهذا ما تثبته أسعار الأسهم ، بل ان الاشخاص الذين قالوا ان هذه القروض لا قيمة لها حرصوا على استثمار أموالهم فى السندات البلدية بأسعار مغرية . غير أنهم أعلنوا مع ذلك ، وبلهجة ظافرة ، ان سعر السندات البلدية تدهور ، وأن مجلس مقاطعة لندن لم يعد قادرا على الحصول على ما يريد من مال مقابل ٣٪ . وليس لدى ما أقوله ردا على هذا الاتهام الا أن أؤكد أن المغالط الذى يبلغ من تهوره انه يدعى أن هبوط سعر السندات نتج عن فقدان الثقة بمركز المجالس البلدية ، هذا المغالط يستطيع أن يتهور فى أى موضوع يتناوله . ان سندات بلدياتنا ظلت محتفظة بأسعارها العالية . والذى حدث فعلا أن قيمة الاموال ارتفعت بعد الحرب فى جنوبى افريقية ، وانخفضت سندات الحكومة البريطانية

فبعد أن كانت اكبر من قيمتها الاسـمية انخفضت الى حـوالى ٨٠٪ واقترب معدل المصـارف من الرقم ٧ . والمناهضـون للتجارة البلدية يريدون أن يدعوا أن انخفاض أسعار السندات البلدية معناه ان حملتهم ضد النشاط المدنى الانجليزى تؤتى ثمارها . غير أنهم ينسون ان عليهم أن يشيروا لا الى الانخفاض العام فى الاسعار ــ وهـو الانخفاض الذى كانت ضربته للمشروعات الخاصة أعنف من ضربته للمشروعات العامة ــ وانما يشيرون الى انخفاض مقصور على السندات البلدية و لايصـحبه ارتفاع فى سعر النقود . لاجدوى من الشعور بالتشفى ازاء العقبات التى يصادفها أمين صندوق المقاطعة ، ذلك أن وزير الخزانة وآل روث تشايلد يواجهون المتاعب نفسها . ان جدلا كهذا لم يكن ليستحق التعليق ، الا لأنه يصور عجز الصحف اليومية وجهلها عند مناقشة هذه المسألة على صفحاتها .

والشعب الذى يثيره المناهضون للمجالس البلدية يهدف حقا الى احتكار جميع الخدمات العامة حتى يربح منها الافراد . ويبدو أن أحمق صيحة ارتفعت فى هذا الشغب تلك الصيحة التى تطالب ب « تسوية تجارية » . وسأغامر واقول لنفسى : أن الشخص الشريف العاقل الذى يجشم نفسه عناء قراءة هذه الصفحات لن يلوث نفسه مرة اخرى ويردد هذه الصيحة ، أو يصوت لشخص قادر على هذا الخطأ البدائى . والذين ارتكبوا هذا الخطأ فى الانتخابات البلدية السابقة خجلون الآن من أنفسهم بما فيه من الكفاية ، ولم نعد نسمع بأناس محترمين يظنون أن انخفاض نسبة الوفيات خطأ تجارى لأن هذا الانخفاض لا يسفر عن ربح مقداره ١٠٪ نقدا ، وهو ما كان متوقعا قبل اضطلاع المتعاقد بالمهمة . بيد أنه يتعين علينا أن نواجه الحقيقة التالية : ان الشرفاء والعقلاء والمتمتعين بالذكاء العادى يقعون بالفعل ، فى الأخطاء السابقة بدافع من تهور أو جهل أو خضوع للعرف التجارى . وعندما يدلون بأصواتهم يصـبحون لعبة فى أيدى أصحاب المصالح المالية ، الذين يرون أن كل امتداد لنشاط المجالس البلدية يحرمهم ميدانا كان لهم أشبه بأرض « توم تيـدلر » أرضا ظلوا يلتقطون منها الذهب والفضة طوال السنين الماضية ، على حساب دافع الرسوم .

وهناك افتراض عام مؤداه أن نتائج الانتخابات البلدية لعام ١٩٠٧ كانت نكسة عنيفة للتجارة البلدية . وقد كان من نتائج هذه النكسـة أن تمرد دافع الرسوم على النشاط البلدى . والكتاب الحالى يبحث فى أسباب هذه النكسة . ولقد أوضحت قبل وقوع هذا التمرد عيوب نظام الضرائب . لقد نجحت الطبقات المالكة والطبقات العاملة فى التهرب من تكاليف الاصـلاحات الاجتماعيـة ، ووقع عبء التكاليف كله على عامة

دافعى الرسوم من افراد الطبقة الوسطى المناضلة . وأوضحت أن هذا النظام ينطوى على ظلم لا يحتمل . كان هناك من اقترح حلا لهذه الأزمة قائلا : ان علينا أن نعيد عقارب الساعة الى الوراء ، غير أن هـذا الحل لم يكن عمليا البتة . كنت أعرف ، ويعرف معى كل من عمل فى جهاز عام ، أن الساعة الاولى التى تنصرم داخل لجنة ستنزع من الممثلين الجدد معظم الهراء الذى كانوا يرددونه فى اجتماعاتهم الانتخابية ، وأن أذكى الممثلين وأكثرهم ايثارا سيتحمس فى الحال للمجالس البلدية . ولكنا لا يمكن أن ننكر أن دافع الرسوم سيظل يتمرد ، وأن المشروعات العامة ستظل مشلولة ، الى أن نحقق اصلاحا جوهريا فى عملية تمويل المجالس البلدية ، ونوفر جهازا دستوريا للمشروعات العامة التى تمتد الى آفاق أرحب من آفاقنا البلدية الحالية التى تتسم بالقدم والتعويق.

وقد حدث فى لندن أن خلط الناس بين هذه المشكلة والاعتبارات الحزبية السياسية المعتادة . ومن أجل هذا لم يلحظ أحد تقريبا حقيقة ما حدث . لقد كانت النية متجهة نحو التخلص من الاشتراكيين البلديين، غير أن عملية التخلص تركزت على الاحرار الذين كانوا ألد خصوم الاشتراكيين البلديين فى المجلس السابق . ان المناهضين للاشتراكية هم الذين أطيح بهم ، أما الاشتراكيون الفابيون ، الرسميون ، فاحتفظوا بمقاعدهم وسط الضجة . اننى أذكر هذا لأننا نخرج منه بموعظة : يجب ألا يثق دافعو الرسوم فى الكتابات الانتخابية التى تتورط فى افتراض خاطىء تماما ، افتراض يقول ان كل حر اشتراكى ، وان كل محافظ خصم لنشاط الدولة أو النشاط البلدى . ولن يتحقق الخلاص للناخب الا اذا عرف بدقة ما الذى تفعله المجالس البلدية ، والكتاب الحالى يهدف الى توفير هذا الشرط له — هذا اذا كان فى مقدور كتاب أن يشبع الحاجة الى الالمام المباشر بنشاط المجالس البلدية ، وهو الالمام الذى لا يحذقه سوى قلة منا ولولاه لما استطعت — وانا رجل أدب — أن أجعل لكتابى قيمة .

وختاما ، أحذر مرة أخرى دافع الرسوم الذى يحاول أن يلتقط أنفاسه وسط ضغط الطبقة العاملة التى تعتصر منه نفقات التعليم ، والاسكان . والرعاية الطبية ، ومساعدات الفقراء ، ومعاشات العجزة. اننى أقول له ان ظروفه ستزداد سوءا سواء أدلى بصوته للمعتدلين أو التقدميين ، اللهم الا اذا نظر الى رسالته العامة بجدية وابتعد عن الرومانسية ، واعتبر هذه الرسالة وكأنها رسالته الخاصة ، ولجأ الى الاساليب البسيطة الواضحة الكفيلة بالتخفيف عنه وحمايته ، وهى الاساليب التى قد يجمعها من هذه الصفحات .

وفى الآونة الاخيرة ظهر جانبان جديدان للمعارضة التى تتعرض

لها المشروعات المدنيـــة . ويتلخص الجانب الاول فى توزيع بيـــانات على الرســـوم والضرائب مؤداها أن التجارة البلدية ، وفرض ضرائب على دخول الأثرياء ، أمور منافية للدين والاخلاق . ولست بحاجة الى الرد على هذا الكلام : اذ ان من الواضح الجلى ان ماساتنا الدينية والاخلاقية مبعثها اننا تركنا شعبنا فريسة المشروعات التجارية التى تسرقه دون وازع ، تلك المشروعات التى تجنى أرباحا طائلة بفضـــل الشرور التى تسعى مجالسـنا البلدية دوما الى قمعها . والى الآن لم يقـدم مجلس بلدى ، أو حتى يفكر ، فى اتخاذ أى اجراء يتنافى مع الدين او الاخلاق. اما المشروعات الخاصة فانها تستغل الفقر والرذيلة ، والكفر بضراحة ودون ماحياء ، تفعل ذلك لكى تحقق لنفسـها أرباحا وتلقى بدافع الرسوم فى هوة اليأس . وهو مضطر الى أن يدفع من اجل القضاء على المرض، والجريمة ، وفقدان الشخصية ـ تلك الاشـــياء التى يثرى منها صاحب العمل ، وبائع الخمور ، وصاحب بيوت الرذيلة .

أما التطور الثانى فيتمثل فى اقتراح تعـديل الرسوم الجمـركية كوسيلة لرفع العبء عن دافـع الضرائب دون الحاجة الى اشتراكيـة المجالس البلدية . يكفى أن أقول هنا انه اذا نجحت الرسوم الجمركيـة الجديدة فى طرد الواردات المصنوعة واحلال الانتاج المحلى محلها (وهذا هو هدفها الرئيسى) فلن تكون هذه الرسوم مصدرا للدخل على الاطلاق. اما اذا استمر الاستيراد وكان هناك دخل من الضرائب المفروضة على الواردات ، فان دافع الضرائب لا يضمن أن هذا الدخل سيرفع الاعبـاء التى كانت تثقـل كاهله ــ وذلك عن طريق مضـاعفة المسـاعدات التى تعطيها الحكومة المركزية فى الوقت الحالى للسلطات المحلية . لا يستطيع دافع الضرائب أن يضمن هذا ، اذ من يدريه أن الاجراء الجديد لن يقصد به خفض الضريبة المفروضة على أصحاب الدخول من العاطلين ؟ وفى هذه الحالة سيدفع للسلع المستوردة ثمنا أكبر . غير أن الزيادة تذهب الى جيب الاشخاص الذين يحصلون منه اليوم على شطر كبير من مكاسبه ، وذلك فى صورة ايجار . ليست التجارة البلدية اذن شرا يجب اجتنـابه بكل وســيلة ممكنة ، وانما هى امتداد للمـدنية ، امتداد مرغـوب فيه ومثمر . والتجارة البلدية تصلح لأقطار التجـارة الحرة مثلما تصـلح للأقطار التى تطبق سياسة الحماية الاقتصادية . من أجل هذا لا نرى غرابة فى أن المتحمس لمشروعات الرسوم الجمركية الجديدة ، يتحمس أيضا لاشتراكية المجالس البلدية .

ويبدو أن أوقع شكوى ضد التجارة البلدية هى الشـكوى التى تردد أن التجارة البلدية تطرد راس المال من البلاد ، ان التجارة البلدية

هى الوسيلة الوحيدة الأكيدة للاحتفاظ براس المال داخل البلاد . ان النظام الحالى يبعث براس المال الانجليزى الى الخارج لتطوير باهيا بلانكا ، تاركا برمنجهام تتمرغ فى نسبة الوفيات المرتفعة . هذا النظام يعجل بخروج رأس المال الى الخارج . واذا لم يكن للتجارة البلدية من فضيلة سوى انها تجعل الاستثمار المحلى اجباريا لكان ذلك كافيا للرضا عنها ، بدافع من الشعور بالوطنية .

أيوت سانت لورنس .

الخامس عشر من يناير سنة ١٩٠٨

ج . ب . ش

- ١ -

انتصارات تجارية للتجارة البلدية

تبدو التجارة البلدية نشاطا بسيطا للغاية · غير أن الرجل العاقل يدرك أن الصراع السياسى الذى ينشب بسببها قد يقترب من شفا الحرب الأهلية ، وبذلك يفوق أى صراع آخر فى انجلترا منذ مشروع قرار الاصلاح لعام ١٨٣٢ · ومن المؤكد أن الجدول وحده لا يصفى النزاع · والملكية الخاصة لن تتخلى عن أخصب مناطقها وهى تواجه منطق الاشتراكية · كما أن العامل الذى يكد ويشقى ، أو البائع فى المدينة ، الذى ترهقه الايجارات وترهقه الضرائب ؛ أو الموظف ، كل هؤلاء لن يستندو الى أسس فردية تجريدية ويتركوا طريقا واضحا يرفع عنهم عبئهم . وهذا الوضع لم يتطور الى الآن بدرجة كبيرة ، الى حد أن العمود الذى ظهر فى الصحيفة أخيرا تحت عنوان « التجارة البلدية » لم يثر من الاهتمام ما أثارته أعمدة أخرى · غير أن العنوان تغير مؤخرا فى صحيفة « التايمز » فأصبح : اشتراكية المجالس البلدية · والواقع أن اشتراكية المجالس البلدية هى ما نسميه نحن بالنزعة التقدمية ·

والحجج التى تساند التجارة البلدية قد تبدو جارفة · فلنضرب مثالا لصاحب متجر يستهلك كمية كبيرة من الغاز أو التيار الكهربائى كى يعرض سلعة بطريقة جذابة ، أو لنتصور صاحب مصنع مطالب باضاءة مئات المناضد التى يشتغل أمامها العمال . انه مطالب بأن يدفع تكاليف انتاج هذا الضوء مضافا اليها الفائدة التى يدرها رأس المال · ويجب أن تكون هذه الفائدة كبيرة بالقدر الذى يشجع المستثمرين الافراد على تكوين شركات تجارية عادية للغاز أو الكهربا . وتدار هذه الشركات بحيث تحافظ على ارتفاع معدل الفائدة بدلا من انخفاضه · فاذا أدخلت تحسينات على هذه الخدمات ، واذا حدث انخفاض فى السعر (وهذا أمر غير متوقع تماما) فان هناك هدفا واحدا الا وهو مضاعفة العائد الى أقصى حد ممكن بالنسبة لتكاليف الانتاج ·

والآن ، ان صاحب المتجر — بوصفه مواطنا وناخبا فى الهيئة المحلية الحاكمة — يستطيع بامكانياته الجماعية أن يستثمر أكبر قدر يشاء من رأس المال فى مقابل فائدة تقل عن ٤ ٪ . بيد أن زعزعة السندات الحكومية أيسر من

زعزعة السندات البلدية · لنضرب مثالا من مجلس مقاطعة لندن · فطوال عشر السنوات الماضية ظلت الحكومة ، والصحف التى تســـاندها ، تشن هجومها كله على قرض المجلس· ولقد ندد به أحد رؤساء الوزارات السابقين بطريقة جعلت حزبهيحاول أن يحفظ ماء وجههوذلك بتحويل كل أرصدته الى مجال المنافسة تمشيا مع مبدأ «فرق تسد» . ولقد كان اسم مجلس مقاطعة لندن محرما على كل من يستقى سياسته من صحف القصر والصحف المحافظة · ولو تعرضت شركة خاصة لمثل هذا الطوفان من الهجوم لرضخت للأمر فى عجز ، ولو حاولت بعدها طبع سندات جديدة لما استطاعت أن تدفع فاتورة المطبعة . أما مجلس المقاطعة فكان يكفيه أن يرفع أصبعا كى تتدفق الملايين عليه فى مقابل فائدة تقل عن ٤٪ · وكان عليه أن يعد ترتيبات خاصة كى يتيح الفرصة لصغار المستثمرين · ان الأشخاص الذين يهاجمون رأس ماله ويقولون انه «افلاس بلدى» يتكالبون على السندات دون أن يعيروا صحفهم أدنى اهتمام ، تلك الصحف التى تقول لهم ان شركاتنا البلدية ستنهار فى القريب العاجل تحت وطأة جبل من الديون ، وان مستعمراتنا فى نيوزيلندة واستراليا ستصاب بالافلاس لا محالة بسبب الديمقراطية الصناعية · ان المستثمر يفضل الشركة المتحدة ذات الديون البلدية الضخمة تماما مثلما يفضل شركات التأمين التى تتمتع براس مال ضخم . وهو محق فى هــذا . فالنفقات البلدية ، فى حقل التجارة ، هى نفقات مثمرة ، وديونها ليست ســوى رأس المال الذى تستغله . من أجل هذا لم تصادف المجالس البلدية أية صعوبة فى جمع رأس المال · وقد يطوف السلاطين بالعالم ، وتطوف جمهوريات أمريكا الجنوبية ، وهم يستجدون المال ولكن دون جدوى ، وقد يضطر وزراء الخزانة الى اصدار سندات وطنية بأسعار التضحية ، ولكن ما على أمين صندوق المقاطعة الا أن يحدد رقماً فيحصل عليه تماما ·

تلكم هى حقيقة التجارة ، الأساسية ، فى المسألة كلها · وفى ظل التجارة البلدية يستطيع صاحب المتجر أن يحصل على التيار الكهربائى فى مقابل تكاليف الانتاج الحالية ، مضافا اليها سعر الفائدة ، ولايتضمن هذا السعر ضمانات ضد العجز ، ذلك أن الاستثمار العام وقانون الوصاية يريان أن هذه الضمانات كاملة بالفعل · فاذا كان هناك ربح ناتج عن زيادة عارضة فى السعر عاد هذا الى دافع الرسوم وخفف عنه العبء ، أو عاد فى صورة خدمات عامة من نوع آخر ·

وما ان نستوعب هذا الوضع الاقتصادى حتى يصبح نجاح التجارة البلدية واضحا مفهوما ، فاذا توسلت المنظمة التجارية المساهمة طالبة حمايتها من تنافس المنظمة البلدية المساهمة ، دل هذا على حماقة : فكأن صاحب المتجر الصغير يطالب بحمايته من تنافس مخازن الموظفين أو الجيش

أو البحرية . وكأن المنظمة اختارت أكبر معتدل من دافعى الرســوم الساخطين ، وأطلعته على فاتورة الاضاءة عن طريق البلدية (ستة بنسات للالف قدم ، أو أرخص من أسعار الشركة الخاصة بمعدل بنس للوحدة) واذا بموقفه من مشــكلة الاضــاءة بالغــاز أو الكهربا يتغير . وسيظل المجلس البلدى ، ذو الطاقة العادية ، قادرا على منافسة الشركة التجارية - الى أن يصبح فى مقدور الشركات التجارية أن تكون رأس المال بفوائد تقل عن فوائد محاسب المدينة أو أمين صندوق المقاطعة ، والى أن نستطيع العثور على مساهمين يتخلون عن أنصبتهم لتخفيف حدة الرسوم أو يصممون - بحسد - على خفض سعر اضاءة الى أدنى حد ممكن حتى لا يدفعوا جزءا من رسوم جيرانهم فى فواتير الاضاءة الخاصة بهم .

ان هذا يفسر لنا سر شعبية التجارة البلدية وعراقتها . وبقــدر ما تسمح السلطات القانونية للمجالس البلدية ، نرى أن هذه المجالس ظلت ، وستظل ، تتاجر باذلة فى ذلك أقصى ما فى مقــدورها ومستغلة الروح الجماعية الموجودة لدى أعضائها .

وليس من شك فى أن الجهاز الذى يضم مستشارين مترددين عاجزين سيترك أكبر عدد ممكن من الخدمات العامة فى يد المشروعات التجارية. تماما مثلما يفعلون فى ميادينهم الخاصة . انهم يفتحون محلات صغيرة على نطاق ضيق بدلا من أن يخرج من بين صفوفهم أمثال هويتلى ، وأناميكر، ومورجان ، وكانيجى. فاذا كان الجهاز يضم مستشارين أثرياء ومن أصحاب الكفاية التجارية ، فانهم سينهجون نفس السياسية ، ذلك أن لهم أنصبة فى الاستثمارات التجارية التى كان من الممكن أن تستولى عليها المجالس البــلدية . والواقع انهم تعبوا حتى نجحوا فى الانتخابات ، لا لشىء الا ليحموا استثماراتهم الخاصة خوفا عليها من المنافسة « الظالمة » (أى التى لا تقاوم) ، تلك المنافسة التى يمثلها المجلس البلدى . وهناك ذلك الجهاز الذى يضم أصحاب عقائد من الهواة ، وهؤلاء يندفعون الى التجارة البلدية بدافع من المبدأ . غير أنهم يفتقرون الى التدريب العملى والخبرة الكافية ، وبذلك يعجزون عن ادارة الأعمال بأنفسهم . أو يعجزون عن السماح لهيئة من الموظفين بأن تقوم بها بدلا منهم . وهكذا تضطرب الاوضاع فى البداية، تماما مثلما يحدث بالنسبة لذلك النظام المألوف: الشركة المساهمة الهاوية. ان محنة الانتخابات الشعبية لا تنطوى على سر ، سر يحول العقول الضيقة الى عقول راجحة ، أو الجبناء الى قادة ، أو المطامع الخاصة الى وطنية مدنية، أو الشذوذ الى ادراك سليم . وفى الوقت نفسه ليست النية متجهة الى احداث العكس ذلك أن أكبر الحمقى ، وأكثر المغامرين سوقية ، وأشد المتعصبين ، يتربى تربية اجتماعية بفضل الحياة العامة وممارسة النشاط فى اللجان - وبصورة لم يعهدها فى الحياة الخاصة أو حتى فى التجــارة

الخاصة . وما أن تلتقي الروح الاجتماعية بالكفاية في العمل داخل مجلس بلدي حتى تلمس تطورا لا يقاوم في نشاط المجلس البلدي . مثال هذا العمليات التي تمت في الارض على يد اتحاد شركات برمنجهام في عهد المستر تشمبرلين ، والعمليات التي قام بها مجلس مقاطعة لندن في عهدنا . ان التعاون المدني ينتصر على التجارة المنافسة في ميدان تزويد المدينة بالماء ، والاضاءة ، والترام ؛ بل والمساكن . ولا مراء في أن هذه الخطوات تؤدي الى نتائج هائلة . خذ رجلا دفع لتوه نصف بنس في مقابل ركوب ترام تابع للبلدية . لو كان هذا الترام تابعا لادارة تجارية لكلفته التذكرة بنسا أو بنسين . وتستطيع أن تذهب معه لفحص حسابات الشركة وتثبت ان نظام مسك الدفاتر العادل كان يحتم عليه أن يدفع أربعة بنسات . وقل للعامل الذي يدلي بصوته كيف ان الاقتصاد الحق يقتضي من قريبه الذي يعمل سائقا في الجهاز البلدي عشر ساعات يوميا ستة أيام في الاسبوع ، وبأجر ثابت وحلة رسمية ، أن يعود ثانية الى الاجور التنافسية والعمل سبع عشرة ساعة طوال أيام الاسبوع ، مرتديا معطفه البالي وشاله الممزق . ولنستوقف صاحب المتجر الذي دفع لتوه بنسين أو ثلاثة بنسات لكل ألف قدم مكعب من الغاز ، مضافا اليها ضريبة الاضاءة العامة والفائدة ، ولتؤكد له أن المدينة ستصاب بالافلاس وأن المالك سيحل محل العمدة ما لم يدل بصوته طالبا العودة الى نظام الشركة التجارية المحتكرة ، التي تبيع الالف قدم بثلاثة شلنات ؛ وما لم يطالب باعادة فرض ضريبة الانارة . ولتبسط العلم البريطاني في لندن وتخبر سائق التاكسي الذي ترهقه الايجارات والذي يدفع ثمن الماء لشركة خاصة، يدفع ضعف ما يدفعه جاره عبر الحدود ؛ والذي يدفع لاتحاد شركات كرويدون ــ اخبر هذا السائق بأن الامبراطورية ستنجح أو تسقط تبعا لطريقة شراء الماء بسعر يختلف ــ عكسيا ــ باختلاف الكمية المستهلكة ، وأن من حق المساهم في شركات المياه أن يدلي بصوته في كل دائرة انتخابية تجري فيها أنابيب المياه التابعة لشركته ، هذا الى جانب الابقاء على الاحتكار الذي منحه جيمز الاول ، والمعفي من ضرائب اثبات الحجة ، ذلك الاحتكار الذي بلغت قيمته اليوم ١٠٠٠٪ . قل هذا كله ــ بيد أن قولك ، للاسف، عبث في عبث . ان تاجر المجلس البلدي لا يعارضك : انه يسخر منك . فطالما ظل السوق البلدي أرخص سوق فان الجمهور سيشتري منه ، وستحتج الشركات ، غير أن احتجاجاتها لا فائدة منها ، تماما مثل الاحتجاجات التي يرفعها بائع الادوات الكتابية والصيدلي على المتاجر.

ولا داعي لأن نثقل كاهل هذه الصفحات ونورد من الكتاب السنوي للمجلس البلدي أمثلة على نجاح التجارة البلدية ، أمثلة تثبت صحة ماورد آنفا والدعايات الانتخابية التقدمية مليئة بهذه الأمثلة . هناك أبحاث الجمعية الفابية، واتحاد الاصلاح بلندن ، وهناك اعمدة الصحف التقدمية،

والاحتجاجات الموجهة ضد « افلاس المجالس البلدية » فى الصحف المضادة للصحف التقدمية ، والتقارير السنوية للسلطات المحلية ؛ والصحف الاسبوعية المخصصة لشئون المجالس البلدية بما تحويه من صور واحصائيات لا حصر لها ، والكتيبات الخاصة باشتراكية البلدية التى جمعتها صحف مثل الـ « كلاريون » من أعمدتها الخاصة ، ونتاج مجلس المقاطعة ، والتقارير البرلمانية الخاصة بالتجارة البلدية. ان هذه الوسائل كلها قد اتخمت الجمهور بالحقائق لدرجة أن اعادة سرد هذه الحقائق هنا شيء لا يحتمله البشر ٠ ان فوضى الباب المفتوح يعد مضيعة للوقت ، وهذا الباب أكثر انفتاحا فى كافة الخدمات العامة، والعمل التجارى الذى يتحكم فى هذه الخدمات هو طلب لاحد له على رأس المال الرخيص ، يضاف اليه عدم اكتراث بالأرباح ٠ ولقد أزيح هذا الباب تماما بفضل الدفعة الظافرة للاشتراكية البلدية ، تلك الاشتراكية التى سميت بـ « المذهب التقدمى »، وهى تسمية تعيد الثقة الى النفس ٠

- ٢ -

الادارة البلدية

لا يمكن أن نبالغ بسهولة فى تقدير أهمية الادارة كعامل من عوامل النجاح الصناعى ، غير أن الادارة أصبحت منفصلة اليوم عن الملكية ، ومن الممكن أن تشترى الادارة من السوق بكل سهولة مثلما تشترى الاجهزة . ولا تجد اليوم من يقول ان شركة السكك الحديدية تعتبر فى حكم الاستحالة لأن السكك الحديدية لا يمكن أن تدار بوساطة ثلة من المساهمين ، حتى ولو كانت هذه الثلة تمارس نشاطها عن طريق لجان من المديرين الذين لا يعرفون الفارق بين عمود البستون والتروس . كل ما فى الأمر أن المديرين يحددون النتائج التى يريدونها ، وعليهم بعد ذلك أن يكلفوا مجموعة من المديرين المهرة ومهندسى السكك الحديدية لكى يدلوهم على طريقة تحقيق هذه النتائج . وبهذه الطريقة تصنع شركة حديد لندن والشمال الغربى كل ما تريده من أشياء ، سواء كانت قاطرات أو أرجل خشبية ، دون أى تدخل من متعاقد . وهذا الوضع نفسه يواجه مجموعة دافعى الضرائب والرسوم الذين يمارسون نشاطهم عن طريق سلطة المجلس البلدى . ان دافعى الضرائب والرسوم أغبياء وضيقو الافق ، شأنهم شأن المساهمين العاديين . والملاحظ أن أسوأ ممثليهم فى المجالس البلدية عاجزون أيضا ، شأنهم شأن أسوأ المديرين العاديين الذين يتقاضون أجورا كبيرة . غير أن دافعى الضرائب والرسوم والمستشارين يضيئون مدنهم بالكهربا ، ويسيرون قطارات الترام ، ويبنون المساكن ، ويطهرون الموانى ، وينشئون أماكن للتخلص من النفايات ومناطق لاحراق جثث الموتى ، ويعبدون الطرق ويديرون المدافن . انهم يفعلون هذا كله بنفس السهولة التى ترسل بها مجموعة من أرامل رجال الدين برقية عبر الاطلنطى اذا كان لديهن المال الكافى . وبنفس السهولة التى ينشىء بها مليونير جاهل صحيفة . ان سوق العمل يضم الآن سوقا للكفايات ، وتستطيع أن تحصل من هذه السوق على مدير قيمته ١٠٠٠٠ جنيه سنويا . وثق من أنك ستحصل عليه بنفس السهولة التى تحصل بها على عمال الحفر .

وتتمتع المجالس البلدية بامتياز كبير فى سوق الكفايات ، ذلك أن المناصب العامة تستطيع أن تجتذب - بشدة - المنظمين والاداريين الذين

يتمتعون بكياسة وكفاية . ان المجلس البلدى يستطيع أن يحصل دوما على موظف مسئول بأرخص مما تستطيع الشركة . والمجلس البلدى لايصاب بالافلاس أبدا ، ولا ينحسر أمام أى اكتشاف جديد . كما أن المجلس البلدى لا يطرد أبدا أحد المسئولين دون ان يضع قضيته موضع الاعتبار المتأنى داخل اللجنة . وفي هذه اللجنة يستطيع صاحب القضية أن يتفاهم مع كافة أفراد الهيئة . والشخص الذى يسلك مسلكا لا غبار عليه ويؤدى عمله كما يجب لا يجد ما يقيله من الوظائف العامة : ان دخله ومركزه مضمونان على الدوام . يضاف الى هذا أنه يتمتع بمرتبه كاملا وهو ليس مطالبا بالمحافظة على المظاهر ، يكفيه مظاهر الحياة العادية ، وهو ليس بحاجة الى اقامة الحفلات وتوجيه الدعوات ؛ وليس بحاجة الى العدم والحشم من أجل التظاهر ، ويستطيع اذا شاء أن يستقل الدرجة الثالثة بالقطار ، ويعيش فى حى غير عصرى ، وينضم الى أية طائفة يشاء أو لا ينضم، كما يستطيع بعد انتهاء ساعات العمل ، أن يتصرف فى وقت فراغه ويشبع ذوقه متمتعا باستقلال شخصى لايعرفه موظفو الشركات التجارية. ليس من قبيل المبالغة اذن أن هذه الاعتبارات تجعل الوظيفة التى تدر فى المجلس البلدى ٣٥٠ جنيها سنويا أحب من بعض الوظائف التجارية والنشاط الوظيفى الذى يدر ١٠٠٠ جنيه سنويا . من أجل هذا يحصن دافعو الرسوم والضرائب على أكثر مما يستحقون ، بالرغم من تورطهم فى مسألة الرواتب فى المجالس الوظيفية .

فاذا انتقلنا الى الطرف الآخر وجدنا أن كل ما نستطيع أن نقوله هو انه اذا كان موظف المجلس البلدى لا يخشى شيئا فان آماله محدودة بشدة . ان موظف المدينة ، ومهندس المقاطعة ، وان القائم بأعمال المساحة فى المقاطعة والمسئول عن الصحة ، وان كل هؤلاء يعرفون أنهم لن يحصلوا على ١٥٠٠٠ جنيه سنويا ، بل لن يحصلوا على ٥٠٠٠ جنيه ابان بقائهم فى خدمة المجالس البلدية . ليست من نصيبهم تلك الاحلام المتعلقة بالمطامح السوقية ، والاثارة التى تسببها المضاربات المالية ، والسياسة الحزبية ، والحياة العصرية . غير أن هذا العجز نفسه له قيمته ، ذلك أنه ينطوى على قدرة الاختيار . ان المغامر التجارى والاجتماعى ، صاحب الطموح السوقى ، أبعد من أن يمثل النوع المستحب لموظفى المجالس البلدية . وللمطامح غير السوقية مجال كامل فى حياة المجلس البلدى ، فرئيس القسم هناك يستطيع أن يرقى الى منصب يحسد عليه ، منصب يفيد المجتمع حقا . والترقية لا تقتصر على الارتقاء من نقطة الى نقطة داخل المجلس البلدى الواحد ، وانما تتمثل أيضا فى الانتقال من مجلس بلدى الى مجلس بلدى آخر . فاذا خلا منصب موظف فى مجلس مقاطعة لندن يتقاضى ٢٠٠٠ جنيه ، منصب يحتمل حصول صاحبه على وسام ، فان موظف الاقليم يستطيع

أن يرشح نفسه لهذا المنصب دون ان يغامر - بذلك - بمنصبه القديم . كما يستطيع ، بطبيعة الحال ، أن يستقيل من منصبه ويشتغل بالنشاط التجارى فى أى وقت يشاء . غير أنه لا يقدم على هذه الخطوة فى الواقع - الأمر الذى يؤكد أنه لن يكسب شيئا بهذه الخطوة الأخيرة .

مجمل القول أنه اذا اجتمع فى السوق مديرو الشركات المساهمة وممثلو دافعى الرسوم البلدية باعتبارهم جميعا « هواة ينفذون مشروعات بأموال الآخرين » ، اذا اجتمع الطرفان لاختيار الهيئة التنفيذية ، فان المجلس البلدى سيتفوق على منافسيه. ومن المؤكد أن المجلس البلدى سيحصل على مديريه بثمن أرخص - مثلما يحصل على رأس المال بثمن أرخص أيضا .

- ٣ -

عندما تصبح التجارة البلدية غير مجزية

اذا أراد المسئول عن الصحة ميكروسكوبا أو أراد موظف المساحة فى المقاطعة جهازا للمسح ، فان المجلس البلدى لن يستفيد شيئا ان هو أنشأ مصنعا للاجهزة العالمية لانتاج هذا الجهاز وحده • ولا يستبعد أن يكون فى الامكان انتاج هذا النوع من الاجهزة فى نصف دستة من المصانع الاخرى ، وبكميات تكفى أوروبا كلها . بل ان مجلس مقاطعة لندن ـ بكل ما فيه من فرق موسيقية ـ لم يفكر الى الآن فى انتـاج آلات الترومبون بنفسه • يجب أن تكون الاشـياء التى تطلبهـا السلطة من الضخامة والاستقرار بحيث يظل المصنع المطلوب مشغولا بالانتاج دوما • وما ان ندرك هذه الحدود التى تقف عندها المجالس البلدية حتى تتضح حماقة المخاوف الغامضة التى تقول ان الاشتراكية ستقضى على القطاع الخاص برمته . فكلما ازداد نشاط المجلس البلدى ازداد ربح القطاع الخاص. ذلك أن كل توسع فى نشاط المجلس البلدى يقتضى شراء عدد لا يحصى من المواد ، تلك المواد التى يمكن انتـاجها فى القطاع الخاص بطريقة اقتصـادية ما دام هـذا القطاع الخاص يقف على قدميه وحـده ولا يعتدى على رسوم الفقراء أو على القطاعات الخاصة الاخـرى كى ينفق منها على اعالة بعض عماله ـ موجز القول على هذا القطاع الخاص أن يخضع ـ فى نشاطه ـ لمبدأ « الأجور العادلة » .

وهناك وسيلة أخرى تستطيع الاستثمارات الخاصة أن تقف بها على قدميها ، حتى بالنسبة للمواد التى تتطلب ـ لضخامتها ـ مصنعا قائما بذاته . فالموهبة الشخصية بكل درجاتها ، من الوجاهة والنشاط الى العبقرية الطاغية ـ تلعب دورا هاما فى الصناعة ، كالدور الذى تلعبه فى الفنون الجميلة . ان الشخص الذى ولد ليكون رجلا من رجالات الصـناعة يستطيع أن يقـول للمجلس البلدى : « اليكم هذا المشروع الضخم الذى يجب تنفيذه . هذا ، بالرغم من أننى قد اضـطر الى تكوين رأس المال بربح ١٠٪ بينما تستطيعون أنتم تكوينه بربح ٣ر٥٪ وبالرغم من أننى أدفع للعاملين عندى مبالغ محتـرمة وأعاملهم معاملة حسنة لدرجة أنهـم لن يتركونى ويذهبـوا اليكم • وبالرغم من أننى مضطر الى أن أدفع لرؤسائى الفرعيين ضعف المرتبـات التى تدفعونها لاقرانهم . الا أننى سأنظم عملى ، وأنتزع قواتى الصناعية وابث فيها

روح النشاط ، وبذلك سأنجز العمل بأقل من تكاليفكم ، وسأنجزه على نحو افضل . وسأحصل من الصفقة على ربح مرض لى . اليكم عرضى، وهو عرض ارخص من تقديرات مصلحة الاشغال الموجودة لديكم . » ونحن نفترض بالطبع ان هناك من الاسباب ما يجعلنا نؤمن بأن المتعاقد سيثبت انه كان على حق عند ما تفاخر — وفى ظل ظروف كهذه ، يجب أن نقبل عرض المتعاقد ، ولا شك أن عرضه سيقبل . وكل من خبر العروض الخاصة بالاعمال الهندسية الهامة المعقدة ، يعرف أن هذا المثل ليس نادرا أو مبالغا فيه . وحتى لو قل الرقم عن ۲۰٫۰۰۰ جنيه فان الفارق بين أدنى عرض وأعلى عرض كثيرا ما يزيد على ۱۰۰٪ وبالرغم من أن المواصفات قد تكون دقيقة للغاية فى تفاصيلها بحيث لا تعطى مجالا للتغيير فى طبيعة الانتاج أو كيفيته ، الا أن أحد المتعاقدين قد يقبل انجاز العمل مقابل ٦٠٠٠ جنيه بينما يقبله آخر مقابل ١٤٠٠٠ جنيه ، دون وجود بواعث بعيدة يمكن التعرف عليها . اننى مضطر الى أن أقول ان العامل الشخصى هو الذى يلعب دوره . ان خصوبة الابتكار وسرعته ، والشجاعة فى تنفيذه على عجل ، والقدرة على بث الحماس فى نفوس العاملين ، كل هذه الصفات قد تجعل المتعاقد أكثر امتيازا من مهندس المقاطعة ، مثلما تجعله أكثر امتيازا من المتعاقد المنافس . وفى بعض الاحيان نعثر على الامتياز عند الجانب الآخر : فالمسئول فى المجالس البلدية ، أو رئيس اللجنة هو الذى قد يقترح على المتعاقد بعض الاصلاحات والأساليب الاقتصادية . ان للمتعاقد أساليبه الروتينية الآلية ، غير أنه قد يستفيد من العقول الفضة حتى لو كانت هذه العقول ممثلة فى لجنة من الهواة (لجنة تتضمن على الدوام شخصا من غير الهواة) . والواقع أن هناك مسائل كثيرة تحتاج الى خبرة المجالس البلدية ، لدرجة أن أكفأ المتعاقدين يستطيع — عند ما يشرع فى أعمال المنشئات العامة لأول مرة ، أن يتعلم الكثير من ابسط المجالس البلدية . غير أن خبرة المجالس البلدية فى خدمة المتعاقد على الدوام . ولذا ليس فى التجارة البلدية ما يحرم صاحب المشروعات القدير من الامتياز الشرعى الذى تكفله موهبته ، بل ان هذه الموهبة تحميه من ذلك النوع من المنافسة التى يخشاها حقا ، منافسة العمل الردىء المضنى ومنافسة العرض الرخيص . وهو رخيص ظاهريا ، غير أنه أسوأ صور التبذير فى الواقع . والتجارة البلدية تجعل المنافسة قاصرة على منافسة فى حقل الكفاية فى الادارة والتفوق فى الانتاج . وهو يستطيع أن ينتصر على هذا النوع من المنافسات .

معنى هذا أنه اذا كانت الشركة المساهمة من الذكاء وحسن الطالع بحيث تستطيع الحصول على مدير ذى كفاية نادرة ، استطاعت

هذه الشركة ان تنجح فى منافسة المجلس البلدى ـ اذا كان المجلس البلدى ادارة عادية . أو فلنضع الحقائق على النحو الذى تبـــدو به فعلا : ان صاحب العبقرية الصـــناعية ســـينتصر ان هو الف شركة مساهمة كى تزوده براس المال .

غير أن أعمال العالم هى أســاسا أعمــال عادية ينجزها رجــال عاديون ونساء عاديات ـ أما المنشئات العامة التى تكفى ضخامتها كى تجعل المصانع اللازمة تعمل على الدوام الى أن تغطى نفقـــاتها ، فان المجالس البلدية تستطيع أن تنفذها بســعر أرخص من سعر القطاع الخاص . هذا على أن تكون هذه المنشئات ذات طابع محلى محض .

- ٤ -

موقف المشروعات التجارية المنافى للمجتمع

من الملاحظ ، فى كثير من الخدمات العـــامة ، أن العمال يلعبون دورا أكبر من دور الآلات . لذا فان التكاليف فى هـذه الخدمات تعتمد على الاجور وقوة الاشراف اكثر مما تعتمد على سعر الفائدة . خـذ مثـلا عمليـة جمع النفـايات من منزل لآخـر . ان المصـنع المطلوب لهذه العمليـة قوامه جيـاد وعربات وجاروف وسـلال . ان تكاليف المصنع هنا لا تعد شيئا اذا ما قيست بتكاليف العمل ، بل ان العمـل هنا هو القوة المحركة فالرجل هو الذى يقود الجواد ، أما الجـواد ، فلا يقود الرجل والرجل هو الذى يستخدم الجاروف ، أما الجاروف فلا يستخـدم الرجل . غير أن الامر يختلف ، على سـبيل المثـال ، فى حالة محطة الانارة . فهنا نجد أن تكاليف المصنع أكبر ـ نسبيا ـ من تكاليف العمال . والمصنع هو الذى يســوق الرجل بدلا من أن يسوق الرجل المصنع ـ وذلك لأن الآلة البخارية والدينامو لا يتوقفان ويدخنان الغليون عند ما يختفى المشرف . وهناك وجه آخر من وجوه الاختلاف : ان العاملين فى محطة توليد القوى الكهربية مهرة ومنظمون، ونقابات العمال تنظم سعر الكهربا . وهكذا تتســاوى المجالس البلدية والشركات التجارية فى السعر الذى تدفعانه للمحطة ، وبذلك لاتستطيعان التنافس على حسـاب ارهاق العـامل وانتزاع أكبر قدر من الربح . أما الزبال فغير ماهر ، وغير منظم ، كما أنه عامل عابر سبيل . ويستطيع العاملون فى القطاع الخاص أن يحصلوا عليه بأجر لا يستطيع أن يقدمه مجلس بلدى تقدمى يلتزم مبدأ «الحد الأدنى الأدبى» للأجور البسيطة. يضاف الى هذا أن المتعاقد الشخصى ندر أن يكون رفيقا مع العاملين فى جمع القمامة ، وبذلك يستطيع أن يسوقهم سوق العبيد ، وبطريقة لابد منها للحصول على أكبر نتيجة من هذه الوظيفة التى لا تروق لهم هذه الوظيفة التى لا يقتنع بها العاملون فى المجالس البلدية ولا يرغبون فيها .

واضح الان أن الدعوى التى تحيل دافع الرسوم المعتدل الى الاضاءة البلدية (هذه الدعوى التى تستند الى رخص الاضاءة البلدية نسبيا) تحيل دافع الرسوم التقدمى الى القطاع الخاص حين يعمل القطاع الخاص فى جمع القمامة . ذلك أن المجلس البلدى ـ حتى لو

قل حظه من الذوق والاحساس بالواجب الاجتماعى ـ لا يستطيع أن يجعل فاتورة جمع القمامة ضئيلة جدا ضآلة الفاتورة التى يقدمها المتعاقد الذى يستنزف عرق العاملين معه . وطالما أن دافع الرسوم يتهور ويفضل أرخص عرض ـ وهذا ما يحدث الآن ـ ستحجم التجارة البلدية عن ميادين تحتاج اليها بصورة ماسة . ذلك ان لحظه من التفكير كفيلة بأن تقنع الشخص الذكى بأن شركات التيار الكهربى الخاص تؤدى واجبها على اكمل وجه ، كالمجالس البلدية تماما ، بل وقد تطلب نفس الأسعار الرخيصة . غير أن من الممكن وقوع اهمال خطير وتهور أرعن فى عمليات جمع القمامة وما يتصل بها من أعمال ـ كاخلاء الغرف أو تنظيفها اثر حالات الامراض المعدية . واكثر من هذا أن عدم الكفاية والتهور سيخضعان دافع الرسوم للمصروفات الخاصة من اجل التردد على الاطباء ، ونتيجة للعجز ، الى آخر ذلك . ولن يقف الأمر عند هذا الحد بل انهما تؤثران ـ مباشرة ـ على الرسوم نفسها . وذلك فى حقل النفقات الصحية . أما انقطاع التيار الكهربى مدة ساعة من حين لآخر فانه قد يجعل الأصوات ترتفع بالشكوى . وليس من شك فى أنه يضايق ـ غير أن هذا الانقطاع لا يكلفنا شيئا اللهم الا اذا ضيفنا العابر ، وأضعنا شيئا من دهن الشموع وبترول المصباح . لذا وجب أن نخرج من هذا بأن القياس التجارى مقياس مضلل . وبأن الحاجة الى التجارة البلدية تتناسب تناسبا عكسيا مع الربح الذى تجنيه . وتكفى أمثلة قليلة لتوضيح هذا .

فلنأخذ أكثر فروع الاستثمارات التجارية شعبية : المشروبات . انها تدر أرباحا طائلة . ولنأخذ أوضح فرع من فروع المشروعات العامة ، فرع لا يستطيع أحد أن يتحداه : انشاء الطرق . ان هذه العملية ليست مربحة من الناحية التجارية على الاطلاق ، ولكن لنفرض اننا حاسبنا تجارة المشروبات على ما تجره من عجز ، وعدم كفاية ، ومرض ، وجريمة ، وعلى الآثار المؤلمة فى الطاقة الانتاجية الصناعية ، والتكاليف المباشرة التى تظهر فى صورة أجور الأطباء ، ورجال الشرطة، والسجون ... الخ ...الخ ...! ولنفرض فى الوقت نفسه اننا حاسبنا الطرق الرئيسية والجسور على قيمة الوقت الذى وفرته لنا ، والتعب والدموع ! سيتضح على الفور أن الطرق والجسور تدر على نفسها أضعاف ما تتكلفه . أما مباهج السكر فتكلف من النفقات ما لا تستطيع أن نتصوره بعقولنا . لذا ، فاننا اذا اقترحنا اخضاع تجارة المشروبات للمجالس البلدية على أن تحد المجالس البلدية من عملية الافراط ، فان دافع الرسوم سيجنى من هذه الصفقة ما لا يجنيه من النظام الحالى ـ حتى لو تحولت المكاسب التى يجنيها اليوم

صانعو الخمور وأصحاب الحانات الى خسائر تعوضها الرسوم التى تدفع .

غير أن تجارة المشروبات ليست أفضل مثال يصور لنا زيف المقياس التجارى فنحن اذا اردنا أن نعقد مقارنة بين المشروعات الخاصة والمشروعات العامة لانعثر على العامل الرئيسى داخل صناعة المشروبات وغيرها من الصناعات التى تشغل بال الكثيرين من المصلحين، وانما نعثر على العامل الذى نقيس به فى قضية الفقر ، تلك القضية التى تعتبر كل القضايا الاخرى مظهرا لها . حقق للرجل دخلا محترما وستجد انك حللت له كل مشاكله — اللهم الا مشكلة الخدم . والآن ، ان وجه الاختلاف الهام بين وضع المستثمر التجارى ، ووضع دافع الرسوم أن المستثمر التجارى ليس مسئولا عن العمال الذين يستخدمهم ، اذ يكفيه أن يدفع أجورهم طالما أنهم يعملون له . أما دافع الرسوم فانه مسئول عن هؤلاء العمال من المهد الى اللحد . ومن اجل هذا تستطيع الشركات الخاصة أن تجنى أرباحا طائلة على يد العمال الذين يكدون وينتابهم اليأس — كل هذا على حساب دافعى الرسوم . وكثيرا ماتتحدث الشركات عن هذه الارباح باعتبارها دليلا على تفوق المشروعات الخاصة فى ميدان الكفاية ، وخاصة اذا ما قورنت — بطريقة مثيرة — بعجز المجالس البلدية عن تحقيق ربح تجارى فى الميدان نفسه .

فكروا — على سبيل المثال — فى وضع شركة ضخمة لأعمال المرافىء . من المؤكد أنكم ستعثرون على منشئات ثلاث بالقرب من المرافىء : الملجأ — المستشفى — مركز الشرطة . وجدير بالذكر أن عملية شحن السفن وتفريغها مهمة خطرة ، كما أنها ليست بالعمل الثابت الى حد كبير ، ذلك أن البواخر لا تصل فى اعداد منتظمة ، وبأوزان منتظمة ، وفى فترات منتظمة — كما أن العمل نفسه لا يكفى لاستيعاب هيئة من العاملين المنتظمين فى العمل كما هو الحال بالنسبة لعمال السكك الحديدية . ما أكثر الذين يعينون ثم يتم الاستغناء عنهم بنفس السهولة — فى مقابل ستة بنسات فى الساعة (فى لندن) أو أقل من ذلك . وهذا الوضع يناسب شركة المرافىء ، غير انه يحيط المرفأ بأناس فقراء ، يائسين ، متهورين . وليس هناك امرؤ يقف عند منعطف الطريق ينتظر من يلتقطه لعمل مؤقت الا ويصبح شحاذا — مهما بلغ من قوة شخصيته وجودة تدريبه . بل اننا نلمس نفس الوضع فى الوظائف الفنية . فنفس الشرور ماثلة مثلما هى ماثلة فى صفوف العمال المؤقتين . الفارق الوحيد أن ظروف الوظائف الفنية أكثر أدبا . أما أصحاب الاسهم والمديرون فلا يعيشون بالقرب من الموانى ، ولذلك لا يهمهم الأمر شخصيا . أما دافع الرسوم الذى يعيش بالقرب من الميناء فيتأثر لدرجة خطيرة سواء من الناحية الشخصية أو من الناحية

المالية . ومما يساعد على تفسير هذه الأوضاع زيارة ملجأ فى أحد المرافىء . وتجاذب أطراف الحديث مع احد رعاة قانون الفقراء .

ان أى عامل من عمال المرفأ يستطيع أن يدخل هذا الملجأ فى أية لحظة يشاء ، ويعلن انه شخص معوز ، وبذلك يجبر الرعاة على ايوائه واطعامه وكسوته — على حساب دافعى الرسوم والضرائب . فاذا بدأ يمل روتين « العنبر الملىء بالاصحاء » ، واذا بدأ يمل هذا النشاط الضائع ، استطاع أن ينتظر قدوم باخرة ويطالب باخلاء سبيله . ثم يعمل فى المرفأ يوما ، ثم يبدد أجره فى السكر والملذات ، ليعود الى الملجأ صبيحة اليوم التالى وقد اصبح من جديد شخصا معوزا . هذه العملية يقوم بها حاليا ، وبانتظام ، رجال ليسوا بأقل من اخوانهم فى الطبقة ذكاء وكفاية . ومن حين لآخر يتسبب السكر فى اقتيادهم الى مركز الشرطة بدلا من اعادتهم فورا الى المصنع . فاذا أصيبوا فى عملهم بشىء فانهم يذهبون الى المستشفى لتجرى لهم عمليات جراحية، ففى المرافىء الضخمة ، تقع حوادث تستدعى العلاج فى المستشفى . وعند ما تصل المرافىء الى قمة نشاطها تقع هذه الحوادث بمعدل حادثة كل خمس عشرة دقيقة . وفى النهاية ، عند ما تدب الشيخوخة فى أجسادهم ، يستقر بهم المقام فى الملجأ باعتبارهم فقراء مسنين ، الى أن يوسدهم الرعاة لحدهم .

والآن ، أنت لا تستطيع فتح الملاجىء والمستشفيات ومراكز الشرطة بلا مقابل . وفى السنوات الاخيرة اصبحت الملاجىء تتكلف أكثر مما كانت تتكلف سلفا . والواقع ان الشكوى ارتفعت نتيجة لزيادة الرسوم والضرائب . والناس يستغلون هذا الوضع للتنديد بالتجارة البلدية . وهذه الشكوى مرجعها ، أولا وقبل كل شىء ، الى قانون الفقراء . أما الأسباب الأخرى فتتمثل فى نفقات التعليم ونفقات الشرطة والواقع أنها قامت بتطوير فروع التجارة البلدية التى تعد بخفض الرسوم من باب الارباح . ان نفقات الملجأ ، تلك النفقات التى تؤخذ من الرسوم ، جزء من ثمن الفقر واليأس واذا كان سبب هذه النفقات تشغيل العمال من حين لآخر ودفع أجور لا تكاد تسد رمقهم ، اتضح ان دافع الضرائب والرسوم ، لا الشركة الملاحية ، هو الذى يتحمل جزءا كبيرا من تكاليف العامل المؤقت . والواقع أن الأنصبة والارباح تخرج من جيب دافعى الضرائب مباشرة ، وليست بالارباح بأية حال من الاحوال . وهكذا نجد أنه من بين سخريات الموقف العديدة أن التضحيات التى يبذلها دافع الضرائب لانقاذ الفقراء تذهب — الى حد كبير — الى جيب الاغنياء وتساعدهم .

أما المجلس البلدى فلا يستطيع ان يفرغ جيب دافع الرسوم بهذه

الطريقة . أحيلوا المرافىء الى المجلس البلدى ، ولن يبرر المجلس البلدى الخسارة فى الملجأ ومركز الشرطة قائلا ان هناك مكسبا فى المرافىء نفسها . ودافع الرسوم لا يدخل فى الحسبان ، الشىء الوحيد الذى يعرفه هو ما اذا كان عدد البنسات الموجودة فى الجنيه قد قل أو زاد . لذا اذا استولى المجلس البلدى على المرفأ فان هدفه الأول سيتلخص فى تنظيم نشاطه بحيث يضمن عملا منتظما للعمال مقابل أجر يستطيعون أن يعيشوا عليه ـ حتى لو اقتضى الأمر اكتظاظ المرفأ بالعمال فى الايام الخاملة . ويستمر الحال على هذا المنوال الى أن تحل المشكلة على يد تنظيم جديد ، وأساليب جديدة ، ذلك أن صعوبات كهذه تظل ، ماثلة عند ما يتعذر ، تجاهلها . وفى ظل هذه الظروف قد تختفى الارباح التى كانت الشركة الملاحية تجنيها قبل ذلك . ولكن اذا كنا قد نجحنا فى القضاء على شطر كبير من العوز والجريمة حول الميناء ، فان الصفقة تعتبر مربحة جدا بالنسبة لدافعى الضرائب ، بالرغم من أن صحيفة « التايمز » ستكتظ بالرسائل التى تقارن بين الرخاء التجارى السابق فى عهد الشركة الملاحية و « الافلاس » الحالى الذى يعانى منه المجلس البلدى .

فاذا عدنا من مجال المشروعات التجارية الضخمة ـ الذى تمثله الشركة الملاحية ـ الى المجال المحدود الذى يمثله متعهد القمامة فى الابراشية ، تمثل لنا نفس الخطر الذى يشكله الاقتصاد المزيف . وعندما يقوم المجلس البلدى بأعمال جمع القمامة مدة عام ، فمن السهل على الأعضاء الذين تتلخص نظرتهم الى الاقتصاد فى خفض أى وجه من وجوه الانفاق الى أدنى رقم ممكن ـ من السهل على هؤلاء أن يحصلوا على تقديرات من المتعاقدين الذين يعرضون تنفيذ العملية لقاء مبلغ يقل عن المبلغ الذى تكلفه مصلحة الاشغال البلدية . أما سر المتعاقد فبسيط : انه يستخدم عمالا غير دائمين ، ويدفع لهم أجورا بسيطة للغاية يصحبها « بقشيش » من أصحاب البيوت . وهنا نجد أن العواقب أوخم من العواقب التى صادفتنا فى المرافىء . ذلك أن عملية جمع القمامة تختلف عن عملية تفريغ السفن من حيث أن الأولى تؤثر على صحة السكان بطريق مباشر ، كما تؤثر على راحتهم وطاقتهم . ودافع الرسوم الذى يتوهم أنه وفر بضع بنسات عند ما استعان بمتعاقد سيخسر مبلغا قد يتراوح بين شلن وعدة جنيهات بسبب المرض ، وسيعانى من عجز مستمر فى طاقته وطاقة العاملين معه ـ سيحدث هذا اذا لم يتم جمع القمامة بطريقة منتظمة ، متكررة ، ناجحة . وربة البيت وحدها هى التى تعرف جيدا ما تعانيه من ضيق ومن زيادة فى أعباء المنزل عندما يزورها جامع قمامة غير دائم ، جامع يتقاضى أجرا تافها ـ بالرغم من أنها قد ترضيه ب « البقشيش » .

وجدير بالذكر أن ضيق ربة البيت يؤثر على الامكانيات القومية تأثيرا كبيرا . والأزواج يعرفون هذا جيدا . وخلال وباء الجدرى ـ الذى يكلف الكثير ـ قد ترتفع الرسوم بشدة نتيجة لعمليات التعاقد الرخيص . ان دافع الرسوم يدفع على الدوام ثمن الامراض الوبائية التى يعلم بأمرها ، وبخاصة الحمى القرمزية والدفتريا والحصبة . فاذا قام بعمليات التطهير التى تعقب هذه الاوبئة ووباء الجدرى عمال مؤقتون ، فان الشخص الذى يطهر اليوم حجرة اثر مرض الحمى القرمزية قد يطرد فى المساء على يد المتعاقد ليلتحق صبيحة اليوم التالى بوظيفة عادية . وهكذا ، قد يقوم عامل التطهير بنشر الوباء أكثر مما يقوم بمنعه . كما اننا نجد فى حقل الاعمال الصحية كم يكلف الفقر ـ ممثلا فى اعانة قانون الفقراء ـ وكم يدفع العامل المؤقت الثمن من أخلاقه حين يغرق نفسه فى الخمر والجرائم . ولا يقف الثمن عند هذا الحد : فهناك الثمن الذى ندفعه بسبب عدم الكفاية وبسبب اهمال المرض ، وما يصحبه من روتين عام يتكلف الكثير ، روتين يتمثل فى التفتيش والتطهير والتنظيف والاخلاء . يضاف الى هذا نفقات خاصة من أجل العلاج والتمريض وحالات العجز .

ولكن لم يتضح بعد ماذا كان قيام المجلس البلدى بالمهمة هو الذى سيحل الاشكال . وقد يقال اننا اذا أوجدنا نظاما مناسبا للتفتيش ، وعقوبات فعالة تفرض بصرامة ، فان المتعاقد قد يقوم بالعملية بنفس الدقة التى قد يبديها المجلس البلدى ـ دون الاستعانة بالعمال المؤقتين أو الجائعين . فلنتصور اذن أن متعاقدا عرض القيام بأعمال المجلس البلدى مقابل مبلغ يقل عن المبلغ الذى قدرته مصلحة الاشغال ـ حتى على فرض أننا أضفنا الى هذا المبلغ المتعاقد عليه تكاليف التفتيش الملائم وفرض العقوبات لضمان حسن سير العمل . ولنفترض أنه تعهد بتوفير الظروف المريحة لكل من يعمل لديه ، بالقياس الى مستوى الطبقة العاملة . وقد يبدو هذا العرض مرضيا ، ومع ذلك فسيخسر دافع الرسوم كثيرا حين يقبل هذا العقد ، الا اذا حصل كلّ عامل بمقتضى العقد على أجر كامل يعيش به . والتحليل التالى سيطلعنا على الحقيقة .

انك تستطيع أن تدفع للعامل أجرا أقل من الاجر الذى يكفيه للعيش . وذلك باحدى طريقتين ، هناك الطريقة المباشرة وبمقتضاها يعمل الذين يتقاضون أجرا تافها ، ويأكلون طعاما تافها ، ويعيشون فى مساكن حقيرة ، ويلبسون أسمالا ، ويلقون الهوان والمشقة ـ يعمل هؤلاء ويستنزفون قوتهم أعواما قليلة ثم يطردون ليحل محلهم أناس أكثر شبابا وأقل نصيبا ليسيروا فى نفس الطريق المفضى الى الدمار . يستطيع المتعاقدون أن يجنوا أرباحا على يد هذا (الاحتياطى) مثلما يجنى أصحاب

الحانات أرباحا فى الموانى أو الغابات الاسترالية ـ أرباحا يدرها احتياطى البحارة والرعاة الذين يقبلون على الحانات ومعهم ما كسبوه من عمل امتد شهورا ـ ليطردهم بعد ذلك صبى الحانة بعد أن ينفقوا كل بنس فى الشراب . ولسنا بحاجة الى أن نعلق على هذا الشكل من أشكال الارهاق ـ هذا الشكل الشائع . وأى شخص من الذكاء بحيث يستطيع قراءة كتاب عن التجارة البلدية يدرك على الفور أن الاستعانة بمتعاقد من هذا النوع سيكلف دافع الرسوم الكثير ـ حتى لو قام المتعاقد بالعمل بلا مقابل ودفع مبلغا اضافيا يدعم به الرسوم التى تقتضيها الصفقة .

غير أن استنزاف الجهد لا يتم فى الواقع بهذه الصورة الواضحة البسيطة . فأكثر أشكال الاستنزاف شيوعا وأشدها خطرا لا يتمثل فى استنزاف الضحايا البؤساء بصورة مخجلة على يد صاحب عمل متوحش ، وانما يتمثل فى استنزاف صناعة لصناعة أخرى فى صمت وبطريقة شعبية . وتكون النتيجة أن العامل لا يجوع داخل هذه الصناعة أو تلك ، وانما يجوع فى مكان آخر ونتيجة للعلاقة بين هاتين الصناعتين . ولقد كان المستر سيدنى ويب وزوجته (١) أول من حلل هذه الظاهرة الاقتصادية . والاقتصاديون المحترفون وحدهم هم الذين بدءوا يدركون حقيقتها . هذه الظاهرة لا تتعارض مع حسن النية المعتاد من جانب صاحب العمل والبهجة والذوق المعتادين من جانب المرءوس .

ولنضرب مثالا مألوفا . فلنفرض أن هناك عاملا متزوجا ، أو مساعد متجر أو موظفا فى درجة لا تعد من الدرجات الراقية ، وانه يتقاضى أجرا أسبوعيا يتراوح بين ثمانية عشر شلنا وأربعة عشر شلنا . فاذا ارتفع أجره بمعدل ست شلنات فى الاسبوع حدث تحول كبير فى حياته الاسرية ومركزه الاجتماعى ، تحول أكبر من التحول الذى يحدثه دخل سنوى كان يقدر بألف جنيه ثم ارتفع الى خمسة آلاف جنيه . ومن العسير على قراء مجلة « سبكتاتور » أو صحيفة « التايمز » أن يدركوا ضخامة الترقية التى ترفع أجر صاحبها من ثمانية عشر شلنا فى الاسبوع الى أربعة وعشرين شلنا ، أو من أربعة وعشرين شلنا فى الاسبوع الى ثلاثين شلنا . أن قراء هاتين الصحيفتين المرفهين كثيرا ما يصعقون حين يرون المعدمين يقاومون بشراسة تشريعات المصانع التى تحمى أولادهم من الخروج من المدارس والالتحاق بالمصانع للحصول على بضعة شلنات فى سن مبكرة . ولكن لو كانت خمسة الشلنات شيئا كبيرا فى نظر الدوق مثلما هى شىء كبير فى نظر عمال كثيرين ، لدفع الدوق بابنه الى الشارع لكى يكسب قوت يومه وهو فى العاشرة ـ هذا اذا سمح له القانون . فاذا كان لديه

(١) الديمقراطية الصناعية، سيدنى وبياتريس ويب (لندن ـ لونجمانز ـ ١٨٩٧).

ابنتان قويتان فانه لن يسمح لهما بأن تهلكا نفسيهما فى البيت ، طالما انهما تستطيعان الذهاب الى المصنع أو العمل فى جمع القمامة ، أو المتجر، كى تجلب كل واحدة منهما للمنزل خمسة شلنات أو عشرة أو اثنى عشر أو خمسة عشر • فاذا لم يكن لديه أبناء ، أو اذا كان لديه عدد قليل لا يأخذ كل وقت ربة البيت ، فان دوقته تستطيع أن تقضى نصف يومها كخادمة غير مقيمة لدى أسرة من الطبقة المتوسطة الدنيا ـ على أن تتقاضى خمسة شلنات أسبوعيا أو أكثر من هذا اذا استطاعت الى ذلك سبيلا • غير أن هذه الظروف العائلية ندر ان وقعت فى أسر النبلاء ، اللهم الا بعد الثورات • ولكن الملايين من بيوت العمال الانجليز تعيش فى هذا الوضع• والنتيجة أن هناك فى السوق كمية هائلة ، مستمرة من العاملات وعمال المناجم • ومن الممكن استخدامهم بأجور لاتكاد تمسك الرمق. ويستطيع المنظمون تنفيذ سلسلة كاملة من الصناعات على يد هؤلاء العمال الذين يدرون على أصحاب العمل أرباحا وفيرة • غير أن تنفيذ هـذه العمليات يلحق الخسارة بدافع الرسوم الذى يضطر فى النهاية الى تعويض ما هو أكثر من الفارق بين الأجر المدفوع وتكاليف العيش ـ اللهم الا اذا ضاع الدين بسبب الوفاة قبل الاوان •

فلنتتبع العملية فى أكبر اللحظات المواتية لها • ها هـو ذا عامل يتقاضى أربعة وعشرين شلنا فى الاسبوع (وهو أجر لندن الحالى الكفيل بتحقيق « الحد الادنى المعنوى ») ، وها هو ذا يعمل لدى مجلس مقاطعة لندن • فاذا استطاع هو وزوجه أن يجدا من ينفق على البيت فى مقابل ستة شلنات فى الاسبوع (ولا يمكن هنا أن نتوقع شقة منفصلة ومزيدا من الطعام الذى يمكن أن يتبدد بصورة أخرى) أصبح الاربعة والعشرون شلنا ثلاثين شلنا ـ وفى هذا اختـلاف كبير • واذا نظرنا الى الامور من الوجهة الاقتصادية وجدنا أن العامل لا يهمه اذا كان الذى سينفق على البيت ابنه أو ابنته أو ابن أى شخص آخر والفتاة التى تعمل فى أحد مصانع لندن تستطيع أن تجد أسرة تعيش معها ـ هذا اذا لم تكن لديهـا أسرة • غير أن العواطف الاسرية تبالغ فى تصوير البشر ، لدرجـة أن الفتاة التى تستطيع أن تجلب للمنزل خمسة شلنات فقط قد تضطر الى العيش مع عامل يتقاضى ثمانية عشر شلنا بدلا من عامل يتقاضى أربعـة وعشرين شلنا ـ اللهم الا اذا كان الاخير أباها •

ها هى ذى الفتاة (أو الفتى) تجلب للمنزل خمسة شلنات كل أسبوع ، وبذلك ترفع عن كاهل الاسرة عبئا كبيرا ، وبذلك يستفيد الأب والأم والابنة ، ويشعرون بسعادة • ولكن الواقع أن الأب يعول الفتاة ـ الى حد ما ـ من الاجر الذى يدفعه مجلس المقاطعة له • معنى هـذا أن رئيسها يثقل كاهل دافع الرسوم كى يدفع جزءا من نفقات استخدامها •

وازاء امتياز كهذا يعرض على أحد مجالس المقاطعة عقدا لجمع القمامة • وهذه الهيئات مقيدة اليوم بقرارات تجبرها على أن تدفع أجورا كاملة وعادلة لعمالها . وبذلك تكتشف أنهالاتستطيع اتمام المهمة بطريقةرخيصة وهى الطريقة التي يقدر عليها المتعاقدون • ومن أجل هذا تعطى الامتياز للمتعاقدين قائلة ان هذا الاجراء من باب الاقتصاد فى النفقات • وبالرغم من أن دافعى الرسوم يدفعون لعمالهم الناضجين أجورا كاملة الا أن الاستعانة بمتعاقد يمكن هذا المتعاقد من استنزاف جهد ابنة العامل • تلك الابنة التى ترفع أجرها الى حد الكفاف عن طريق استنزاف جهد والدها . وهكذا يحصلون على جهد شخصين فى مقابل أجر يقل عنأجر ونصف ـ حتى لو دفعوا للمتعاقد عشرة شلنات مقابل عمل يدفع فيه خمس شلنات • ليس من شك فى أنكثيرين من دافعىالرسوم سيعتبرون هذا الاجراء ضربة من ضربات النشاط الذكى • غير أن دافع الرسوم سيصبح أكثر ذكاء اذا هو دفع للعامل تسعة وعشرين شلنا كل أسبوع مقابل خدماته هو وابنته مقابل العمالة المباشرة ـ وبذلك يوفر ربح المتعاقد • ولكن ، حتى لو نظرنا الى الامر من هذه الزاوية وجدنا أن النظام الذى يجعل احدى الصناعات تعيش على حسابالاخرىكالطفيليات هو نظام خاسر ـ وسنلمس ذلك عندما نتتبع العملية الى نهايتها ، ذلك أننا لم ننته منها بعد • والى أن نفعل ذلك يتعين علينا أن نتذكر أنعاملنا الوهمى قد لا يعمل فى مجلس المقاطعة ، وانما فى شركة أو مؤسسة ـ بأجر يعينه على الحياة •

وفى هذه الحالة نجد أن المتعاقد والهيئة العامة التى تقبل عقده ، يجعلان الشركة تدفع الفارق بين ما يدفعه المتعاقد للعامل وما يتكلفه العامل كى يعيش •

والآن دعونا نتتبع حياة ابنة العامل • تمر الايام ويموت أبواها أو يتقاعدان عن العمل ويعتمدان على أولادهما بدلا من أنيسهما فىاعالتهم • ولا تكفى خمسة شلنات فى الاسبوع لمواجهة هذا الوضع الطارىء . فاذا تزوجت الابنة برجل يتقاضى أجرا يمسك رمقه ، فانها تنفق على نفسها بنفسها ، وتلقى بعبء أبويها على كاهل زوجها (ويحتمل أن يكون له أبوان هو الآخر) ، أو تبعث بهما الى أحد الملاجىء • غير أن هذا الحل لا يتم بصفة مستمرة • فقد لا تتزوج الفتاة • وحتى لو تزوجت فان زوجها قد يموت ، أو يهجرها ، أو يصاب بعاهة ، ويصبح عاطلا ابان الازمات الاقتصادية • ان هذه الامور تقع بصورة مستمرة ، الامر الذى يجعلنا نجد دواما عددا كبيرا منالنسوة اللاتى يجاهدنكى يعشن ويربين أولادهن عن طريق جهودهن •

تصور مصير امرأة كهذه • انها تبحث عن عمل فى أحد المصانع ،

وهم يعرضون عليها خمسة شلنات فى الاسبوع . فاذا رفضت هذا المبلغ بحجة أنه لايكفى لاطعامها واطعام أولادها حلت محلها على الفور ، وعن طيب خاطر فتيات أكثر شبابا ، ومرحا ، وجمالا – فتيات يستطعن الاعتماد على أجور آبائهن اذا استدعى الامر . وتحاول المرأة أن تكسب شيئا عن طريق الخدمة فى البيوت ، فتكتشف أن كثيرات من زوجات العمال على استعداد للخدمة « ساعة كل يوم » مقابل نفس الاجر (خمسة شلنات) بالرغم من أن الساعة هنا قد تعنى نصف يوم ، ووجبة فى منتصف النهار ، وبعض زيادات عارضة نتيجة للقيام بغسل الثياب وما شاكل ذلك . وقد يسفر هذا ، فى أحسن الاحوال ، عن مضاعفة القيمة الاسمية للوظيفة ، ويستحيل قيام المرأة بالخدمة الدائمة فى البيت بسبب الاطفال ، وبالمثل يستحيل مقامها هناك مع الاسرة . والايجار قد يصل الى ستة شلنات وستة بنسات للغرفة الواحدة . وبين حين وآخر نجد أن منافسة الرجل الذى يؤوى العامل باعانة – سواء كان هذا العامل زوجة أو ابنة أو غريبا – قد يجعل الاجور تهبط الى ما دون مستوى الكفاف . وندر ان لاحت بارقة اصلاح ، ذلك أن معظم هذه الصناعات المرهقة قد تضطر – اذا أجبرت على دفع أجر معقول – الى الاختفاء كلية أو المبادرة الى انقاذ نفسها بأن تعيد ترتيب نظامها فتستقدم الآلات وتستخدم عمالا من مستوى مختلف تماما . انه موقف عصيب ، وبالرغم من أن كل أسرة تقريبا من الطبقة المتوسطة تعرف (وربما أسهمت فى اجهاد) أرملة محترمة قاومت الوضع ، الا أنه ليست هناك أسرة من أسر الطبقة الوسطى تعرف أو تحتمل الارامل العديدات، والزوجات المهجورات، والنسوة الوحيدات ذوات الطابع « المتطفل » السائد اللائى يلقين بسلاحهن فى المعركة ويتشاجرن ، ويحتسين الخمر ، ويسرقن ما استطعن الى ذلك سبيلا . وهكذا يؤهلن أنفسهن ، ويؤهلن أولادهن لاعانات الفقراء ، واعانات المرضى ، واجراءات الشرطة التعسفية ، ويخلقن مركزا للعدوى التى تنشر مرض الاهمال الميئوس منه وعدم التزام الضمير فى العمل اليومى – الامر الذى يكلف دافعى الرسوم ما هو أكبر من الميزانية كلها، ميزانية المستعمرات وميزانية الوطن ، الميزانية المدنية والميزانية العسكرية .

وهكذا نجد أن المتعاقد قد يضمن لنا أن العمال الذين سيستخدمهم غير مؤقتين ، وأنهم مهرة منتظمون مرحون أصحاء ، لم يتأثروا مباشرة بالفقر أو الجريمة وأنه يدفع لهم الاجر الكامل المعتاد فى هذه الصناعة . ومع ذلك فلن يستفيد دافع الرسوم شيئا ان هو قبل عرض المتعاقد ، ما لم يثبت أن كل شخص يقترح تشغيله فى العمل سيتقاضى مقابله

أجرا كاملا يجعل العامل يعين نفسه بنفسه. والى أن تصر على هذا الشرط الجوهرى لن نستطيع أن نقبل المقارنة البسيطة بين عرض المتعـــاقد وتقديرات مهندس المقاطعة ، ونعتبرها مقياسا للمزايا النسبية للمشروعات التجارية والمشروعات البلدية .

هذا هو الشكل السليم لذلك التجديد الحديث ، المتمثل فى قانون الاجور العادلة فى كافة العقود التى تعقدها المجالس البلدية والمتمثل فى أجور كاملة تدفع العاملين فى المجالس البلدية كى يحيوا حياة كريمة .

- ٥ -

ردود فعل حميدة للمشروعات التجارية

ان القارىء الذكى المتحمس للمشروعات التجارية لا شك يشعر بالضيق حين يقرأ الفصل السابق • وسيحس بأن هذا الفصل لم يتوخ جانب العدل ، ذلك أنه لم يتحدث أبدا عن أصحاب العمل الذين لا يرهقون عمالهم ، ولا عن المنافع الاجتماعية الهائلة التى حققتها المشروعات التجارية للمجتمع • واذا كان للتجارة موقفها المعادى للمجتمع ـ ممثلا فى السجن والملجأ واعانات الفقراء ـ فماذا عن ردود الفعل الحميدة التى تنفع المجتمع ؟•

ان هذه التجارة تطعمنا ، وتكسونا ، وتزودنا بوسائل النقل • وموجز القول ان عملها اليوم يتلخص فى اعالتنا وبناء مدينتنا • وهى تتحمل فى ذلك نتائج مغامراتها •

وقد لا تحقق التجارة هذا كله • غير أنها تحقق ـ على الاقل ـ لسوء الحظ ، ما يكفى لكى يلفت نظرنا ، وهى قد وقعت فى خطأ تجارى ؛ انها تعجز عن توزيع كل المزايا الناتجة عن عملياتها •

لقد عرفنا كيف أن فى مقدور الشركة الملاحية استغلال دافع الرسوم من أجل اعانة عمالها ، وكيف أنها تلقى على كتفيه الحطام الاجتماعى الذى أوجدته أساليبها •

ومع ذلك نرى هذه الشركة عاجزة عن الاستفادة من قيمة المرافىء كاملة • وقد تحاول هذه الشركة جاهدة جمع أرباح تافهة للغاية ، فى جو من القلق الشديد •

يحدث هذا بينما تدخل من أبواب المدينة تجارة تقدر بملايين عدة• والواقع ان الشركة قد لا تدفع أية أرباح ، ومع ذلك تتلفت حواليها فتجد ان الشركات التجارية تجنى أرباحا هائلة ، أرباحا تختفى فى الحال كأن المرافىء ابتلعها زلزال •

فاذا انتقلنا الى متعهد جمع القمامة وجدنا أنه يستنزف جهد العمال ، ومع ذلك يتحدث عن أرقام هزيلة حتى لا يقدم منافسوه عروضا أقل •

وقد يصيبه الافلاس فى بعض الأحيـــان نتيجة لاجراءات قللت من معدل الوفيات فى ابراشيه ووفرت عددا كبيرا من فواتير الاطباء .

غير أن هناك امتيازا رئيسيا ، هائلا ، تنعم به المشروعات العــامة : انها تستطيع جنى كل ثمار عملياتها اذا كانت هناك ثمار — وفى الوقت نفسه تتحمل كافة العواقب اذا كانت هناك عواقب . فاذا اســـتخدمنا اللغة الفنية لرجال الاقتصاد السياسى قلنا ان الاستثمارات العامة تمارس نشاطها كى تجنى كل القيمة الموجودة ، أو تجنى المنفعة الكلية للنشاط الصناعى .

أما الاستثمارات التجارية فلا تعتمد الا على قيمة التبادل أو المنفعة الجدية . وسيتضح معنى هذا اذا نحن سقنا مثلا أو مثلين .

لقد بات من المفهوم أن هناك عمليات صناعية معينة تحقق فوائـد جليلة غير أنه لا يمكن تركها فى يد المشروعات التجارية . ذلك أن أرباح هذه العمليات تذهب بالضرورة الى المجتمع ، منذ البداية . لذا اذا قامت شركة ما بهذه المهمة فانها لن تحصل على الثمن .

ونستطيع أن نضرب مثالا بارزا : تعبيد الطرق فى المدن . لم يكن من الممكن أبدا وضع حاجز عند نهاية كل طريق من طرق المدينة واجبار كل عابر يستخدمه على دفع رسوم معينة .

معنى هذا أن تعبيد الطرق ، من الناحية التجارية ، « غير مجد » . وهكذا نترك مهمة تعبيد الطرق فى يد المجلس البلدى . وتكون النتيجة أن دافعى الرسوم يجنون الكثير من نفقاتهم . أما الشىء الذى لا يدركه الكثيرون فهو أن قدرة دافعى الرسوم على تحقيق أرباح كبيرة لا يحققهــا المضاربون — هذه القدرة قد تمتد الى قطاع الصناعة العامة بأكمله .

فالشوارع والطرق الرئيسية لا تعدو أن تكون جانبا من جوانب النشاط الخاص بوسائل الانتقال . والمشروعات التجارية لا تستطيع أن تمس هذا الجانب ، غير أنها تقوم بمهمة انشاء الجسور التى يدفع عليها رسوم ، وتسيير عربات الترام ، والقطارات ، والتاكسيات .

موجز القول أن المشروعات التجارية تسيطر على كافة وســـائل المواصلات التى تتقاضى أجرا من كل راكب . ولكن بالرغم من أن الشركات التجارية تستطيع أن تجنى حصصـــــا بهذه الطريقة الا أنها لا تستطيع المطالبة بأكثر من جزء من قيمة الخدمات التى تقدمها . وبذلك لا تجنى لنفسها سوى هذا الجزء ، بالرغم من أنها قد تحتكر وسائل المواصلات هذه .

وسبب هذا ان الذين يسافرون بالفعل ليســـوا وحدهم الذين

يتمتعون بتسهيلات المواصلات • ولنأخذ حالة متطرفة : حالة مريض ثرى يعيش فى الريف وتتوقف حياته على وصول جراح من لندن يجرى له عملية جراحية فى ظرف ساعتين على سبيل المثال • انه على استعداد لدفع أى شيء ، « نعم ، كل ما يملكه سيدفعه كى يعيش » — (غير أن هذا سيكلفه أقل من مائة جنيه) وهو يعرض هذا العرض حتى يصل الجراح الى سريره •

وستقوم شركة السكك الحديدية بهذه المهمة • غير أن شركة السكك الحديدية لن تحصل على المائة جنيه ، لن تأخذ أكثر مما يتكلفه الجراح لو كان سفره للمتعة ولو كان يدفع من أجل الاستمتاع بالرحلة بدلا من تحمل مشاقها •

وينطبق هذا أيضا على الرجل الذى يشترى رطلا من الشاى أو طنا من الفحم • ذلك أنه يتمتع بخدمات المشروع التجارى الذى مد خطوط المواصلات بين الصين ونيوكاسل • وهذا الامتياز أكبر بكثير من رسوم الشحن وتذاكر التجار المسافرين ، وهو كل ما تحصل عليه شركة السكك الحديدية والبواخر •

ولنفرض أن هذه الرسوم الغيت !! بل لنفرض أن الناس قد ضاقوا بمتاعب السفر بالسكك الحديدية لدرجة أن اقناعهم بالسفر يقتضى من مكتب التذاكر أن يدفع لهم مبلغا على كل ميل يقطعونه — حينئذ سيقضى القضاء المبرم على المشروعات الخاصه فى حقل المواصلات بصورتها الراهنة •

ومع ذلك سيظل دافع الرسوم ، ودافع الضرائب ، يجنيان الكثير أثناء بقاء الخطوط الحديدية والملاحية على هذا النحو — أى أثناء بقاء المدنية •

انه اختلاف جوهرى • وهو يقضى على أية موازنة تجارية بين النشاط التجارى والنشاط الاجتماعى •

وعندما تنفق شركة مساهمة أكثر مما تأخذ ، فمعنى هذا أن نشاطها يجلب الخسارة • أما حين تفعل سلطة عامة هذا فقد يجلب نشاطها أرباحا طائلة • ولا مراء فى الخدعة التى يمارسها البائع الذى يبيع حبوب الكناريا بأقل من سعر التكلفة كى يغرى هواة عصافير الزينة بشراء دقيقهم وعلفهم منه •

وفى مقدور المجلس البلدى بدوره أن يتاجر على هذا النحو — رأى أن هذا يناسبه مثال هذا أن المجلس يستطيع مد الأسلاك الكهربية

فى المنازل بأقل من سعر التكلفة كى يشجع على استهلاك التيار الكهربى ذلك التيار الذى سيحقق له أرباحا كبيرة ٠

غير أن من الممكن أيضا أن يشغل مجلس بلدى نفسه بمائة فرع من فروع التجارة ويظل يخسر فى كل فرع بمعدل مرة كل نصف عام — ومع ذلك يظل يمضى فى طريقه برضا دافعى الرسوم وتهنئتهم الكاملتين — بالرغم من أنهم هم الذين سيعوضون الخسائر ٠

غير أن المكاسب الاجمالية التى يحققها المجلس البلدى بهذه الطريقة لايمكن أن تقاس ، ولا يمكن أن نقدرها الا بالرجوع المستمر الى الاحصائيات الخاصة بالرفاهية الاجتماعية ٠

مثال هذا أننا لو كنا قد استخدمنا الاحصائيات الصحية واحصائيات الجرائم منذ قرن مضى للحكم على الرخاء المزعوم فى مانشستر فى ظل الاستثمارات الخاصة المطلقة لما استطاع أحد أن يفاخر بنظام المصنع الذى استخدم تسعة أجيال فى جيل واحد ، ويعتبره مجزيا لمجرد أنه خلق طبقة من نبلاء التجار الذين يضمون رجالات القطن ولو قد أخذت سلطات التعليم الجديدة بتوصيات الدكتور ج ٠ ف ٠ ج سايكس وقامت بوزن وقياس أطفال المدارس من حين لآخر لحصلت على احصائيات حية تصلح مقياسا حيا نقيس به القيم الاجتماعية للنظام الصناعى الذى يعيش الاطفال فى ظله ٠

لذا دعونا نتصور مدينة ، رسوم الفقراء فيها ضئيلة ، وكذلك رسوم الشرطة ، والرسوم الصحية ، ولنفترض أن أطفال المدارس يترعرعون فيها ويصلون الى أوزان مثالية ، بينما تخضع كافة الخدمات العامة فى المدينة للمجالس البلدية ، وتدار دون أى ربح ، بل وتدار فى ظل عجز من حين لآخر ، عجز تعوضه الرسوم المدفوعة ٠ ولنفترض وجود مدينة أخرى تخضع فيها كافة الخدمات العامة لشركات مساهمة مزدهرة ، وشركات تدفع من ٧٪ الى ٢١٪ والحركة دائبة فى الملاجىء والسجون والمستشفيات وبين مفتشى الصحة ومطهرى المنـــازل ومنظفيها — وكلهم مثل الشركات المساهمة فى النشاط ، بينما المدارس مكتظة بأطفال يعانون من مرض لين العظام ٠

فلو استخدمنا المقاييس التجارية قلنا ان المدينة الثانية دليل ناجح على الرخاء الذى حققته الاستثمارات الخاصة ، وأن المدينة الأولى مثل سىء على افلاس التجارة البلدية ٠

ولكن لأى المدينتين يدفع الرجل العاقل رسومه ؟

ان المساهمين انفسهم فى شركات المدينة الثانية يودون لو عاشوا

فى المدينة الأولى • ونحن نتسائل : ما هى الفرص المتاحة لدولة أوربية تضم مدنا من النوع الثانى أمام دولة تضم مدنا من النوع الاول ؟

ان هذا يدل على عدم صلاحية المقارنات العادية بين أرباح التجارة ونفقاتها ، وأرباح المجالس البلدية ونفقاتها •

وهذا يقودنا الى اجراء مقارنة على أساس عامل هام جدا ، ألا وهو : الحافز •

ان الحافز التجارى يتوقف عند النقطة التى تتوقف فيها الارباح.

أما الحافز البلدى فيمتد الى النفع الاجتماعى الكامل للمشروع ، سواء بطريق مباشر أو غير مباشر • وأكثر من هذا ان الحافز على الربح التجارى كثيرا ما يكون أقوى فى المشروعات الضارة بالمجتمع أكثر منه فى المشروعات التى تعود بالنفع على المجتمع •

هناك امثلة كثيرة واضحة : هناك الملذات والاستعراضات الآثمة ، وهناك الصحف والكتب الخليعة ، ورخص فتح محال للخمور فى مناطق مكتظة بمحال الخمور . فاذا انتقلنا الى الطرف الآخر المضاد وجدنا الأمثلة الواضحة فى صورة أشياء غير مربحة من الناحية التجارية ، من كنائس ومتاحف قومية ومراجع .

ولكن رب قائل يقول ان الرقابة الفعالة ستحول دون التردى فى مهاوى المشروعات التجارية ، تماما كما فعل مجلس مقاطعة لندن عندما أجبر قاعات لندن الموسيقية على البرامج اللطيفة نسبيا ، تلك البرامج التى حققت ازدهارا هائلا . غير أن الحقيقة ستظل ماثلة : ان قاعات الموسيقى لم تفتش عن مصلحتها الا حين أجبرت على الاهتمام بهذه المصلحة عن طريق الجمهور . وهذا يثبت ان قصر ارباح الاستثمارات البلدية على الحصص التجارية يضيق فى نفس الوقت أفق النشاط التجارى ، ويجعل هذا النشاط غافلا دائما عن الاعتبارات العامة. وبذلك تعجز المجالس البلدية عن انتهاز الفرص التجارية التى تكفلها احتياجات الجمهور الضخمة .

ولنضرب مثالا بسيطا . ان لندن واقعة حاليا تحت رحمة جهاز التاكسيات الذى يصور – بطريقة ساخرة – أبشع عيوب الاستثمارات التجارية . فانت اذا اردت قطع مسافة قدرها عشر ياردات بالتاكسى، كان عليك أن تدفع شلنا . ونتج عن هذا أن مواقف التاكسيات مكتظة دوما بالتاكسيات الفارغة ، ولا يستطيع رجال المرور ، مهما بذلوا من جهد ، أن يخلوا الشوارع من التاكسيات ، التى تظل تزحف فيها . ومع ذلك اذا اردت أن تستقل أحد التاكسيات لمدة ساعة – وندر أن فعل شخص ذلك – كان عليك أن تدفع نصف بنس مقابل كل دقيقة.

وبالنسبة لمئات الألوف من أهالى لندن الذين لا يستقلون التاكسى مطلقا الا حين يكون معهم متاع ، سيقضى هذا الاجراء على عادة المشى – الا اذا كان المشى لسبب مشروع . وما زال الاوتوبيس الذى يتقاضى بنسا شيئا جديدا على لندن نسبيا ، غير أنه أثبت أن البنسين أجر محرم فى لندن ، فعندما انخفض ثمن التذكرة الى بنس زاد عدد الركاب بدرجة تجعل الشوارع الرئيسية عاجزة عن استيعاب كافة الأوتوبيسات التى تريد أن تسير فيها . وفى مقدور سائقى تاكسيات لندن أن يطبقوا نظام الدقيقة ببنس اذا كانت لديهم القدرة الكافية على هذا النشاط . ولكن ، لو كانت لديهم هذه القدرة لما صاروا سائقى تاكسيات . ومن السهل ان نقول ان أصحاب التاكسيات سيطبقون هذا النظام لو رأوا انه يجدى . ومن السهل أيضا بل ومن الحمق أن نقول ان سكة حديد النفق من « مانشن هاوس » الى « أوكسبريدج رود » كان من الممكن أن تظهر منذ عشر سنوات مضت ، أو أن قذارة السكك الحديدية الموجودة تحت الارض كانت اقتصادا حكيما من جانب المديرين . الواقع أن الاستثمار الخاص ليس استثمارا بحق ، وهو لا يكفى احتياجات الجمهور المعاصر . ولن يلد هذا الاستثمار نظاما جديدا الا اذا أجبر على مسح النظام القديم . وهناك سبب لن يمحوه نهائيا نشر التعليم الفنى ، وهو أن الجمهور لا يستفيد من الاستثمار الصناعى الا بالقدر الضئيل . والاستثمار الصناعى لن يغامر برءوس أموال هائلة ، بالرغم من أنها ستؤدى للجمهور خدمات جليلة ، وبالرغم من أنها ستضيف للاقطاعيين الزراعيين دخلا هائلا لم يتعبوا فى الحصول عليه . سيفعل الاستثمار الصناعى هذا قبل أن يلمس بنسا واحدا من الانصبة . واذا لم تتدخل المجالس البلدية فى الامر فان الجمهور قد يظل يصرخ دون جدوى . الى أن يبدأ أصحاب الملايين فى كراهية التخمة ويتهورون فى استثمار أموالهم ، والى أن تظل الخطوط الحديدية لا لشىء الا لشراء أنابيب من اتحاد شركات الصلب . أما الفنادق العملاقة فانها تشرع ، بعد عمليات التصفية الثلاث المعتادة فى شراء المناضد والسجاجيد من شركات الموبيليا . وحتى لو استطاعت المجالس البلدية أن تفعل شيئا فان هذا الشىء يكفى لكى يثبت لنا مدى الحاجة الى تنفيذه قبل خمسين عاما . بل ربما كان من الممكن تحقيقه بطريقة تجارية – لولا تلك الروح التجارية المدمرة الحتمية التى لا تفكر الا فى الربح الذى ستحصل عليه، لا النفع الاجتماعى الذى يجب أن تشرك جيرانها فيه .

- ٦ -

الاسعار التجارية والاسعار البلدية

وجدير بالذكر ان الاستثمارات البلدية تؤثر على الاسعار ، وان هذا العامل يلعب دورا هاما فى الموقف . والنتيجة السطحية المباشرة التى تخرج بها من أسعار السوق هى أن الباعة سيتنافسون من أجل الربح بأن يحاول كل بائع أن يجعل سلعته أرخص من سلعة غيره من الباعة ، وأن المنافسة الحرة ، بهذه الطريقة ، ستضمن للمستهلك أرخص سعر . غير أن هناك جوابا بسيطا تعارض به هذه (الروشتة) التى تضمن عهدا من السعادة الذاتية : ما ان يكتشف الباعة هذه الحقيقة حتى يكفوا عن التنافس . ثم يحل التآمر محل المنافسة ، واذا بسادة التجارة الأكفاء البعيدى النظر يتجمعون ، وفى النهاية يمسكون بأطراف التجارة فى أيديهم ، حتى لو اقتضى منهم هذا أن يبيعوا لفترة طويلة بأقل من سعر التكلفة . وهم يهدفون من وراء هذا الى تدمير صغار الصناع الذين بلغ من فقرهم أو غبائهم أنهم لا يستطيعون الانضمام الى الاتحادات التجارية . واذ ترسخ أقدام الاحتكار على هذا النحو يتحدد السعر فى السوق ولا يحصل تجار التجزئة على السلع الا اذا باعوا بهذا الثمن .

والآن ، ليس معنى هذا أن السعر سيكون أعلى من سعر المنافسة القديمة ، ذلك السعر الذى حل السعر الجديد محله . ذلك أننا نجد ، على عكس ذلك ، أن تكاليف الانتاج تقل الى حد كبير نتيجة لتركيز التجارة فى يد أكثر السادة ذكاء ، هؤلاء السادة الذين ينتجون على نطاق واسع ، ويستخدمون أفضل الآلات ، ويستعينون بأكبر قدر ممكن من راس المال . كما أن الاستهلاك العام يتضاعف الى حد كبير كلما قل السعر . لذا فان حلول شركات متحدة محل المنافسة ، وحلول احتكار نسبى محل الحرية الكاملة فى التجارة ، معناه ظهور سلعة أفضل وأكثر رخصا فى السوق .

غير أن هناك حدودا يقف عندها هذا الاجراء الحميد . ذلك أن الشركات المتحدة ليست على كل حال مشروعا خيريا (اما المجالس البلدية فمشروع خيرى) . أن الشركات المتحدة تهدف الى توفير أكبر قدر من الربح . كما أن أسعارها ستظل محددة دوما حتى تضمن هذا الربح .

أما المجلس البلدى فيجب أن يهدف الى الحد من الربح لان ربح المجلس البلدى – كما سنرى – معناه أن المستهلك سيدفع أكثر من نصيبه العادل فى الرسوم . ولكن أيا كان الهدف المنشود (أرباح أو لا أرباح) فان النتيجة لا تتأتى عن سعر ، وعن سعر واحد ، وانما تتأتى عن واحد من أسعار عدة مختلفة .

ولنضرب مثالا نوضح به هذا الامر ، لنبدأ بمثال مثير . فلنجعل مشكلتنا منحصرة فى تحديد سعر طائرة اخترعت حديثا لتقل مسافرا واحدا . ونظرا لان علامتها المسجلة تسد الطريق أمام المنافسة ، فان صاحب الاختراع يستطيع أن يحدد سعرها كيفما شاء – كأن يحدده على ضوء التكاليف فقط أو يصل بالسعر الى رقم خيالى تماما . وان التجربة التى مررنا بها بالنسبة للسيارات تدلنا على تصرفه فى المستقبل . انه سيعرض الطائرة فى بداية الامر مقابل ٥٠٠٠٠٠ جنيه ونظرا للتوزيع الطائش للثروات فى الوقت الحالى ، لا نستبعد أن يبيع نصف (دستة) من الطائرات فى أوروبا وأمريكا بالسعر السالف ذكره . ذلك ان الاشخاص الأثرياء بطريقة تدعو الى السخرية ينفقون مثل هذه المبالغ على نزوات أقل جاذبية من هذه النزوة . معنى هذا أن صاحب الطائرات سيتقاضى ثلاثة ملايين من الجنيهات . وعندما يختفى المشترون الذين يستطيعون دفع نصف مليون جنيه يعرض صاحبنا الطائرة الشعبية فى مقابل ١٠٠٠٠٠ جنيه . ويحتمل ألا يظهر مشترون ، فالكل سينتظر – فى ثقة – حدوث تخفيض آخر . وعندئذ يهبط بسعره الى ١٠٠٠٠ جنيه ويقف عند هذا الرقم عدة سنوات على الأرجح . وطوال هذه الفترة يدفع للفنيين جنيهين كل أسبوع لكى يطوفوا بالطائرات ويطلعوا الجمهور على وجودها وفائدتها العملية ، تماما مثلما ظلت سيارات الاتوكار الغالية تجوب – الى وقت قريب – شوارعنا الرئيسية . ولم تكن مكتظة بالنبلاء وأصحاب الملايين وانما بأناس يبلغ متوسط دخل أسرهم ثلاثين شلنا تقريبا .

فاذا باع ٣٠٠٠ طائرة مقابل ١٠٠٠ جنيه للطائرة الواحدة ، فانه سيحصل على نفس المبلغ الذى كان سيحصل عليه لو باع ست طائرات بسعر ٥٠٠٠٠ جنيه للطائرة . وسيحصل على نفس القيمة لو باع ٦٠٠٠ طائرة بسعر الطائرة ٥٠٠ جنيه أو ٣٠٠٠٠ طائرة بسعر الطائرة ١٠٠ جنيه أو ١٥٠٠٠٠ طائرة بسعر الطائرة ٢٠ جنيها . ولو أدخل تعديلا طفيفا على الأعداد الكبرى كى يعوض الاختلاف فى تكاليف الانتاج لجعلها كلها تعود عليه بنفس الربح ذلك أن الجهد المطلوب لتنظيم عملية انتاج وتوزيع مليون ونصف مليون طائرة سيكون أعظم بكثير من الجهد

الخاص بنصف دستة من الطائرات • وبالعكس ستكون السوق أكثر استقرارا • كما أن انتاج المليون ونصف مليون طائرة لن يكلف سوى دولارين لانتاج الطائرات بالجملة وكأنها دبابيس • اما صناعة ست طائرات فقط فيقتضي تشييدها بطريقة بدائية تشبه طريقة نجار القرية في صنع عربة اليد . ان هذه التغيرات بأكملها ستدخل في تقديرات البائع • غير أن العامل الرئيسى الذى سيتحكم في قراراته هو السلم المتدرج الذى بمقتضاه يرتفع عدد المشترين كلما قل السعر . وواضح أن أدنى سعر ، بل اى سعر قائم بذاته ، لن يحقق امتيازا حاسما من وجهة النظر التجارية المحض • وقد تكون هناك مئات من الأسعار المربحة بالتساوى ، أسعار تؤدى كلها الى نفس النتائج الاقتصادية . وبعد سلسلة طويلة من المحاولات قد يتم الوصول الى ما يشبه السعر المستقر المعتاد ــ باعتباره أفضل سعر للبائع . غير أن التجارب أثبتت أن هذا السعر ــ في مجتمع يتدرج طبقيا في الطاقة الشرائية ــ لا يمكن أن يعمم فائدة هذا الاختراع لخير المجتمع ، ذلك أن الاختراع قد يصبح رخيصا جدا ، أو غالبا ما يكون رخيصا جدا • وكما حدث في موضوع السيارات قد تظل صناعة العالم محرومة لسنوات من مزايا الاختراع ، بينما يتنافس المنتجون لارضاء عادات شباب السباق الثرى ويقدمون له عربات السباق المزودة بكمية هائلة لا ضرورة لها من الطاقة .

ولنضرب مثالا أقل اثارة . ولنجعل مشكلتنا تتلخص في تحديد سعر الكلمة في البرقيات المرسلة الى الولايات المتحدة الامريكية على سبيل المثال . وواضح أننا لا نجد هنا سعرا واحدا يتفوق على غيره من الاسعار في الربح . وليس هناك فارق يذكر بين تكاليف ارسال برقية واحدة في اليوم ، وتكاليف ارسال عشرين برقية . لذا فان الربح الذى نحصل عليه من ارسال برقية واحدة في اليوم بجنيه هو نفس الربح الذى نحصل عليه من ارسال عشرين برقية على أساس شلن واحد للبرقية . ولذا سيتجه التجار الى فرض جنيه كرسم للبرقية . ومن أجل هذا نجد أن ارسال البرقيات الى الولايات المتحدة في الوقت الحالى يعد ترفا كبيرا • « وجدير بالذكر أن الكلمة الواحدة تتكلف شلنا » •

وفى نورثمبرلاند أفنيو تعثر على مكتبين صغيرين لاتجد فيهماسوى زبونين فى وقت واحد • » ويكفى هذان المكتبان الصغيران لكل أهالى تلك المنطقة المزدحمة بالسكان الذين يرغبون في تجنب الازدحام فيمكاتب البريد والتلغراف . ومن العسير ان نصدق ان اجراء تخفيضات هائلة على هذه الاسعار الكبيرة سيقلل من الارباح ، بالرغم من أن هذا الاجراء قد يضاعف البرقيات والمكاتب ، والمؤسسات ، وجهاز الموظفين .

ولكنا لسنا على يقين من ان هذا التخفيض سيضاعف الارباح .. وحتى اذا لم تتحقق هــذه الزيادة فان الشركة لن تخسر من خفض أجــور الارسال والتوسع فى النشاط . غير أن هذه الفائدة لن تذهب الىجيبه الشركة .

بيد انها ستذهب الى جيب الامة . ولانستبعد أن تستفيد الامة كثيرا اذا هى أعفت الاتصال التلغرافى بالقــارة الامريكية من أى رســوم مباشرة ــ اللهم الا من رسم ضئيل جدا يهدف الى الحد من استخدام البرقيات بطريقة طائشة . ومهما يكن الامر فان الامــة ستستفيد كثيرا من خفض الثمن مثلما تستفيد الشركة من رفعه . فالشركة تظل ترفع السعر الى أن تصل الى نقطة تحد من عدد البرقيات المرســلة ، غير أن هذا الحد لايقاس بالكسب الذى تجنيه من السعر الكبير .

والمجلس البلدى لايتدخل فى عملية ارسال البرقية عبر الاطلنطى ، غير انه يتدخل فى العمليات التليفونية . وهو هنا يتفوق على المشروعات التجارية المحلية ، مرة أخرى . وليس هنا سعر واحد فقط يطغى على غيره من الاسعار فى الربح ، وانما هناك أسعار متعــددة تؤدى كلها الى نفس الربح الشامل . ومن مصلحة الشركة الخاصة أن تختار أغلى هذه الاسعار ، ومن مصلحة الجمهور والمجلس البلدى أن يختاروا أدنى هذه الاسعار . غير أن هناك اختلافا بالغ الاهميــة بين الخــدمات التلغرافية والخدمات التليفونية . ان التنافس بين الشركات التلغرافية قد يضاعف من عدد البرقيات بشكل لاضرورة له ، غير انه قد يؤدى مع ذلك الىخفض اثمانها . أما التنافس فى التليفون فلا يطاق . ذلك أن طبيعة الخــدمات التليفونية تقضى بالاحتكار . وقد حدث أن أنشــأ المجلس البلدى مركزا للاتصال التليفونى فى تونبريدج ويلز لينافس به شركة خاصة .
النقاط التى تدافع عن المشروع البلدى انهارت كلهــا عندما تجد نفسك تطلب جزارك أو خبازك أو طبيبكأو محاميك ، فاذا بك تكتشــف أن خطه التليفونى يتبع الشركة المنافسة . وربما كان من الطبيعى أن يقوم دافعو الرسوم فى تونبريدج ويلز ببيع امتيازاتهم الصغيرة بدلا من شراء الامتياز الناضج التابع للشركة التجارية . غير أن هذا الاجراء لم يحل الاشكال بصفة حاسمة . ولم يكن الانتصار انتصار مشروع خاص على اشتراكية بلدية وانما انتصار تنظيم قومى على تنظيم محلى لخــدمة ذات طــابع قومى بالضرورة . ولم تكن الشركة الخاصة مقيدة بالحدود البلديةلمنطقة تونبريدج ويلز . ومن أجل هذا أصبح للشركة اليد الطولى عندما أثيرت النقطة التالية :

من هو المنافس الذى يجب أن يبتلع الآخر ؟

ولنضرب مثالا ثالثا ، ولنأخذ أبسط صور البترول . ولتتلخص

مشكلتنا في تحـــديد ســـعر الجالون ـ بالتجزئة ـ من بترول شركة ستاندرد أويل المتحدة . ونســـتطيع أن نفترض هنا وجود احتكار فعلى للبترول . غير أن احتكار البترول ليس معناه احتكار الاضاءة . ومن الممكن ابطال استخدام البترول اذا ارتفع سعره بشكل غير معقول . ومن ناحية أخرى نجد أن أى خفض فى السعر معناه زيادة فى الاستهلاك . ن الناس سيشعلون مصابيحهم فى وقت مبكر ويطفئونها فى وقت متأخر . وستحل المصابيح ذات الفتائل المزدوجة محل المصابيح ذات الفتيلة الواحـدة . وسيضع الفقير مصباحا فى الممر الى جانب المصباح الموضوع فى الحجرة . وسيعم استخدام مواقد البترول . وسيستخدم البترول فى سخاء لتنظيف العجلات وماكينات الحياكة . وبالرغم من أن الكمية الزائدة قد لاتتعدى مقدار ملعقة فى اليوم لكل منزل الا أن الشركة ستبيع بذلك ملايين الملاعق الزائدة . وفى ظل هذه الظروف يحتمل أن يصبح البترول رخيصا جدا. وسيتسبب الاحتكار فى خفض تكاليف الانتاج والتوزيع الى أقصى حـد ، ذلك أن المصنع الاحتكارى الواحـد سينجز ما تنجـزه عشرة مصـانع متنافسة ــ مستخدما فى ذلك أقل من عشر الاراضى والمنشآت . وفى نفس الوقت تستطيع شركة اتحادية أن تهيمن على السكك الحديدية وعمليات الشحن . وسيتفوق هذا النظام على النظام التنافسى القديم من حيث أنه سيضمن رخص السعر ، ذلك أن اية محاولة لاضافة بنس واحـد الى الجالون ستقلل من الطلب ، والاقلال من الطلب يسىء الى اجمـالى الارباح بدلا من أن يضاعفه . والواقع أن الشركة الاتحادية تشتهى الزبائن أكثر مما يشتهيهم المتنافسون المبعثرون الذين حلت الشركة الاتحـادية محلهم . وهكذا نجد أن الشركة الاتحادية تطـور صـناعى مستحب من الزاوية الاجتماعية والصيحة الحالية التى تعـارض هذا النظام ليست سوى نار من القش بالقياس الى جحيم السخط الذى قد يندلع اذا احدثت معجزة وأعيد فرض النظام القديم على المستهلك .

والمجلس البلدى لايستطيع أن ينافس الشركة الاتحادية البترولية. ذلك أن المجلس البلدى ــ كما سنرى فيما بعد ــ مكبل بالقيود التى تحد من نشاطه . وقد يقال ان الهيئة العامة تستطيع أن تتغلب على الشركة الاتحادية لان الهيئة العامة لاتهدف الى الربح . ولكن ، الواقع أن الهيئة العامة تحتضن طبيعة بشرية ذات نزعة تجـارية الى حـد كبير ، وبذلك تضطر الى الاعتماد على شىء من الربح تتباهى به فى الانتخابات ــ والا فان الهيئة العامة ستفضل اراحة نفسها بدلا من مضاعفة الطلب على البترول والواقع أن المجالس البلدية تجنى دائمـا أكبر ربح تجرؤ على جنيـه . وبالرغم من أن هذا يسىء الى المستهلك بلا مراء ــ هذا المستهلك الذى يدفع من الرسوم اكثر مما يجب ــ فان عملية الرسوم نفسها غير عادلة. والواقع أنها عبث فى عبث . لذا فان اعتراضنا على ربح ضئيل هنا كمن

يضيق ببعوضة ويبتلع فى نفس الوقت جملا . ونحن نؤكد هذا بصفة خاصة لأنه بدون حافز الربح سيرتفع السعر ويقل العرض ، بدلا من أن ينخفض السعر ويزيد العرض . لذا فان الميزة الحقيقية للمشروعات العامة لاتتمثل فى خفض السعر اجماليا بالنسبة للتكاليف ، وانما فى جعل الارباح مجندة للصالح العام ، بدلا من ذهابها الى حاملى الاسهم العاطلين واذ تستولى الولايات المتحدة الامريكية على اتحاد شركات ستاندرد أويل فانها تقضى بذلك على حماقات بشعة ، حماقات تتمثل فى خروج ملايين الدولارات سنويا فى صورة انصبة تتبدد فى حياة عصرية طفيلية فى عواصم اوروبا ومدن الملذات بحوض البحر الابيض المتوسط . يحدث هذا فى الوقت الذى فيه شطر كبير من السكان الامريكيين يعيشون فى فقر مدقع ولكنا نجد ، بالرغم من هذا ، أن الشركة الاتحادية أفضل من جمهرة من صغار المتنافسين ، ذلك أنه طالما عجزنا عن صبغ الأرباح بالصبغة الاشتراكية وكان من الافضل تركيزها فى حفنة من أصحاب الملايين الذين سيجبرهم المال الذى يثقلهم على اعادة كميات كبيرة منه للمجتمع على طريقة المستر كارنيجى ــ بدلا من بعثرته وسط جمع من التجارالناجحين الذين يتحول أبناؤهم الى اصحاب معاشات عاطلين يقتاتون من الامة ولايستطيعون أن يردوا لها شيئا اللهم الا اشتراكا يدفعونه من حين لآخر لمستشفيات متسولة تدار باهمال .

وجدير بالذكر أن المشروعات الخاصة تفضل « اتصالات على مستوى عال » كما انها ترغب ــ بطبيعتها ــ فى رفع نسبة الارباح الىاكبر قدر ممكن . وتميل هذه المشروعات الخاصة الى رفع السعر الى أقصى حد ولايوقفها الا انكماش السوق بطريقة تجعل التجارة غير مستقرة . فاذا حدث وظهر من جديد منافسة مفاجئة فى صورة أسلوب جديد ــ كما يحدث بالنسبة لقطارات السكك الحديدية تحت الارض الامر الذى قلب الخطط الخاصة باحتكارات مواصلات ماتحت الارض فى لندن ــ انخفضت الأسعار . ومعنى هذا أن المشروعات الخاصة تحتفظ بأكبر سعر يدر عليها ربحا ، بدلا من أن تصل الى أدنى سعر . وواضح أن هذا الاتجاه مناف لمصالح المجتمع . من أجل هذا نجد أن مختلف الاختراعات التى تعتبر الرصيد الحقيقى الوحيد للمدنية الحديثة لاترفع مستوى المعيشة لدى السكان جميعهم ــ كل هذا بسبب الاجراء السابق . فهذه المخترعات تظل لفترة طويلة لعبة فى يد الاغنياء . ويعجز الاغنياء ــ فى نفس الوقت ــ عن الهرب من تلك البيئة التى يغلب عليها الفقر البدائى. وكلما قطعت المدنية شوطا كان معنى هذا ــ بالنسبة للفقراء ــ انكماش مساحة الهواء المخصص لهم ، وانكماش مساحة المسكن ، وانكماش الحياة الكريمة ، وانكماش الصحة ، وانكماش الحرية .

أما الضغط الواقع على المجلس البلدى فيتخذ وجهة مغايره ، فما ان يتغلب المجلس البلدى على جموده حتى تتجه ميوله والتزاماته الى الاسعار الرخيصة ، والى التوسع فى توزيع منتجاته . وبدلا من العدد الوافر من الاسعار التى تدر كلها أرباحا تجارية ، يتعين على المجلس البلدى ان يفكر فى سعر واحد مثالى . عليه أن يفكر فى سعر التكلفة على أساس وصول السلعة الى أكبر عدد من الزبائن . فاذا أدخل المجلس البلدى اى تعديل على هذا السعر وجب أن يتم ذلك بدافع من الرغبة فى رفع الدخل بطريقة تريح الجمهور ولا تغضبه ، أو بدافع من اعتبارات الرعاية الاجتماعية ، كأن نجعل الاناجيل رخيصة ونرفع سعر البراندى . موجز القول أن هناك عداء جوهريا بين الاستثمار الذى يهدف الى تحقيق أكبر قدر من الربح على حساب المجتمع والاستثمار الذى يهدف فقط الى سد احتياجات الجمهور بأرخص سعر ممكن وبأسهل أسلوب ممكن . وهذه المعركة تجعل النقاط فى صالح التجارة البلدية . صحيح أن الجمهور استفاد كثيرا وبصورة عارضة من الاستثمار الخاص ، وذلك فى فترة الانتقال القديمة من نزعة العصور الوسطى الى المذهب الجماعى الحديث . وخلال تلك الفترة لم يكن ليتسنى لنا ايجاد صناعة مطلقا لولا الاستثمارات الخاصة غير أن هذه المزايا كانت ــ فى أحسن صورها ــ مجرد مزايا عارضة . كما أنها لم تحقق بطبيعتها أكبر قدر ممكن من الفوائد . أما مزايا الاستثمار العام فليست عارضة أو وقتية : انها المبرر الوحيد لوجود هذا الاستثمار . ولن يحد من هذه المزايا الا عيوب (يمكن إصلاحها) فى الجهاز السياسى ، والا نقاط الضعف البشرى التى نعثر عليها فى القطاع الخاص ونعثر عليها فى القطاع العام .

وثمة عيب وحيد فقط : هو كسل المجلس البلدى . فالسلطة المحلية تستطيع أن تفعل ماتفعله الحكومة الاستعمارية ، وهو أن تقصر نشاطها على مجرد الاشياء التى لايمكن تركها والا وقعت كوارث عاجلة واضحة . أما الاستثمارات الخاصة فنشطة . ان عليها أن تفتش عن الاحتياجات العامة وتشبعها ــ والا جاعت . غير أن هذا الحافز ــ لسوء الحظ لايصل الى ذروته عندما تعظم حاجة المجتمع ، ولايهبط الىأدنى قوته عندما تكون هذه الحاجة عابثة حمقاء : ان العكس هو الذى يحدث فحاجة المجتمع تعظم فى الميدان الذى تقل فيه القدرة الشرائية . أما الحافز التجارى فيعظم فى ميدان الطاقة الشرائية المنصبة على الاشياء التافهة الداعية الى السخرية . والاستثمار الخاص يبدأ بسيارات سباق قوة السيارة مائة حصان ، ثم يتجه ــ على مضض ــ نحو العربات الرخيصة النافعة . أما الاستثمار العام فيبدأ من العربات الرخيصة النافعة ، ويساعد الذين لايستطيعون أن يقفوا على أقدامهم وحدهم .

لذا ، – حتى لو اعترفنا بأن الرغبة فى جمع المال باعث أقوى من الرغبة فى خدمة المجتمع – وجب ان نعترف بأن هذا الحافز يقوى فى مجال لايصح أن يقوى فيه ويتدهور الى لا شيء فى المجال الذى يجب أن يعظم فيه . اما الروح الجماعية والاحتياجات الجماعية فتعظم فى الوجهة الصحيحة ولايحتاج اليها الامر فى الوجهة الخاطئة – الا لاغراض خاصة بالقمع . وقد يقترح امرؤ علاجا لهذه الحـــال بأن يعاد توزيع الطاقة الشرائية ، وأن نكف عن التوسع فى التجارة البلدية . والاشتراكية المتطرفة لا تستطيع ان تقول شيئا ازاء اقتراح كهذا . ولكن من المؤكد أن الخصوم الحاليين للتجارة البلدية سيعارضون هذا الحل ويعتبرونه أخطر على آمالهم من المرض نفســه . لذا لسنا بحاجة الى أن نتوسع هنا فى الحـــديث عنه . يكفينا أن نؤكد بشدة أن الفقر سبب القدر الكبير من متاعبنا ، وأن الفقر يتنافى مع الحرية ، ومع التنوع ، وأن الفقر وضع خصوم التجارة البلدية فى مأزق لايستطيعون حياله الا أن يجدوا فى الاستثمار العام مخرجا من الفقر ، ولن يجدوا مخرجا من الاستثمار العام الا بالغاء الفقر .

- ٧ -

عقبات فى التجارة البلدية

المشروعات الكهربائية

الى الآن والقضية المضدة للتجارة البلدية تبدو واضحة تماما . والواقع أنها تخرج ظافرة من كل معركة يثيرها خصومها . ولكن ، اذا دفعنا تلك العقدة البسيطة « الى الامام » فسرعان ماتفرض العقبات الحقيقية وجودها ـ تلك العقبات التى ندر أن ترددت فى المعارك المثارة ، ولم يحدث أن فهمها أحد حق الفهم .

أولى هذه العقبات أن الاستثمار الخاص يتمتع بقسط من الحرية يمكن أن نعتبره فوضويا الى حد كبير . والمجال الذى يمرح فيه هذا الاستثمار قوامه السماء من فوق والارض من تحت ومعادن الارض فى الاعماق والاستثمار الخاص لاتحده حدود قومية أو محلية . أما فى ميدان الاعلان فانه معفى من كافة الالتزامات الادبية . ان أكثر الصحف احتراما تفرد الجزء الاكبر من صفحاتها يوميا لبيانات يعرف المطلعون على بواطن الامور أنها مزيفة ، ومزيفة بشكل خطير . ذلك أنها تدفع الناس الى الثقة بأدوية وهمية لامراض خطيرة ، وتدفعهم الى ركوب الدراجات فى الوحل اللزج وسط زحمة المواصلات ، مستعينين باطارات تقول عنها الاعلانات انها « لاتنزلق » . موجز القول ان هذه الاعلانات تدفع الناس الى شراء مختلف الادوات واستثمار مختلف المشروعات استنادا الى أكاذيب سافرة الوجه ، أكاذيب يعرف أصحاب الصحف جيدا أنها أكاذيب . ولو قد ظهر مثل هذا الزيف فى احدى المقالات الافتتاحية لسارع أصحاب الصحف هذه الى طرد المحرر المسئول عن هذا الزيف . والواقع أن نشاط الاعلانات لاتقيده تشريعات . كما أن الدولة تقف منه هذا الموقف المتفق عليه ، موقف عدم التدخل . وللاعلانات من يمثلها مباشرة ،وبصورة ضخمة ،فى البرلمان . أما فى الحياة الخاصة فنجد عشرة آلاف شخص يشتغلون بها ويوجهون نشاطهم نحو كل من يجهل أمر المجلس البلدىالذى يقع هو فى دائرته ، ولايعرف سوى أنه ينتزع منه نقودا من حين لآخر ينتزعها على يد جامع الرسوم المهجورة . ما أكثر الاشياء التى تدعمموقف الاستثمار الخاص : هناك الجهل السياسى ، والانانية الفردية ، وتعود النظر الى كل عمل للمجتمع على انه وظيفة شخص ما ، وتلك النظرة

الضيقة التى تجعل بيت الانجليزى قلعة يتعين عليه أن يحميها « من العالم » ، والفقر ،وساعات العمل الطوال التى لاتترك فى الكادح طاقة يوفرها فى العمل الصالح للمجتمع أو العمل الذى يهم المجتمع ، وذلك الربط الغامض بين المساعدات الاجتماعية والفقر ، وبين الاستثمار الخاص والاستقلال والاحساس العنيف بالانتماء الى طائفة ذلك الاحساس الذى يمقت النشاط البلدى ويعتبره تدخلا من جانب التجار المتظاهرين ومثيرى الشغب ومثيرى الفتنة من العمال ، وكل هذه المظاهر التى تشير الى الفقر المدقع الذى أصاب الروح الجماعية ، ورعونة روح التفرد واستبدادها بمدنيتنا التجارية . ولقد كفلت هذه الاشياء كلها للاستثمار الخاص احتكار الصناعة الوطنية ، وهو احتكار يتنحى الآن ، ببطء ، أمام الامتيازات الخاصة الواضحة التى يحققها المجلس البلدى لطبقة أصحاب العمل .

فاذا انتقلنا الى الاستثمارات البلدية وجدنا أنها تتعرض للعراقيل منذ البداية . ولاتقتصر هذه العراقيل على المؤثرات السالف ذكرها ، وانما تتمثل ايضا فى نظرة المواطنين الى نشاط الدولة ، أيا كان هذا النشاط . وهذه النظرة ميراث الصراع الطويل من أجل الحرية الفردية ، وهو الصراع الذى أعقب انهيار نظام العصور الوسطى . وأدى هذا الصراع الى اعتقاد الناس بأن الفساد جزء لايتجزأ من الوظائف الحكومية وأن المجلس البلدى الذى يتاجر لايختلف فى شىء عن احتكارات القرن السابع عشر ، وأن علاج هذه الشرور جميعها يتأتى بالمنافسة الحرة بين رجال الاستثمار الخاص على أن يكونوا بمأمن من منافسة الاستثمار العام . ان هذا الرأى عتيق من الناحية النظرية ، ولكنا نجد ــ فى مجال التطبيق ــ أن الناس مازالوا يفترضون أن الافراد والشركات الخاصة يستطيعون فعل أى شىء لا ينهاهم أحد عنه صراحة . أما المجلس البلدى فلايستطيع أن يفعل شيئا الا اذا خول له أحد فعله صراحة . غير أن التخويل لابد أن يجىء من البرلمان . وفى البرلمان يسود ممثلو الاستثمارات الخاصة ، ومن ثم لاتستطيع المجالس البلدية أن تحصل على شىء أكثر من نفايات الاستثمارات الخاصة . والواقع أن المجلس البلدى لا يتمتع بحرية التجارة ، أما الرأسمالى الذى يعمل فى القطاع الخاص فيتمتع بهذه الحرية ، وتكون النتيجة الطبيعية أن الاستثمارات البلدية تظل تجاهد كى تعرض مشروعات القوانين على برلمانات معادية ، وتثير الشغب من أجل التوسع فى السلطات يحدث هذا بينما الاستثمارات الخاصة ترسم مؤامرات صناعية عملاقة ، مؤامرات تطيح ــ بكل قسوة ــ بالمنافسة المرتزقة العنيفة التى اعتمدت عليها الامة ببلاهة كى تحميها من الاحتكارات . وتضع الاستثمارات الخاصة نظاما جماعيا ذا نزعة رأسمالية تعتمد على السلب ولقد جعل هذا النظام شعب انجلترا يفيق من أوهامه المنافية للاشتراكية خلال

الخمس السنوات الماضية ، وبذلك حقق مالم تحققه مناقشات الاشتراكيين ونشراتهم خلال الخمسين عاما الاخيرة . ومع ذلك ما زال هناك سجال بين المذهب الجماعي البلدى والمذهب الجماعي القومي من ناحية ، والمذهب الجماعي الصارخ الثراء لاتحادات الشركات من ناحية أخرى . وفى ظل الظروف الراهنة نجد أن المجالس البلدية لاتجد فرصة للنجاح الا فى الصناعات التى لن تمسها اتحادات الشركات ، لن تمسها لانها لاتدر عليها ربحا تجاريا .

ولنضرب لذلك مثالا ، ولنضرب أبرز مثال من الجانب المضاد : توفير التيار الكهربى ووسائل النقل . ان لحظة تفكير سترينا أن نجاح الكهربا البلدية يرجع الى المراحل الاولى لهذه الصناعة ، وأن هذا النجاح لن يستمر الا اذا عمدت المجالس البلدية — عن عمد — الى قمع المنافسين فى القطاع الخاص . وطالما ظل فى مقدور الاستثمار الخاص أن يغطى البلاد بأكملها ، وطالما عجز الاستثمار البلدى عن تخطى حدوده الضيقة ، سيتعذر على المجلس البلدى أن يحقق أكبر قدر من الوفر والكفاية . ونستطيع فى لندن أن نتغلب على حماقة مشروعات الكهربا المنفصلة لمجالس المقاطعة عن طريق توحيدها فى أيدى مجلس المقاطعة ، وبذلك يصبح مجلس المقاطعة مسيطرا على مساحة لايستطيع استثمار خاص أن يتناولها . غير أن المقاطعة الادارية فى لندن لا تمثل انجلترا كلها ، بل ان حدود لندن لاتمثل نهايات خطوط — اقتصادية — لترامها الكهربى . وفى الريف نجد أن الاستثمار البلدى أصبح عبثا فى عبث نتيجة لضيق رقعة المنطقة وحدودها المفتوحة بلا معنى .

وان وصف المستر هـ . ج . ويلز لمقره عند الحدود بين ساندجيت وفولكستون (١) (وهما مكانان يتمتعان بالاستمرار الذى تتمتع به مايغير وسان جيمز) تلك الحدود التى لايمكن لترام بلدى أو مجار بلدية أن تعبرها ، هذا الوصف يوضح لنا تعذر احلال الاسلوب الجماعي العام محل الأسلوب الجماعي الخاص . واذ فكر مجلس بلدى فولكستون أن ينافس اتحاد شركات يستطيع أن يغطى اقليما بأكمله فانه أشبه بشركة ملاحة لاتستطيع سفنها أن تعبر أية درجة من درجات خطوط العرض أوالطول ومع ذلك تنافس البيننسيولار والاورينتال .

وما يؤكد هذه العقبة فى الخارج استخدام القوى المائية كمصدر للكهربا ولو حدث وكانت نياجرا أحد مساقط قناة ريجنت فان عجز

---

(١) الجنس البشرى يتشكل — هـ . ج . ويلز (لندن : تشابمان آندهول ، ١٩٠٣) تذييل ص ٤١٠

سان بانكراس وماريلبون عن انارة شورديتش سيكون من قبيل الحمق الذى لايحتمل · ونحن فى انجلترا نبحث عن الصافه حى افحم ، وقد أوشكنا ان ننتهى من فحمنا الذى يمكن الوصول اليه بسهولة ، أما البلدان الأخرى فتوشك على البدء فى الاستفادة من فحمها ، ان ضياع ذلك الامتيار النسبى الذى كنا نتمتع به فى حقل الطاقة سيدفعنا ، ان عاجلا أو اجلا الى البحث عن الطاقةفى مصادرنا المائية وليست لدينا ما لدى السويسريين والايطاليين من مساقط مائية وافرة · بيد أن لدينا عمليات المد ، وبالرغم من المحاضرات الرائعة التى ألقاها المستر هـ · جـ · ماكندر فى حقل الجغرافيا السياسية (١) الا أن أحدا منا لا يعرف أن عمليات المد التى تحدث عندنا ليست شيئا شائعا فى الكون وانما هى تحدث فى أماكن قليلة جدا فى الكرة الأرضية ، وهكذا اذا استطعنا أن نجند لصناعتنا الاندفاع اليومى الهائل لملايين الاطفال من ماء المد عند بنتلاند فيرت فان الانجليزى سيستغنى عن الذهاب الى باطن الارض بحثا عن وقود ، وأكثر من هذا أن الامتياز الذى سنتمتع به لن تزاحمنا فيه دول أخرى ليس بها مد ، اننى أسوق هـــذا الاعتبار المائى القح للذين يقف تعاطفهم الاجتماعى عند الحدود فقط ·

فاذا لم يتيسر الاستفادة من الماء فى توليد الطاقة فان الحل الآخر هو: توليد التيار الكهربى من الفحم عند فتحة المنجم ، وتوزيعه من هناك ، دون مراعاة للحدود الادارية التى تفصل بين مناطق تضم أحياء بلدية مختلفة ·

وفى كلتا الحالتين لاتمكن ادارة الصناعة الكهربية ، بطريقة ملائمة ، للسلطات المحلية التى يقتصر نشاطها على المناطق الحالية ، ان حدود هــذه المناطق لاتتمشى مع الحقائق الراهنة ، حقائق توزيع الســكان أو التوزيع الطبيعى ، وأكثرها عبارة عن خطوط وهمية امتدت وسط الشوارع الآهلة والطرقات المكتظة بالسكان ، وثمة خطوط أخرى تقتحم قلب الريف وكأنها رائحة ثعلب مطارد ، وفى لندن نجد أن مجلس مقاطعة لندن ، وشركات الكهربا التجارية ، لا تستطيع تسيير ترام خلال ضواحى المدينة دون موافقة من مجلس الضاحية ، ومجلس الضاحية أصغر من أن يزود لندن بالترام، وفى مقدوره ــوكثيرا ما يمارس هذا الحق ــ أن يمنع الآخرين من تسيير هذا الترام ، وهو يستند فى معظم الأحيان الى تبريرات لا يمكن الانسان أن يحتملها ، كأن يقول: ان شارع توتنهام كورت ينافس شارع بوند ستريت من حيث أنه مركز للمتاجر الراقية ، وانه اذا سارت خطوط الترام فى هذا الشارع فان الارستقراطيين قد يهجرونه ، وحتى لو خول مجلس مقاطعة لندن حق دحض هذه المعارضة ، فان المجلس سيعجز عن المساس بالخطوط

(١) بريطانيا والبحار البريطانية ــ هـ . ج . ماكندر (لندن ، هينمان ، ١٩٠٢ ص ٣٣٩ ·

الحديدية ، بالرغم من أن الكل يعرف أن مشاكل الاسكان فى لندن لن تحل طالما تعــذر الوصول الى سرى وكنت على رجال ترتبط أعمالهم اليوميه بلندن وسيصبح من السهل على هؤلاء أن يصلوا الى بوركشاير ولانكشاير قبل الوصول الى سرى (١) .

هانحن نلمس مدى غرابة الوضع الذى تسبب فيه - فى الربع الاخير من القرن - نمو جهاز ضخم من التنظيم الصناعى الجماعى الحديث ، ذلك التنظيم الذى يسير على منهج محلى ضيق ، نهج يرجع الى عصر كانت المجاعة تجتاح فيه منطقة انجليزية فى الوقت الذى تنعم فيه منطقة مجاورة بالتخمة وعصبة الحرية الصناعية ثمرة حتمية لهذا الوضع ، صحيح أن عصبةالحرية الصناعية لاتصور الموقف للجمهور بصراحة ، ذلك أن هــذا التصوير لن يسفر عن خنق المشروعات العامة لمصلحة المشروعات الخاصة ، وانما سيؤدى الى التوسع فى اصلاح وتنسيق واتساع الحكم المحلى كى يستطيع هذا الحكم المحلى أن يتناول مشاكل المناطق الضخمة . وهذا آخر ماترغب فيه العصبة ذلك أن الدعوى الوحيدة السليمة التى ترفعها ضد المجالس البلدية هو أن المناطق التى تغطيها هذه المجالس غير ملائمة .

ولنفرض ، على سبيل المثال ، أن المستراميل جاركى قال : «ان عصبة الحرية الصناعية لاتنادى بالحرية الصناعية ، وانما تحتج على القيد الصناعى انها فى الواقع لجنة خاصة بالمشروعات الكهربية التجــارية ، من أجــل الاحتجاج على أوضاع لاتحتمل ، أوضاع تعجز فيها المجالس البــلدية عن تطوير صناعة الكهربا بطريقة كاملة ، غير أن لديها القدرة على منعنا نحن من هذا التطوير ، نحن على استعداد لاحداث انقلاب فى الصناعة الانجليزية بأن نجعل الطاقة الكهربية ، فى جميع الاقاليم ، موزعة على كل بيت ، وبذلك يستطيع الصانع الماهر - الذى يعمل وحده ويتمتع بذكاء - أن ينافس مرة أخرى قوى المصنع الغاشمة ونحن على استعداد للربط بين الاحياء الصناعية برمتها عن طريق شبكة من عربات الترام الكهربية، وبذلك يستطيع الانجليز أن يعملوا فى المدن فى حين ينمو أطفالهم فى الريف بدلا من الأزقة القذرة غير أن المجالس البلدية لاتسمح لنا بتحقيق هذا . ان لدى هــذا المجلس البلدى نظاما للاضاءة بالكهربا ، نظاما يتيح له احتكارا حقيقيا داخل حدوده المضحكة ، وذاك المجلس البلدى لن يسمح بمرور ترام فى شارعه الرئيسى لان أصحاب المحال يعتبرون الترام شيئا سوقيا ، اننا نمثل رأس المال ،

---

(١) اضطررت ، بنفسي الى أن أهجر بيتا يقع في الطريق الرئيسي الممتد من لندن الى بورتثماوث ، وكانت علامة الطريق ، التى تحمل رقم ٤٠ ، أمام بوابتي . والسبب أن أى ميعاد لى في لندن كان يستنفد من وقتى ثلاث ساعات . وليتصور القارىء حالة سكان يعيشون في مناطق أبعد من منطقتى .

والذكاء ، والمعرفة ، والمهارة الفنية ، وضخامة الاستثمار وسعة الأفق ، غير أننا نصطدم كل مرة بالضيق ، والجهل ، والتردد ، والحسد ، والفقر ، أشياء تتبدى فى سلسلة من عصابات صغيرة تضم صغار أصحاب المتاجر ، ويتزعم هؤلاء المحامى المحلى ، ورجل المزاد المحلى ، وصاحب الفندق المحلى والبناء المحلى ، وهؤلاء مصممون جميعا على أن الاشياء التى كانت صالحة لأجداد أجدادهم ستصلح للامبراطورية البريطانية الحديثة » ٠

قد ينطبق هذا ويصدق على جميع أغراض الجدل التجارى ، لكننا لن نحل الاشكال اذا نحن جعلنا سلطاتنا المحلية الصغيرة أكثر صغرا ، ذلك أنه يتعين علينا أن نطور نظام الحكم المحلى عندنا بحيث يتوافر لدينا جهاز للأسلوب الجماعى الاقليمى والقومى الى جانب توافر الاسلوب الجماعى المحدود ٠ غير أن هذه النتيجة التى وصلنا اليها لن ترضى المشاغبين المناهضين لنظام المجالس البلدية ، ومن ثم يضطرون الى بلبلة القضية بأن يحاولوا احياء المبادىء البالية : مبادىء مدرسة الحرية الاقتصادية ، وهم ينتقصون من قدر مشروعات المجالس البلدية بأن يقارنوا بين حسابات القطاعات الخاصة وحسابات القطاعات العامة ، لكننا رأينا كيف أن هذه المقارنة لاتصلح قياسا للمزايا التى ستعود على دافعى الرسوم ٠

لكنا اذا نظرنا الى واقع الامور وجدنا أن هناك مايغضب دافع الرسوم حقا ، فهو اذا حاول تسيير الترام الكهربى من مقاطعة الى مقاطعة ، واذا حاول خفض تكاليف الطاقة الكهربية (مما يدعو الى السخرية انها لاتزال باهظة عند التفكير فى استخدامها فى تدفئة المنازل مثلا) بأن يجعل مركز التوليد يغطي اقليما بأكمله ، اذا حاول هذا كان عليه أن يلجأ الى السلطة المحلية أو الى شركة مساهمة تجارية ، ولا شيء غيرهما ٠ فاذا لجأ الى السلطة المحلية ، من أجل ضمان الخدمة الرخيصة والاشراف الحكومى ، وجدنا أن امكانياتها تقف عند حدود ترجع ، فيما يبدو الى أيام هبتارشى ـ شأنها شأن الساحرة التى لا تستطيع عبور نهر تجرى مياهه ٠ فاذا استسلم لأسعار وسلطان الشركة المساهمة ، فانه يكتشف أن السلطة المحلية لا توافق على الترام ، أو انها تحتكر بالفعل عملية توزيع الطاقة داخل منطقتها وينتهى به الأمر الى الرجوع من البابين بخفى حنين ٠

لقد كان من الممكن أن يكون للعصبة سلطانها داخل البرلمان لولا قبضة المجالس البلدية الاقليمية القوية على اعضاء المقاطعات ، فما هو السبب الذى يجعل العصبة عاجزة عن التحكم فى الناخبين ؟ السبب أنها لاتستطيع أن تقف على قدميها الا اذا كانت مصالح المواطن العادى ضعيفة وحين يغتاظ فريق لانه محروم من استغلال مقاطعة كاملة فانه أشبه بمليونير أو اتحاد شركات يسوده حفنة من أصحاب الملايين الامريكيين عادة

وبالرغم من أن عداء رجل المجلس البلدى نحو هذه الاتحادات هو عـــداء يفتقر الى ذكاء ، الا انه يعبر عن الجمهور العريض ٠

وما زالت مناطق المجالس البلدية من الضخامة بحيث تحتضن رأس مال تجارى عادى من ستة أو سبعة أرقام وقد رأينا كيف أن قضية التجارة البلدية ، داخل هذه الحدود ، هى قضية قوية للغاية ٠

- ٨ -

عقبات فى التجارة البلدية (تابع) الاسكان

تعتبر صناعة البناء الضخمة التى توفر المساكن للأهالى ، من أبرز القضايا التى تتفوق فيها المشروعات التجارية على المشروعات البلدية تفوقا حاسما ـ سواء من الناحية الفنية ، أو القانونية ، أو السياسية ، وهنا لايستطيع المجلس البلدى أن ينافس المشروع الخاص ٠ ولنقارن، على سبيل المثال ، بين مشروع للاسكان تابع للمجلس البلدى ، ومشروع للانارة تابع للمجلس البلدى أيضا ، سنجد فى الحالة الثانية ، أن المجال مفتوح أمام المجلس البلدى داخل دائرته شأنه فى هذا شأن أية شركة مساهمة ٠٠ فالمجلس البلدى يستطيع أن ينير قصر سفير ، وقاعات عرض عالمية ، ومقاعد مصنع ، وقاعة الطعام عند رجل أعمال أو صاحب مهنة ، مثلما يستطيع انارة مطبخ عامل ، وموجز القول ان المجلس البلدى يستطيع أن يزود كل شخص فى الدائرة بالكهربا ، أما فى حقل الاسكان فان نشاطه مقصور ـ بحكم القانون ـ على المناطق غير الصحية ، وعلى مساكن العمال وقد يقبل مجلس مقاطعة لندن اسكان صانع ماهر يتردد أجره الاسبوعى من ثلاثين شلنا الى عدد من الجنيهات ، غير انه يطرد صحافيا مكافحا لا يكاد يجمع جنيها فى الاسبوع ، أما الذى يبنى فى القطاع الخاص فلا يخضع لهذه القيود ، انه يستطيع الحصول على تصريح بناء كتدرائية وبناء ركن لتناول الجعة ، وتصريح ببناء منزل لأحد أصحاب الملايين فى باركلين وبناء كوخ لسائس المليونير ، وفى الفترة التى لا يعمل خلالها فى عقود ضخمة يستطيع أن يشغل رجاله وشركته بعقود صغيرة فاذا قرر الدخول فى مشروع بناء مساكن للطبقات العاملة فانه يستطيع أن ينجزها بسعر أرخص لايقدر عليه المجلس البلدى ٠

وبدلا من بناء مجمعات ضخمة من المساكن ذات أرضية ضد الحريق، مساكن مزودة بالأدوات الصحية التى توجد فيما يسمى بالأبنية البرلمانية فانه يستطيع انجاز صفوف من المساكن الخاصة الصغيرة التى تصبح فى الحال مقرا للسكنى ، أو قد يستطيع ادخال تعديلات على القصور الفخمة فى المنطقة المجاورة ، والتى تركها أهلوها بحثا عن «المودة» واذ ذاك تستطيع أسر الطبقات العاملة أن تسكنها ، وفى ظل ظروف كهذه لايمكن أن نفكر فى معيار تجارى ، أو فى أى معيار آخر ، ان المقارنة مستحيلة هنا ، والمجلس البلدى مضطر الى الاضطلاع بالبقية الباقية من النشاط

فى هذا الميدان (سقط المتاع) وانجاز الاعمال بأبهظ طريقة • أما البناء فى القطاع الخاص فيحتجز لنفســه أفضل مافى الصفقة ، وهو يستطيع . يوائم بين مصروفاته وموارد ساكنه المالية• وتكون النتيجة أن تعجز التجارة البلدية عن تبرير وجودها فى هذا الميدان مثلما تبرره فى ميادين أخرى ، وبخاصة فى المدن الكبرى • وقد تبدو مبانى المجالس البلدية كالقصــور اذا ماقورنت بالأزقة التى حلت هذه المبانى محلها ، وهى أجمل من أكوام الشقق التى تستخدمها الطبقة الوسطى والتى تشبه الثكنات ، غير أن زيارة لأفضل هذه المبانى ستميط اللثام عن الحقيقة التالية :

ان ايجاراتها مرتفعة بصورة تعجز عنها رواتب سكانها ، فالشــقة التى تؤجر بتسعة شلنات فى الاسبوع لرجل يتقاضى أربعــة وعشرين شلنا وله زوجة وأسرة ، هذه الشقة تحل مشكلة السكن بطريقة مشكوك فيها للغاية ، وهى تجبر زوجه وأطفاله على الاعتماد على العمل الطفيلى •• والواقع أن الذى يدفع الساكن الى دفع مثل هذا الايجــار المرتفع هو أن شقة مجلس المقاطعة دليل على العظمة فى عين الزوجة التى تبحث عن عمل طفيلى ، تماما مثلما يعتبر عنوان فى باركلين أمرا يستحق ايجارا مرتفعا فى نظر رجل كان يكفيه بيت فى هولواى أو بكهام •

وبالمناسبة نحب أن نقول ان الطريقة التى يستفيد بها الفقراء من دخل الأسرة تتباين أكثر مما تتباين طريقة الأغنياء ، فهنـــاك تناقض بين العامل أو مساعد متواضع فى المتجر يدفع ايجارا قدره تسعة شلنات فى الاسبوع لشقة تضم غرفتين أو ثلاث غرف وهو الذى يتقــاضى أربعـــة وعشرين شلنا ، وعامل ماهر يتقاضى ثلاثين أو خمسين شلنا فى الاسبوع وربما أكثر ، ومع ذلك يقطن غرفة واحدة ، ولا يشغل نفسه بمسألة المظهر وينفق ماله فى «الحياة الجميلة» والحياة الجميـــلة فى نظره هى اغراق نفسه فى المـــأكل والمشرب على طريقـــة فلستاف • انه وأسرته يأكلون بشراهة ، ويشربون بشراهة ، ويضحكون فى صخب ، ويقومون برحلات لا نهاية لها ، وهم جيران لا تهدأ لهم ضجة ، كما أنهم يتشاجرون كلمــا سنحت الفرصة ، وليس من السهل أن نجزم بأن هذا النفر أسوأ حالا من المجموعة التى ضحت بكل شىء من أجل حزن المظاهر ، وهو جنون قد يدمر أحيانا مثلما يدمر جنون الشرب •

والحديث عن المظاهر التى تكلف أربعة وعشرين شلنا يعتبر مثالا بسيطا للغاية ، ان كل من يدرس موضوع الفقر من بيت الى بيت يحدثنا عن نسوة وحيدات أو أرامل يتقاضين أجورا تتردد بين أربعة شـلنات أو عشرة شلنات ، أو قد تصل ــ خلال أزمات الازدهار المؤقتة ــ الى اثنى عشر أو ثلاثة عشر ، ومع ذلك يحتفظن بغرفهن نظيفة لاشائبة فيها ، ويرتعشن

طيلة الشتاء ، ويعشن بلا مدافىء ، بلا ملابس داخلية ، ويرتدين ملابس ليست مقبولة تماما ، وفى المنزل نفسه يعشن عاهرات بطريقة مشينة .. يعشن على أربعة أضعـــاف دخلهن ، أو يعيش باردولف ومسز تويكلى ، ويضربن المثل فى الضجيج ولشرور المرحة ، ثم هناك الشخص الفقير الذى يعيش عبد هواية معينة ، فهو لايستطيع أن يحيـا دون جواد ، أو كلب او طائر ، أو زهور ، أو حمام ، أو آلة موسيقية . أشياء تبدو أكبر من مواردهم ، شأنها شأن اليخت البخارى أو السيارة ، ومع ذلك يحاولون الحصول عليها بأن يضحوا بكل اعتبارات أخرى ، مثلما يحصل المرابون من الشحاذين على حقائب محترمة بالرغم من أنهم قد يأكلون أتفه أنواع الطعام ، وكثيرا ماننسى أن التعلق بالمظاهر قد يبلغ من الحمق والتبذير ماتبلغه الاحلام الاخرى ، ونحن نثور على تحجر قلب رجل يجوع زوجته ويقدم لكلبه الأليف أشهى الأطعمة ، غير أننا نصفق للأرملة التى تجعل أولادها يجوعون – جثمانيا وخلقيا – لكى يكبروا فى جو من المظاهر ، ولكى تعيش هى فى هذا الجو ، انه شر صارخ فى أوساط الطبقة الوسطى فما أكثر الصبية الذين كان من الممكن أن يصبحوا صناعا مهرة غير أنهـم ينحدرون الى هوة العمل المكتبى الحقير . وهنـــــاك أيضا تلك المدارس البائسة التى تعتمد على المغامرة الخاصة وتضم شبانا وشـــابات ، والتى يجب قمعها بأسرع مما نقمع جحيم المقامرة ، مـــدارس تطرد الصبية من المدارس الداخلية ومدارس العلوم والفنون المختلفة ، وتصبح الفتيـات «سيدات» راقيات بطريقة ممجوجة ، ولا يمكن وصف مدى جهلهن ، وعدم كفايتهن ، وعدم تأقلمهن مع المجتمع . غير أن هذا الجنون بالمظاهر لا يقف عند حد الطبقة الوسطى . انه يهبط الى أدنى سلم فى المجتمع ، ولهـــذه الحقيقة أثرها الكبير فى مشـــــكلة الاسكان – ذلك انهم يحكمون على مركزك بناء على الشارع ، أو المنزل ، أو الغرفة التى تعيش فيها – ينطبق هذا على الأزقة انطباقه على الميادين . والملاحظ أن كل الطبقات تميل الى انفاق الكثير من أجل المحافظة على المظاهر ، وقد يكون المطمح شريفا جدا اذا نظرنا اليه داخل النظام الاقتصادى الذى يعبر عن أهميته الحقيقية . غير أن هذا المطمح قد يغدو خطيرا اذا خرج من نطاق هذا النظام .

واذا كان عليك أن تختار بين تجويع ابنك وترقيع سرواله الصغ فرفع سرواله الصغير . واذا كان عليكأن تختار بين توفير الملابسالداخلية المريحة لابنتك أو الملابس الخارجية التى تحمل معنى التظاهر فاختر لهـا الملابس الداخلية المريحة ، غير أن المرء يستطيع – لسوء الحظ – أن يخفى الجوع ويخفى الملابس الداخلية ، ولا يستطيع أن يخفى الترقيع والملابس الخارجية .

وهكذا نجد أن النظرة الى هذه الاشياء كثيرا ماتتعارض مع النظره الاقتصادية ، وهكذا قد نفرح بالمظهر المحترم والنظام اللذين تتمتع بهما شقة بناها مجلس المقاطعة ، تؤجر الغرفة فيها بثلاثة شلنات ، وقد تعتبر هذه الشقة امتيازا كبيرا اذا ماقيست بالبشاعة السامة التى تحفل بهـا البدرومات المتشبعة بمياه المجارى ، والتى يدفع فيهـا الساكن أربعة شلنات وستة بنسات ، والتى ذكرها تقرير الهيئة الملكية كأنموذج لآثار الاستثمارات الخاصة • ومع ذلك ، تعد هذه الشقة الجديدة غالية جـدا اذا كانت فى مدينة يتقاضى عامل البلدية فيها أربعة وعشرين شلنا ، فى مدينة ترفض خزانة المستعمرات فيها أن تدفع هذا المبلغ المتواضع ، وانه لأمر يندى له الجبين •

غير أن هناك عقبة خاصة تصادف عملية تمويل الاسكان ، وتتمثل فى الطريقة الغريبة التى يتعقد بهـا سعر التكلفة ويتعقد بسبب ظاهرة الريع الاقتصادى ، تلك الصخرة التى تنقسم فوقها كل المدنيات فى النهاية وتتعثر ، وعندما يقوم المجلس البلدى بتزويد الاهالى بالتيار الكهربى ، لا نصادف أية عقبة تتصل بأسعار التكلفة ، ذلك أن الوحدة فى بيكاديلى لا تتكلف أكثر من الوحدة فى بوتنى • غير أن الحيازة الحرة لأكثر من الارض الصالحة لاغراض السكنى قد لاتكلف شيئا، وقد تكلف مليونا ، وذلك تبعا لموقعها • وتحويل القصر الى بلوك من المساكن العمالية سيكلفنا ما تتكلفه حرب صغيرة على الحدود ، غير أن شركة ريتشموند تجد أن مواردهـا تستطيع توفير شارع كامل من أكواخ العمال الملحق بها حدائق • لكن شركة ريتشموند تحسد المجالس البلدية الايرلندية على التسهيلات الضخمة التى تستطيع أن تبنى بها الأكواخ العدة • ولو كان المجلس البلدى يمتلك كل الارض التى تدخل فى نطاق تشريعاته الا انه سيظل مضطرا الى أن يجعل ساكنيه ، بما فيهم مكاتب المجلس البلدى نفسه ، يدفعون ايجـارا يتناسب مع القيمة التجارية لممتلكاتهم ، أو يتناسب مع موقع هذه الممتلكات غير أن المجلس البلدى يستطيع أن يستثمر اجمالى الايجار ويحدد « حدا أدنى أدبيا» للخدمات السكنية مقابل ايجار «عادل» وعلى أسـاس من الاقتصاد السليم • أما فى الوقت الحالى فان المجلس البلدى مضـطر الى اضاعة الاقتصاد فى الهواء ، لانه يشترى الارض بقيمتهـا الحقيقية فى السوق ، ويقدرها ــ فى المشروعات السكنية ــ على أساس قيمتها لمساكن الطبقة العاملة (وهذا محض خيال) على أن يعوض دافع الرسوم الفارق بين هذه القيمة والقيمة الحقيقية فى السوق ، وحين يقدم المجلس البلدى على هذه الحيلة الماكرة ، يشرع عادة فى التصـديق على قرار بتحـديد الايجارات ، بحيث تكفى للحيلولة دون الحاق الخسارة بدافعى الرسوم• يفعل المجلس البلدى هذا دون أن يشير الى أن دافعى الرسوم قد تحملوا

بالنعل الخسارة ، تلك الخسارة التى لاتظهر فى الحسابات الخاصة بعمليات الاسكان ، وحتى لو سلمنا بهذا الا اننا نجـــد أن القرار ــ حين يوضع موضع التنفيذ الدقيق ــ يجعل الايجارات مرتفعة للغاية ، حتى يستطيع أمين صندوق المقاطعة أن يوهم الآخرين بأن المساكن تعوض نفقاتها وتحقق ربحا ٠

غير أن هذه المساكن تعوض بالطبع نفقاتها من الناحية الاجتماعية ٠ صحيح أنه ندر أن شغل هذه المساكن ــ وبصورة ملموسة ــ ســـــكان الأحياء البائسة التى أزيلت كى تقوم هذه المساكن مكانها ٠ ذلك أن الذين يشغلون المساكن الجديدة أناس يقفون عند حافة الطبقة الوسطى، والفقراء الذين يحافظون على المظهر المحترم مهما كان الثمن ، وهؤلاء السكان الجدد انتقلوا من مساكن خاصة تشغلها أعلى فئة فى الطبقة العاملة ، وعنــدما تخلو هذه المساكن الخاصة يستأجرها سكان من الدرجة الثانية ، وسكان الدرجة الثانية هؤلاء يتركون غرفهم لسكان من الدرجة الثالثة ، وهكذا حتى نصل الى أدنى درجة ، اذ أن كل درجة تحاول الانتقال الى الدرجــة التى تعلوها ، غير أن هذه العملية تتم ببطء وتتكلف الكثير ٠ وكل مشروع يتم انجازه لمواجهة طارىء محلى خاص ، وهذه الطوارىء يتم حلها على يد القوة الغاشمة ، قوة الحاجة ، حدث هذا قبل ظهور الرقابة المبدئية بزمن طويل ٠

وبالرغم من ظهور طوارىء جديدة الا أن النظام القديم لايصلح لهــا فى قليل أو كثير ٠ وربما صار واضحا أن العلاج السليم لايتحقق بمشروع للاسكان المحلى ، وانما بمشروع للمواصلات والاسكان فى الريف ٠

ولكن بالرغم من أن الاسكان البلدى يتمتع بشعبية « لان هنـــاك ما نبديه مقابل النقود » ولانه يتناول مشكلة شاذة بشعة ، الا أن الخصوم يستطيعون أن يثبتوا بسهولة أن مشروعات الاسكان ــ فى المدن على الاقل ــ ميئوس منها تجاريا ، وانه بالرغم من شدة ارتفاع الايجــارات بالنسبة لدخول السكان الا أنها لاتزال منخفضة جدا ــ نسبيـــا ــ اذا ما قيست بالقيمة الحقيقية للأرض ٠ لذا فان السكان يتلقون فى الحقيقة مساعدات تضم الى أجورهم ، وهذه المساعدات تتم على حساب آخوانهم المواطنين ، غير أن التجارة الطفيلية تستغل هذه المساعدات ، على النحو الذى عرضناه فى الفصل الرابع ٠

ويجب ألا ننسى أن مشكلة الاسكان لاتقتصر على البناء فقط ، ذلك أنها تشمل الازالة أيضا ، ان البيوت لاتدوم الى الابد ، ونحن لم نصل بعد الى سن الحياة المثالى كى نبنى على أساسه ٠ وبناء «قواعد هائلة للخلود » قد يكون من اختصاص بناء الكاتدرائيات ، ، أما فى حقل المساكن العادية

فان الآراء أخذت تتكتل حول الفكرة التى تحبذ بقاءك فى بيت واحد طوال حياتك ، ثم تركه بعد ذلك لأبنائك ، انها تعتبرها فكرة غير مستحبة • تماما كما لو كنت ترتدى قطعة من جلد الغنم لاتغيرها ، ثم تتركها بعد ذلك لأحفادك ، ثم الى أحفاد احفادك ، وهكذا • وقد تنص القوانين الفرعية للمجالس البلدية فى المستقبل على تحريم استخدام المسكن الواحد لأكثر من عشرين عاما ، مهما يكن الأمر فان من الواضح أن الشطر الاكبر من بناء القرن التاسع عشر سيثبت أنه قصير العمر ، وأن صفوف المساكن الرخيصة التى بنيت للكتبة والصناع المهرة مكان حدائق الضواحى وبيوتات الريف ، والتى بلغت من العمر خمسين عاما ، ستظهر فى القريب العاجل ، فى صورة «مناطق مقضى عليها» فى جدول أعمال مجالسنا البلدية • والى جانب انهيار صندوق الطوب المبنى بطريقة هزيلة سنضطر الى مواجهة قدم البلوك البلدى «النموذجى» المبنى بطريقة ميتة • ان هذه تبدو للوهلة الاولى أرقى بكثير من المساكن القذرة التى حلت محلها ، وهكذا يغيب عن الأذهان ، للحظة ، بشاعة المساكن الجديدة المقززة ، وأفنيتها المرصوفة بالأسفلت ، والشمس المختبئة وراء صخور عملاقة من الطوب والمونة ، والدرجات تلو الدرجات من الصخور الصلدة التى تفصل النسوة البائسات والاطفال ، القاطنين فى الطوابق المرتفعة ، تفصلهم عن الشارع ، يضاف الى هذا الطريقة الغريبة لتخفيف حدة الازدحام فى الطابق الارضى على حساب الطوابق العليا التى تكتظ بسكانها • وبمضى الوقت سيدب البلى الى هذه المساكن ويهجرها ساكنوها ، ولكن ، وقبل أن يحدث هذا بوقت طويل ، ستغدو هذه المساكن مقززة بالفعل شأنها شأن الحظائر المزدحمة التى حلت هذه المساكن محلها • وموجز القول أن مجالسنا البلدية ستشغل نفسها فى المستقبل بعملية هدم مدننا مثلما تشغل نفسها بعملية بنائها •

وفى الوقت الحالى لاتلقى مشكلة الازالة اهتماما كبيرا لدرجة أن القانون ينص بصرامة على أن من واجب المجلس البلدى اعادة اسكان جميع الاشخاص الذين تزال حظائرهم ، غير أن هذه الحظائر مكتظة عادة بساكنيها بشكل صارخ ، لذلك لايمكن توفير السكنى لجميع من كانوا بها حتى ولو شيدنا بدل المساكن المؤلفة من طابقين مساكن تستغل أقصى تسهيلات قوانين البناء •

وازاء هذه المشكلة يجد المجلس البلدى نفسه أمام أحد أمرين : اما أن يترك الحظيرة وشأنها ، أو يحصل على أرض اضافية لكى يرحل فيها السكان الباقين ، غير أن هذا الاجراء الجديد لايمكن أن يتحقق دون أن نشرد دفعات أخرى ، وقد تكون المنطقة بأكملها مكتظة بساكنيها ، والحل

الوحيد فى هذه الحالة هو أن يذهب العدد الزائد الى أماكن أخرى • وهذا الاجراء ، بدوره يثير مشكلة لاحل لها وهى : من الزائد ومن غير الزائد ؟

غير أن الواقع يشير الى أن التطبيق الحرفى للقانون اجراء غير عملى وهذا أمر معترف به • ويشرع المجلس البلدى فى مساومة هيئة الحكم المحلى : كم عدد الناس الذين يجب أن يوفر المجلس البلدى السكنى لهم ؟ ويعرض من المجلس البلدى توفير السكنى لثلث السكان ، غير أن هيئة الحكم المحلى تقترح ثلثين ، وبعد شد وجذب يتم انجاز مايمكن انجازه فى ظل جميع الظروف الممكنة •

فاذا اشتركت المشروعات الخاصة والمشروعات البلدية فى الالتزام بتوفير السكان ، فان الاسكان البلدى لن يعانى هنا شيئا • ولكن الواقع أن الاستثمارات التجارية معفاة من هذه الالتزامات الاجتماعية •

وخلال السنوات الاخيرة اتخذت تشيلسى شكلا جديدا اثر عمليات البناء التى قام بها اللورد كادوجان • لقد تم ازالة مئـــات من المساكن الفقيرة وحلت محلها شوارع حديثة و «حدائق» ، ولقد كانت تشيلسى فى يوم من الايام ، تدين بالراديكالية فى السياسة ، وبشكل صارخ غير انها الآن متحفظة بشكل جارف • صحيح أن اللورد كادوجان خصص ، عن طيب خاطر ، مكانا لمساكن الطبقة العاملة ، متمشيامع مبادىء الروح العامة غير التجارية ، وتمشيا مع مبادىء الشرف ، غير أن هذا الاجراء لم يقض على النتيجة الحتمية وهى أن المنطقة كلها اتخذت شكلا مغـــايرا • والذين أصبحوا بلا مأوى حلوا مشكلة السكن الجـــديد بعبور النهر الى باترسى •

وهكذا نجد أن اللورد كادوجان أقوى من مجلس مقاطعة تشيلسى انه يستطيع أن يطرد السكان الاكثر فقرا بعيدا عن المقاطعة ، وهذا ما يعجز عنه المجلس ، وهو يستطيع أن يحل محلهم سكانا أغنياء ، وهكذا يعجز عنه المجلس • وهو يستطيع أن يبنى أى نوع من الأبنية يدر عليه أكبر ربح ، سواء كان قصرا أو متجرا أو اسطبلا أو كومة من الشقق ، أما المجلس فيعجز عن ذلك • وفى ظل ظروف كهذه يستحيل أن نقـارن بين نتائج مشروعاته ونتائج مشروعات المجلس • وعلينا كى نحل هذه المعضلة أن نختار أحد أمرين : اما أن نحد من حرية اللورد كادوجان حتى تصبح مساوية لحرية المجلس ، أو نتوسع فى حرية المجلس كى تصبح مساوية للحرية التى يتمتع بها اللورد كادوجان • ونظرا لأن الاجراء الأول الأسبق لن يسفر عن شىء ، ونظرا لأنه سيحول دون ادخال التحسينات الضخمة التى حققتها مشروعات اللورد كادوجان فى تشيلسى وباترسى ، فان الحل الثانى هو الحل السليم ، هذا الحل الذى يقضى بفك وثاق دافع الرسوم •

والالزام باعادة الاسكان مفروض على شركات السكك الحديدية وغيرها من المشروعات التى يتعين عليها أن تحصل على تفويض من البرلمان ، غير أن هذه المشروعات تتهرب من الالزام الى حد كبير وذلك بأن تحوز ملكية البيت الذى تحتاج اليه ، ثم تطرد سكانه قبل اخلاء المنطقة ، وحين لحظة الهدم تجد أن البيت خاليا وبذلك لاتعد ملزمة باعادة اسكان من كانوا فيه هذه الظاهرة تفسر لنا مدى الحنق الذى يستبد بالاهالى تجاه شركات السكك الحديدية • ان هذه الشركات تقوم باخلاء المناطق المطلوبة وتطرد الاهالى الذين يتكدسون فى المناطق المجاورة ، ثم تجد عددا كبيرا من صغار التجار الذين لم يتزحزحوا من مكانهم غير أن عملية انتقال الزبائن قضت عليهم • ليس هناك تعويض ، أما عمليات اعادة السكان فمحدودة للغاية •

وجدير بالذكر أن شركة السكك الحديدية لاتعبأ بهذه الكراهية التى يستشعرها الاهالى نحوها ، وفى الوقت نفسه لاتستطيع السلطة المحليه أن تتحدى هذه الشركة • والسلطة المحلية قد تحصل على أرض كى تتوسع – فى المستقبل – فى المنشآت الخاصة بتوليد الكهربا وما شاكل ذلك ، وهى تقوم باخلاء المنطقة المطلوبة بطريقة تدريجية • وليس من شك فى أنها تضطر الى الاقلال من عدد البيوت التى تزيلها دفعة واحدة حتى لاتضطر الى اعادة اسكان اصحابها ، وهو شرط ضرورى فى حالة ازالة عشرة بيوت فى وقت واحد ، ولكن بالرغم من هذه التحفظات يتعين على السلطة المحلية أن تتقدم بخطى حذرة دائما حتى لاتلحق الأذى بسكان دائرتها •

أما الشركة التجارية فانها تنشر الخراب فى عنبر كامل دون أن تحس مطلقا بما تفعله ، ان هذا مجرد مثال واحد صارخ للمتاعب والعذاب الذى تتسبب فيه تحركات المشروعات الخاصة ، يوميا ، فى المجتمعات الآهلة بسكانها ، وهى تتسبب فيه لانها تفتقر كلية الى التخطيط • والمدنية البلدية لاتعدو أن تكون معركة من أجل تخطيط أفضل لنشاط الحياة المدنية • وعلينا ونحن نقارن بين المشروعات البلدية أن نتذكر على الدوام أن المضارب – فى حقل التجارة – يستطيع أن يتهور دون أن يلحق به أذى • ولكن قد يتسبب هذا التهور فى أن يفقد كل مستشار بالمجلس البلدى مقعده فى الانتخاب التالى •

وأخيرا يجب أن نعترف بأن مشكلة الاسكان لن تحل بصورة مرضية الا بعد أن يتملك المجلس البلدى كل الاراضى الموجودة داخل حدوده ، والا بعد أن يصبح حرا فى التصرف فيها ، وفى البناء عليها ، مثلما أن الاقطاعيين أحرار اليوم •

- ٩ -

ضبط الحسابات البلدية

هناك أوجه اختلاف معينة بين الاوضاع القانونية للتمويل الجماعى والأوضاع القانونية للتمويل التجارى ، ويجب أن نأخذ أوجه الاختلاف هذه فى الاعتبار عندما نعقد مقارنة بينهما ، ونحن نذكر هذه الاختلافات هنا لأنها قد تعرقل سير المشروعات البلدية فى البداية ، بالرغم من أنها قد تفيدها بمرور الوقت ٠

ان الشركة الخاصة لاتدفع فائدة على رأس مالها الا اذا أصبح رأس المال يدر فائدة بالفعل ، وليس هناك من يتوقع حدوث هذا فى وقت مبكر وفى بعض الاحيان لاتظهر فائدة على الاطلاق ، سواء فى وقت مبكر أو فى وقت متأخر ٠ مهما يكن الامر فان الشركة تنظر الى رأس مالها باعتباره ملكية تستحوذ عليها الى الابد ٠

أما المجلس البلدى فمطالب بأن يدفع الفائدة منذ أول يوم اقترض فيه رأس المال ، ويتعين على المجلس البلدى أن يعتبر رأس المال هذا دينا يدفع بعد ذلك ، ولا يقف الامر عند هذا الحد : ان على المجلس البلدى أن يشرع فى دفع هذا الدين منذ البداية فى الوقت الذى يدفع فيه الفائدة ٠

وهكذا يضطر الى أن يمنح الاجيال القادمة ملكية حرة ونية حسنة ، وهو فى مقابل هذا يدفع الكثير ، وتكون النتيجة أن السؤال الساخر التالى الذى يردده الرجل الايرلندى ، أصبح مسألة خطيرة تتردد فى أفواه دافعى الرسوم من الانجليز ، يقول هذا السؤال : ما الذى حققته له الأجيال القادمة حتى يفعل ، بدوره شيئا لهذه الاجيال القادمة ؟ وسرعان مايجىء الرد المباشر : بالرغم من أن الفرد يموت الا أن المجتمع يبقى ، ويجب أن ننظر الى حياة المجتمع باعتبارها شيئا مستمرا الى مالانهاية ٠

انه رد لابأس به غير أن الفرد الخالد نفسه سيجوع ، ان هواستثمر كل دخله دون أن ينفق منه شيئا ، وعلى هذا النحو يستطيع مجتمع أن يضحى بالحاضر من أجل المستقبل ٠

مثال هذا أن خلود الامة لن يبرر تصرف وزير الخزانة حين يحاول دفع الدين الوطنى فى عام واحد٠ ولو استطاع التجار والشركات المساهمة

أن ينشئوا مصانعهم بشرط واحد (وهو تكوين اعتماد آخذ فى التناقص يدفعون منه التكاليف فى مدة محدودة) فان الصرخات ستتعـــالى وتقطع نياط القلوب ، وستكتظ الصحف بالمقالات التى تقول ان التجارة عـــلى أساس هذه الشروط أمر مستحيل ٠

والواقع أن شيئا من هذا القبيل يحدث فى الوقت الحالى ، وذلك عندما تحصل شركة خاصة للترام على امتياز ، وينص المسئولون على أنه اذا انتهت سنوات الامتياز تقوم الشركة بتسليم الخطوط للمجلس البلدى مقابل قيمتها فى السوق باعتبارها حديد خردة ٠ غير أن هناك عقبة تصادف مثل هذه العقود ، وهى أن المحاكم لن تضعها موضع التنفيذ فاذا أخذت رأى السياسى المحنك أو الاشتراكى أجاب بأنه لا غضاضة فى اجبار الشركة الخاصة على أن تبيع نفسها خـــلال فترة محدودة (ذلك أن هذا الشرط السابق يؤدى فى الواقع الى عملية البيع هذه) وأن هذا لا يختلف عن فرض الالتزام نفسه على المجلس البلدى ٠ ان الطرفين مطالبان بترك هدية للأجيال القادمة ، اذا بقى شىء بعد انتهاء المدة القانونية المحددة ٠ غير أن مثل هذا الاجراء ليس فريدا فى نوعه ٠ فالمخترع مطالب بأن يهدى اختراعه للأجيال القادمة بعد نهاية أربعة عشر عاما ، والمؤلف مطالب باهداء كتابه للأجيال القادمة بعد مضى اثنين وأربعين عاما ، أو بعد مضى سبعة أعوام على وفاته ٠ أما صاحب المتجر فى لندن فمطالب بتقديم نواياه الحســـنة للمالك بعد انتهاء مدة عقد الايجار ، ومع ذلك ، فان القاضى الذى سينفذ النتائج المترتبة على انتهاء حق الاختراع أو حق الطبع أو انتهـــاء حق الاستئجار ـ باعتبارها تنظيمات طبيعية سليمة لا غبار عليها ـ هذا القاضى نفسه سيرفض اجبـــار شركة الترام على بيع ممتلكاتها باعتبارها حديد خردة ، قائلا انه لا يعقل أن يفكر البرلمان فى مثل هذا الاجراء البشع ، وتكون النتيجة أن المجلس البلدى يلتزم بمســـاوماته بصرامة فى حين تستطيع الشركة التجارية أن تتحدى أى شىء حتى ولو كان قانونا برلمانيا ، ان هى حرصت على ابطال أية معارضة خاصة ، ولم تهاجم أى قطاع سوى قطاع المصلحة الجماعية ٠ صحيح أن مثل هذه القوانين قد فرضـــت مساومات قاسية فى بعض الأحيان ، وهذا ما أثبتته شركات الاضـــاءة بالكهربا عندما امتد عقد الامتياز من واحد وعشرين عاما الى اثنين واربعين عاما ، غير أن التجارة البلدية عانت بالطريقة نفسها ، فقد تم ايقاف كثير من المشروعات البلدية ، أو تأجيلها ، نظرا لأن ميعاد الدفع كان مبكرا للغاية ٠

فاذا انتقلنا الى واقع الحيـــاة اليومية وجدنا أن المجالس البلدية لا تخشى القاضى بقدر ما تخشى مراجع الحســـابات الرسمى ، وليس من العسير فى الوقت الحالى أن تعثر على محام يشعر بامتعاض تجاه التجارة

البلدية . فاذا قامت هيئة الحكم المحلي بتكليف واحد من هؤلاء بمراجعة حسابات مجلس المقاطعة ، أو مجلس مقاطعة لندن ، أو مجلس حي من أحياء المدن (١) فقد يستند هذا المحاسب الى سبب وجيه ، وهو المحافظة على الارقام ولذا يصر على السماح بوجود العجز ، غير أن التلف الفعلى يؤخذ من الدخل كما أن هناك اعتمادات احتياطية لاحلال أجهزة جديدة محل أجهزة قديمة وتكون النتيجة أن المشروع يصبح مثقلا باعتمادات ثانية آخذة فى التناقص مما يساعد خصوم التجارة البلدية على الاشارة الى الشركات التجارية (التى ليس لديها اعتمادات آخذة فى التناقص) والتى تبدى أرقامها نزعة اقتصادية عملية ، ومن ناحية أخرى قد لا يتمتع المحاسب بالقدرة على الانتقاد ، وتدور داخل السلطة المحلية معركة بين لجنة الاضاءة التى تحاول الاحتفاظ بأرباحها فى بند الاحتياطى ، وباقى لجان المجلس التى تريد توزيع الأرباح على دافعى الرسوم بتلك الصورة المستحبة دائما : مساعدة الرسوم . وقد ينتهى بهم الأمر الى استغلال الاحتياطى فى الأغراض الانتخابية ، بل قد يعانى المصنع من العجز الذى كان يعانيه فى الأيام الأولى للخطوط الحديدية عابرة القارة . كان وزراء المال ، الفقراء ، يمتصون أجور السكك الحديدية فى الخزانة ، ويتركون القاطرات والخطوط والمحطات للتلف والبلى ، ومع ذلك ، اذا كان من حق المحاسب أن يفرض الادارة المالية بدلا من الاكتفاء بانتقادها ومراجعة البنود ، فانه قد يلوم أكثر المشروعات العامة فائدة للجمهور ، بأن يكتفى بالتطلع اليها تطلع رجل الاعمال ، وقد لا يستطيع أن يصر على أن تسير عملية تعبيد الطرق « وفقا لأسس العمل السليمة » عن طريق فرض رسوم عند الابواب حتى يكسب المجلس البلدى من هذه العملية ، غير أنه يستطيع ـ دون أن يصعق الرأى العام ـ أن يصر على فرض أثمان مربحة على الماء والاضاءة الى جانب اعتماد مضاعف متناقص (هدية مضاعفة للأجيال القادمة) وبذلك تستطيع عصبة الحرية الصناعية أن تثبت بالارقام أن الاستثمار الجماعى لا يوفر ما يوفره الاستثمار التجارى .

ليست هذه الاحتمالات بعيدة التحقيق بأية حال من الأحوال والذى يطلع على تقرير الهيئة الخاصة بالتجارة البلدية (الكتاب الأزرق رقم ٢٧٠ والثالث والعشرون من يوليو) يعثر على عدد من الاقتراحات الحكيمة من أجل مراجعة حسابات المجالس البلدية . غير أن هناك تلك التوصية التى تنص « على أن يتيقن مراجع الحسابات وجود حسابات منفصلة لجميع

---

(١) من الملاحظ أن المؤسسات البلدية (مثل تونبريدج ، ويلز ، بورنماوث ، ساف اند ـ أون ـ سي) لاتخضع لعملية مراجعة الحسابات التى تجريها هيئة الحكم المحلى . ويقوم دافعو الرسوم بانتخاب مراجعين للحسابات ، فى حين يعين العمدة مراجعا ثالثا . وموجز القول أن حسابات المؤسسات البلدية لاتراجع على الاطلاق .

العمليات التجـــارية ، ومن أن كل تكاليف تتحملها كل عملية تدرج فى حساباتها » ، هذه التوصية لا توازنهـــا أية اعتبارات للقروض المستترة للمجالس البلدية ٠ ومن أجل هذا قد نخلص الى أن البرلمان لايزال يميل الى تطبيق المقياس التجارى على المشروعات الجماعية ٠ وليس من شأن هيئة الحكم المحلى أن تكون أكثر ذكاء من البرلمان ، بالرغم من أن الهيئة أكثر تعرضا لقوة الحقائق الغاشمة ، تلك الحقائق التى تعيد الصواب الى واضعى النظريات الاقتصادية المتعنتة ٠٠ وذلك فى القضـــايا الواضحة ٠ بل ان النظرة التجارية تسود المجالس البلدية نفسها ، وكثيرا ما تشجع نفسها بطريقة صبيانية ، أما حساباتها فتظهر بطريقة توحى بوجود رخاء تجارى بأن تلقى بأكبر قدر من النفقات على عاتق الفائدة العامة ، فى حين تجعل دخل كل جهاز من أجهزة الخدمات البلدية يعود على الفرع الخاص ٠

والواقع أن المشروعات البلدية تتعرض حاليا لخطر عظيم نتيجـــة للصيحة التى تطالب بمراجعة الحسابات التجارية ٠

غير أن هذا الطلب ، لحسن الحظ ، ليس عمليا على الدوام والتجربة تجعل مراجعة الحسابات التجارية عبثا فى النهاية لان هذه المراجعة جـد متسامحة فى بعض الميادين ، ومتشددة جدا فى ميادين أخرى ٠ أمامراجعة حسابات المجالس البلدية ففرع متميز فى ميدان الحسابات ، بل وفرع متميز فى ميدان القانون ٠

وليست هذه المراجعة من شأن مراجع الحساباتالعادى أو المحاسب مثلما أن التحدث فى القانون الدولى أمام لجنة تشريعية لمجلس البـــلاط ليس من شأن رجل من طراز بيلى العجوز ، ان هذه العملية ستتحول فى النهاية الى وظيفة مستقلة تماما ، والى أن يتحقق هذا علينا أن نكون على حذر ازاء الصيحات السوقية التى تحبذ النظر الى المشروعات البـــلدية بالنظرة الخاصة بالمشروعات الاخرى نفسها ، مع التزام خطوط العمـــل السليم ، الى آخر ذلك ٠

ومراجع الحسابات الذى تستبد به العقلية التجارية ، ويتصـــــل بالتجارة البلدية لاول مرة ، سيتعرف على حقيقة جديدة وهى أن المجلس البلدى مطالب بتحقيق أقل قدر من الربح ، أما الشركة التجارية فعليها أن تحقق أكبر قدر ممكن من الارباح ٠ فاذا كانت شركة الـــكهربا تدفع فائدة قدرها ١٠ ٪ فمعنى هذا انها سجلت انتصارا فى الادارة ، أما اذا حققت لجنة الاضاءة التابعة للبلدية الارباح نفسها فستوجه اليها تهمـة الفساد الاجتماعى ، وعلى مراجع الحسابات أن يبادر الى فضح هذا الفساد وتحديه ٠

واذا أراد دافع الرسوم أن يفهم هذا الوضع فعليه أن يتصور نفسه

(اذا لم يكن قد أصبح كذلك بالفعل) مستهلكا للتيار الكهربى الذى يوزعه المجلس البلدى : انه يدفع السعر التجارى المعتاد : فلنقل ستة بنسات الى بنسين للوحدة • وفى نهاية السنة المــالية يعرف دافع الرسوم أن الارباح التى حققتها الادارة البلدية كانت ضخمة جدا ، لدرجة أن لجنة الاضاءة استطاعت أن تخصص مبلغا من المال لتدعيم السعر المتداول وبذلك يقل السعر بنسبة بنس واحد لكل جنيه • هل يشـــعر دافع الرسوم بالامتنان حين يعلم بهذا النبأ ؟ انه لا يشعر بالامتنان قط : انه يتساءل فى سخط : ما الذى يعنيه المجلس البلدى حين يثقل كاهله بثمن التيار كى يخفف العبء عن المبالغ التى يدفعها الجيران الذين يستخدمون فى الاضاءة الغاز أو البترول ؟ ان لهذا الاحتجـــاج تبريراته الوجيهة • ان التجارة الدولية لا تهدف الى رفع العبء عن كاهل بعض الرسوم ، ولو كان الهدف كذلك لوضعت خطة ترمى بالقاء عبء الضرائب المحلية بأكملها على كاهل طبقات معينة من المستهلكين ، مثلما تفعل موناكو حين تلقى بعبء الضرائب المحلية كلها على كاهل المقامرين فى مونت كارلو •

غير أن هدف التجارة البلدية هو توفير الخدمات العامة بسعر التكلفة واذا أردنا لهذه الخدمات العامة أن تكون اقتصادية بالمعنى العريض (أي أن تنطوى على حنكة بلدية) فان سعر التكلفة قد يتضمن رفع أجور العمال المهرة بحيث تفوق أجور العمال المهرة فى الشركة الخاصة كما أن ســعر التكلفة يتضمن بطبيعة الحال فائدة على رأس المال الذى يشترك فى تأليفه عامة دافعى الرسوم • والمجلس البلدى الماكر قد يضيف الى هذا ما يشبه الرشوة لدافع الرسوم ، ذلك أن دافع الرسوم حين يرى أنه قد لا يستفيد من هذه الخدمات العامة أو يستهلكها قد يرفض أن يشغل نفسه بها ، واذا به ينحاز الى الخصم اللدود • بل ان المجلس البلدى قد يحتفظ بربح قليل كى يشجع نفسه على المضى ، ذلك أن العــادة التجارية تتحكم فى المستشار العادى •

ولكن هناك ماهو أهم من هذا كله : ليس من حق المجلس البــلدى أن يفرض رسما الا اذا كان يريد عن عمد اعادة ترتيب عبء الرســوم بطريقة يجب أن يتعرض لها مراجع الحسابات النزيه • وكثيرا مايتشدق الناس بالتجارة البلدية من على المنصات ، باعتبارها وسيلة لتخفيف عبء الرسوم • ان هذا لدليل على أن بعض دعاتها الشعبيين لايعرفون عنهــا الكثير ، شأنهم شأن خصومها الشعبيين • غير أن المشكلة تبرز بصورة صارخة ، وتواجه المجالس البلدية فى واقع الحيــاة • وتسعى المجالس البلدية الى التقريب بين السعر والتكاليف ، وهو اتجاه يتمشى مع طابع الحذر الشديد الذى يميز المشروعات البلدية ، غير أن هذه الاشياء لاتتحقق استنادا الى مبادىء ، وانما لان هناك حسدا غريبــا بين مختلف اللجان

البلدية ، وبين كل لجنة والمجلس كله ، وهكذا ، اذا وفرت الاضاءة أرباحا فانها تحاول الاحتفاظ بهذا الربح عن طريق تحويله الى بند الاحتياطى . وتقترح لجنة التمويل والرســوم الاستفادة من هــذا الربح فى خفض الرسوم ، وهى تقدم هذا الاقتراح فى صورة تعديل لتقرير لجنة الكهربا ويعقب هذا عداء جنونى بين مختلف اللجان ، فاذا وضع التعديل موضع التنفيذ قالت لجنة الكهربا ان لجنة التمويل سرقتهــا وتحرض لجنة الكهربا ، فى المرة التالية على خفض سعر التيار للمستهلك حتى لاتظهر أرباح تستولى عليها لجنة التمويل .

وهكذا يتم اتخاذ الاجراء السليم ، من الناحية النظرية ، بالرغم من أن المسئولين قد لايفهمون النظرية . وفى مجال التطبيق تتجه النية الى تفادى الارباح ، وذلك بجعل الاسعار اسعار تكلفة .

والواقع أن عدم وجود ارباح يدل على أن المشروع يسير سيرا سليما أما اذا اختفت الارباح فى الشركة التجارية فمعنى هذا انهــا تفتقر الى الكفاية . ومن أجل هذا يتعين على مراجع الحسابات أن يستخدم مقياسين متضادين عند الحكم على المشروعات البلدية والمشروعات التجــارية . وهو يرى أنه كلمــا زاد ربح الشركة التجارية كان هذا دليــلا على نجاحها ، أما بالنسبة للخدمات البلدية فانه كلما قل الربح كان ذلك دليلا على نزاهة عملية التمويل فى المقاطعة ، وأهم من هذا كله انه اذا استطاع أن يثبت ما توصى به لجنة التجارة البلدية من « أنه يرى أن الحسابات تعطى صورة صادقة سليمة للعمليات التجارية ولنتائج هــذه العمليات خلال الفترة الموضوعة تحت البحث» فعليه ألا يكتفى بتقدير الارباح التى ستذهب الى حاملى الاسهم فى صورة فوائد ، وانما عليه أن يقدر أيضــا مدى الفائدة الاجتماعية الشاملة للمشروع بالنسبة لدافعى الرسوم ، وذلك خلال العام الموضوع تحت البحث ، غير أن معهد المحاسبين المعتمــدين وجمعية المحاسبين والمراجعين المتحدة لا تستطيعان أن تدعيا بعد أنهمــا كفيلتان بهذه المهمة .

- ١٠ -

دخل المجالس البلدية

هناك شيء يحز في نفس التاجر الذى يرى المجلس البلدى يمارس نشاطه في فروع كانت تدر على التاجر ربحا كبيرا ، والذى يؤلمه هنا أن المجلس البلدى ينافسه « مستعملا فى ذلك أموال التاجر نفسه » ويقصد بذلك أن المجلس البلدى يجبره على دفع رسوم البلدية ، ليستغل هذه الرسوم فى القضاء على نشاط التاجر. غيرأن الرد المفحم على هذا الاعتراض هو : ان التجارة البلدية المربحة لاتكلف دافعى الرسوم . وأكثر من هذا انها تخفف عنهم العبء . وجدير بالذكر أن النشاط الذى لا يدر ربحا — من الناحية التجارية — يترك أمره للمجلس البلدى ، ويتقبل المجلس البلدى المهمة دون ما تذمر . ولقد رأينا كيف أن معظم النشاط الذى يدر ربحا على المتعاقدين فى القطاع الخاص ، ولا يدر أى ربح على المجلس البلدى ، هو فى معظمه نشاط مرهق أو طفيلى ، وهذا النوع من النشاط يثقل كاهل دافع الرسوم بمرور الوقت سواء فى الميدان العام أو الميدان الخاص .

ولكن ، مهما يكن الامر ، فان السخط المزعوم أقوى تجاه المنافسة التجارية منه تجاه المنافسة الجماعية ، ان على التاجر فى القطاع الخاص أن يدفع ايجارا وفائدة الى جانب دفعه الرسوم . والايجار هو الاعتماد الاساسى الكبير الذى يتوافر منه رأس المال اللازم للصناعة . أما الفائدة على رأس المال هذا فيتألف منها رأس مال ثان مماثل لرأس المال الاول أو أعظم منه . لذا اذا وجد صاحب المتجر أن هناك شركة مساهمة ضخمة تستولى على نشاطه ، فمعنى هذا أن هناك من ينافسه «مستخدما فى ذلك أمواله» وهى الاموال التى قام بدفعها لمالك متجره أو للرأسمالى الذى اقترض منه التاجر رأس المال . انه يتعرض لهذه المنافسة مثلما يتعرض للمنافس الجديد الذى يتخذ شكل المجلس البلدى .

وليس هناك ما هو أدل على سذاجة المواطن العادى الاقتصادية ، وجهله السياسى ، من استسلامه السريع لعملية الاستيلاء على مبالغ كبيرة

من ثمار عمله فى صورة ايجار يحصل عليه الملاك ، وفى الوقت نفسه يحتج بشدة على أى بنس يجمعه المجلس البلدى من أجل مصلحته هو · ويحتمل أن نفسر الظاهرة على النحو التالى : حين يوقع المواطن العقد ، فمعنى هذا أنه قبل الايجار صراحة باعتباره اجراء حتميا ، ولديه على الاقل البيت أو المتجر لتبرير هذا الايجار · أما جامع الرسوم ، فان المواطن العادى يرى فيه شخصا مختلسا ، شخصا يجعله يدفع تكاليف الطرقات والمصابيح والشرطة والمحطات ، وهو لا يحس بأنه يملك شيئا منها ·

وقد نطرح مشاعر الحنق هذه باعتبارها غير وجيهة ، ومع ذلك يجب ألا نفترض أن فرض الرسوم وسيلة مرضية لجمع الدخول · ان الرسم هو — بكل بساطة — ضريبة تفرض على البيت ، أى أنه ضريبة على مادة ضرورية للغاية · ولو انتقلت هذه الرسوم الى الخبز لتعالت الصيحات قائلة : ان خبز الفقراء يخضع للضرائب · غير أن الفقراء يستطيعون — تحت ضغط الحاجة — أن يتعاقدوا على ما يطلبون من سكن بطريقة غير صحية بشكل خطر · ليس فى مقدور ثمانية أشخاص أن يعيشوا على رغيف واحد ، غير أن فى مقدورهم أن يعيشوا فى غرفة واحدة ، بل انهم قد يستقبلون مقيما اضافيا ·

ونحن جميعا قد اعتدنا قياس دخل الرجل بقيمة البيت الذى يعيش فيه · وأصحاب المتاجر يقرضون البيت الفخم بأسرع مما يقرضون الرجل الصالح · والرجل الذى يقدر ضريبة الدخل يتكهن بدخل الممثل أو الصحفى أو الفنان بأن يعرف أين يسكن · ومن الممكن أن يتنازل عن مطالبه بسرعة اذا اعترف له دافع الضرائب بتواضع : « ليس لدى سوى غرفتين فى الطابق الثانى » · غير أننا لا نستطيع أن نقول ان هذا الاسلوب ينطوى على دقة عملية · ان الرجل الذى يعيش فى منزل تقدر قيمته بـ ١٥٠ جنيها سنويا لابد سيكون ثريا اذا استخدم المنزل بأكمله كمقر خاص به · غير أن كثيرين يدفعون هذا الايجار كى يضطلعوا بمهمة إيواء الآخرين بأجر ، وهم فى هذه الحالة يعيشون فى البدروم أو فى الغرف المثلثة السقف التى تعلو المنازل ، ولن يحلموا بأن يستأجروا لأنفسهم منزلا يرتفع ايجاره الى ثلث هذا الرقم · ان الاختلافات بين ممتلكات العمل عظيمة عظم الاختلافات بين ممتلكات العمل والممتلكات الخاصة · ان غرفة واحدة فى بوند ستريت ستناسب قارىء كف عصرى يتمتع بدخل كبير · غير أننا قد نعثر فى المكان المجاور على صانع سيارات ، صانع يحتاج الى مكان أكبر من الغرفة السابقة مائة مرة ، وهذا الرجل قد لا يجنى ربحا على الاطلاق · وفى المناطق الاكثر رخصا قد نجد هذا التفاوت بين صانع ساعات وسمسار أو متعهد نقل أثاث · وبصفة عامة لا نستطيع أن نتدافع

عن نظـــــام تحديد الرسوم كمقياس لما يستطيع كل فرد أن يدفعه من رسوم ٠

والنقطة الوحيدة التى يمكن أن ندافع بها عن هذا النظام هى أنه وسيلة لا بأس بها لفرض الضريبة على الايجار ، طالما أن الرسوم ــ من الناحية النظرية ــ تقع على عاتق المالك ٠ والواقع أن هذا يتحقق فى مجال التطبيق مثلما يتحقق فى المجال النظرى ، وذلك حين تنفد موارد المستأجر بسبب كثرة الايجار ٠ غير أن عدد هؤلاء قليل ٠ ولو استطاع أن يدفع ــ دفعة واحدة ــ جنيهين آخرين فى العام بدلا من ترك المكان (يخيل الى أن هذه الظاهرة تتكرر كثيرا) فان هذا المستأجر يتمتع ــ من وجهة نظر علماء الاقتصاد ــ بجنيهين من الايجار سنويا ٠ واذا ارتفعت الرسوم بنسبة جنيهين فى العـــــام ، فانه سيعجز عن تحويل هذه الزيادة الى المالك ٠ والشيء الوحيد الذى سيحدث آن ذاك أن ايجاره سيصبح مساويا لما يجنيه بدلا من أن يقل عنـــــه بجنيهين ، وهكذا يجنى محصل الرسوم ما تركه المالك ٠ لذا فان الرســـــوم ــ وهى الزيادة التى ظهرت فى السنوات الأخيرة كان يجب أن تقع على عاتق المستأجرين لا الملاك ٠ ومن أجل هذا يقاوم الملاك مسألة الرسوم بشدة ، بالرغم من الأدلة الاقتصادية التجريدية التى تقول : ان المالك هو الذى يدفع آخر الأمر ٠

هناك حل يتردد كثيرا ، وهو أن تفرض الرسوم على قيمة الارض التى ستبنى ، وبطريقة مباشرة ، ويتم هذا بجمع الرسوم من المستأجر كما هى العادة ، على أن يكون من حقه أن يخصم من الايجار بما يوازى القيمة ٠ لذا ، اذا فرضنا شلنا على كل جنيه من قيمة الارض المبنية فان المستأجر يخصم شلنا من كل جنيه يدفعه لصاحب البيت ، ويخصم صاحب البيت بدوره شلنا من كل جنيه يدفعه لصاحب الارض ٠

ليس هذا الاجراء بالخيالى أو الغامض ، غير أن وجه الاعتراض الحقيقى هو ما أشار اليه فولتير منذ مائة وخمسين عاما فى « الرجل الذى يملك أربعين دينـــــارا : ان الاجراء يلقى بعبء الضرائب المحلية كله على المالك ، ويعفى الاهالى الذين يكتفون بأن يأمروا الصراف بأن يعطيهم ضمانات الارباح ، ويقص لهم كوبوناتهم ٠ ان على المالك أن يسهر على أملاكه » ، والواقع أن من بين النقاط القوية التى يستند اليها المطالبون بحيـــــازة المجالس البلدية للارض تلك المقارنة بين الاعمال الرائعة التى يحققها كبار الملاك من أجل تطوير المدن والاحيـــــاء ، والنتائج السيئة التى تنجم عن الملكيات الصغيرة ٠ ان مالك الارض ليس أسوأ الملاك ، بل انه أفضلهم ٠ وهناك وجه اعتراض على الملكية كنظام (وهو وجه اعتراض معترف به) ويتلخص فى أنها تخلق لا محالة طبقة عاطلة من الاثرياء ، غير أن انجلترا

واجهت هذا الامر بتفاؤل ، طالما أن الملكية كانت ملكية أرض · ذلك أن الانعتاق الكامل الذى حرر المالك من الاعبـــاء الاقطاعية جعله مع ذلك مسئولا عن ازدهار أملاكه · فاذا أهمل هذه الاملاك أو أساء ادارتها (وليس من شك فى أنه يفعل هذا كثيرا) فانه يجر على نفسه الفقر مثلما يجره على الآخرين · ولم يشرع رجال الصناعة عندنا فى طرح مبالغ كبيرة فى أيدى حاملى الاسهم الا بعد الانقلاب الصناعى فى القرن الثامن عشر والقـــرن التاسع عشر ، وكان حاملوا الاسهم هؤلاء محرومين من ادارة أملاكهم ، فى حين شب أولادهم ومعهم محفظة الحظ ، غير أنهم محرومون من ممارسـة الاشراف الشخصى أو تحمل أية مسئولية بسبب هذا الاشراف · ان هذا يفسر لنا الوضع الشاذ لضريبة الدخل التى تترك الفقير وتوجه ضربتها للغنى ، وبذلك تعترف بأن الجهد الشخصى كثيرا ما يتعارض مع الدخل ·

وازاء هذا التطور الاجتماعى سنجد أن الصيحة التى تطالب بفرض الضريبة المحلية على قيمة الارض لن تجد صدى الا عند الذين يحصلون على دخلهم كله من الفوائد الصناعية · وبالرغم من ضخامة ظاهرة « الفوائد التى لم يتعب فيها أصحابها » فى المدن الكبرى الا أنها لا تختلف فى شىء (الا فى المظهر) عن الدخول الناتجـــة عند استثمارها فى المشروعات الصناعية · وعندما يبيع أحد ملاك الاراضى أكرا من الارض فى قلب لندن مقابل مليون جنيه ويستثمر هذا المليون فى سندات حكومية تدر عليه ٢٥٠٠٠ جنيه سنويا فانه لا يستبدل الدخل السهل بدخل يتعب فيه ، كل ما فى الامر أنه كان مسئولا ــ كمالك ــ عن مظهر المنطقة الموجودة فى لندن ، ثم أصبح لا يبالى بأية اعتبارات عامة · فاذا أعفيناه من الرسوم على حساب الشخص الذى اشترى هـذا الاكر كنا كمن يجعل من صاحب الارض « يونس » ، ثم يلقيه بعد ذلك الى حوت الاشتراكية · فاذا كان هناك تمييز بين طبقات الملاك فلا بد أن يسرى مفعوله فى الاتجاه الآخر · وقد يحق للورد كادوجان ودوق كل من ويستمنستر وبدفورد وبورتلاند ··· الخ ··· أن يدعوا حقهم فى جزاء ، لأن ممتلكاتهم تختلف عن الممتلكات المحيطةبهم · أما السير جورجيوس‌ميداس وخليفته‌فليس لديهما مايقولانه· وقد يكون من الملائم ، سياسيا ، أن نجند السير جورجيوس ميداس لمهاجمة الاقطاعيين ، وعندما يتم احراز النصر فى المعـــركة ندعو الملاك للانتقام لانفسهم وذلك بالانضمام الى الحملة التى تطالب بتنظيم ضريبة الدخل وتدريجها ــ مثلمـا انتقم الاقطاعيون لأنفسهم بسبب التجارة الحرة بأن نفذوا قوانين المصانع ضد رجال الصناعة · غير أن هذا البحث لا يشغل نفسه بالاساليب البرلمانية وانما بالعلوم السياسية · وربما كان أكبر تمييز نحتاج اليه هو التمييز بين الذين يستطيعون دفع الرسوم والذين لا يستطيعون دفعها مطلقا · ومن المعترف به أن الذين يقل دخلهم عن

١٦٠ جنيها سنويا لا يستطيعون دفع ضريبة الدخل ، بل اننا نتساهل بالنسبة للذين يصل دخلهم الى ٦٩٩ جنيها سنويا • ولدينا الآن أعداد غفيرة من صغار التجار وأصـــحاب الحوانيت الذين يقل دخلهم عن ١٦٠ جنيها سنويا • ومع ذلك نتركهم يتعثرون تحت وطأة الرسوم التى تتردد بين ستة شلنات وتسعة شلنات عن كل جنيه ـ تبعا لقيمة ممتلكاتهم • ان هؤلاء الاشخاص يقاومون الرسوم فى يأس ، وهم محقون تماما فى هذه المقاومة • وكل ما قلناه فى الفصول السابقة بخصوص الطاقة الانتاجية للمشروعات البلدية يمكن أن يلخص فى القانون التالى : ان التجارة البلدية استثمار طيب • وينطبق هذا أيضا على التأمين على الحياة • ولكن فلنفرض عجز رجل عن دفع المبلغ الزائد ، فماذا يكون من أمره ؟

فلندرس هذه النقطة بمزيد من الدقة • ان وجه الاختلاف الاساسى بين الاستثمار الخاص والاستثمار البلدى ـ بالنسبة للرأسماليين ـ هو أن الاستمثار الأول اختيارى أما الثانى فاجبـارى • فلنسلم بأن الاستثمار البلدى فريد من حيث سلامته وصحته : انك تحصل هنا على استثمار اجبارى • وكثيرون من المتهورين قد يعتقدون أن هذا الاستثمار ضرب من التوفير ، لأنهم يعتبرون الاستثمار والتوفير شـــيئا واحدا ولا يعتبرون التوفير خطأ فى أى ظرف من الظروف • والواقع أن الاقتصاد ، بالنسبة لغالبية السكان البؤساء فى هذه الجزر ، من أكثر الرذائل قساوة ودمارا • فالمرأة الفقيرة التى تتقاضى خمسة شلنات تستطيع أن تذهب الى مكتب البريد وتوفر هذا المبلغ ولا تنفقه فى احتياجات الساعة • وهناك كثير من أصحاب النوايا الحسنة الذين أصبحوا حمقى ـ بصورة لا يرجى منها أمل ـ فى مسائل المـــــال بسبب الدخول المستقلة الكبيرة • وهذه الفئة تحث الطبقة العاملة على هذا الاجراء فى كل المناسبات ، ظانة ان احتياجات الساعة بالنسبة للفقير هى فى الواقع شراب الجن • ومن الواضح أنه اذا كان حذاء المرأة قد تآكل فان شراء حذاء جديد سيكون أجدى من ايداع النقود فى صندوق التوفير • وجدير بالذكر أن حيـــــاة معظم الفقيرات تتلخص فى السعى دائما وراء المحافظة على أحذيتهن وأحذية أولادهن ، كى تظل جافة دائما • وقد تركت عن عمد مسألة الطعام والطفل الجائع والاب المسن وماشاكل ذلك ، لأن الذين يشترون الكتب الخاصة بالتجارة البلدية (بريال انجليزى) يعتبرونها مجرد اختلافات درامية ، بالرغم من أنها فى حكم الحقائق الدائمة الملحة بالنسبة لملايين الفقراء •

وموجز القول أن الادخار والاستثمارات واجبات ثانوية ، وأن أول الواجبـــات وأشقها هو الصرف على الاحتياجات الراهنة • ان الادخار ، والاستثمارات ، والتأمين على الحياة كلها اجراءات حكيمة ممتـــازة للذين شبعوا والذين ما زال لديهم ما يدخرونه • أما بالنسبة لرؤســـاء الأسر

المحرومة فانها تعتبر ضربا من الانتحار البطىء والقتل البطىء • والذين يحضون الكل دون استثناء على هذه الاجراءات يجب أن يدانوا باعتبارهم محرضين على الجريمة • وعندما يتورط أسقف فى مثل هذا الاجراء ، فان الدماء تغلى فى عروق الذين يفهمون ، تغلى حتى تكاد تحرضهم على استخدام المشنقة ، غير ان الأسقف لا يجبر الشعب على التزام نصيحته الطائشة ، ولكن المجلس البلدى يجبرهم • مثال هذا أن مجلس مقاطعة لندن يتجه الى كثيرين من البؤساء التعساء الذين يخوضون مع الفقر معركة رهيبة داخل متجر صغير ، الى أناس جائعين ، عراة لا يعيشون فى مسكن لائق ، وهم من أجل هذا فى حاجة ماسة الى مزيد من النقود ينفقونها على أنفسهم وعلى أسرهم • بيد أن مجلس مقاطعة لندن يأخذ الواحد منهم بخناقه ، ويقول له « تعال هنا ، يجب أن تسهم فى الرخاء العام لهذه العاصمة الرائعة ، تلك العاصمة التى تفخر ، أو يجب أن تفخر بوجودك فيها • يجب أن تكف عن عبور نهر التيمز فى قارب حقير ينقلك ببنس واحد ، يجب أن تبنى جسر البرج الهائل على أن تكون له مداخل رائعة • أو يجب أن تعبر من أسفل ، تعلوك انتصارات معمارية حديثة • يجب أن تكف عن السير وسط الازقة القذرة فى طريقك من ستراند الى أوكسفورد سنريت، يجب أن تنشىء شارعا جديدا عظيما تحفه من الجانبين أبنية هائلة • ولا بد أن تدخل السرور على نفسك بفضل الحدائق والفرق الموسيقية ، ويجب أن تجرى قوارب بخارية بهيجة فوق صفحة النهر ، كى ترفه عن نفسك فى أمسيات الصيف • »

هل ندهش اذن حين نجد الضحية ، التعسة ، للوطنية المدنية الشاملة تستدير نحو رعاتها التقدميين وتسألهم : هل يظنون أنها كارنيجى ، أو بيربونت مورجان ، أو روث تشايلد — حتى يزجوا بها هكذا فى مشروعات الاثرياء ؟ ومما يضاعف من السخرية المرة لهذه الاقتراحات أن الضحية تعرف جيدا انها اذا استفادت من هذه الاصلاحات فان مالك المتجر سينتهز أول فرصة كى يستولى على الزيادة فى الربح . وذلك برفع ايجار المتجر •

لا يمكن أن نقرع هذا السخط بالحجة ، ولا يمكن أن نتجاهله الا اذا كنا مستهترين تماما • يجب أن نرفع الرسوم كلية عن الاشخاص الذين تقل دخولهم عن رقم معين • وليس من حقنا أن نفرض على الناس خدمات لا يستطيعون الوفاء بثمنها • ولسنا بحاجة الى التحدث هنا عن الوسيلة التى نحقق بها هذا المطلب يكفى أن نقول انه بالرغم من أن الخفض العام فى الرسوم قد يفضى الى زيادة ، مماثلة ، فى الايجارات ، وبالرغم من أن اعفاء طبقة معينة من المستأجرين سيساعد بعض الملاك على مصادرة بعض المساعدات (مثلما يصادر رؤساء أصحاب المعاشات جزءا من المعاش عن طريق خفض أجر صاحب المعاش) الا أن الاعفاء الذى يقتصر على حالات

خاصة استثنائية لن يؤدى الى ارتفاع مماثل فى الايجارات . اننا نريد أن نخفف من عبء دافع الرسوم ، الذى تكفى أعبــــاؤه لكى تجعله غير متحمس للمشروعات البلدية التى تنذر بمضاعفة الرسوم .

والدرس الذى نخرج به هو أن تخفيف هذه الرسوم يتحقق بفرض ضريبــة على الدخل ، ضريبة تتصــــاعد بالنسبة للدخول التى لا يتعب أصحابها فى الحصول عليها . وتستطيع « مصلحة الدخل المحلى » أن تجمع هذه الضرائب وتوزعها فى صورة مساعدات . والواقع أن هذه المساعدات ستصبح وسيلة ممتازة اذا كانت تقدم بشروط ، وهى أن تكون الخدمات التى تستفيد منها خدمات ممتازة . ويقتضى هذا بالطبع وجود اشراف ونقد من جانب هيئة للحكم المحلى تتمتع بالمقدرة والكفاية .

وفى القارة الأوروبية يلجأ المسئولون بحرية الى نظام ضريبة الدخل لتحقيق المطالب المحلية ، وتعثر عند بوابات المدن على جمرك أو هيئة لجمع الضرائب . وهناك جمارك عند نيوكاسل ، أون ، تاين ، وربما كان هناك أيضا عدد من الجمارك فى بعض المدن الانجليزية الاخرى ، وليس هنـاك اعتراض نظرى وجيه على هذه الوسيلة الخاصة بجمع الدخل المحلى اللهم ا. ذلك الاعتراض الوهمى العام ، الذى لا يرضى عن أية ضرائب غير مباشرة . ولكن ، نظرا لان مثل هذه البوابات عقبة لا يحتملها من لم يتعود عليها ، ونظرا لان فرض ضريبة على الدخل بل وفرض رسوم عادية ، أقرب الى الوسائل العملية الكفيلة بتحقيق الدخل المحلى ، استبعدنا اللجؤ الى نظام البوابات اللهم الا اذا رفض الناخبون ـ رفضا قاطعا ـ دفع ضرائب مباشرة تسد الحاجات المتزايدة لخزانة البلدية . وازاء هذا لا يسعنا سوى الالتجاء الى الضرائب غير المباشرة .

ويتعرض التمويل البلدى لعقبة أخرى : يحدث عندما يكون هنـاك عمل يضطلع به المجلس البلدى أن يتردد السؤال التالى : هل ستدفع تكاليفه من الرسم العـــادى لمدة نصف سنة ، أو أن تكاليفه ستدفع من القروض ؟

ان الرأى السائد يقول ان الطريقة الاقتصادية تتلخص فى أن تدفع وانت فى طريقك ، وألا تضيف « الى عبء الدين البلدى » . ولكن ، ليس من شك فى أن النظرية المالية الصحيحة عكس ذلك تماما : ان كل نفقات فى المرافق العامة يجب أن تعد نفقات انتاجية . ويجب جمع رأس المال من أرخص سوق ، ويجب أن تستغل الرسوم فى دفع الفائدة وفى الاعتماد الآخذ فى التناقص . واذا كان هناك مجلس بلدى يستطيع أن يقترض بفائدة تقل عن ٤٪ غير أنه يستولى على رأس المال اللازم للمرافق العامة من التجار عن عمد والذين يطلبون عليه فائدة تتردد بين ١٠٪ الى ٤٠٪

او أكثر • بات من الواضح أن المجلس البلدى يفرض أحمق تبذير على دائرته التعسة • والواقع أن كل شيء يتوقف على المدة التى تستغرقها الأعمال • ومن العبث أن تدفع تكاليف مصنع لتوليد الكهربا من دخل نصف عام • ومن الحمق أن نقترض من أجل ازالة الجليد المتساقط ، ولكنا نعثر بين هذين الطرفين على أرض مثار نزاع ، وعادة ما يفترض الناس ، خطأ ، ان الدفع السريع شيء محمود اقتصاديا ، وتكون النتيجة أن ترتفع الرسوم بدرجة تجبر دافعى الرسوم (وهم طبقة كبيرة فى مدننا) على الاقتراض من أجل الدفع ، وهم فى هذه الحالة يجمعون رأس مال لسد دينهم الخاص ، ويجمعونه بفائدة باهظة نسبيا ، بدلا من أن يكون القرض قرضا عاما عن طريق المجلس البلدى • ويرجع هذا الى سبب واحد ، وهو أن العادة جرت باعتبار رأس مال المجلس البلدى قرضا ، غير أن التجارة البلدية أفضل علاج لهذه العادة • ومن بين المزايا غير المباشرة أنها تدرب الاعضاء ومراجعى الحسابات على أن يهتموا بمصلحة دافع الرسوم بطريقة أكثر ذكاء ودقة ، بدلا من الاهمال الحالى •

وعند المقارنة بين المشروعات البلدية والمشروعات التجارية نجد أن قدرة المجلس البلدى على أخذ ما يشاء — ظاهريا — من جيوب دافعى الرسوم تدرج عادة فى باب مزايا المجلس البلدى •

وقد بلغ من ضخامة هذه المزايا أنها تعد غير عادلة • ومعنى هذا أنها مزايا لا تتوصل اليها التجارة • واذا قسنا على هذا قلنا ان منافسة الممول العالمى الضخم للتاجر الصغير تعد غير عادلة ، وكذلك المنافسة بين التيار الكهربى والغاز ، والسكك الحديدية والعربات التى تجرها الجياد ، واستخدام الجيوش المتمدينة للبنادق لمحاربة قبائل الزولو المسلحة بأسلحة بدائية • غير أن من السهل المبالغة فى تصوير مزايا المجلس البلدى فى هذا الميدان • ان كل بنس اضافى يفرض على الجنيه يتعرض لهجوم دافع الرسوم العنيف • وجدير بالذكر أن دافع الرسوم يؤدى دور الناخب أيضا • لذا فان فقر المجلس البلدى يخلق من الاضرار ويبدد من النقود مالا يفعله تبذير المجلس • وبالرغم من أن مواطنينا يحصلون على قيمة لرسومهم تعلو على أية قيمة يجنونها من نفقاتهم الأخرى ، الا أنهم يعطون الآلاف — عن طواعية — لدعاة الشركات كى يصنعوا الطائرات وعدة الصيد • وهم يرحبون بهذا أكثر مما يرحبون بدفع شلنات لجامع الرسوم من أجل تنفيذ المطالب التى لا تستغنى عنها المدنية • وعندما يحين موعد الانتخابات فواضيعتاه للحزب الذى رفع الرسوم • واذا كان أى خصم للتجارة البلدية يظن حقا ان جيب دافعى الرسوم هو خزانة للمجالس البلدية فليحاول أن يكون عضوا فى المجلس البلدى •

(١١)

أعضاء مجالسنا البلدية

ان كل من لمس الابعاد الكاملة للقضية التى تدافع عن حرية التجارة البلدية سيكتشف أن نجاح المشروعات العامة سيخضع فقط لقيد واحد ، وهو : كفاية منظميها ومديريها · ويثير هذا السؤال التـــالى : من أين نحصل على ساسة المجالس البلدية المحنكين ؟

دعونا أولا نبحث فى المزايا التى تبشر بها وظيفة عضو فى المجلس البلدى ، ودعونا نبحث أيضا فى المثالب ·

اذا قارنا بين عضو المجلس البلدى وعضو البرلمان وجدنا أن حرية الضمير والمبادرة لدى الأولى هى حرية لا تحدها حدود · ان النظام الحزبى الذى يلتزم به البرلمان ليس له وجود داخل حكومة المجلس البلدى ، ذلك أن اجراءات المجلس البلدى تختلف الى حـــد كبير عن اجراءات مجلس العموم · ليس هناك مجلس وزراء أو حكومة ، أو معارضة ، غير أن هناك بالطبع معتدلين وتقدميين ، محافظين وأحرارا ، عماليين ومستقلين ، رجال كنائس تقليديين ورجال كنائس أحرارا ـ رجالا ليسوا من أية كنيسة وتتألف من هؤلاء تجمعات للتصويت ، وهم يحملون أحلافهم ومشاحناتهم الى قاعة المجلس ، كما يعينون القائمين بأمر النظام ، ويعقدون اجتماعات حزبية · وهم يلهون بالحكومة بأن يعرضوا خدمات خيالية تماما على الاحزاب البرلمانية الحقيقية ، لكى يتضاعف احساسهم بالاهمية الشخصية ، ولكى يجعلوا لزعمائهم حقا فى تشريفات أعياد الميلاد ، وفى التشريع للبرلمان ، أو لكى يصبح لهؤلاء الزعماء ـ على الاقل ـ حق الفروسية الذى وضعته عصبة برمروس ومقلدوها · غير أنهذا اللهو هو فى مجموعه لهو صبيانى، وليست هناك حكومة بالمعنى النيـــابى لكلمة حكومة ، لذا فان تصويت امرىء ـ ضد حزبه لا يؤدى الى نتائج كبيرة ·

وسيزداد فهمنا لهذا الوضع اذا نحن وصفنا تنظيم المجلس البلدى · ان المهام التنفيذية تتم بالطبع داخل الفروع المختلفة على يد هيئة دائمة تتقاضى أجرا ، فهناك فرع للصحة وفى هذا الفرع نجد المسئول عن الصحة رئيسا فنيا ، وكاتبا أول رئيسا للعمل · وهناك فرع الطرق الرئيسية والمجارى والمرافق العامة (أو عنوان يشبه هذا) ويرأسه مهندس المقاطعة

والكاتب الاول • وهناك فرع التمويل والرسوم ويرأسه أمين صندوق المقاطعة أو مراجع الحسابات في المدينة والكاتب الاول ، وربما كان هناك أيضا فرع للاضاءة الكهربية باشراف المهندس الكهربى والكاتب الاول • وهكذا ، أما الفرع الرئيسي فيكون بمثـابة « الاعمال العامة » ويرأسه « موظف المدينة » الذى يرأس هذا السلم المتدرج • وطبقا للنظام النيابى يرأس كل فرع من هذه الفروع عضو في المجلس يتم اختياره وفقا لاشق الشروط الحزبية ، وقد يطلق على هؤلاء الاعضاء الرؤساء اسم وزراء ، وقد يتألف منهم مجلس وزراء ، ويصبح اللورد الأول لفروع الاعمال العـامة رئيسا للوزراء وزعيمـا للمجلس • ويقوم مجلس الوزراء هذا بجميع التشريعات البلدية المعتادة • فاذا حدث وقوبل أى قرار لهم بالرفض ، أو تم التصويت ضده ، فان الوزراء يستقيلون • وتجرى في المقاطعة انتخابات عامة ، ويتم انتخاب مجلس جديد ، ويتألف مجلس وزراء جديد • ويكون من نتيجة هذا النظام أن العضو لا يتمتع بحرية التصويت على أى اجراء وفقا لمزاياه الحقيقية ، ذلك أن هزيمته معناها تغيير حكومة الحى بأكمله (وتغيير السياسة العامة التى قد يتفق معها بشدة) ، وتحويل الحكومة الى حزب آخر (قد يعتبر سياسته مدمرة) • يضاف الى هذا أن العضو يكلف نفسه ، ويكلف دافعى الرسوم ، مشـقة النفقات الباهظة . ستتكلفها الانتخابات • من أجل هذا كله سيجد العضـو نفسه وهو يصوت على الدوام لا لشىء الا ليبقى حزبه ، دون اهتمام يذكر بالموضوعات الخطيرة • وقد يتخلى في النهاية عن التظاهر باشتراكه في المناقشـات ، فيصر على أن تكون هناك حجرة مريحة للتدخين ، أو مكتبة • وسيجلس هناك ما حلا له الجلوس ، الى أن يدق جرس يدعو لدخوله قاعة التصويت •

ولكننا لا نعثر على هذا في المجالس البلدية لحسن الحظ ، فكل فرع يخضع للجنة من أعضاء المجلس ، وكل لجنة تنتخب رئيسها ، وتعرض على اللجنة مهام الفرع عن طريق الكاتب الأول ورئيس الهيئة الفنية • هذا ، وتتجسد قرارات اللجنـة في سلسلة من القرارات ، ويتألف من هذه القرارات تقرير اللجنة ، وعندما ينعقد المجلس بكامله في الاجتماع التالى فان الرئيس ينهض ويعرض تقريره ، أى أنه يعرض جميع قرارات اللجنة ، ويستطيع المجلس أن يصدق على هـذه القرارات أو لا يصدق • وكثيرا ما يحدث ظهور تعديل ، وتنفيذ هذا التعديل ، أو أن القرار يعاد من أجل مزيد من الدراسة أو يرفض رفضا قاطعا • ولا يحدث شىء غير هذا • وقد يخيب أمل الرئيس أو يشعر بالحنق غير أنه لا يستقيل • وقد تتقاعس اللجنة لفترة ، غير أنها تمضى بعد ذلك مثلما كانت في البداية • والرؤساء لا يشكلون مجلس وزراء بأية حال من الأحوال ، كما أنهم لا ينتمون جميعا ـ بالضرورة ـ الى نفس الحزب ، حتى ولو جاء انتخابهم نتيجة للون حزبى

ذلك أن الحزب الذى قد تكون له الغالبية فى احدى اللجان قد يشكل أقلية فى لجنة أخرى • ويحدث فى كثير من الجهات ان يمارس كل حزب نصيبه فى الرياسة • وفى جميع الجهات تقريبا نجد أن الاعضاء القدامى يسمح لهم — ان عاجلا أو آجلا — بأن يجلسوا على مقعد الرياسة بصرف النظر عن آرائهم ، وبصرف النظر — فى كثير من الاحيـان — عن كفايتهم لهذا العمل ، وفى هذه الحالة يعانى الاعضاء النشطون الأمرين من الوقت الذى يضيع داخل اللجنـة • وليس هنـاك نداء للدائرة عن طريق انتخابات ، ويتم انتخاب أعضاء المجلس لفترة محدودة • وليس هناك أى اجراء للمجلس يستطيع أن يقصر أو يطيل من مدة بقائه اللهم الا بقرار بقبول جميع الاعضاء فى وقت واحد ، وتلك خطة تخرج عن نطاق السياسة الواقعية •

وفى ظل هذه الظروف نجد أن حرية الفكر وحرية الشـخصية لا تختنقان فى حياة المجالس البلدى العـامة مثلما تختنقان فى مجلس العموم • وما ان يمسك أحد المجندين بأطراف الاجراءات ، وما ان يطبق أساليب المجلس ، حتى يستطيع — اذا كانت لديه المقدرة الكافية — أن يجعل من نفسه رئيس وزراء فى عشر دقائق قدرته على جعل نفسه عضوا كبيرا • وهو يستطيع أن يغرق نفسـه فى التصويت دون أى قيد • ويستطيع أن يصبح رئيسا على وجه السرعة ، اذا عرف جيدا كيف يصبح أكثر من مجرد ألعوبة فى يد المسئولين • وليس من شك فى أنه اذا كان صاحب طموح عصرى فان مجلس العموم أفضل له من قاعة المدينة • أما اذا كان يقدر النشاط الاجتماعى ، ويقدر حرية الضمير ، فانه سيجد أن المجلس البلدى أعلى من البرلمـان بكثير — اللهـم الا اذا كانت موهبته السياسية أو نفوذ أسرته ، ذوى طابع غير عادى تماما •

وسيتردد الآن هذا السؤال : اذا كانت الظروف مغرية الى هـذا الحد ، فلماذا يتعذر الحصول على مرشحين ذوى كفاية لمجالس المجالس البلدية؟ ليس من شك فى أن السبب الأساسى هو السبب الذى أصر عليه أفلاطون منذ زمن بعيد ، وهو أن ذوى الكفاية يدركون جيـدا ما ينطوى عليه النشاط الاجتماعى من مشقة ومسئولية ، لذا فانهم لا يتحرقون شوقا الى الاضطلاع به • لذا وجب أن يكون الشرط الأول للقيام بأعباء الحيـاة العامة عدم رغبة ذى الكفاية فى دخول هذه الحياة • وليس من قبيل المبـالغة أن نقول ان أقوى الرجال يستطيع أن يقتل نفسه من فرط العمل فى مجلس المدينة ، هذا اذا حاول انجاز كل الاعمال التى تنتظره هناك • وشركة التأمين العاقلة تفضل أن يكون زبونها رئيسا للوزراء على أن يكون رئيسا لمجلس بلدى ، هذا اذا وجدت أن رئيس المجلس البلدى يميل الى العمل المتقن الجاد •

ومن ناحية أخرى ، نجد أنه ليس هناك ماهو أيسر من الجلوس فى المجلس وعدم انجاز شيء • وقد نشك في دعوى مجلس العموم بأنه أحسن ناد في لندن ، غير أننا لا نشك في دعوى المجلس البلدى بأنه أفضل ناد مفتوح لمعظم الاعضاء • ويستطيع عضو المجلس أن يكون جاهلا بشكل فاحش ، وكسولا بلا حياء ، ومع ذلك يتمتع بحب الأعضاء الزملاء له • ولا يقف الامر عند هذا الحد ، انه يتمتع أيضا بحب دافعى الرسوم اذا كان متحدثا لبقا بشكل محتمل • وسيظن الناس أنه شخصية مشغولة للغاية ، مع أنه مجرد شخصية تحب المجتمعات ، شخصية تحضر كل اللجان ولا تفعل فيها شيئا •

وليست هناك ، فى الوقت الحالى ، أية وسيلة لحمل العضو الكسول على العمل حتى لو كان من حق الجماعة ــ التى لا تدفع له أجره ــ أن تقدم على هذه المحاولة • والواقع أن دفع مرتبات للمديرين لن يجعل الأحوال تتحسن ، فقد أجريت التجارب فى حقل المشروعات الخاصة ، ولم تظهر نتيجة • ومع ذلك هناك نقاط كثيرة تؤيد دفع مرتبات لأعضاء الهيئات البلدية • ذلك أن هذا الاجراء سيجعل المصوتين أكثر حرصا ودقة فى أثنا البحث عن الكفايات الشخصية وعناصر النشاط فى ممثليهم • كما أن هذا الاجراء سيخلق احساسا بأن عضوية السلطة المحلية معناها حقا العمل المثمر لا التشريفات • ولن يجعل هذا الاجراء بواعث الأنانية تحل محل البواعث الاجتماعية ، كما أنه سيعفى النشاط البلدى من حملة اللوم التى تقول ان الناس لا يضطلعون بأعباء هذا النشاط البلدى الا لاسباب تتصل بالمصلحة ، ان لم يكن لاسباب فاسدة ، يضاف الى هذا أن الاجراء سيزود الزعماء العماليين ذوى الكفاية بالخبرة فى الحياة العامة • وبدون هذه الخبرة سيلحقون الضرر المباشر بكفايتهم وحماسهم • غير أن الخبرة تجعلهم نافعين لمجتمعهم كله ، ونافعين لطبقتهم ، وبذلك يواجهون الطبقات التجارية ببشاعتها وأنانيتها ، ويواجهون الطبقة الارستقراطية بكل ما فيها من عدم احساس بالمسئولية • والواقع أن الممثلين العماليين يعدون أعضاء ذوى كفاية فى المجالس البلدية ، ذلك أنهم يتعرضون لنقد أعنف من النقد الذى يتعرض له زملاؤهم من أفراد الطبقة الوسطى • وفى مقدور عضو المجلس المنتمى الى الطبقة الوسطى أن يلبث فى المجلس البلدى زهاء عشرين عاما فى حالة من الكسل والخمول ، دون أن يتضح أمره فى الانتخابات ، ودون أن يفشل فيها • غير أن الاعضاء العماليين لا ينعمون بمثل هذا الامتياز • والواقع أنهم ينظرون الى رسالتهم الاجتماعية بجدية تامة ، وهم متحررون من الضغط الاجتماعى الذى يدفع رجال الاعمال فى الطبقة الوسطى الى السكوت المتبادل على المهام الصغيرة والفوضى المحتملة ، كما أنهم يتمتعون باستقلال أصحاب المهن ، وفى الوقت نفسه لا يعانون من التحيز الطبقى

الذى يتسم به أصحاب المهن • وهم يضربون مثلا فريدا فى الوقار المهيب والسلوك المحترم • ونظرا لانهم يدفعون ريعا ضمنيا فانهم لا يتقاعسون - عن عمد - عن مشروع من مشروعات المجتمع ، لان هذا قد يتسبب فى ارتفاع الرســـوم بمعدل ١/٨ بنس فى كل جنيه • وهكذا « وانه لشىء غريب » يجد العضو العمالى نفسه متحالفا مع الاعضاء الذين بلغ من ثرائهم انهم لا يحرصون على البنس ويحرصون على الجنيه ، ومتحالفا مع أصحاب المهن الذين ظلت معيشتهم تعتمد على مهارتهم الشخصية • انه يتحالف مع هؤلاء ولا يتحالف مع صغار أصحاب المتاجر وصغار أصحاب العمل الذين ضاق أفقهم وقصرت نظرتهم فحرصوا دائما على خفض الرسوم بأى ثمن ، الامر الذى جعلهم حجر عثرة فى طريق مشروعات المجالس البلدية •

والواقع أن استبداد التاجر الصغير يعتبر خطرا جسيما فى حياة المجالس البلدية • ان دائرة المجلس البلدى الانتخابية صغيرة ، انها مجرد دائرة ، وكلما اتسعت المدينة وزادت أهميتها قل عدد الاصوات التى يمكن أن تكفل للمرشح مقعدا • وسبب هذا أنك لا تستطيع بسهولة أن تقنع رجال الاعمال ، أو العصريين بالتصويت ، والواقع أن من الايسر لك أن تجعل أهل قرية كاملة يصوتون فى حين يتعذر عليك أن تدفع ٥٠٪ من ناخبى عنبر فى لندن الى الادلاء بأصواتهم • واذا كانت الميادين لا تصوت فان الأزقة لا تصوت أيضا للاسباب نفسها ؛ ذلك أن ساكن المدينة والعامل والصـــانع الماهر يشتركون فى أن أعمالهم لا تتم فى المنازل • لذا فانهم حين يعودون الى منازلهم فى المســاء مرهقين فانهم لا يخرجون مرة أخرى فى ظلمة نوفمبر القاسية ، ويخوضون الوحل الى مكان الانتخاب بناء على طلب ذلك الوباء المتحمس : الشخص الذى يتصيد الأصوات ، وتكون النتيجة أن صغار أصحاب المتاجر يرشح كل منهم الآخر ، ذلك أن فى مقدورهم أن يصوتوا فى أية لحظة من لحظات النهار وذلك بأن يتركوا محالهم لبضع دقائق •

واصطياد صوت صاحب المتجر يعد فنا فى حد ذاته ، فنا لا نستطيع أن نقنع المثقفين والمتحررين بدراسته وممارسته • ان صاحب الصغير لا يفهم فى شئون المال ، أو البنـــك ، أو التأمين ، أو العلوم الصحية • كما أن الفارق الاجتماعى بينه وبين الطبقة العاملة ضئيل جدا ، ومن أجل هذا يتشبث بهذا الفارق فى استماتة لا يفهمها الشخص الذى ينتمى الى النبـــلاء • وهو لن يتنازل للعــــامل عن شىء الا اذا ألح العامل فى طلبه واعتبره معروفا ، أو الا اذا حصلت عليه النقــابة العمالية قوة واقتدارا • واذا اقترح عليه أحد أن يعطى النساء أجرا يعينهن على العيش وردت لمخيلته فى الحال صورة « فتاة المنزل » التى تجد منه

يشجعها على الارتقاء ، والتى تطالب بشلن آخر كل أسبوع ، وجيبه خاو جدا ، لدرجة أن المطالبة ببنس اضافى عن كل جنيه تجعله مصعوقا . لا لأن هذه الزيادة تعنى زيادة فى الدخل قدرها خمسة آلاف أو عشرة آلاف جنيه ، وانما لانها ستكلفه شخصيا نصف « كراون » آخر أو خمسة شلنات • ونستطيع أن نتصور مصير مرشح ذكى لا يستطيع أن يخفى بمعسول الكلام حقيقة أفكاره • وما أكثر الذين يفوقون كوريولان فى المنطق ، ومع ذلك يفشلون فى كل انتخاب ، لانهم يميطون اللثام عن اتجاهات ضخمة فى النشاط البلدى بدلا من أن يؤكدوا بحماس مزاياهم الشخصية ويندوا بخصومهم فى تهور ويتملقوا التصرفات الحمقاء لأكثر ناخبيهم ضيق أفق • لذا فان الطبيب قد ينجح بأصوات مرضاه ، ورجل الدين قد ينجح بأصوات جماعته وفقرائه ، أما صاحب المتجر الصغير فانه يمسك بزمام المجلس البلدى فى يده ، وأفكاره تتحكم فى جميع الهيئات المحلية الموجودة فى المدينة • وهو يمسك فى يده بالثمانية والعشرين مجلسا من مجالس مقاطعة لندن • وحتى اذا عثر بين أبناء مهنته على أناس أذكياء ذوى أفكار هائلة فانه يتحكم فيهم ، وهم بدورهم يتقبلون هذا الاسر ويصبحون «رؤساء عنابر» ــ كما يقول الامريكيون ــ ذلك أنهم يعرفون أن الالتجاء الى الطبقات الاكثر تحررا لن يجدى • ونحن لا نتنازل ونطلق عليهم اسما على الاطلاق ، ذلك أنهم لا يفكرون عندنا فى ذلك الطابع الدينى بحيث يضعون له اصطلاحا انجليزيا •

هناك علاج لهذه المعضلة ، وذلك بأن نجعل التصويت سهلا على سكان المدينة مثلما هو سهل بالنسبة للتاجر المحلى • ان خطتنا تجعل الانتخابات تضايق كل فرد الى أقصى حد ممكن ، وفى هذا امتياز كبير للرجل الذى ليس أمامه سوى أن « يستدير عند المنعطف ويصوت » منتهزا فرصة اللحظات الهادئة فى متجر اعتاد على التوقف عن العمل وعلى الشواغل المفاجئة • غير أننا لا نستطيع أن نزعج المحامى ، والطبيب ، والعالم ، والمؤلف ، والممول وصاحب العمل الكبير على هذا النحو ، ولن يستطيع واحد من هؤلاء أن يدلى بصوته على الاطلاق الا اذا مكناه من التصويت بالبريد ، مع الاحتفاظ بسرية الاقتراع بالاجراء المألوف : مظروف داخلى ومظروف خارجى • وجدير بالذكر أن العامل نفسه تعلم الآن كيف يقابل جامع الاصوات بقوله « سأجىء اذا أرسلت عربة تقلنى » وهكذا نسبب المتاعب للمرشح الذى لا يملك عربات ، أو الذى ليس له أصدقاء عندهم عربات • وهكذا نفرض رسما ، لا يحتمل على الذين يملكون عربات ، والذين يقترض أصدقاؤهم هذه العربات من أجل الانتخابات • واذا كانت الديمقراطية قد فشلت ــ فى الظاهر ــ فى توفير أفضل ممثلى الشعب ، فان هذا يرجع الى حد كبير الى فشلنا فى

التوفيق بين طريقة التصويت وشواغل الطبقات الحريصـــة المتمدينة ٠ ونحن لا نعترف بأن ما قاله أفلاطون عن النائب يصدق أيضا على الرجل الذى يصوت ٠ يقول أفلاطون عن النائب : يجب أن نختار الرجل الذى يتردد لا الرجل الذى يسيل لعـــابه ، الرجل الذى يشعر بثقل التاج لا الرجل الذى ينجذب الى بريقه ٠ والرجل الحزبى الذى لا يقعده الطقس أو بعد الشقة عن مكان الانتخابات ليس بالضرورة أقدر على اختيار النائب من الرجل الذى نضطر الى خطب وده كى يضطلع بالمسئولية الخطيرة ، مسئولية اختيار حكومة المدينة لثلاث السنوات القادمة ٠ غير أننا لانخطب ود هذا الرجل اطلاقا ، اننا نعرقل طريقه بتلك التنظيمات التى تفسح المجال أمام سوء النية السياسية والبلادة الشخصية ٠ وأهم من هذا كله أنها تفسح المجال أمام صاحب المتجر القائم عند منعطف الطريق ٠

ومع ذلك لا يزال هنـــاك ما نقوله دفاعا عن التاجر الصغير : انه ذكى جدا وناجح جدا فى لحظات العمق ، كما أن المامه بالمسائل المحلية كنز لا يستغنى عنه ٠ وجدير بالذكر أن شئون الأمن والصحة فى المدينة تعتمد الى حد كبير على معركة عابرة من المنغصات والاهانات الصغيرة ٠ ودردشة الطريق تهدينا الى هذه الأشياء أكثر مما تهدينا اليها الحنكة البلدية المكتملة ٠ وعندما يجبرنا سوء المناطق البلدية الحالية على اعادة صياغة نظام الحكم المحلى برمته ، ستظل أمام اللجان المحلية مهمة التغيير الصغير فى حياة المجلس البلدى ، وفى هذه اللجان المحلية سنجد أن صاحب المتجر الصغير يؤدى رسالة نافعة ، بالرغم من أنه ضـــار فى الهيئات التى يتخطى مجالها نظرته الصغيرة المحلية ٠

(١٢)

خاتمـــة

لقد انتهينا من توضيح القضية التى تدافع عن التجارة البلدية ، بيد أن هذا كله يترك للقارىء عند بداية الموضوع ، لكنا نأمل أن يكون القارىء قد تخلص الآن من الغموض والقلق • وسينقذه هذا البحث من مغبـــة النضال مع أكداس الارقام التى يستعرضها أولو الأمر كى يثبتوا أن انتجارة البلدية غير مثمرة • كما أنه سيوفر عليه عناء قراءة المحاولات الذكية التى تهدف الى التنديد بالأدلة الواردة ، من وجهة نظر أصحاب المصالح • وسيعلم القارىء أن الادلة قد تكون خاطئة فى هذا المجال أو ذاك ، وأن أمين صندوق المقاطعة قد يصوغ حسابات المجلس بطريقة تجعل الحسابات مرضية تجاريا ، ومع ذلك ففى الحالات التى تحقق فيها التجارة البلدية أوفر ربح لدافع الرسوم ، فان نفقاتها ستزيد ، ويجب أن تزيد، عن نفقات الشركة الخاصة التى تقوم بالعمل نفسه، كما أن فائضـــها «اذا كان هناك فائض» سيقل ويجب أن يقل • وأكثر من هذا أن القارىء سيدرك أنه اذا ما اضطلع المجلس البلدى « بخســـارة جسيمة » بعملية سبق أن قام بها المتعاقدون التجاريون وحققوا أرباحا هائلة ، الا أن دافعى الرسوم سيوفرون ــ عن طريق هذه الصفقة التى تبدو ســــيئة فى الظاهر ــ أكثر مما يوفرون عن طريق مشروعات الغاز البلدية ، وخطوط الترام البلدية ، التى لا تكلفهم شيئا يذكر ، بل وأكثر من هذا تضيف الى الرسوم عملة صعبة •

ومن ناحية أخرى ، سيكتشف القارىء أن الحنكة البلدية لم تعد أمرا بسيطا تحله « روشتة » اشتراكية مضمونة ، وانما تتطلب هـــذه الحنكة من أعضاء المجالس خبرة وكفاية وشخصية لم يتطلبها النظـــام القديم الذى كان يطبق ، «روشتة» بسيطة : لا تنفذ شيئا يستطيع القطاع الخاص تنفيذه • ولقد عاد الينا الاطمئنان حين اكتشفنا أن الديون البلدية المتزايدة لا تعدو أن تكون ظاهرة مطمئنة تدل على أن رأس مال المجالس البلدية آخذ فى التزايد ولكن ، علينا ألا ننسى أن الافراط فى تكوين رأس المال شىء ممكن ، ان لم يكن محتملا ، فى التمويل العام ، شأنه شأن التمويل الخاص . لذا وجب على عضو المجلس الا يقف عند حد تحبيذ

مشروعات الكهربا البلدية ، وانما يتعين عليه ألا يشترى طاقة أكثر من الطاقة المطلوبة ، وألا يمد شريطا تلغرافيا فى طريق ريفى لا لشىء الا لان صهر الدوق يملك فيلا فى أقصى المنطقة ، ويتعين عليه ألا يعين مهندسا شابا (مؤدبا ولكن غير كفء) لا لشىء الا لأن هذا الشاب يعول بمفرده أمه العجوز • ومن ناحية أخرى يجب ألا يصرخ عضـــو المجلس البلدى مطالبـــا باستيلاء المجلس البلدى على جزء من خط حديدى ضخم يعبر مقاطعته ، أو يضغط على لجنة الحدائق كى تقوم المجالس البلدية بتربية الافيال من أجل الحصول على فيل يركبه الاطفال • ان أى اقتراح باشراف المجلس البلدى على قطاع معين يتأرجح بين هذين الطرفين ، ويجب أن يتم البت فيه بعد أخذ مشورة الكل ، لا تبعـــا لقانون شتراكى أو قانون لا اشتراكى ، وانما تبعا لموضع هذا الاقتراح بين الطرفين المتناقضين • ويجب النظر الى هذا الاقتراح على ضوء ردود الفعـــل الاجتماعى المعقدة ، والتى حللناها فى الصفحات السابقة •

والآن ، ان هذا العمل لا يصلح للاشياع السياسيين ورجال الدين الذين يأكلون ويشربون ، لا يصلح للذين لا يزالون يعتبرون رداء شيخ البلد أو سلسلة العمدة مسك الختام فى حياة تجاريه ناجحة ، ويعتبرون المجلس قاعة ماسونية يستطيع الاعضاء أن يلتقوا فيهـــا ويتعـــارفوا ويستفيدوا من هذه المعرفة ويتبادلوا المصالح • ان عدم السعى تماما وراء المصلحة صفة لا يمكن التوصل اليها ، كما أنه شىء غير مستحب أيضا ، ذلك أنه يؤدى الى اللامبالاة الكاملة • واذا حاولنا « تنقية » السياسة بالتخلص من جميع البواعث الشخصية ، كنا كمن يحاول تنقية لعبـــة الورق بالغاء الجوائز • وان أكبر المتحمسين للعبة لذاتها أول من يصر على الجوائز ، لأن الجوائز تجعل الآخرين يلعبون بحرص • والخبرة العملية المحدودة جدا ستقنع أصغر المثاليين بأنك اذا أردت دفع شخص الى العمل العام أو الخاص فعليك أن تعطيه فأسا يطحن به ، وأنك لا يمكن أن تنجز شيئا الا اذا جعلت هذا الشىء وظيفة يقوم بها انسان • غير أن هناك فئوس وفئوس • هناك صاحب المتجر الذى يسعى وراء الفوز فى الانتخابات لأنه يأمل أن يعرض شيئا على أعضاء المجلس (وبعضهم رؤساء مؤسسات ضخمة) • ودخـــوله المجلس سيوطد الصلة بينه وبينهم فى آثنـــاء الاجتماعات • وعندما يتم انتخابه ســـيقوم بانتخاب العمدة الذى يقيم للمجلس احتفالين كل عام ، احتفالين تقدم فيهما الشمبانيا — يفضل هذا على الممتنع عن الشراب ، الذى سيقيم حفلا تقدم فيه الليمونادة أو لا تقدم على الاطلاق • ان هذا اللون الساذج من ألوان الدوافع المصلحية شائع جدا فى الحياة العامة المحلية بانجلترا : وهو يجعـــل سياسة المجلس البلدى تبدو أضحوكة ويفوق بذلك استغلال مالك الازقة والحوارى الذى يسعى

وراء الانتخابات كى يحمى المساكن التى تعيث فيها الفوضى ، ويحول دون تنفيذ قوانين الاسكان والصحة العامة • كما يفوق حيل بناء المساكن الرديئة فى الريف الذى يحول دون تنفيذ (أو يحاول تعويق) قوانين الصحة الفرعيه • كذلك يفوق مناورات صاحب الحان الذى يحاول التاثير على لجنة التقديرات حتى يخفف من حدة الاتجاه الذى يغالى فى تقدير اما كن اللهو • والواقع اننا نجد فى المدن الكبرى أن البنائين ذوى الكفاية وأصحاب العقارات الممتازة يهمهم — بصفة شخصية — حسن ادارة المجالس البلدية • كما أنك لا تعثر على صاحب محال محترم ناجح دون أن يكون متمتعا بالكفاية أو الشخصية • ذلك أن أول رجل يطيح به الحان أو يدمره هو صاحب الحان نفسه — هذا اذا كانت شخصيته ضعيفة • والأشخاص الخطرون حقا هم أولئك الاشخاص الذين تتسم بواعثهم بالسذاجة ، والضآلة ، والسطحية ، لدرجة أنها غير مفهومة • وهذه الارواح البسيطة عاجزة عن بذل أى جهد فكرى أو التمتع بأدنى ادراك اجتماعى • وهى تقف — دون أن تلومها على ذلك — فى طريق الاجراءات البلدية البعيدة الأثر • يحدث هذا فى حين أن الاشرار يصيخون السمع الى المقترحات الهامة ، بل ويؤيدونها بشدة اذا بدا أنها ستعود عليهم بأى نفع •

وموجز القول أن نوايا التعويق تنادى بأن عشرين رأسا من الغنم أجدى بكثير من خمسين ذئبا • وليس معنى هذا بالطبع أننا مطالبون بانتخاب الاشرار ، وانما يتعين علينا أن نفضل البواعث السياسية حتى ولو كانت هذه البواعث ترجع الى طموح شخصى ، علينا أن نفضل هذه البواعث على البواعث التجارية والبواعث الجشعة وبواعث التحذلق ، وعلى الاشياء الخالية من أى باعث على الاطلاق • ان النجاح السياسى المحض سيضع أمامنا رجلا مؤهلا للحياة العامة ، بحيث يستطيع أن يعمل للمصلحة العامة دون أن يعانى من ذلك العجز الشاذ : الأنانية • يكفى فقط أن يتركه الناس يعمل • والواقع أن الذى يحول بين الناس ذوى الكفاية الأذكياء وبين الحياة العامة ذلك الجهل والتهور اللذين يتحكمان فى المصوتين ، واللامبالاة اليائسة — التى تتحكم فى الذين لا يصوتون • وسيظل هذا يجعل الديمقراطية غير محتملة الى أن نعلم أطفالنا — بوعى وحرص — كيف يكونون مواطنين حقا • ان المصوت الذكى يساوى مائة شخص كانوا يكتبون نظما لاتينيا رديئا فى سنى المراهقة ، أو يستمتعون، ليوم واحد فى طفولتهم ، بذكرى حية (الى حد كبير أو ضئيل) لقول حى (الى حد كبير أو ضئيل) فى كتاب مدرسى — والقول يتحدث عن المحصولات الرئيسية فى سومطرة •

وأخيرا ، آمل أن أكون قد أوضحت ان طفولة حكمنا المحلى الحديث يجب ألا تتعثر بعد الآن بسبب نظرتنا التقليدية القديمة ، وأن الخسائر

التى لحقت بنا من جراء الحدود الاجنبية بكل لوائحها وبكل أجهزتها الجمركية لا تعد شيئا بالقياس الى الضياع والمعوقات التى تسببت فيها حدودنا البلدية السخيفة • وأهم ما تتطلبه التجارة البلدية من ساستنا البنائين أن نعيد تحديد المناطق ونعيد تنظيم وحدات الحكم المحلى • وليس من شك فى أننا سنتجاهل الازمة الحالية لأطول فترة ممكنة • ذلك اننا لا نتأقلم مع الظروف الجديدة بسرعة • وما زلنا نثبت الاسلاك التليفونية على المداخن ، وقمم الجدران ، مثلما تمد زوجة العامل حبال الغسيل فى الفناء الخلفى • كما أن أحدث المبانى تصر على تجاهل وجود الدراجة • ومن أجل هذا تستطيع أن تضع دراجتك فى بيت من طراز القرن الثامن عشر ، ولا تستطيع أن تضعها فى بيت من طراز القرن العشرين • غير أن الكهربا تنطوى على طاقة هائلة • انها ستهز النزعة البريطانية المحافظة (وهو اصطلاح مؤدب للكسل الانجليزى) ، وتوقظها من رقادها ، هذا اذا استطاع شىء حقا ان يوقظها ••

الاشتراكية وأصحاب المواهب.

الاشتراكية وأصحاب المواهب
١٨٩٤

كلمة تقديم :

فى شهر يناير من عام ١٩٠٩ ألقى المستر كيير هاردى خطبة أبرز فيها أن الزيادة الملحوظة فى دخلنا القومى (وهى الزيادة التى كانت مثار جدل كبير فى المعركة التى احتدمت آن ذاك بين دعاة التجارة الحرة ودعاة الاصلاح الجمركى) لم تمتد الى الطبقات العـــاملة ـ التى لم تتحسن أوضاعها ، وسرعان ما كتب المستر و ٠ هـ ٠ مالوك لصحيفة « التايمز » متهما المستر كيير هاردى بأنه يجهل الاقتصاد السياسى بدعوى أن الرجل المثقف يعرف أنه ما دامت الزيادة فى الدخل القـــومى قد تحققت على يد الموهوبين من أصـــحاب العمـــل والمخترعين ، فليس من حـــق الطبقة العاملة أن تدعى نصيبها منها ٠ وسرعان ما نفد صبرى تجاه موقف المستر مالوك وبعثت بالرسالة التالية الى صحيفة « التايمز » ٠

مثل المستر مالوك العليا

الى محرر صحيفة التايمز

سيدى ـ ان المعركة بين المستر مالوك والمستر تشيوتزا مونى حول بيانات المستر كيير هاردى قد تجـــابه بالصمت الحـــائر الذى يلوذ به الطبيبـــون حين يتطوع رجل مرموق فيرتكب خطأ شـــاذا فى حديثه عن موضوع لم يتمكن منه ٠ أنا لا أصدق أن يقول المستر مالوك : ان الاشخاص الذين ينفقون فى فنادق نهاية الاسبوع ، وفى السيارات ، وفى سويسرا ، والريفييرا ، والجزائر ، الزيادة الملحوظة فى الدخول العـــاطلة (وهى الزيادة التى لاحظها المستر كيير هاردى) ٠

لا أصدق أن يقول ان هؤلاء الاشخاص اخترعوا شيئا ، أو أداروا شيئا ، أو حتى اختاروا مشروعاتهم دون مساعدة من أصحاب رهونات أو محامين ، أو أنهم رأوا الصناعات التى تدر دخولهم ٠ انه يبدى بهذا جهلا بدائيا بالنظرية الاقتصادية ، وجهلا فعليا بأمور المجتمع ٠ لا أصدق هذا

فى كاتب له مكانة المستـــــر مالوك ، لدرجة أننى أجد من الصعب على ، لدغاية ، أن أقنع زملائى الاشتراكيين بأنه يعنى حقا ما يقول • وسيقولون عنى انى ساخر أتسقط الأخطاء حين أؤكد لهم أن أذكى الرجال سيصدق أى شيء يريد أن يصدقه ، بالرغم من كل حقائق العالم وبالرغم من كل كتب العالم •

ومع ذلك ، فليست هذه النقطة هى التى تدعونى الى الكلام فى هذه المناسبة • واذا كان المستر مالوك لا يعرف الفارق بين ريع الارض ورأس المال و « ريع الكفاية » ، واذا بلغ من جهله بالاعمـــــال العادية وقانون العلامات المسجلة أنه لا يعرف أن أذكى المخترعين لا يستطيع أن يجنى من اختراعه أكثر مما يجنى أغنى منافسيه بعد أن يصبح الاختراع مشاعا بعد ١٤ عاما من تسجيله ، اذا كان المستر مالوك لا يعرف هذا كله فعليه ألا ينتظر أن يعطيه الاشتراكيون درســـا • ومعركتى معه أعمق من أن تقف عند حدود أساليب التوزيع • ان المستر مالوك ينادى بمثل أعلى ، وأنا أطلب من كل سيد فى انجلترا أن ينبذ هذا المثل الأعلى ، سواء كان هذا السيد اشتراكيا ، أو فرديا ، أو من الاحرار ، أو من دعاة الطعام المجانى ، أو من دعاة اصلاح التعريفة الجمركية ، أو حاكما محليا •

وليس المثل الأعلى فى أن يصبح أعظمكم خادما للباقين ، وانما يجب عندما يكتشف أحدنا وسيلة لمضاعفة الثروة والهناء ، أن تتخذ الخطوات حتى لا تصبح الزيادة حكرا على المكتشف وحده ، فى حين يظل باقى أفراد المجتمع على فقرهم وكأن الاكتشاف لم يظهر قط • فاذا كان المستر مالوك لا يقصد هذا فهو اذن لا يقصد شيئا على الاطلاق • واذا كان يقصد ذلك فما قول جامعته ؟ وما قول الكنيسة ؟ وما قول كل ضابط فى الجيش وفى البحرية ؟ وما قول كل موظف مدنى ، وكل سياسى محنك ، وكل عضو فى أبسط سلطة محليـــــة ، وكل صاحب مهنة ، وكل سيد من سادات الريف ، وكل شريف سواء كان رقيقا أو بسيطا ؟ وما قول كل هؤلاء ممن لا يطلبون أكثر من العيش الكافى الكريم مقابل أفضل خدمات يستطيع تقديمها لبلده وللعلم ؟ ان المسألة ليست مسألة اختلاف بين الاشتراكى والمناهض للاشتراكية ، وانما مسألة اختلاف بين الجنتلمان والسوقى • ليس اللورد لانسداون اشتراكيا ، وليس اللورد تشـــارلس بيريسفورد اشتراكيا ، غير أن اللورد لانسداون لم يطالب بمئات الملايين التى وفرها لاوروبا حين عقد معاهدة بيننا وبين اليابان • فاذا هاجمنا الاسطول الالمانى فان اللورد تشارلس بيريسفورد لن يرفض قيادة قواتنا البحرية الدفاعية ما لم تقدم له البلاد كهدية نقدية اذا نجح فى انقاذها • صحيح أن لدينا تجارا (بعضهم يمارس نشاطا واسع النطاق هنا وفى أمريكا) بلغ من وقاحتهم وخستهم أنهم يطالبون لانفسهم بكل « فاردنج » أضيف الى ثروة

بلادهم بسبب كفايتهم فى العمل • ولو كان هؤلاء السوقة جراحين يحتكرون احدى العمليات الجراحية الهامة فانهم قد يرفضون انقاذ حياة مريض ما لم يستولوا على ثروته كلها كاتعاب • فاذا كانوا قضاة فانهم قد يسخرون من راتب القاضى المتواضع الذى يبلغ ٥٠٠٠ جنيه سنويا ، ويطالبون بقيمة التأمين الكاملة مقابل الحماية التى حققوها للمجتمع • ولو كانوا يعملون فى قوارب النجاة أو فى اطفاء الحريق فانهم سيساومون على ممتلكات بحار يغرق أو طفل يحترق فى منزل قبل أن ينقذوا الغريق أو المحترق • ويحق لأناس لهم وظيفة المستر مالوك وثقافته أن يحتقروا هؤلاء ، غير أن المستر مالوك يتحدى حق عمالنا فى أخذ نصيبهم من الزيادة فى الانتاج الصناعى متسائلا : هل أصبح عملهم أكثر انتاجا داخل نطاق نشاط العامل وحده ؟ وهو بهذا يعرض نفسه للسؤال المضاد : هل يستطيع « نشاط أصحاب العمل وحدهم » أن ينتج أكثر مما ينتجه نشاط عمالنا وحدهم ؟ وأخطر من هذا أنه يبدو أن المستر مالوك يعزو الفضل فى شهرته وتعليمه ومكانة طبقته الاجتماعية والفكرية الى أكبر الشرور التى ما زالت خارج نطاق القانون الجنائى •

ومن حسن حظنا أنه ليس لدينا تجار كثيرون بمثل هذا الشر والغباء اللذين توحى بهما النظرية التجارية ، تلك النظرية التى يحاول بها واضعو النظريات أن يبرروا وجود التجار الاشرار الاغبياء • ان الرجل الذى « صنع » لنفسه ٢٠٠٠٠ جنيه سنويا يعلم جيدا أن نجاحه لا يعطيه أدنى حق فى أن يقول ان خدماته كانت أهم بكثير من خدمات كونستابل الشرطة الذى يتقاضى ٢٤ شلنا فى الاسبوع • وهو لا يحلم بأن ينعم بالمركز الذى ينعم به قائد بارجة يتقاضى راتبا متواضعا قوامه ثلاثة أرقام• وأمامنا المستر كارنيجى الذى « يقسم » ملايينه الزائدة ، ويعرض اقتراحات اشتراكية جامحة ، ومع ذلك لا يفكر لحظة فى أن يقول : انه أذكى من المستر مالوك خمسين مرة لانه أغنى منه خمسين مرة • وليس من المفروض أن أكون متواضعا بشكل غير عادى ، ولكنى اذ أحصل من مسرحية واحدة لى على أكثر مما حصل شيكسبير من مجموع مسرحياته لا أقول : اننى أتفوق على شيكسبير فى الكتابة المسرحية • ان أصحاب الملايين عندنا يتخففون من حملهم ، صحيح أنهم يفعلون ذلك أحيانا بطريقة شاذة غير عاقلة ، لكنهم لا يزالون يتخففون من حملهم ، وهم لا يلغطون ويقولون : انهم أذكى أو أعقل أو أنشط ٦٥٠ مرة من عامل المرفأ لا لشىء الا لأن دخلهم يزيد على دخله ٦٥٠ مرة • والذى يدعى أن توزيع الدخل فى هذا البلد يعكس توزيع المواهب أو الشخصية • هو شخص جاهل • والذى يقول ان من الممكن الوصول الى وسيلة سياسية لتحقيق هذه الظاهرة هو شخص خيالى • غير أن الذى يفترض أن من الواجب أن

يحدث هذا ، أسوأ من الجاهل وأشد خطرا من العالم • انه أحمق ونحن نســـتخدم كلمة أحمق هنـــا بالمعنى العميق الذى وردت به فى الكتب المقدسة •

وختاما ، هل لى أن أعترف بأنه ليس أخطر على الاشتراكى اليوم من جهل خصومه ؟ ليس هناك شيء يحافظ على استقرار التقدم الحتمى وليس هناك شيء يجبر عامة الشعب على ابراز أفضل من فيهم • وصحيفة اسمها « المناهض للاشتراكية » • تصدر على أصوات الابواق • وأفتح هـــذه الصحيفة فأعثر على ديدان المجتمع وكاريكاتور لى رسمه فنـــان فرنسى ، صورنى فى معطف فرنسى ، وياقة رجل عجـــوز كبير ، وسحنة هنرى روشفورت • وهنـــاك عامل بلجيكى غير ماهر كتبوا تحته اسم (رمزى ماكدونالد) ، ورجل أمريكى قحمن «كافى شانتا» كتبوا تحته (كيرهاردى) • هل يستحق الأمر انفاق مثل هذه المبـــالغ لتزويد مناظرينا الاشتراكيين بكرات قدم ؟ وسيغدو مستقبل المدينة أسود اذا لم يعرف الاشتراكيون متاعب الاشتراكية أكثر مما يعرفها خصومهم ، واذا لم يصبحوا محافظين أشد قسوة من دعاة الاصلاح الجمركى ، وأحرارا أشد تعقـــلا من دعاة التجارة الحرة ، واذا لم يكن كل المهذبين منشبعين بالروح الاشتراكية منذ البداية بنسبة تسعة أعشار ، سواء أدركوا ذلك أو لم يدركوا • واذا كان هناك شك فى قضية الاشتراكية الجوهرية ، تلك القضية التى تقول ان الذى لا يدفع بعمله ثمن طعامه وتعليمه ، ويعول نفسه فى أيام العمل ، ويعد نفسه لسن التقاعد ، يضر بالمجتمع مثلما يضر به اللص • وازاء الاوضاع الحالية سأظل أقف وراء العلم الاحمر ضد العلم الاسود ، وهنا أترك العصبة المناهضة للاشتراكية تزيح اشلاء المستر مالوك وتنتج بطلها التالى •

٢ فبراير   المخلص

ج • برنارد شو •

وأعد المستر مالوك ردين على هذه الرســـــالة • وبعث بالاول الى صحيفة « التايمز » ، وكان لدى قراء هذه الصحيفة الرسالة التى نشرتها هناك • والواقع أن رد المستر مالوك يعتبر استسلاما بدون قيد أو شرط • أما الرد الثانى فبعث به المستر مالوك الى الصحف اليومية الاخرى التى لم يطلع قراؤها على خطابى • وهذا الرد محاولة لانســـحاب فى صورة قتال :

والى القارىء الرد الذى بعث به المستر مالوك الى صحيفة «التايمز» •

المستر برنارد شو وكلامه عن المستر مالوك

الى محرر صحيفة التايمز

سيدى ـ لو كلف المستر برنارد شو نفسه عناء تصفح كتـــابى «تحليل نقدى للاشتراكية» فسيجد أننى تعرضت بدقة مفصلة ونددت بشدة بالرأى أو « المثل الأعلى » الذى يلصقه بى . وفيما يتعلق بشخصى أجد أن رسالته الطويلة ليست فى الموضوع على الاطلاق .

٥ من فبراير

خادمكم المطيع

و . هـ . مالوك .

أما الرد الذى بعث به الى الصحف الأخـــرى فكان على النحـــو التـــالى : ـ

المستر مالوك و ج . ب شو

الى محرر مورننج ادفير تايزر

سيدى ـ بالرغم من أن المستر شـــو تطرق الى تفاصيل مختلفة فى خطابه الذى بعث به الى الصحافة ونشر اليوم ، الا انه يقول ان هدفه الرئيسى هو انتقاد فكرة أو (مثل اعلى) يلصقه بى . وهذا المثل الأعلى يتخذ شكل عقيدة تقول ان أية زيادة فى الثروة تتسبب فيها الموهبة ـ التى تختلف عن العمل ـ يجب أن تذهب كلها الى الفرد الموهوب الذى تسبب فى هذه الزيادة ، وانه يجب الا يجنى اى شخص آخر أية فائدة منها . وليس من حقى ان اطالب المستر شو بأن يقرأ كتاباتى . غير أن من المعقول أن يقرأ هذه الكتابات قبل أن يحاول انتقاد آرائى أو « مثلى العليا » . ولو قد كلف نفسه عناء قراءة « تحليل نقدى للاشتراكية » لاكتشف أن المثل الأعلى الخاص ، أو الرأى الذى يلصقه بى ، وارد فى كتابى بمنتهى الدقة . واننى لم أعرض لهذا الراى فى كتابى الا لأنبـــذه بدقة أيضا .

سيعثر فى صفحة ٢٠٢ على الفقرات التاليـــة : «فاذا اعتمـــدت مطالب العمال أو اقتصرت على حجم الثروة التى ينتجونها بالفعـــل ، فان ما سيحصلون عليه سيقل كثيرا ، ولن يزيد على ما يحصلون عليه اليوم . وسيتساءل كثيرون من القراء : هل يريد الكاتب ان يقول هنـــا انه اذا سارت الأمور وفقا للعدالة المثالية أو أى شىء قريب من الحكمة

الفعليـة قل جـزاء العمال من الآن فصـاعدا ، أو على الأقل كف عن الزيادة ؟ . . . فاذا ظن أحد أننى أريد أن أصل الى هذا الاسـتنتـاج فليؤجل رأيه حتى نعود اليه (وهذا ما سنفعله) ونتناوله بطريقة « أكثر شمولا » . وقد رجعت الى هذه النقطة مرة أخرى فى صفحة ٢٨٣ ـ على النحو التالى : « سيتساءل القـارىء : هل يهدف الكتاب الحـالى اذن الى الايحاء بأن الاتجاه الحقيقى للاصـلاح الاجتماعى فى المسـتقبل سـيتمثل فى الزام الغالبيـة بالحد الأقصى الضـئيل الذى يستطيعون انتاجه وحدهم ؟ غير أن الكتاب الحالى يهدف الى عكس ذلك تماما ، ان الكتاب لا يطالب بعدم حصول العمال على أكثر من انتاجهم . وانما يهدف الكتاب الحالى الى جعل حقهم فى فائض لا ينتجونه قائما على أسـاس سليم ، لا على أساس خيالى . » ونستطيع أن نترك المستر شو يمضى فى قراءته اذا شاء ذلك .

وفيما يتعلق بنقطتين اخريين محدودتين نجد انه يتطرف فى الحديث عما أسماه بآرائى ، أو « جهلى المطبق » بعلوم الاقتصاد . وتدور احدى النقطتين حول « ريع الكفاية » . ولو قد طالع الصفحات ١٩١ ـ ١٩٣ من « تحليل نقدى للاشتراكية » لوجد أننى عالجت هذه النقطة بدقة كبيرة ، وأننى اعترفت وصدقت على الحقيقة التى يتضمنها المبدأ الذى يؤمن به ويؤمن به غيره من الاشتراكيين ، وأننى حددت جانبا للمشكلة أكثر من الجوانب الاخرى أهمية غير أنهم لايعلمون عنه أى شىء . وبالنسبة لما قاله المستر شو عن الحرائق وممتلكات الاطفال فسيجد أننى تكهنت بهذه النقطة تماما وتناولتها فى صفحة ١٢٢ من كتاب « تحليل نقدى » . دعونى أكرر انه ليس من حقى أن أطالب المستر شو بأن يقرأ أى سطر مما كتبته ، ولكنه اذ يحاول انتقاد « آراء ومثل كاتب عليا » فيلصق به تهمة الجهل بالمشاكل أو اهمالها ، كمشكلة ريع الكفاية التى ناقشها بدقة لم يعهدها المستر شو نفسه ، واذ يعزى اليه آراء نددها بالتفصـيل ، تجد أن المستر شو لم يعزز شهرته كناقد للنظرية الاقتصادية أو كناقد لأى شىء آخر . ان المستر شو حين يكتب عنى ـ أشبه برجل يكتب عن سفر التكوين غير أنه يخلط بينه وبين القرآن .

٥ من فبراير عام ١٩٠٩

المخلص

(و . هـ . مالوك)

***

اننى أحب عادة أن « أبنى جسرا من الفضة لعدو هارب » غـير اننى لا أستطيع هنا أن أدع المستر مالوك يهرب دون أن أقتفى أثره حتى

اجعله يختفى تماما . والكتاب الذى يشير اليه المستر مالوك قائلا انه تناول فيه قضيتى لا يحقق شيئا من هذا القبيل ، وانما يؤكد من خطئه بالقوة التى يعرف بها كيف يخطىء . وحتى لو تضمن الكتاب عملية تراجع وانسحاب فاننى سأظل مضطرا الى الرد على الهجوم – الذى لا مبرر له – على المستر كير هاردى ، والى الرد على « موجز لثمانى محاضرات عن الاخطاء الاساسية فى الاشتراكية » ، وفيه يتحدث عن وعود الاشتراكيين بأن يوزعوا على جمهرة السكان ذلك الجزء من الدخل السنوى الذى يتركز حاليا فى يد قلة على درجة نادرة من الكفاية » .

غير أن « تحليل نقدى للاشتراكية » لا يتضمن اى تراجع ، وانما يتضمن بيانا مؤداه انه بالرغم من أن كل الاشياء التى يتمتع بها الناس ولم يتمتع بها البدائى الذى ينتزع بيديه العاريتين حقه من الطبيعة – بالرغم من أن كل هذه الاشياء مرجعها الكفاية النادرة للقلة (التى تمثلها طبقة أغنيائنا اليوم – وهذا ما يوحى به المستر مالوك) الا انه لا يصح حرمانهم من أى شىء زائد أصبحوا يتمتعون به . والا فانهم سيفقدون اهتمامهم بالمدنية ، وسيتمردون . من أجل هذا يعدنا المستر مالوك بأن يرينا ، فى كتاب مقبل ، كيف ننظم المجتمع بحيث يحصل كل منا على مايكفيه من الرشوة كى يترك الاغنياء يستمتعون بوضعهم الحالى دون أن يعكر صفوهم أحد . فاذا ظن امرؤ اننى لم أكن منصفا فى تعرضى للفصل الاخير من كتاب المستر مالوك ، فان الكتاب متوافر بسهولة فى تلك الطبعة الرخيصة الممتازة التى نشرها جون مورى فى نوفمبر من عام ١٩٠٨ .

وبالرغم من تطرف القضية الجوهرية التى يعرض لها الكتاب ، القضية التى تقول ان ماينتجه الرجل بمهارة من « تلك الكمية من الثروة التى لم تكن لتظهر مطلقا لولا انه بذل جهده » (صفحة ٢٠٦ – ٢٠٧) وبذلك جعل من كل عامل ضرورى منتجا لكل ثروة العالم ، بالرغم من هذا كله يستحق الكتاب القراءة . ذلك أن البقية الباقية من التحيز الذى تتعرض له الاشتراكية مرجعه تماما جهل صبيانى بالظروف الاجتماعية الراهنة . كما أن هذا التحيز يستند الى حجج شاذة ، لدرجة أن المستر مالوك اضطر بدافع من الامانة الفكرية الى الشروع أولا فى تصفية الاخطاء التى يتورط فيها مؤيدوه . واذ فعل هذا أخذ بتلابيب الاشتراكية بنجاح ، مثلما أخذ بتلابيب الطائفية السوقية التى يظنها بلدنا دينا . فعل هذا فى مناقشاته الدينية ، وهو يهدف من وراء هذا الى تعبيد الطريق أمام نزعته الفردية والكاثوليكية الخاصة . غير أنه عبد الطريق فى الوقت نفسه أمام الجمعية الفابية التى يهمها ، مثلما يهم المستر مالوك ، أن تبدد الجهل والفوضى الفكرية . والى جانب هذا يجدر بالعالم أن يعرف أنه اذا كان كثيرون من العمال يعلمون جيدا أن

الذين يرتدون المعاطف الفخمة ويضعون القبعات العالية ويدرسون. ويكتبون الرسائل ليسوا عمالا على الاطلاق وانهم لاينتجون شيئا ـ اذ. كان كثيرون من العمال يعلمون ذلك جيدا فان أصحاب المعاطف هؤلاء. (مثلهم مثل المستر مالوك) يعتقدون أن العامل الاجير آلة لاعقل لها ، آلة تدين بوقودها وشحمها ـ الذى تسير به ـ لذكاء الطبقة التى. تستغلها .

ومع ذلك ، لست بحاجة الآن الى الدخول مع المستر مالوك فى. مناقشة بشأن هذه القضية . لقد حدث عام ١٨٩٤ أن عاصرت الصحافة. موجة من المناقشات الدائرة حول الاشتراكية ، وكان المستر مالوك آن ذاك يقوم بعرض نظريته القائلة بأن توزيع الثروة فى هذا البلد الى ثروات ضخمة للقلة ومبالغ ضئيلة للكثرة يتمشى مع التقسيم الطبيعى للجنس البريطانى ، فالجنس البريطانى ينقسم الى حفنة من العباقرة. وملايين عدة من العاديين . ومازالت رسومه البيانية موجودة تثبت الى. اى مدى ذهب . وكان المستر فرانك هاريس يقوم آن ذاك باصدار « فورتنايتلى ريفيو » .

وسألنى : هل استطيع ان ارد على المستر مالوك ؟ وأجبت. بصبيانية بأن اى اشتراكى تعدى السادسة من عمره يستطيع أن يطرح المستر مالوك أرضا . فعرض على أن أجرب قلمى . وكانت النتيجة المقال التالى الذى ظهر فى « الريفيو » فى شهر أبريل من عام ١٨٩٤ . وأنا أؤكد التاريخ هنا لاثبت للمستر مالوك كيف كان أمامه متسع من الوقت يفكر فيه فى قضيتى ويرد عليها . وعندما نشر « تحليل نقدى للاشتراكية » واتهم المستر كيير هاردى بالجهل الأمى ، نسى أن. الاشتراكية كانت موضع دراسة نقدية هى الاخرى ، وأن المستر كيير هاردى درس جيدا كل علماء الاقتصاد القدامى من آدم سميث الى كيرنز . والواقع أن المستر كيير هاردى بالنسبة لهذا الموضوع ، يعد مصدرا مطلعا أفضل من المستر مالوك .

وأنا اعيد هنا طبع نقاطى كما ظهرت عام ١٨٩٤ . وخلال الخمسة. عشر عاما التى مرت منذ ذلك الحين ، جعل القدم بعض الاشارات. الحية تبدو غير مفهومة ، فى حين أحال الموت بعض الافعال المضارعة الى. افعال ماضية . وقد عالجت هذه الموضوعات ببعض التعديلات غير الجوهرية . كما حذفت بعض الاشياء التى لالزوم لها ، وبعض. الشطحات الادبية ، غير ان الرد على المستر مالوك مازال كما هو .

الاشتراكية وأصحاب المواهب

يقول مستر مالوك فى افتراضه العام : ان المهارة الشخصية النادرة هى العامل الأساسى فى انتاج الثروة ، وان كتاب « المقالات الفابية » لم يلمسوا هذه الحقيقة فبالغوا فى تقدير كفاية العمال البسطاء ، ودورهم فى انتاج الثروة .

لقد جعلت هذه التهمة أصحاب المقالات يبتسمون ولايستطيعون اخفاء ابتساماتهم ، دعونا نر : هل من الممكن أن ننقل الابتسامة أيضا الى الجمهور ، ثم الى مستر مالوك نفسه آخر الامر ؟

ولنبدأ فنقول : ان من الواضح أن جموعا فقيرة كجموعنا تدين بوجودها حقا لما يسميه مستر مالوك بالكفاية ولاتدين لما يسميه بالعمل ان امتياز باخرة عابرة للمحيطات على رجل يعبر صفحة الماء بجذع شجرة ، وامتياز قطار سريع من طراز « جريت نورثرن » على عدة الحاج ، وامتياز المطرقة البخارية « ناسميث » على كتلة الصخر التى يستخدمها القديس جيروم ليضرب بها صدره فى لوحات الاساتذة القدامى ، أو تفوق نول يدور بالبخار على قدرة الاصابع على التضفير ، كل ذلك جاء نتيجة الكفاية لا العمل : يقول مستر مالوك : أعط العمال حقهم ، ولن يحصلوا الا على الذين يستطيعون انتاجه دون وجود الكفاية على الاطلاق .

والآن ، واضح أن هذا الاجراء لن يكفى ولو جزءا ضئيلا من سكاننا الحاليين . لذا ، نظرا لان العمال يحصلون اليوم على مايكفيهم ليظلوا نصف أحياء أو ما شابه ذلك ، وجب أن يحصلوا على أكثر من حقهم (يقدر مستر مالوك الزيادة بـ ٤٠٪ ولكن من المؤكد أننا سنكون أقرب الى الصواب اذا جعلنا الزيادة عدة آلاف فى المائة) . وهذه الزيادة واجب صريح مفروض على الكفاية لمصلحة العمال . وانا اعتقد أن هذه القضية لايمكن دحضها . وأنا لا أندد بها على الاطلاق ، وهو مايتوقعه مستر مالوك على مايبدو ، بل اننى أتقبلها بالروح التى سألت بها مسز جامب مسز بريج : « ومن ينكر ذلك يابتسى ؟ » واخبرونى بربكم : أى نفع للكفاية مالم تخفف عنا عبء العمل المضنى وتضاعف من مكاسبنا ؟

اننا نؤيد الكفاية ونشجعها كى نحصل منها على أقصى مانستطيع ، ويبدو أن مستر مالوك يعتبر هذا الاجراء أمرا غير شريف . قد يكون الأمر كذلك ، غير أنه الضمان الوحيد لوجود أصحاب الكفايات ، ولنعطهم ونعط ورثتهم نتاج كفايتهم كله ، بحيث يغدون أثرياء للغاية على حين نظل نحن فقراء ، وكأن أصحاب الكفاية لم يظهروا قط ، غير أنك ستجد

لحظتها ان قتلهم استحال الى واجب اجتماعى ، وسيكونون وحدهم الخاسرين ، أما نحن فسنكون أسعد حظا ، لاننا سنقضى على مايثيرنا ويحرك رذيلة الحسد فينا .

المخترع القدير

يبدو ان هذا الخاطر لم يطرأ على ذهن مستر مالوك الى أن ظهر هذا المقال لاول مرة عام ١٨٩٤ . كان مستر مالوك جد مشغول بأخطار الطرف الآخر المتطرف ، الطرف الذى يستولى على كل نتاج الكفاية النادرة ، وبذلك يحرم هذه الكفاية الحافز التجارى الذى يدفعها الى العمل .

غير أن المجتمع ليس ملزما ، لحسن الحظ ، بالاتجاه الى أى من الجانبين المتطرفين : وتتلخص مهمة هذا المجتمع — من الناحية التجارية فى الافادة من الكفاية بأرخص سعر ممكن من أجل مصلحة المجموع .

هذا ، على أن يكفل للرجل القدير من المزايا مايكفى لكى تظل كفايته نشيطة ممتازة ، هذا اذا ثبت بالفعل أن الكفاة سيتصرفون بغباء مالم يتقاضوا أجرا اضافيا . فاذا نظرنا الى الأمر من الوجهة اللا اشتراكية وجدنا ان معناه — بكل بساطة — أن يعرف المجتمع الى اى مدى يستطيع أن يسرق من الكفاة نتاج كفايتهم دون أن يلحق المجتمع بنفسه ضررا (وهذا صحيح تماما من وجهة النظر اللا اشتراكية) لكن سيظل السؤال مطروحا : هل تتحول الاشتراكية بذلك الى عملية خيانة أو ان اللا اشتراكية تتحول هنا الى عبث فى عبث ؟ ولسنا محتاجين ، لحسن الحظ ، الى التركيز على الجانب الاخلاقى ، ذلك اننا اعتنقنا منذ زمن طويل وجهة النظر الاشتراكية فى كل قضية اعترفت فيها عمليات نظامنا الصناعى بوجهة النظر هذه . ولنضرب المثال الاثير لدى مستر مالوك : المخترع : ان كفايته تدر ملايين لاحصر لها ، وهو يخترع الآلة اثر الآلة — ويقال لنا : انها ارتفعت بالطاقة الانتاجية الى الضعف ، والى عشرة أضعاف ، والى مائتى ضعف والى أربعة عشر ألف ضعف ، وهكذا الى أرقام لايصدقها العقل .

والى جانب هذا يتم ابتكار العمليات الكفيلة بتقوية المعادن لدرجة أن الاشياء التى كانت مستحيلة فى يوم من الايام أصبحت اليوم ممكنة — الامر الذى أدى الى مكاسب لا يمكن حصرها . ماذا نفعل بالمحسنين الاجتماعيين الذين يطلعوننا على طريقة تحقيق الاعاجيب ؟ هل نسمح لهم ولذوى قرباهم البعيدين بأن يتمرغوا فى ثمار كفايتهم كاملة ، وبذلك

يفقدون كل الحوافز التى تدفعهم الى بذل جهود جديدة ؟ أن شيئا من هذا لايحدث البتة .

اننا نعلن لهم أننا عزمنا على جعل اختراعهم ملكية عامة بعدأربعة عشر عاما ، ولكننا نسمح لهم ، خلال تلك الاعوام (هذا اذا مادفعوا لنا رسوما معينة مقابل هذا الامتياز) ، وبمقتضى العلامة المسجلة ، نسمح لهم بالقدرة على البت فى مسألة استغلال الاختراع ، وبهذا يضمنون خلال تلك الفترة الحصول على نصيب ، نصيب فقط ، من نتاج الاختراع فاذا استطاعوا فى نهاية الاربعة عشر عاما أن يثبتوا لنا أن اختراعهم تقدم ببطء لدرجة انهم لم يحصلوا على مقابل لما انفقوه من وقت ومال ، فاننا قد نمد فترة الامتياز الى بضع سنين اخرى ، ولكن ما ان تنتهى هذه الفترة حتى تستولى الاشتراكية على الاختراع وتجعل استخدامه حقا للغبى وللذكى على السواء .

المؤلف القدير

ولنضرب مثالا جديدا ، ولنأخذ حالة مستر مالوك نفسه ، ويجب أن يكون مفهوما لدينا أن روايات مستر مالوك قد تصبح أكثر خلودا من روايات «دون كيشوت» و «توم جونز» ، وأن مقالاته الاقتصادية ستخلد خلود مقالات أرسطو .

والاختلاف بين قيمة صفحة من مؤلفاته وقيمة صفحة اعلان فى جريدة يومية يرجع تماما الى كفايته ، وهى كفاية نعترف بأن من ألزم واجبات الحنكة السياسية تشجيعها الى أقصى حد ممكن .

ومع ذلك ما أكثر ما تعامل مستر مالوك بطريقة غير اشتراكية على الاطلاق !

اننا نكافئه على جهوده بأن نعرض عليه اقراضه كتبه اثنين وأربعين عاما ، وبعد هذه الفترة يستطيع اغبى بائع كتب فى البلد أن يبعث بكتب مستر مالوك الى المطبعة ويبيع منها دون أن يدفع «فارذنج» واحدا لورثة المؤلف . ومبلغ علمى أنه ليس هناك من يزعم اننا اذا توسعنا فى حقوق العلامات المسجلة وحقوق الطبع بحيث تمتد الى مليون عام فسنحصل بذلك على كتاب آخر أو اختراع آخر (١) .

---

(١) ان القانون الخاص بحقوق الطبع عام ١٩١١ قد جعل الحقوق تستمر خمسين عاما تبدأ من تاريخ وفاة المؤلف .

والآن فلنفرض ان حقوق الطبع الخاصة بكتب مستر مالوك قد انتهت ، وان ابسط بائع كتب فى ذلك الحين استطاع أن يجنى ثروة قوامها ١٠٫٠٠٠ جنيه لأنه أصدر طبعة رخيصة من كتاب «الجمهورية الجديدة» ، ولنفرض أنه ذكر ان مكاسبه هذه ثمرة من ثمار العبقرية الادبية .

فالواقع أن هذا القول دقيق للغاية ، غير انه اذا تمادى وطالب باضفاء قداسة لهذا السبب على عشرة آلاف الجنيه (كأن يطلب اعفاءه من الضرائب) فانه سيواجه فى الحال بالسؤال التالى : عبقرية من ؟

فاذا أجاب (وهذا حتم عليه) بقوله : « حسن ـ انها عبقرية وليام هاريل مالوك» ، فمن المؤكد أن اخوانه المواطنين سيجيبونه بأنهم لن يغرقوه بالمال ، ان استطاعوا ، لمجرد أن شخصا آخر غيره كان كاتبا كبيرا . ولن أقول الآن : ان أى مساهم اليوم فى شركة سكة حديدية احمق لدرجة انه يطرى نفسه قائلا : ان أسهمه ثمرة لعبقرية الاختراع، تاركا الناس يستنتجون انه يشير الى عبقريته لا الى عبقرية جورج ستيفنسون .

غير أن الفقرة تلو الفقرة فى كتابات مستر مالوك المناهضة للاشتراكية توحى بأن أرباح السكك الحديدية هى جزاء الكفاية التى اخترعت القاطرة البخارية ، وانها ليست جزاء اى شىء آخر على الاطلاق . فاذا أشرنا الى الحقيقة الواضحة ، الحقيقة التى تقول : ان الفائدة على اسهم السكك الحديدية فى هذا البلد تدفع غالبا لأناس لا يستطيعون أن يخترعوا عربة يد فما بالك بقاطرة ؟ قال مالوك : ان هذا يعبر عن تناقض ظاهرى فريد وقع فيه الفابيون .

ثم يمضى مستر مالوك ليفترض فى برود أن كل طفل وكل امرأة عصرية وكل رجل يمرح فى مدينة وكل سيدة عادية أو جنتلمان عادى يملك أسهما فى شركة للتيار الكهربى ، أو شركة للتليفونات ، أو شركة للبواخر العابرة المحيطات انما هو هويتستون ، أو بل ، أو اديسون ، أو بيسير ، أو وات ، أو ستيفنسون .

ويظل يناقش هذه الافتراضات بجدية ، ويعتبرها أساسا لتقديرات احصائية معقدة ، ورسوم بيانية غريبة ، وكأنه يعبر بهذا عن ذهن متوقد لا عن خطأ مفرط يثير الضحك فى جدل يدور حول الاشتراكية .

والآن وقد قلمت جدل مستر مالوك عاريا أمامه ، فانى على يقين

من انه سيتوسل الى المدنية طالبا منها الرحمة متسائلا : هل يعقل أن رجلا ذكيا مثله تورط فى مثل هذا الخطأ ؟

ولكن ها هى ذى أرقامه البيانية والحسابية تثبت أنه يريد أن يقول : ان الفائدة على رأس المال هى ثمن الكفاية النادرة ، وان الارباح تتضمن مدفوعات لكل اختراع توصل اليه الانسان ، سواء أكان عجلة صانع الأوانى الفخارية أم ماكينة الباخرة ٠ وأريد ألا أبدو فى صورة من ينتقص من ذكائه بطريقة عدوانية . انا لا استطيع أن أصدق بجدية أنه اذا ترك له أحد اقربائه مليونا من الجنيهات فانه سيقول لسمساره : « لا يكفينى أن أكون كاتبا شهيرا ، أريد أن أغدو مهندسا عظيما أيضا ، لذا أريد منك ان تشترى لى بعض أسهم شركة مانشستر البحرية . كما أنى أتوق أيضا الى أن يخلد اسمى فى حقل الطيران فاحصل لى فورا على بضعة اسهم من الشركة التى تصنع طائرة السيد بليريو ، ونظرا لانى أريد أن يخلد اسمى كمثال فانى سأمهد لظهور تمثال عظيم برأسمالى : لاشك أن السيد رودان أو أى مثال آخر سينجز هذا العمل اليدوى المحض مقابل آلاف قليلة من الجنيهات ، ويجب أن أعترف بأن ثمة حنينا غريبا يستبد بى ، وهو أن يخلد اسمى ، لذا سأبنى مسرحا وسأتعاقد مع ساره برنار ، واليونورا دوس، وثالثة ورابعة من ممثلات البروليتاريا اللائى لولا رأس المال لكن يبعن الآن ثمار البرتقال مثل نيل جين » ٠

وأنا على يقين تام بأن مستر مالوك يتمتع بكفاية تجعله يستمر بهذه الطريقة المجنونة ، بل انى أجزم بأنه لو حدث وكتب أحد العمال مقالا يدعى فيه أن العمال بلغوا من القوة مايمكن العامل الواحد من أن يعجن — دفعة واحدة — كتلة معدنية كما لو كانت قطعة من العجين ، أو يشرح قضيبا من الصلب كما لو كان ثمرة قثاء ، فان مستر مالوك سيدحض هذا التظاهر الاحمق بذكاء نادر . لذا فانى أكره كما قلت أن ألومه على هذه الادعاءات المماثلة دفاعا منه عن طبقة حاملى الاسهم ، وانما يجدر بى أن امسك لسانى ، وكنت سأمسك لسانى ، لو أن مستر مالوك ترك الفابيين ، وترك مستر كيير هاردى الذى لم يؤذه قط ، وشأنهم لماذا لايكتب اقتصادا سياسيا رديئا دون أن يقرنه بهجوم على الجمعية الفابية ؟ .

انه لن يجنى من الهجوم شيئا ، غير انه سيصادف انتقاما مفاجئا وسريعا ومخيفا ..

الكفاية بأسعار العرض والطلب

والحقائق المتعلقة بـ « ريع الكفاية » ليست بالبساطة التي يظنها مستر مالوك ، فنحن نلاحظ أولا أن سعر الكفاية لايعتمد على الموهبة ، وانما يعتمد على العرض والطلب . ولقد كان أفلاطون اجمالا كاتبا أعظم من مور العجوز صانع التقويم . ولكنه لو كان حيا اليوم ما جنى من كتبه ثروة كتلك التي يجنيها مور العجوز .

وعندما مات ابسن كان بلا جدال أعظم كاتب مسرحي في القرن التاسع عشر ، غير انه لم يكن أغنى الكتاب على الاطلاق . والفلاسفة الكبار معرضون للجوع ، ذلك أن سلعهم تعلو على افهام الجمهور ، ومن ثم ليس هناك طلب ومن ثم ليس هناك سعر ، بالرغم من أن السلعة التي يقدمونها نادرة جدا وثمينة جدا ، أما اذا كانت الكفاية من النوع الذي يفهمه الجميع ، واذا كانت تستطيع بصفة خاصة أن تدر مالا أو تشفي مريضا فان الطلب سيتوافر . وفي بعض الاحيان نجد أن العرض متوافر هو الآخر : مثال هذا أنه من المفروض في المدن الحديثة أن الشرطة ورجال المطافيء والمجاري يقومون بحماية الاملاك والارواح والصحة ، ومع ذلك ، فان كفايتهم تشترى مقابل أربعة وعشرين شلنا في الاسبوع أو ما يقرب من ذلك ، وهذا لان العرض متوافر • غير أن هذا لا ينطبق على رسامي الوجوه الشعبيين ، وعلى الروائيين الشعبيين ، وكتاب المسرحيات ، وأطباء الاستشارة ، والمحامين الخصوصيين ، ومديري الصناعة ومنظميها .

ان هؤلاء الاشخاص المحبوبين يحصلون على مبالغ ضخمة لا لان مواهبهم أكثر نفعا للمجتمع من مواهب رجل الشرطة ، وانما لانهم أندر من رجل الشرطة .

الكفاية الوهمية

أقول « الاشخاص الشعبيون » لا « الاشخاص القديرون » لان الجمهور كثيرا مايخطيء في الحكم على الكفاية : مثال هذا ماحدث عندما مات منذ وقت غير بعيد محام ذاع صيته بصفة خاصة في يوم من الايام كمحام لاولد بيلي ، وبخاصة في القضايا المتعلقة بجرائم القتل ، وعندما كان في أوج مجده قرأت مرافعاته الشهيرة كلها ، وأستطيع أن أؤكد أنه كان ينسى دائما النقطة القوية في قضية موكله ، والنقطة الضعيفة في قضية الاتهام .

موجز القول انه كان أكبر محتال تافه بصـورة قاتلة تهجم على شاهد أو ناشد المحلفين بطريقة « مؤثرة » لكن غير مجدية ، ومن حسن حظه أن القتلة كانوا اغبى من أن يكتشفوا خطأه هذا .

وهكذا كانوا يوكلونه دائما ويضيفون الى شهرته أن يذهبوا هم الآخرون الى المشنقة فى الوقت المناسب . وبالمثل يستطيع جـراح أن ينعم بشهرة باعتباره الشخص الوحيد الذى تستطيع أن تستشيره فى مســائل السرطان لا لشىء الا لانه فاق غيره فى عـدد الصـدور التى استأصلها .

والقول بأن هناك فى جميع المهن شخصا واحدا أثيرا يبز غيره ، ليس أكثر من القول بأن هناك محررا واحدا لصحيفة « التايمز » . ن. التفرد ليس فى الرجل وانما فى المركز . والجمهور يطالب بخياله بأفضل رجل فى كل مكان . واذا لم تزودهم الطبيعة بهذا الرجل فان الجمهور يخترعه اختراعا . ان فن الخداع هو فن الاختراع على هذا النحو وكل جيل يخترع عظماء الرجال الذين يسخر منهم الخلود عندما يعلم الخلود مصادفة بأمرهم ، بل اننا نجد فى ميدان الاعمال – أن الشهرة الضخمة قد تجىء أحيانا نتيجة لبهرج الخرافات التى تخضع لهـا المدنيـة . وأستطيع أن أشير الى رؤساء شركات السكك الحديدية الذين يقال : انهم ضروريون للشركة للغاية ، وأحرى بحاملى الاسهم وجمهـور المسافرين أن يبعثوا بهم الى سانت هيلينا بمعاش سنوى قدره ١٠٠٠٠ جنيه ، وسيربح المساهمون والجمهور كثيرا من هذا الاجراء ، وسيريحهم .

الكفـاية التى تعطى المال قيمة

ولكن هناك قاعدة فى ميدان الاعمال ، وهى أنه يتعين على الرجل أن يصنع مايحصل عليه ، وأن يصنع ماهو أكثر من ذلك داخل الصفقة ولقد عرفت رجلا تستخدمه مؤسسة من صـغار الكتبة لكى يقـابل الاشخاص الذين يفكرون فى التأمين على حياتهم . وكانت مهمته كلها تتلخص فى التحدث معهم والوصول الى قرار : هل تقبل الشركة التأمين على حياتهم أو لا ؟ أما مرتبه فكان ٤٠٠٠ جنيه فى السنة . ومعنى هذا أن عدم وجـود حـكمه كان سيكلف رؤسـاءه أكثر من ٤٠٠٠ جنيـه فى السنة .

وهناك آخرون فى فن العقود وهلم جرا . وآخـرون ولدوا كى يكونوا أقطاب الصناعة . وهم هنا يخوضون ميدان العمل على مسئوليتهم

ويحققون ربحا يبلغ ١٠٪ أو ٢٠٪ أو ٢٠٠٪ ، على حين تخسر أنت وأنا ٥٪ لو كنا مكانهم . أو فلننتقل لحظة من العمالقة الى الصغار ، ولننظر فى وضع التى تعرف كيف تقص ثوبا ، انها تحصل على ستة جنيهات أسبوعيا بدلا من ثمانية عشر شلنا . أو قد تكون هذه المرأة ذات طابع ارستقراطى وقوام تبدو الثياب عليه جميلة ، انها تستطيع مقابل هذه الاشياء أن تحصل على عدد من الجنيهات أسبوعيا ، ماعليها الا ان تقف فى صالة العرض وتدع الثياب تنسدل عليها أمام الزبائن . ان كل هؤلاء الاشخاص يستأجرون الكفاية ، وكفايتهم جزء لايتجزأ منهم كما أنها تموت معهم . والفارق بين مكاسبهم ومكاسب الشخص العادى الذى يملك الرصيد نفسه والتعليم نفسه ريع « خصبهم النادر » ولكن يجب أن تلحظوا النقطة التالية : اذا حصل الشخص ذو الكفاية على ١٠٠٫٠٠٠ جنيه وتركها لابنه العادى الذى لا يستطيع أن يربح منها سوى ٢٫٥٪ الى ٤٪ فان هذا الدخل يعد فائدة على رأس المال ، ولايمكن أن يعد ريعا للكفاية بأية حال . ومصادرة هذه الفائدة ستجعل الرجل العاطل العابث يعمل ، بدلا من أن نحرم الكفاية الباعث الذى يدفعها الى بذل الجهد . وعندما كان المرحوم اللورد جوشين وزيرا للخزانة صادر ٥٠٪ من فوائد السندات الحكومية دون أن ينظر فى أمر الكفاية على الاطلاق . وبعد ذلك قلت قيمة السندات الحكومية مرة اخرى بمقدار ٢٥٪ وذلك بسبب الحرب فى جنوبى افريقية . وفى الوقت نفسه ارتفعت ضريبة الدخل (وهى مصادرة خالصة) الى شلن على كل جنيه . ولم يتسبب هذا فى جعلنا كسالى ، وانما حفز من هممنا . ولترفعوا ريع أحد التجار (وهو شكل شائع جدا للمصادرة الخاصة) فسترون انه يبذل المزيد من الجهد بدلا من أن يتراخى .

تبديد الكفاية وحدوث كساد

فى سعرها

بسبب الاغنياء العاطلين

دعونا نبحث الآن الى أى مدى تعتمد المدفوعات الاستثنائية على كفاية الحاصل عليها ، والى اى مدى تعتمد على الظروف الاجتماعية التى تتم فى ظلها ؟ ولنبدأ بمثال مسترع للنظر : ثمة رسام شهير يحدد ويحصل على ٢٠٠٠ جنيه مقابل قيامه برسم وجه . ولايتسنى دفع مثل هذا الثمن الا لان هناك طبقة من الرعاة بلغ من ثرائها أن دفع ٢٠٠٠ جنيه لايؤثر عليها على حين يؤثر دفع ستة شلنات على جيب بائع فاكهة جائل دفع هذا المبلغ لمصور فوتوغرافى جائل فى هامستيد هيث . وكثيرا

ماتكون اللوحات الزيتية المشار اليها آنفا لوحات رسمها اناس ذوو كفاية عادية أو مادون العادية . ولو اضطر هؤلاء الاشخاص الى الحصول على سعر لصورهم مقابل الجهد العادى الذى يبذلونه ما حصلوا من هذه اللوحات على أكثر من جنيهين فما بالك بـ ٢٠٠٠ جنيه ؟

ومن ناحية أخرى نجد أن الرسام لايطالب بـ ٢٠٠٠ جنيه الا لانه اكتشف أن من الممكن الحصول على هذا المبلغ . وليس السبب فى مطالبته بهذا المبلغ ان عبقريته رفضت العمل فى ظل حافز ضعيف . انه سيرسم مقابل ٥٠ جنيها لوحةجيدة جودة اللوحة التىباعها بـ ٢٠٠٠ جنيه ، هذا اذا وجد أن الـ ٥٠ جنيها اكبر سعر تستطيع السوق أن تقدمه له . وهناك لوحات عظيمة لم يستطع شارع ملبرى رود أو فيتز جونز أفنيو بعد أن ينتجا مثلها ، ومع ذلك بيعت بأسوأ من هذا الثمن .

والطبيب العصرى ، والجراح الذى شهر عنه قيامه بجراحة خطيرة ، والمحامى النابه ، كل هؤلاء يزيد دخلهم على دخل الوزير على سبيل المثال ، لا لشىء الا لان هناك أثرياء أو شركات ضخمة يتنافسون حول خدماتهم .

واذا أردنا أن نعرض القضية بأغبى طريقة ممكنة فدعونى أصرح بأن الرأسمالية الحديثة خلقت كفايات مهنية تقدر بآلاف الجنيهاتبعد أن كانت هذه الكفايات تقدر بعشرات الجنيهات ومئات الجنيهات .

ومعنى هذا كله أن الرأسمالية رفعت سعر بعض الكفايات الى عشرين ضعفا ، دون أن تتطور هذه الكفايات من ناحية الكيف . وساعدت الرأسمالية الاثرياء العاطلين على شراء أفضل هذه الكفايات ، وبذلك أضاعتها وأبطلتها الى حد كبير . ان الرسام المشهور يرسم أشخاصا غير مشهورين ، والطبيب العصرى يبقى على حياة اناس لانفع لهم ، والمحامى النابه كان سيفيد المجتمع بصورة أكبر لو كان كبير كتاب فرع قانونى فى أحد المصانع العامة ، ونستطيع أن نقول بصفة عامة : ان الرأسماليين يدفعون لاصحاب الكفايات أجورا سخية لكى يجندوا كفايتهم فى خدمة الرأسمالية .

وعندما تحين اللحظة التى ينضج فيها المجتمع ولايصلح له النظام الرأسمالى ، لانستطيع أن نفترض بعد ذلك أن الكفايات التى جندت نفسها لخدمة الرأسمالية تستطيع أن تخدم المجتمع ، بل لا نستطيع أن نقول : ان الكفاية التى لاتستطيع أن تزدهر الا بهذه الطريقة تعد كفاية على الاطلاق من وجهة النظر الاجتماعية .

ريع الكفاية الصورى

ومن بين ثمار التباين الاجتماعى الذى تتسبب فيه الراسمالية (وهى ثمرة يعجب بها مستر مالوك بالسذاجة التى اعجب بها بيندنيس بمس فوذر نجاى) ظهور ريع كفاية صورى بشكل خطير : فاذا كانت الزراعة المتطورة تجعل محصول الاكر من الارض يزيد ، فان التعليم بدوره قد يضاعف من انتاج المتعلم . غير أن الزراعة المتطورة لاتستطيع أن ترفع من الريع الطبيعى للارض ، اذ أن من الممكن ادخال الزراعة المتطورة على جميع الاراضى الاخرى ايضا ، وهكذا نستطيع أن نقضى فى النهاية على الفارق بين اسوأ اكر وافضل اكر وهو مايمكن تسميته ب « الريع الاقتصادى » ، وذلك بأن نحقق المساواة فى الزراعة الى أن يصبح الاختلاف بين أسوأ اكر وافضل اكر مجرد اختلاف طبيعى فى الخصب . وبالمثل ، اذا علمنا الجميع قضينا على الامتياز الاجتماعى الذى ينعم به الشخص المتعلم ولاينعم به الشخص المحروم من التعليم ، وهو مايحدث فى الطبقات العليا اليوم .

ومرة أخرى نجد ان مرتبات ضخمة تدفع اليوم لاناس لا لشىء الا لانهم يضيفون الى الشروط العادية المطلوبة عادات الاشخاص العاطلين الذين لا تقل دخولهم عن ١٠٠٠٠ جنيه سنويا وسلوكهم . واذ يتخلص المجتمع من دخول العاطلين يستطيع أن يقضى على هذه العادات ويجعل تلك الاساليب والنغمات مدعاة للسخرية .

وليكن معلوما لدى مستر مالوك أن جمهرة سكاننا فقراء للغاية لدرجة أن أى المام ظاهرى بالقراءة والكتابة ، أو أى مظهر اجتماعى — حتى لو انحصر فى النظافة الشخصية او الامتناع عن اخراج البلغم — يعد شيئا نادرا له قيمته . وعندئذ قد يشك حين يرى كيف ان الجزء الاكبر من ٤٩٠٫٠٠٠٫٠٠٠ الجنيه التى ندفعها سنويا أرباحا ومرتبات تعبر لا عن ريع الكفاية الطبيعية وانما عن الفرص الاجتماعية .

الكفاية الصورية

وهناك نوع آخر من أنواع التفوق الصورى ، ويدر بدوره ريعا صوريا : انه التفوق الناجم عن مجرد التفوق فى المركز . ان مانسميهم ب « السادة » ضروريون فى التنظيم الاجتماعى ضرورة الحجر المركزى فى القوس . غير أن الحجر المركزى لايختلف فى مادته عن بقية أجزاء الجسر ، والاهمية التى يتمتع بها مبعثها مركزه فى الجسر ، أما مركزه

فلا يرجع الى أهميته . ولو جنح قارب بنصف دستة من الرجال فانهم سيحتاجون الى قبطان . وقد يبدو من السهل عليهم للغاية أن يختاروا أقدر الموجودين ، ولكن ، من السهل أيضا ألا يوجد هـذا الشخص . وقد يبدو الستة او اربعة من بين الستة ، أو اثنان من بين الستة ، متساوين في أهليتهم لهذه الوظيفة وفي هذه الحالة يجب اختيار القبطان بالقرعة . ولكن ، ما ان يضطلع بمهام هذه السلطة حتى تجعله هذه السلطة - على الفور - أقدر الرجال الذين في القارب ، ولديه الآن السلطات التي خولها اياه الخمسة الباقون لمصلحتهم .

ولنضرب مثالا آخر : لقد أصبح نابليون قائدا للجيش الفرنسي لانه كان أقدر جنرال في فرنسا ، ولكن لنفرض أن كل فرد في الجيش الفرنسي كان نابليون أيضا ! ومع ذلك ، لا بد من تعيين قائد أعلى للقوات المسلحة ، قائد يتبعه صف طويل من الرتب الصغرى ، وليكن تعيينه بالقرعة اذا شئت ، وهنا نجد مرة أخرى أنه ما ان تتم القرعة حتى يصبح النابليون الذي سحب قشة القائد الاعلى للقوات المسلحة ، نابليون العظيم القوي ، ويصبح أقدر بكثير من النابليونات الذين كانوا أومباشية وأنفارا . وبعد مضي عام ، نجد أن الاختلاف في الكفاية بين الرجال الذين لم يقوموا بشيء سوى نوبات الحراسة - دون ماتحمل لوطأة المسئولية - والرجل الذي ظل يقود الجيش ، اختلاف هائل .

وجدير بالذكر ان « المدافعين عن النظام المحافظ » يعلمون جيدا اننا ظللنا قرونا طويلة نصنع الرجال القديرين من بين الرجال العاديين ، وذلك بأن نسمح للفئة الاولى بأن ترث سلطات استثنائية ومركزا استثنائيا . اما لماذا نجحت الخطة على مدى التطور الاجتماعي الذي تناسبت معه ، فيرجع الى اننا كنا نتيقن أن الشخص المحظوظ كان شخصا عاديا لا معتوها . ومن ثم فان السلطة الاستثنائية التي يعطاها تزوده بكفاية استثنائية اذا ماقورنت بكفاية العامل الزراعي مثلا الذي يتمتع بسمات طبيعية مماثلة .

ان الجنتلمان ، واللورد ، والملك ، يضطلعون بوظائف اجتماعية يعجز عنها العامل ، غير أنهم نتاج مصطنع شأنهم شأن ملكات النحل . أن تفوقهم يرجع الى أنهم منحوا مركزا متفوقا ، كما أن هوان شأن العامل مبعثه أنه منح مركزا هين الشأن . غير أن الدخل الكبير الذي يقترن بالمركز المتفوق لايعد ريعا للكفاية . انه شيء يدفع لرجل كي يمارس كفايته المعتادة في ظل موقف غير عادي . أما ريع الكفاية فهو مايحصل عليه الرجل بممارسته لكفاية غير عادية في ظل موقف عادي .

الجزء الضئيل الذى يذهب

حقا الى الكفاية

فاذا شرع مستر مالوك الآن فى أخذ اجمالى مكاسب الكفاية الضخمة ، ثم اقتطع منها أولا ايجار الارض ، والفائدة على رأس المال ، ثم اقتطع جميع الارباح المعتادة ، ثم جميع الرواتب غير التنافسية المتعلقة بمركز ثابت فى خدمة المجتمع ، مدنية أو عسكرية . سواء كانت رسما أو أدنى من ذلك ، ثم اقتطع جميع المدفوعات التى تتسبب فيها امتيازات التعليم الثانوى أو الفنى والفرص الاجتماعية ، ثم المدفوعات الخيالية التى يأخذها الفنانون وغيرهم من أصحاب المهن من أناس عاديين أثرياء للغاية ، أناس يتنافسون من أجل التسابق على هذه الخدمات ، واذا اقتطع كل المدفوعات الاستثنائية التى يحصل عليها أناس شهرتهم من صنع خيال الجمهور الجاهل — اذا فعل هذا فان مايتبقى بعد تلك الاستقطاعات كلها يمكن أن يعتبر بحق الريع الحقيقى للكفاية الطبيعية.

غير أننى أحذره وهو يجرى هذه التقديرات المبالغة فى تقدير دخول أصحاب المهن والعمال المهرة الذين يتعرضون لاكبر حملة من الحسد، وليس من باب المصادفة أن الاشخاص الذين تلقوا أحسن تعليم وربوا أحسن تربية يذهبون الى ذلك الجزء من الاشتراكية الموجودة بالفعل . الا وهو سلك الوظائف المدنية . وهم يتركون الجوائز التنافسية التى تكفلها مهنهم ليجرى وراءها أشخاص من طبقة لاتعد افضل من طبقة هؤلاء الموظفين فى الحكومة . انهم يعثرون فى سلك الوظائف المدنية على المركز ، كما أن هناك الاجر الذى يحتسب لك من أول يوم بدأت تعمل فيه . وساعات العمل قصيرة ، وهناك على الاقل احتمال تمتعك بصحة طيبة ، وهناك احساس بالامن ، ومعاش ، وزيجة مبكرة دون تورط أو تحالف سيىء .

أما فى المهن الحرة فان الذين يبدءون بلغوا الاربعين من عمرهم ، وليس هناك احساس بالامان ، والصحة الجيدة مستحيلة ما لم يكن الجسم يتمتع بقوة ألف حصان ، والعمل لا يتوقف أبدا الا فى أثناء النوم وفى أيام العطلات التى تجىء بعد الانهيار المعتاد الذى يتكرر مرتين أو ثلاث مرات فى العام . والخوف أو اخذ الامور ببساطة معناه الخراب ، واحتمالات الفشل لا حصر لها ، والرجل الفاشل بائس قلق مثقل بالديون ، ذليل أكثر من أى شقى آخر أساء اختيار مهنته . ولو أن الدخل الذى يحصل عليه رجل ناجح فى الفترة ما بين الخامسة والأربعين من العمر والخامسة والستين قد وزع على العشرين سنة السابقة على هذه السن ، ولو أخذنا فى الاعتبار عنف النشاط الذهنى

بالقياس الى النشاط الذى يحتاج اليه أى عمل روتينى ، ولو اخذنا فى الاعتبار أيضا ذلك الجزء من المكافأة الذى يعتبر فائدة كبيرة لاستثمار ينطوى على مغامرة مرعبة لو كان ذلك كله ، فانى أومن بأن مستر مالوك سيدرك لحظتها : لماذا تستطيع الدولة فى الوقت الحالى نفسه أن تجتذب لسلكها - وبرواتب معتدلة - اناسا ليسوا بأقل كفاية من اصحاب المهن ، وبخاصة الأشخاص الذين تلقوا تعليما من الدرجة الأولى غير أنهم اضطروا الى أن يعولوا أنفسهم بعد اتمامهم لتعليمهم مباشرة .

ويجب التزام الدقة نفسها عند تقدير الأجور المرتفعة لأصحاب الأعمال اليدوية ، تلك الأجور التى تجعل الجنتلمان المحتاج يحسد احيانا صانع الغلايات أو العامل فى أفران صهر الصاب . واذا كان لهؤلاء العمال قوة جسدية خارقة فانهم يستطيعون الحصول على ثمانية جنيهات فى الأسبوع وهم فى أوج شبابهم . غير ان أوج الشباب لا يدوم طويلا فى عمل يوفر هذا الأجر . وحرى برجل قوى أن يعمل فى الشرطة مقابل سدس هذه الأجور . ولقد حدث مرة أن أصيب مستر مالوك بذهول عند ما عرف الأجور التى يتقاضاها عمال المناجم خلال فترة الازدهار ١٨٧٢ - ١٨٧٣ ، ولم يسأم قط من اغراقنا بقصص الكلاب التى تتغذى بشرائح اللحم ، والغليون ذى أربعة المستودعات ، وغير ذلك من الأدلة التى تثبت أن العالم لن تنصلح حاله اذا نحن دفعنا خمسة جنيهات فى الاسبوع لأناس لم يتعلموا قط كيف ينفقون جنيهين .

وربما استطاع أن يضيف أن الاحصائيات الخاصة بالوفيات تثبت أن عملية استخراج الفحم من المناجم وظيفة صحية . غير ان الواقع يؤكد لنا انه اذا ما تخطى عامل المنجم الفترة التى يبلغ فيها نشاطه أوجه فانه يضطر الى التحول الى وظيفة متواضعة فوق الأرض . ومن أجل هذا يموت القليلون وهم لا يزالون عمال مناجم . واذا تتبعنا السلم الاجتماعى من قاعدته الى قمته وجدنا انه ليس هناك ما هو أشد خطأ من قولنا، بالنسبة للذين يتقاضون أجورا أو رواتب أو مرتبات عالية ، انهم يتقاضون أكبر أجر تقدمه مهنتهم أو عملهم طوال حياتهم وبصورة منتظمة .

وعلاوة على ذلك ، اذا نحن قدرنا قيمة المرتبات الضخمة والاجور العالية فمن الضرورى أن نأخذ فى اعتبارنا أن جزءا كبيرا منها يذهب فى سد نفقات المركز الاجتماعى الذى لا بد منه للقيام بمهام هذه الوظيفة .

والشاب الذى يريد أن يفتح عيادة عصرية فى لندن لا يستطيع أن يوفر « فارذنج » واحدا من مجموع ألف الجنيه التى تصله كل عام ،

بالرغم من أن ذوقه الشخصي ربما لا يكلفه كثيرا لدرجة أنه لو كان في سلك الوظائف الحكومية لوفر مائتي جنيه كل عام من مجموع راتبه الذي يبلغ أربعمائة جنيه دون أن يحس بأدنى حرمان .

وكما أشرنا ، على ما اعتقد ، في « مقالات فابية » أن خدم قلعة دبلن يتقاضون اجرا اكبر من اجر قائد ايرلندة ، لأنهم يستطيعون الاعتماد على أجرهم في سد مطالب الحياة ، اما هو فلا يستطيع . ومستر مالوك يعبر عن شكه الهائل في تقديرات الفابيين الذين قالوا : ان ثمانمائة جنيه من الراتب « الحقيقي » تكفي لكي تجتذب أناسا يتمتعون في الوقت الحالي بكفاية من الدرجة الاولى وتعليم من الدرجة الاولى . ليس من شك في أن هذا المبلغ يبدو تافها اذا ما ثبت المرء عينيه على الرجال الذين يتقاضون من ١٠٫٠٠٠ جنيه الى ٢٠٫٠٠٠ جنيه في السنة من وظائفهم ، أو اذا ثبت عينيه على أصحاب الملايين في أمريكا . ولكن ، ما عليك الا أن تتلفت في اتجاهات أخرى حتى تعثر على أناس لهم على الأقل الكفاية نفسها والشخصية نفسها ، ومع ذلك يعتبرون وجود دخل سنوي مضمون قوامه ٨٠٠ جنيه ثروة .

ومهما يكن الامر فستظل الحقيقة المرة ماثلة : اننا لا نفكر في حقل الوظائف الحكومية او الخدمة بالجيش في دفع مرتبات تعادل الدخل الذي يدخل جيب ممول كبير ، أو متعاقد ، أو طبيب ، أو مستشار الملك .

اما بالنسبة للكيمائيين ، وعلماء الأحياء ، وعلماء الفلك ، والرياضيين ، وعلماء الاقتصاد ، والشعراء ، والذين يشتغلون بأذهانهم ، فان صاحب الحان المزدهر لا يتطلع الى دخلهم المتواضع .

الاشتراكية جنة الكفاة

ويخيل الى ان الديمقراطية الاشتراكية — عند المقارنة — هي جنة الكفاة . وكل خطوة نخطوها تجاه الديمقراطية الاشتراكية تنزع صناعتنا من أيدي المتوحشين والأغبياء . كان هناك من يستطيع ، في النصف الاول من القرن التاسع عشر (القرن الشرير — كما ستسميه الأجيال القادمة ، أن يجني ثروة من غزل القطن ، بشرط أن يسمحوا له باستغلال تسعة أجيال من الرجال في جيل واحد — دون مارحمة .

غير أن رائد الاشتراكية ، مفتش المصنع ، استطاع أن يطرد هذا الرجل .

وعندما تقل ساعات العمل اليومى فى انجلترا وتصبح ثمانى ساعات ، طبقا للقانون ، وعند ما يصبح تشغيل الكائن البشرى بأجر يقل عن الأجر العادل فى حكم الخيانة العظمى ، فان الأغبياء الذين لا يستطيعون انجاح صناعتهم بهذه الشروط الانسانية المعقولة سيتفرجون على صناعتهم تنزلق من أيديهم لتذهب الى أيدى الكفاة وسيضطر الرجل الذى يستنزف عرق العمال الى السلوك مسلك الناظر الذى يضرب الطلبة ، أو الضابط الذى لا يستطيع أن يحافظ على النظام الا باحالة سفينته الى جحيم عائم .

وسيظل المجتمع يرفع مستوى الرفاهية الشعبية التى يجب أن يتأقلم معها مديرو الصناعة — الى أن يصبح صاحب العمل ممنوعا من قتل العمال بالعمل المضنى والاجراءات السامة مثلما هو ممنوع اليوم من قتلهم بالسيف أو البندقية .

وعند كل خطوة نخطوها ستفدو حفنة من أصحاب العمل المغرقين فى الأنانية والغباء غير مؤهلة . وسيطردون ويذهبون الى صفوف المرءوسين ، على حين يصبح زبائنهم أصحاب عمل ، تساعدهم كفايتهم على النجاح فى ظل الظروف الجديدة .

واذا كان ثمة صاحب عمل سيصاب بـ « الخراب » اذا هو خفض ساعات العمل من عشر ساعات أو اثنتى عشرة ساعة أو أربع عشرة ساعة أو ست عشرة ساعة الى ثمانى ساعات ، أو اذا هو رفع الأجور من أربعة شلنات أو ستة عشر شلنا فى الاسبوع الى أربعة وعشرين شلنا أو ثلاثين شلنا فى الأسبوع ، فانه أفاد البلد كثيرا من التعجيل بخرابه ، ذلك أن البلد لا يفيد حين يترك شعبه يلقى الهوان من أجل نفع الاغنياء ، ومستر مالوك محق حين يقول : ان الاشتراكية اذا أرادت الكفاية فعليها أن تدفع أجر هذه الكفاية ، غير أنه مخطىء تماما حين يفترض أن الثمن سيكون ١٢/٨ من النتاج القومى .

أسمى الاعمال أرخصها فى الوقت نفسه

لست متيقنا على الاطلاق أن عملية تنظيم الصناعة — وهى وظيفة شائقة للغاية للرجل الذى يجيدها — لن تغدو فى النهاية أرخص فى السوق من العمل اليدوى الذى تتطلبه أعباء خطرة غير مستحبة ، كالعمل فى المجارى ، والسباكة ، واشعال النار ، وبعض أعمال المتعدين وهلم جرا .

ومن الواضح انه لو خير مستر مالوك او أنا بين ادارة مصنع للحديد مقابل ٢٥٠ جنيها فى العام ، أو العمل فى الوحل مقابل ٥٠٠ جنيه فسنختار الـ ٢٥٠ جنيها على الفور .

والواقع انه قد بات واضحا أن عددا من الوظائف التى تشغلها الآن الطبقات العاملة يجب ان تحل محلها فى النهاية أساليب جديدة ، او تنبذ نهائيا ، اذ سيستحيل عليك أن تعثر على رجال ونساء على استعداد للقيام بهذه الاعمال .

ولكن ، ليس هناك من يتوقع مثل هذه المتاعب بالنسبة لمهام الطبقات الوسطى . لقد بات من المتعذر ، فى كثير من المدن الصناعية، أن تحصل على خادم ولو بنصف قواه العقلية . وقد أصبحت الفتيات يفضلن العمل بالمصنع على العمل فى المطبخ . غير أنك تعثر بسهولة على رئيسات عمل فى الاجهزة العامة .

لقد اختار مستر مالوك نفسه وظيفة لا يساعده فيها موظفون. وظيفة يضطر الى أن يمارس فيها كفاية تبلغ عشرة أضعاف كفاية السمسار ، فى مقابل خمس المكافأة التى يمكن أن يعتبرها السمسار مجزية . فكيف لم يلحظ ذلك الشيء الذى تتميز به الكفاية النادرة أول ما تتميز ، وهو أنها تختلف عن مجرد القدرة الحيوانية على اداء عمل روتينى ممل ؟ كيف غاب عن ذهنه أن الكفاية النادرة تمارس لذاتها ، وتجعل صاحبها أتعس خلق الله اذا حيل بينه وبين ممارستها ؟ رفقا بقلبى ! كيف كتبنا « المقالات الفابية » التى يعجب بها مستر مالوك أيما اعجاب ؟ لا لشيء الا لأن كتابها كانوا قادرين على كتابتها . ونظرا لأنهم مصابون بالغرور المسلم به ، فانهم شاءوا ألا يخفوا هذه المقدرة تحت مكيال ، بالرغم من أنهم كانوا يعرفون جيدا أنهم لن يمسوا « فارذنج » واحدا من الأرباح النقدية التى قد تدرها «مقالات فابية » . ولو صدر فى الغد مرسوم يقضى بأن تتساوى مرتبات الجميع ، كبيرهم وصغيرهم ، فاننى أتوقع تماما ظهور متاعب مبعثها أن كل شخص سيصر على أن يكون رئيسا لقسمه . فلماذا يتكهن مستر مالوك بأن الرؤساء سيصرون على أن يكونوا أتباعا ؟ اننى لا أستطيع أن أوفق بين هذا القول وبين الذكاء الذى شهر عنه .

والواقع أنه لا جديد فى هذا الاجراء ، فنحن نجد فى الوقت الحالى ، وداخل نطاق القيود الطبقية ، أناسا يتساوون فى الاجور مع أنهم يختلفون فى الكفايات اختلافا شديدا .

أما بالنسبة للرؤساء الذين يتقاضون أجرا يقل عن أجر تابعيهم ، فنقول : ان راتب الضابط البحرى أقل من راتب كثيرين ممن يشغلون وظائف تجارية ثانوية غير محترمة .

اقتصاديات الفنون الجميلة

وقد أستطيع أن أستمر وأصل الى عديد من التكهنات الطريفة بشأن الثروات الطائلة التى يجنيها كبار الفنانين فى ظل الديمقراطية الاشتراكية وما عليهم الا أن يضعوا صناديق عند باب مرسمهم أو قاعة الموسيقى، ويفرضوا رسما قوامه خمسة شلنات على كل داخل. ونحن نفترض أن هذا الرسم سيدفعه ــ دون تردد ــ ملايين المثقفين والأغنياء فى تلك الفترة . غير أن اقتصاديات الفنون الجميلة تستحق وحدها مقالة قائمة بذاتها . وأمام عالم الاقتصاد ذلك الموضوع الضخم : الاختلاف بين الخباز الذى ينتج شيئا ويستهلكه أول مستهلك والفنان الذى ينتج شيئا لا يسوء بمرور الوقت بالرغم من أن أجيالا من المستهلكين شبعت منه . ومع ذلك لم يفكر واحد من أساتذتنا فى كتابة فصل عن صناديق الاكاديمية الملكية التى تدر شلنات تتحدى بها جميع المعايير المعتادة الخاصة بالانتاج والاستهلاك .

الارباح والمكاسب ــ والريع والفائدة

ولم يتخل مستر مالوك عن ذلك الاكتشاف الاقتصادى التعس الذى توصل اليه ، والخاص بمئات الملايين التى تدفع سنويا فى شكل ريع وفوائد ، والتى تخلقها كفايات الذين يتلقونها . وخلال حياته شهد آلاف الملايين وهى تنتج بسبب العمل والكفاية ثم تسلم بعد ذلك ــ ودون مقابل ــ الى الرجل الذى يكفيه أن يتناول مقصا ويقطع الكوبونات ، أو يكتب ايصالا للمستأجر الذى يدفع له الايجار » (اننى أستعير هذه العبارة من ذلك المحافظ الممتاز « الأمير بسمارك ») .

وهناك أنصبة كبيرة من هذه المبالغ تنتقل ، تحت سمع مستر مالوك وبصره من البالغين الى الأطفال ، ومن القديرين الى الضعفاء ، ومن المقتصدين الى المبذرين ، ومن كل الاشخاص الذين ينتجون شيئا عن طواعية ودون ما اجبار ، ينتجونه للمجتمع مقابل ما يقدمه لهم المجتمع دون قيد أو شرط .

ان هذا يذهب ، كما يقول رسكين ، الى السيدات والسادة الذين لا يستطيعون أن يقولوا انهم ينتجون شيئا . هل يجب أن أردد تلك الفقرة التى استهلكت تماما والتى جاءت فى كتاب المرحوم البروفيسير كيرنز « بعض المبادىء الأساسية فى الاقتصاد السياسى ». وهو الكتاب الذى صاغ النتائج التى توصل اليها الاقتصاد المحافظ بشأن هذا الموضوع والتى لم تتعرض لتحدى أى عالم من علماء

الاقتصاد او معارضته الى ان ظهر مستر مالوك ونطحها برأسه قائلا : انها هرطقة جديدة وخطرة ، هرطقة اشاعتها حفنة من الفابيين من مدعى الثقافة ! اليكم هذه الفقرة ، وانى لأضعها وانا فى غاية السرور اذ ليس هناك من سيحتمل مثل هذه اللهجة العنيفة منى :

« لذا ، فالوظيفة النافعة التى يخيـــل الى بعض كبار الكتاب أنهم اكتشفوها فى عملية النفقات الهائلة التى يبددها الأثرياء العاطلون ، هذه الوظيفة مجرد وهم » . ذلك أن الاقتصاد السياسى لا يعرض لمثل هذا التساهل الذى تواجه به الأنانية الصارخة .

وليس معنى هذا أننى سأتفوه بكلمة ضد قداسة العقود . ولكنى أعتقد انه يهمنا وجهة النظر الأخلاقية ووجهة النظر الاقتصادية . اننا نصر على ما يأتى : « لا يمكن أن يعود على المجتمع أى نفع من وجود طبقة من الأثرياء العاطلين .

وجدير بالذكر ان الثروة التى يجمعها أسلافهم وغيرهم تساعد دون شك على المحافظة على الصـــناعة التى استخدمت فى صـــورة راس مال ، غير ان المبالغ التى ينفقها هؤلاء فى الترف والدعة لا تعد رأس مال ، وهى لا تســاعد على عول احد ســـوى حيــاتهم التى لا تجدى .

ولابد أن يحصلوا بأية وسيلة على ايجارهم وفوائدهم كما هو منصوص عليه فى العقد . ولكن ، فلنضعهم فى موضـــعهم الصحيح ، موضع ذكور النحل فى خلية النحل الذين يلتهمون وليمة لا يسهمون فيها بشىء ! »

ما سر الاختلاف بين آراء كيرنز وآراء مستر مالوك ؟ كل ما فى الأمر أن كيرنز عرف الاختـــلاف بين الأرباح والمكاسب من ناحية ، والريع والفائدة من ناحية أخرى . أما مستر مالوك فسارع الى القول بأنه ما دامت الكفاية تدر ثروة ، وما دامت الكفاية نادرة ، وما دام الأثرياء نادرين ايضا ، فلماذا لا يكون الاثرياء النادرون قديرين أيضا ؟ والا فكيف تفسر وضعهم ان لم تفسره على هذا النحو ؟ كيف بالله ، وأنت لا تزال عنـــد الجانب الخطأ من قنطرة الاقتصـــاد السياسى : قانون الريع ، بكل ما يحويه من ردود فعل اجتماعية غير متوقعة على الاطلاق !

ولقد بذل كتاب المقالات الفابية قصـــارى جهدهم كى يقنعوا مستر مالوك بأنه اذا كان دوق ويستمنستر - بوصفه مالكا - يحصل على اكثر مما يحصل عليه مستر مالوك - بوصـــفه مؤلفا - بمقدار

خمسين ضعفا ــ فان هــــذا لا يعنى أن الدوق أذكى من مستر مالوك خمسمائة مرة . غير أن مستر مالوك متواضع وسيتقبل الأمر على هذا النحو . وسأكف منذ الآن عن ازعاجه بهذه النقطة .

حكم القلة للكثرة

ومستر مالوك مذهول حين يرى أننا اذا استعرضنا التــاريخ من ملوك الرعاة الى ملوك النيترات وبارونات البقر ، وجدنا أن القلة تحـكم الكثرة .

فاذا كان يقصد بذلك أن القلة اســتطاعت أن ترتفع بالكثرة الى مستواها فهو يجهل اذن تلك المأساة التاريخية ، مأساة العظمة ، ولكن من المسلم به أن التنظيمات التى تستطيع الـكثرة استحداثها ، هـذه التنظيمات تم توجيهها على يد القلة ، وفى بعض الحالات كانت القـلة تفرضها فرضا .

ولست أشك فى أن القلة ســتظل تنظم فى ظل الديمقراطيـة الاجتماعية وسيتم هذا أيضا دون النظر عند كل خطوة فى المصالح المحصنة لجمهورية البلهاء فى «نظام المحافظين» .

وحسنا فعل مستر مالوك حين أشار بأن تطور المجتمع لايولد الفوضى وانما يولد أنماطا جديدة من الحكام . وأنا أطلب منه أن يضيف : «أشكالا جديدة للحكم» ، فى الماضى كان هناك وليام الاول وسيفه وباروناته ، ثم ادوارد الاول بأوراق اعتماده التى يخضع بها رقاب هؤلاء البارونات ، أما بالامس فقد ظهر ملك القطن برأس ماله ومصنعه المخيف !

واليوم نجد قانون المصنع الذى يخضع رقاب ملوك القطن المخيفين وغدا من يدرى ؟ غدا قد تظهر الوزارة العمالية القديرة التى تســاندها بيروقراطية تتتلمذ على يد المقالات الفابية .

غير أن تعميمات مستر مالوك التاريخية ستظل صائبة : ان القلة ستظل تنظم الكثرة . ان شركة المستقبل المســاهمة الضخمة ــ الدولة الديمقراطية الاجتماعية ــ سيكون لها رئيسها ومديرها مثلما سيكون لها سفنها وضباطها ولقد أشرت آنفا الى أن السفن يجب أن يكون لها قباطنة ــ حتى لو تساوت الكفايات التى على ظهر السفينة ، تماما مثلما يحتــاج القوس الى حجر أساس فى المركز .

وأنا لاأعود الى هذه النقطة ثانية الا لأذكر مستر مالوك بأن مسألة خضوع الكثرة لتوجيه القلة ــ التى يجدها فى جميع أشــكال التنظيم

الاجتماعى لاتتعلق بالضرورة بأى تفوق طبيعى من جانب القلة والواقع أن مستر مالوك لن يستطيع أن يثبت أن القلة الحاكمة كانت أفضل من رجال عصرها :

لقد كان جيمز الاول يحكم شيكسبير فهل كان جيمز أكفى من شكسبير ؟

وكان لويس الرابع عشر وعشيقاته يحكمون تورجو ، فهل كان حكمهم له راجعا لتفوق فى كفايتهم أو شخصيتهم ؟ وهل كان مستر بلفور أقدر من مستر أسكويث حتى آخر انتخابات عامة ، وهل أصبح مستر أسكويث منذ ذلك الحين أقدر من بلفور ؟ هل كان كل الرجال الذين حكموا مستر مولوك أقدر منه ؟

انها أسئلة لامعنى لها، لان الكفاية ـ كما أشار مستر مالوك بنفسه ـ ليست شيئا تجريديا ، انها تعنى دائما القدرة على أداء عمل معين أو وظيفة معينة ، ولا معنى لقولنا : هذا أقدر رجل فى انجلترا ، غير أن هناك أحسن لاعب فى القفز العالى ، وأحسن رامى جلة ، وأحسن رافع أثقال ... الخ .

وعندما نصل الى مسائل أكثر تعقيدا ، مثل أقدر ممول أو أقدر استراتيجى أو أقدر منظم لصناعة معينة ، فاننا نقول عن الشخص : انه أقدر الجميع اذا كان يتمتع بمعظم المزايا التى تهمنا هنا بصورة كبيرة فى ظل الظروف الراهنة ، سواء فى المال أو الاستراتيجية ، أو الصناعة التى نقصدها . فاذا تغيرت الظروف وجدنا أن مسألة الكفاية فى حاجة الى نوع آخر من الرجال ، وكل عام يمضى يعطينا مثلا جديدا على أن الرجل الذى يصادف نجاحا هائلا فى أحد مشروعات أمريكا قد يمنى بفشل ذريع فى مشروع بانجلترا ، ذلك لانه رجل قدير للمشروع فى ظل الظروف الامريكية ورجل غير كاف فى ظل الظروف الانجليزية .

والاشتراكيون من أتباع أوين ، ممن جنوا ثروات طائلة فى حقل الاعمال فشلوا فى تحقيق شهرة ولو عادية ـ فى محاولتهم تنظيم مذهب أوين . أو لنأخذ أحد الامثلة التى ضربها مستر مالوك نفسه : كان الرجل القدير فى انجلترا الاقطاعية يختلف تماما عن الرجل القدير فى انجلترا التجارية . لنتأمل ذلك ـ على الاقل .

أما فيما يتعلق بتوجسات مستر مالوك غير التاريخية بالمرة وقوله ان الرجال الكفاة سيرفضون ممارسة كفايتهم مقابل الاجر الجيد والمعاش الذى تدفعه لهم الديمقراطية الاجتماعية مالم تتح لهم أيضا فرصة استثمار مدخراتهم كى تصبح أطفالهم ورثة عاطلين ـ فاننى أشك فى أن ينصت

الجمهور الى هذا التحذير • ليثق مستر مالوك بأن الديمقراطية الاجتماعية شأنها شأن أى نظام سياسى آخر ، ستكون مشغولة بأفرادها العابثين التافهين أكثر من شغلها بأفرادها الكفاة •

الحافز الى الانتاج

ويقول مستر مالوك : «لن يبذل الناس جهدهم لانتاج الدخل اذا عرفوا أن الدولة عبارة عن مؤامرة منظمة لسلب هذا الدخل منهم» ولكنى ظللت أحس الى الآن أن تاريخ المدنية برمته تاريخ ملايين من البشر يكدون ليجنوا الثروة من أجل هدف صريح ، ألا وهو دفع الضرائب لجامع الضرائب وتلبية المطالب التى تفرضها الدولة لمصلحة الاقطاعيين والرأسماليين وغيرهم ممن يتحكمون فى مصادر الانتاج !

ان مستر مالوك هنا أشبه بمن ينكر وجود الاهرام على زعم أن الناس لن يبنوا الاهرام اذا عرفوا أن فرعون يتزعم مؤامرة منظمة لاخذ الاهرام منهم لحظة أن ينتهوا من بنائها • أليست الايجارات والانصبة التى تخبط فيها مستر مالوك بصورة فريدة ، أليست تتحقق اليوم بعمال من جميع الدرجات عمال تضطرهم الدولة الى اعطاء كل فارذنج لديهم لما أسماهم البروفيسير كيرنز بـ « ذكور النحل الذين لايعملون شيئا» ؟

غير ان المدعى العام لايستقيل من منصبه القضائى لمجرد أنه مضطر الى اعطاء جزء من مرتبه لسيد الارض الانجليزية التى بنى فوقها المدعى العام بيته الخاص •

ولن ترفض عاملة المصنع أن تشقى وسط الدخان السام المتصاعد من الاسبيداج والفسفور لمجرد أن ١٠٪ أو ٣٠٪ مما تنتجه هى وبقية العاملين فى المصنع تنتزع منهم وتسلم الى المساهمين الذين لم تكتحل عيونهم بشكل المصنع ، والذين ضاعت مساهماتهم الاصلية فى تكاليف بناء المصنع وحل محلها انتاج المصنع نفسه • وعندما قالت الدولة للمدعى العام وعاملة المصنع وأمثالهما « استسلموا ، أو جوعوا أو اذهبوا الى السجن ، ان لكم مطلق الحرية فى الاختيار » فانهم استسلموا لان الاستسلام أيسر الحلول الثلاثة . وتستطيع الدولة الديمقراطية الاجتماعية أن تسلبهم (انها كلمة مستر مالوك لا كلمتى) بالطريقة نفسها اذا خولتها البلاد هذه السلطة ضد مصالح العاملين • ولو أنها فرضت على «الأثرياء العاطلين» (البروفيسير كيرنز مرة أخرى) ضرائب بلغ من ارتفاعها انها لا تترك لهم سوى مرتبات الوكلاء الذين يجمعون دخولهم ويحولونها الى مصلحة الدخل المحلى فليس هناك ما يدعونا

الى القــــول بأن انتـــــاج الدخل سيقل « فارذنج » واحدا بحجة أن المسرفين سيتقاعسون بعد افلات الدخل من أيديهم : ذلك أننا اذا كنــــا أمام شخص لا ينتج شيئا فاننا لن نخسر اذا نحن أضعفنا الحافز الذى يدفعه الى الانتاج ٠

أما العقبة الحقيقية التي نصادفها ونحن نفرض الضرائب على دخول الأثرياء العاطلين الى أن نلغيها الغاء فهو أن الحكومة لاتستطيع البتــــة أن تضع يدها على ٠٠٠ر٠٠٠ر٨٠٠ جنيه فى العام وهى التى لاتملك فىالوقت الحالى وسيلة تمكنها من المسارعة الى تشغيل هــذا المبلغ فى صورة أجور ومرتبات مرءوسيها ٠ وقد عالجت « مقالات فابية » (صفحة ١٨٩ وغيرها) هذه العقبة بالتفصيل وذلك فى فقرة لايؤثر عليها نقد مستر مالوك ٠

وقصارى القول

وقصارى القول أن مستر مالوك خلط بين الطبقات المالكة والطبقات المنتجة ، وخلط بين الذين يتمتعون بكفاية والذين يتمتعون بأرض ورأس مال ، وبين الرجل الذى يمرح فى المدينة ورجل الاعمال ، ولقد نصحته عام ١٨٩٤ بأن يقرأ مؤلفات الاقتصادى الامريكى ، الفردى جنرال ف٠١٠ ووكر ، الذى استطاع قبل ميلاد الجمعية الفابية أن يتناول اقتصاديات الكفاية بطريقة لم يعترض عليها الفــــابيون والمحافظون ، وليس لهم أن يعترضوا ، ولم يأخذ بنصيحتى الى أن ذهب الى أمريكا ووجهت اليه تهمة الاقتباس من الجنرال ٠ وليس من شك فى أن الذى وجه الى مستر مالوك هذه التهمة لميفهم الاثنين معا ، والآن وقد قرأ مستر مالوك كتابات جنرال ووكر يستطيع أن يفهم الفقرة التالية التى جاءت فى كتاب ووكر المسمى ب «النقود على ضوء صلتها بالصناعة والتجارة» (لندن ١٨٨٠ بصفحتى ٩٠و٩١) :

« لقد أثبت موقفالعمال والرأسماليين (خلال فترةالكساد الصناعى الذى استغرق فى الولايات المتحدة خمس سنوات) أثبت بما لايتطرق اليه الشك أن طبقات أصحاب الاعمــــال هى التى تهيمن تمــــاما على الموقف الصناعى ، ورأس المال والعمال مضطرون الى الالتجاء الى هؤلاء كى تتاح لهم فرصة أداء وظائفهم المختلفة ، فاذا رفضت طبقة أصحاب العمل ، سعيا منها وراء مصالحها ، أن تتيح هذه الفرصة لرأس المال والعمال فان رأس المال والعمال يظلان معطلين ، مفتقرين الى أدنى حافز يحفزهما الى الانتاج»

اليك برجل الاقتصاد المـــــاهر : انه لايكتب كلاما ورومانسيا عن رأسماليين يخترعون البواخر العابرة الاطلنطى ، وانما يريك الرأســـمالى والعامل وهما يهرولان فى عجز : الاول يهرول بماله والآخر يهرول بعضله يجريان نحو الرجل القدير ، المنظم الحقيقى ، وصاحب العمل الحقيقى ،

الذى يستطيع وحده أن يجد عملا للمهارة اليدوية ، أو تلك القوة الوحشية أو الاموال الطائلة التى قد يتمتع بها أى أحمق ٠

وعلى المالك أن يضع فدادينه فى هذه الأيدى الماكرة نفسها : ان مالك الارض ، والرأسمالى ، والعامل كل هؤلاء لايستطيعون أن يفعلوا شيئا بدون صاحب العمل ، وهو بدوره لايستطيع أن يفعل شيئا بدون الارض ، ورأس المال والعمل ٠ وبوصفه الطرف الوحيد فى الصفقة الذى يستطيع أن يحقق أدنى حافز الى الانتاج فانه يشترى هذه المستلزمات الثلاثة وبأرخص سعر ممكن ، ويدفع الثمن من واقع الاشياء التى ينجزها هؤلاء له ، ويحتفظ بالباقى لنفسه فى صورة ربح ٠ فاذا عرضت عليه شركة مساهمة منصب المدير العام فى مقابل راتب يساوى المبلغ الذى كان يحصل عليه من نشاطه الخاص فانه لايرفض المنصب ، لذا ، لو عرضت عليها الحكومة ، أو المجلس البلدى مزايا مماثلة وعينته موظفا فى الدولة أو فى المجلس البلدى ، فانه لن يسخر من هذا العرض ويستند الى حجة عاطفية مزيفة ، حجة الارتباط ب «نظام محافظ» ولقد أوضح الفابيون أن الموقف يتغير الآن بشكل يستدعى من هيئاتنا الحاكمة المحلية والمركزية ، أن تنافس صاحب العمل الخاص من أجل مصلحة العامل ، وأن تتنافس مع الرأسمالى وصاحب الارض من أجل خدمات صاحب العمل ٠

وفى الوقت نفسه تصادر بالاجراءات الدستورية المعتادة كميات أكبر من الارض ورأس المال اللذين وقعا فى أيد عاطلة ٠

ومستر مالوك يرد على هذا بأن يعد المحافظين خيرا : ففى مقدوره أن يثبت أن الثروة كلها هى نتاج الكفاية لا العمل ، وليس فى هذا عزاء كبير للمحافظين الذين لايتعاملون مع الكفاية أو العمل وانما يتعاملون مع الارض ورأس المال ٠

ويريد مستر مالوك أن يقطع أى شك قد تخلفه أدلته الاقتصادية ، ومن أجل هذا يقول ان استيلاء الديمقراطية الاجتماعية ، وبالطريقة التى رسمها الفابيون على دخول الملاك لايعد «اشتراكية جوهرية» وانما يعد «اشتراكية عارضة مكملة» ، واننا اذا قمنا هذا النوع من الاشتراكية بالمقياس الصحيح وجدنا أنها «أمثلة حقيقية ونتائج طبيعية لمذهب فردى متطور» ٠

لقد أثلج هذا التفسير صدور الفابيين الى حد كبير ، فهل سيثلج صدور المحافظين ؟ لاأستطيع أن أدعى قدرتى على القطع برأى فى هذا ٠

مقالات فابية بعد عشرين عامًا

مقالات فابية بعد عشرين عاما

مقدمة للطبعة الجديدة لعام ١٩٠٨

منذ عام ١٨٨٩ تعرضت الحركة الاشتراكية لتحول كامل فى جميع أرجاء أوروبا ٠ وقد نستطيع أن نصف ثمرة هذا التحول بأنه اشتراكية فابية ، وفى ثمانينات القرن التاسع عشر ، عندما انتعشت الاشتراكية فى انجلترا لاول مرة بعد ابطال كوميون باريس عام ١٨٧١ ، لم يدرك أحد بادىء الامر أن الذى أبطل حقا هو تلك النزعة الحرة الراديكالية ذات الطابع الثورى الرومانسى (١٨٤٨) ، وهى النزعة التى ارتبط بها الاشتراكيون بالطبع لانهم أنفسهم كانوا رومانسيين وثوريين ، ولان الاحرار والاشتراكيين كانوا يؤمنون بالديمقراطية ٠

والى جانب هذا الايمان المشترك ، اشترك الطرفان فى نظرتهما الى أسلوب الثورة ٠ كانا يؤمنان بمبدأ الكارثة ولقد أطاح مذهب الاحرار بالأوتقراطية والبيروقراطية فى انجلترا وفرنسا مستخدما هذا الاسلوب ثم ترك الصناعة تستغل الظروف السياسية الجديدة عن طريق المنافسة غير المنظمة بين الافراد ٠

وموجز القول أن خطة الاحرار كانت تقضى بالاطاحة برأس الملك وترك الباقى للطبيعة ٠

وكان المفروض أن تتجه الطبيعة نحو تحقيق الانسجام الاقتصادى طالما انه ليس هناك حكومات استبدادية تمارس قيودا أما الاشتراكيون فتخطوا الأحرار بمسافة طويلة عند ما أدركوا ما للصناعة من أهمية بالغة ، بل لقد ذهبوا الى ماذهب اليه باكل وماركس من أن جميع الأنظمة الاجتماعية تخضع فى تشكيلها للظروف الاقتصادية ، وانه ليس هناك سوى استبداد واحد أساسى ألا وهو استبداد رأس المال ٠ غير أن الاشتراكيين أنفسهم كانوا قد تربوا فى مدرسة الاحرار ، ومن أجل هذا مالوا الى الاعتقاد بأنه اذا قطع رأس الملك (وهو هنا رأس المال) فان الامور ستسير على مايرام ، وبطريقة تلقائية ٠

وليس من شك فى أن هذا البيان العام يظهر الثوريين فى الفترة من

سنة ١٨٤٨ الى سنة ١٨٧١ ، بمظهر أبسط من المظهر الذى ظهروا به فى التاريخ ٠

كان برودون يطفح بالمشروعات ، ومن بينها الحد الادنى للأجر الذى ثبت أنه على جانب كبير من الاهمية ـ لدرجة أن مستر ويب ومسز ويب دافعا عنه مستندين فى الدفاع الى أساس راسخ من الحقائق الصناعية والنظريات الاقتصادية ٠ وكان لاسال ملما حقا بشىء ، عن طبيعة القانون وأسلوب الحكم ، وعقلية الطبقات الحاكمة ٠ أما ماركس فبالرغم من أنه كان قدريا حرا الى حدما (ألم يقل ان القوة تولد التقدم دون أن يذكرنافى الوقت نفسه بأن القوة تخلق أيضا الفوضى ، وأن الفوضى تخلق الاحكام العرفية ؟) لم يؤمن بالحرية الاقتصادية ٠

ان الاشتراكية تقتضى وجود أسلوب وخطة وتنسيق على يد أمة تبحث بوعى عن رفاهيتها الجماعية ، وعلى الامة أن تحل هذا محل التسابق الصناعى الراهن وراء المغنم الشخصى ، ونظرا لان هذا لايمكن أن يتحقق تلقائيا بوساطة الاطاحة العنيفة بالنظام الراهن ، ونظرا لأن الاشتراكيين لم يكونوا غافلين في الفترة من سنة ١٨٤٨ الى سنة ١٨٧١ ، استحال اثبات القضية التى تقول : ان «مقالات فابية» كانت أول كتاب منهجي للاشتراكية يندد بالكارثة كوسيلة من وسائل الاشتراكية ٠

لذا ، يجب ألا نقول : ان دعاة الثورة والدوليين آمنوا فى الفترة (من سنة ١٨٤٨ الى سنة ١٨٧١) بأسلوب الاطاحة المثيرة للنظام الرأسمالى بضربة واحدة ، ضربة يعقبها ظهور سماء جديدة وأرض جديدة وانسانية جديدة ٠

نحن لاننكر أنهم كانوا حالمين ، ذلك أن كل أصحاب المثل السياسية العليا حالمون ٠ غير أنهم كانوا واقعيين واقعية المحافظين والاحرار الذين يؤمنون اليوم بأن انتصار حزبهم سيحقق للبلاد السعادة والأمن ٠ وبالمثل استحال اقناعهم بالتحدث عن دولة المستقبل الاشتراكية أو التفكير فيها على ضوء وقودها البشرى الحالى٠ كانوا يتحدثون عن الكوميونات ويتحدثون بصورة أكثر غموضا وأقل حماسا عن مكاتب مركزية لتنسيق نشاط الكوميونات ٠ فاذا تجاسرت وقلت : ان هذه الاختراعات الغريبة الرومانسية لاتعدو أن تكون شركات متحدة فى المدينة خاضعة لهيئة الحكم المحلى ، نددوا بعنف بهذه الصياغة ، واتهموك بأنك تلصق بالاشتراكية طابع النظام الحالى ، وهم قد ورثوا عن الاحرار عدم ثقتهم القديمة بالحكومات والبيروقراطية ، وميل الثوريين البورجوازيين الى تأليه الطبقة العاملة ، ولم يشكوا لحظة فى مدى اعتماد المجتمع فى وجوده نفسه على مهارة الاداريين والخبراء ، أو مدى الحاجة الى الكياسة وقوة الشخصية كى يهيمن نواب الشعب على هؤلاء الاداريين والخبراء ٠

والواقع أنهم آمنوا بأنه مالن يفهم البروليتاريون فى العواصم الكبرى اقتصاديات الاشتراكية ، نتيجة لجهودهم فى أنحاء أوروبا ، حتى يستجيب البروليتاريون لصيحة «أيها البروليتاريون فى جميع أرجاء الارض اتحدوا» حتى تستسلم الرأسمالية أمام اتحاد دولى للطبقات العاملة فى أوروبا • ولن يتم هذا بالصورة التى يلخص بها مؤرخ فى المستقبل تاريخ قرنين أو ثلاثة قرون (وقد يثبت صحة هذا تماما) ، وانما ستكون هناك خطة عملية عاجلة يتم انجازها فى خلال عشرين عاما على يدالجمعيات الاشتراكية التى تنأى تماما عن السياسة العادية وتحتقرها .

وموجز القول انهم كانوا هواة رومانسيين ومن أجل هذا تحمسوا وابتهجوا عند ماأكد ماركس وانجلز الطابع «العلمى» لحركتهم وفرقا بينها وبين اشتراكية أوين وفورييه وسان سيمون ورجال المرحلة من سنة ١٨٢٠ الى سنة ١٨٤٨ ، تلك الاشتراكية التى تحمل طابع المدينة الفاضلة •

غير أن أحداث سنة ١٨٧١ فى باريس امتحنتهم وجعلتهم يواجهون الواقع ، ووجدوا أنفسهم بلا حول ولا قوة فى ميدان الحياة العامة • وشجع هذا خصومهم على ابادتهم فى أبشع مذبحة شهدها العصر الحديث ومما يضاعف من بشاعتها أن ضحايا هذه المذبحة من الأبرياء .

ورضى الرأى العام فى أوروبا عن المذبحة معتمدا على تلك الوسيلة المألوفة : التنديد بالضحايا• والآن ، لو كانت أوروبا مثقفة ثقافة سياسية ما استدعى الامر هذا التنديد • وحتى لو كان من الممكن من الناحية الانسانية اعتبار الفدراليين الذين سحقتهم المدافع الرشاشة فى باريس متهمين بالحرق وسفك الدماء ــ فان المذابح التى لاتفرق بين البرىء والمذنب ليست السبيل الصحيح الى معاملة مشعلى الحريق وسفاكى الدماء •

ولكن ليس هناك أدنى شك فى طبيعة الاجراءات التى يقدم عليها حكام يفتقرون تماما الى الكفاية والشىء المؤكد سياسيا فى الوقت الحالى هو أنه اذا قامت مجموعة من الرجال بخلع احدى حكومات الدولة الحديثة دون دراية كافية وقدرة على المضى بالاعمال الضرورية النزيهة ، واذا عجز هؤلاء الرجال عن هذه المهمة ورفضوا فى الوقت نفسه أن يتركوا غيرهم يسجزونها ، كان لا بد من الاطاحة بهم فورا • ولن يجديهم أن آمالهم أكبر من آمال آبائهم ، وأن نواياهم حسنة وأن تصرفاتهم لا تهدف الى المصلحة الشخصية • ولن يجدى كون خصومهم أنانيين وروتينيين مأجورين ، وانهم سيفشلون أيضا لو خلقوا نظاما جديدا بدلا من كسر شوكة النظام القديم ، والذى يتطلع الى صور أعضاء كوميون باريس يستطيع أن يدرك بلمحة واحدة أنهم يضارعون أية هيئة حاكمة كانت ، غير أن هؤلاء الاعضاء فشلوا فى انجاز المهمة التى أخذوها على عاتقهم على حين استطاع تيير

انجازها . ولم يجد قول ماركس انهم أبطال وشهداء ، وان تيير وخلفاءه أشرار ، بالرغم من أن هذا القول كان بدون شك أقوى وثيقة فى الصراع من أجل كسب الاعجاب الادبى ، وهى وثيقة غطت على القضايا الحقيقية . ولقد بلغ من نجاحها كنوع من أنواع الكتابة أنهـــا أطاحت بالماركيز دى جاليفيه بعد ثلاثين سنة من نشرها ، وكأنهـــا ظهرت لتوها فى عدد الأمس من صحيفة «تان» أو «ديبا» .

وكان جميلا من الفدراليين الا يقدروا على الاجهاز على تيير قدرةتيير على الاجهاز عليهم ، غير أن الادب العاطفى لايصلح فى ذاته لتصريف شئون الدول الكبرى الحديثة .

والآن لقد شهدت الجمعية الفابية مولدها عام ١٨٨٤ ، وقد بلغت فى أقل من عامين سن الرشد ، وهى لاتفكر فى أن تعرض نفسها للابادة ولقد وصف أحد رجالنا الاستشهاد بأنه « الوســيلة الوحيدة التى يستطيع بها رجل أن يشتهر دون كفاية » .

وعلاوة على ذلك ، ليست لدينا أفكار خيالية عن المعاملة التى يجب أن نلقاها اذا ماحذونا حذو الفدراليين فى باريس وألقينا بالرعب فى قلوب الطبقات المالكة دون أن تنزع شوكتهم أولا بسلسلة طويلة من المعـــارك الصغيرة .

وفى باريس فى عام ١٨٧١ ظل الناس العاديون يختبئون فى بيوتهم لأسابيع ، ظنا منهم أن الشوارع ليست مأمونة ، ولم يجرءوا ويخرجوا الا بعد أن عرضوا أنفسهم لمغامرة خطيرة ، وهى أن يموتوا برصاص أشياعهم أنفسهم فى زحمة الاغتيال والعنف اللذين أعقبا اكتشاف الحقيقة التالية: وهى أن الكوميون لايستطيع أن يقاتل الا قتال الفـــأر فى الأركان . ولم تتغير الطبيعة البشرية منذ ذلك الحين .

وفى عام ١٩٠٦ وقف أحد كتاب المقالات الفابية فى صبيحة يوم من أيام شهر مايو فى شارع دى ريفولى ، فاكتشف أنه الشخص الوحيـــد الذى جرؤ على الظهور فى أقصى غربى باريس .

وكان السكان المثقفون فى ذلك الحى المختار مختبئين كالعادة داخل منازلهم ، وخزانة المأكولات مملوءة باللحوم المجففة ، والحمامات ممـــلوءة بالسمك الحى - كى يستطيعوا أن يعيشوا أيام حصارهم ، وكان خطرقيام الثورة فى ذلك اليوم أبعد من خطر تحول تل برمروس الى بركان ثائر فى الساعة السادسة من مساء يومنا هذا . وكان حريا بأكثر السياسيين سذاجة أن يدركوا هدف الحكومة وصحفها الحزبية من اثارة الفزع المصطنع من أجل اخافة البورجوازيين وجعلهم يؤيدون الحـــكومة فى الانتخابات العامة التى بدأت آن ذاك .

وفى المساء رأى الكاتب نفسه فى ميدان الثورة جمعا من المتفرجين الذين اجتمعوا ليشهدوا العصيان الموعود ، واجتمعت القوات والشرطة لينقذوا المجتمع من هذا العصيان .

كان المشهد أشبه بمشهد ميــدان الطرف الأغر فى عام ١٨٨٧ ، عندما تم تمثيل المهزلة نفسها فى لندن ، ومن حين لآخر وطئت القوات بعض المتفرجين وقبضت الشرطة على البعض ، وفقد الكثيرون أعصابهم ، بحيث بذلوا محاولات ضعيفة لاثارة الشغب وزودوا صحف الصباح بأخبار الاعتقالات . واذ أشرق صباح اليوم التالى والمجتمع فى أمان ، خرج هذا المجتمع من مخبئه وباع السمك من حماماته وباع اللحوم المجففة من خزانة اللحوم بأسعار التضحية (كان الطقس حارا للغاية وكانت اللحوم مشــكوكا فى أمرها) . وصوت المجتمع بترحاب للحكومة التى جعلته يخرج عن طــوره بثورة وهمية وتآمر مثير للسخرية ، وسخرت انجلترا من أهالى باريس «بالرغم من أن كثيرين من الزوار الانجليز غادروا باريس هربا من حــكم الارهاب» ، ومع ذلك مر شهر واحد واذا بطبقاتنا المالكة فى القاهرة تصاب بذعر من الحركة الوطنيـــــة فى مصر ، وتصاب بنوبة من نوبات الجبن والقسوة ، فترتكب فظائع دنشواى التى تعتبر مذبحة جلينكو شيئا تافها اذا ماقيست بها .

ان الفابيين لايسمحون لانفسهم بالانسياق وراء ترديد كلمة التقدم والقول بأننا نعيش فى عصر أرقى من عصر آبائنا ، وان طبقاتنا الغنيــة الجديدة من أصحاب السيارات لاتتمادى فى الارهاب والانتقام مثلما تمادى ارستقراطيو العهود السابقة . ان الفابى يعرف أن الملكيات لاتتردد فى اطلاق النار . وأن على الثورى الفاشل أن يتوقع اليوم ودائما الدس والحنث بالقسم والقسوة والمذابح الشرعية والعسكرية دون ما رحمة . فلو تم تبادل اطلاق النار فانه يتوى أن يكون عند الطرف الاقصى من بندقية الدولة . وهو يعرف أن الوصول الى هناك يستلزم منه أعواما كثيرة ، غير انه يؤمن بأنه يرى طريقه أو بالاحرى بقية الطريق ، ذلك أنه قد سار فى الطريق بالفعل .

وفى عام ١٨٨٥ ، ووسط سخرية دعاة الكوارث ، أولت الجمعيــة الفابية المتاريس ظهرها ، وقررت أن تحيل الهزيمة البطولية الى نصر متواضع ، وقد وضعنا نصب عيوننا مهمتين محدودتين :

أولاهما : اعداد برنامج نيابى لرئيس وزراء تحول الى الاشتراكية مثلما تحول بيل الى التجارة الحرة ، أما المهمة الاخرى فتتلخص فى تحويل الانجليزى المحترم العادى الى رجل اشتراكى بالسهولة التى يتحول بهـا الى رجل حر أو محافظ .

ولقد انجزنا هذه المهام، وجعلنا زملاءنا الذين هم أكثر رومانسية يحسون بالاشمئزاز . وليس هناك من يعتبر الاشتراكية عصيانا مدمرا ينتهى فى حالة نجاحه بحماقات لا حصر لها . وبالرغم من ان الانتماء الى الجمعية الفابية يقتضى اعتناق الاشـتراكية صراحة ، فانه لا يثير من التعليق اكثر مما يثيره الانضمام الى « جمعية الاصدقاء » أو حتى كنيسـة انجلترا . ونسـتطيع أن نقول بوجه عام : ان العمـال نظموا انفسهم كجماعة سياسية منفصلة لها مصالحها داخل مجلس العموم، وكانت النتيجة أن الميزانية التالية اعترفت ، لأول مرة ، بأن فى البلد دخولا لا يعمل اصحابها — الى جانب الدخول التى يعمل أصحابها من اجل الحصول عليها . فاذا لم يكن هذا الاعتراف استسلاما من قلعة الرأسمالية للاشتراكية ، فانه على كل حال بمثابة انزال للجسر الذى كان مرفوعا ، ذلك ان الاشتراكية فى جانبها العدوانى ظلت دائما تهاجم الدعة والفراغ . والقرار الذى اتخذناه لوضع حـد للملكية الخاصـة يستجمع قواه يوما بعد يوم ، ذلك أن الناس بدءوا يدركون الفارق بين ملكية الرجل لعصاه (تلك الملكية التى يشـترط المجتمع الا يسـتغلها صاحبها فى شج راس جاره أو ابتزاز المال عن طريق التهديد بها) وتلك الحقوق الخاصـة التى تساعد الأثرياء العاطلين على فرض مبالغ هائلة لا تقل احيانا عن ٦٣٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه سنويا تفرض على مكاسب باقى افراد المجتمع .

ولم يعد هناك من يخضع لتلك المحاولة القديمة التى تهدف الى بلبلة القضـية وتؤكد أن وجـود الأسرة والـدين والزواج الخ يرتبـط حتما ، بالتسـاهل مع السرقة الاجتمـاعية المجنونة . ولن يخسر أى اشتراكى شيئا بعد سنة كاملة من الاستغلال الفريد لتلك الحملة البذيئة التى قادتها أكبر صحف لندن الرخيصة انتشارا .

ان السلاح الوحيد الفعال الذى تستطيع الصحافة أن تواجـه به الاشتراكية هو الصمت ، بل ان الاساقفة لن يجـدوا أخبارهم فى الصحف عندما ينادون بالاشتراكية ويمزقون الادعاء القديم اربا اربا ، الادعاء الذى يقول : ان الاقتصاد السياسى ، والعلم ، والدين ، تقف فى صف نظامنا الصناعى الراهن .

واليوم يجد الخطباء الاشتراكيون جمهورهم بكل سهولة ، لدرجة أن القاعات الضخمة تمتلىء بهم بالرغم من وجود اسعار للدخول مرتفعة نسبيا . يحدث هذا دون الالتجاء الى أساليب الاعلان المعتادة .

وجدير بالذكر أن خطبهم ممتلئة بالحقائق والأرقام والدعوة التى لا تقاوم للرجوع الى التجربة اليومية والمتاعب المالية التى يتعرض لها

دافعو الرسوم ودافعو الضرائب والتعسون الذين تزعجهم متاعبهم المالية فتصرفهم عن الاهتمام بالسياسة الحزبية الرسمية : لكنه غير مسموح لأية كلمة من هذه الكلمات بالتسلل الى الجمهور عن طريق الوسائل المعتادة كالريبورتاجات الصحفية .

غير أن مؤامرة الصمت تعود علينا بالنفع ، لقد نجحنا فى هداية الناس الذين استمعوا الينا بالفعل ، أما الآخرون الذين لا يعلمون نبأ عملياتنا فقد تركونا وشأننا ، الى أن استبدت حركتنا بالجماهير .

والآن ، وقد تردد صوت النذير ، يبدو انه لم يبق فى معسكر الأعداء سوى الجهلة ، والحمقى سياسيا ، والفاسدين من أصحاب المصالح ، وحاشيتهم من المرتزقة المفككين والسكارى والمتهورين الذين يستعدون دائما للخوض فى اية حملة للتعريض بخصوم أصحاب المصالح الذين يفتحون لهؤلاء المرتزقة اعتمادا سريا سخيا .

وقد يبدو هذا القول عنيفا ، ولكنا لا نملك الا أن نذهل لضعف وخسة المعارضة التى تتعرض الاشتراكية لها اليوم اذا ما قيست بالمعارضة التى تعرضت لها الاشتراكية منذ عشرين عاما .

ولقد كانت هناك فترة خرج فيها انبغ طلاب هربرت سبنسر ، من مسز سيدنى ويب الى جرانت الين، خرجوا على أستاذهم واتجهوا الى الاشتراكية ، ورأى هو أن الاشتراكية لاتعدو أن تكون عبوديةمقبلة

فى تلك الفترة كنا نستطيع أن نحترم جرانت ألين وفى الوقتنفسه نندد به . واليوم لانحترم خصومنا ولا نندد بهم . اننا نكتفى بما كانت تفعله مسز ستتسون جلمان ، وهو « أن نسير بينهم وكأنهم غير موجودين » .

غير أننا لا نتظاهر بأننا لا نقيم وزنا للخطر العام الذى تشكله صحافة تخضع بالضرورة للأشخاص الذين يبقون بترفهم وبذخهم على فقر الأمة وبؤسها بالرغم من مواردها الهائلة .

ان اصدار أية صحيفة يومية ناجحة فى لندن يتطلب ربع مليون جنيه فى البداية ، وكل من يكتب فى هذه الصحيفة يعرض عيشهللخطر فى كل مرة يكتب فيها كلمة تهدد دخول الملاك وطبقتهم .

وهكذا نجد أن كمية الراى العام المتحذلق والمعادى للروح الاجتماعية كمية هائلة . ولقد بدات السياسة تطبق نوعا جديدا من انواع الجرائم ، الا وهو قيام الصحف بتحريض الرعاع على أعمالالعنف، بل أعمال القتل .

ولم تكن تلك الاجراءات تطبق فى الماضى الا على مدعى التدين . ويبدو ان نتيجة هذا ستقودنا الى القول باستحالة الجمع بين الحرية الفردية والعبودية الاقتصادية . وعلينا أن نلقى بحرية التعاقد أدراج الرياح كى ننقذ الطبقات العاملة من الابادة بسبب العقود « الحرة » بين أرباب الأسر الجائعة الذين لا يملكون بنسا واحدا ومالكى العبيد فى الأمة.

والواقع انه ليس هناك صحفى واحد حر . لذا نرى أن من المناسب ، فى هذه اللحظة ، أن نحذر قراءنا قياس مدى نشاطنا أو تأثيرنا ، وبصفة خاصة مدى قوة قضيتنا ، بما يقرءونه فى الصحف .

وتخطىء الصحف حين تظن أن معظم الناس يفضلون قضاء حياتهم فى العمل الشاق والقلق المادى الذى لا ينتهى لا لشىء الا ليمكنوا حفنة من العابثين ، وربما الاشرار من سلبك ولأن هذا يدخل على نفوسهم السرور . بل ان أكثر المحافظين خجلا كرجل الطبقة المتوسطة الذى يقل دخله عن ٥٠٠ جنيه سنويا (وأحيانا يقل عن ١٠٠ جنيه) قد بدأ يتساءل : لماذا يذهب ابنه ، ولما يستكمل تعليمه ، الى مكتب أحد الكتبة وهو فى الخامسة عشرة من عمره كى يساعد ابن رجل آخر على الذهاب الى الجامعة واستكمال تعليم لا ينوى الافادة منه ، بوصفه عاطلا بالوراثة ؟ وقد نخيفه اذا قلنا : ان توجيه مثل هذه الاسئلة الى نفسه يعتبر ظاهرة خطيرة تدل على التحرر فى الحب ، وعلى الالحاد ، غير أن هذا القول غير مقنع ، وهو يرى أن الاشتراكية تطورت من صولجان أحمر فوق المتاريس ومجتمع محلى من الزوجات (وكلهن مشعلات نار) والحاد اجبارى ، الى جمعية فابيه ، واتحاد اجتماعى مسيحى ، من دستوريين ، محترمين ، بل رسميين ، بارزين مؤهلين .

وهذا التطور يخفف يوما بعد يوم من خوفه من الاشتراكية ويضاعف من شكه فى حتمية الدقات التى تدق على الباب وتزداد رهبتها ، دقات وكيل صاحب الارض ودقات جامع الرسوم !

والآن ، ان كل انسان يعرف بالطبع أن التطور سواء كان تطورا فى الاشتراكية أو فى شىء آخر لا يقتضى تحول الاشكال القديمة الى الأشكال الجديدة . ان الاشكال القديمة تلح فى البقاء جنبا الى جنب مع الأشكال الجديدة ، الى أن يتم القضاء على الأولى عن عمد أو تصبح غير منسجمة مع الجديدة مطلقا ــ بحيث تفقد الجراة على الوجود . هذا ما حدث بالنسبة لتطور الاشتراكية الفابية .

ان الاشتراكية الفابية لم تقض على الاشكال الأولى ، وبالرغم من أنها أظهرتها على حقيقتها لدرجة أنها لم تعد تولد بحرية ، فانها مازالت هناك تعظ وتجمع التبرعات وتبعد عن الاشتراكية كثيرين من المواطنين.

الصالحين الذين كانوا على استعداد للذهاب الى ما ذهبت اليه الجمعية الفابية ، والى ابعد مما ذهبت اليه الجمعية الفابية ، بل ان هذه الاشكال الأولى تعمد من حين لآخر الى التنافس حول مقعد فى البرلمان باسم الاشتراكية ، غير انها تعيد الثقة الى الاحزاب الاشتراكية لانها تظهر عند الحد الادنى من صناديق الاقتراع ، بأصوات تقل عن الاصوات التى يتوقعها المرء لأى مرشح من البشر — حتى لو كان هذا المرشح رجلا عاديا للغاية . كيف لا ونحن نعيش فى ايام يستطيع أن يجد فيها كل شخص أتباعا من أى نوع ؟ غير أن ما لها فى كثير من الأحيان من الاستقرار داخل طوائف خاملة الذكر من الناحية السياسية ، طوائف تملك مكانا للاجتماعات الاسبوعية التى تتبادل فيها الوعظ كل أسبوع ، باستثناء شهور الصيف حين تحمل العلم الاحمر فى الهواء الطلق وتندد بالجمعية فى أثناء مرورها ، أو تتلكأ لتصيخ السمع ۰ والآن ، لا يمكن أبدا أن تندد بهؤلاء الرفاق . ولنتصور رجلا وجهت اليه تهمة اقتراف اثم من قبل هيئة الكونتيسة هنتنجدون الدينية ، ثم دخل الكنيسة بعد ذلك وأصبح أسقفا . سيكون هناك ما يكفى اشعاره بالحنو تجاه الهيئة الدينية ، ومن ثم لا يفكر فى مهاجمتها ، بل انه يتذكر أن كثيرين من أعضائها أكثر تدينا وأفضل من عمداء الكنيسة الذين خبروا أمور الدنيا .

والزعماء الرئيسيون فى الحركة الفابية يجدون انفسهم فى الموقف نفسه بالنسبة لكثير من الجمعيات الصغرى التى تعرف محليا باسم الجمعيات «الاشتراكية» .

ونحن نعرف أن تقديسها لماركس الذى تجهل مؤلفاته معظم الوقت والذى لاتستطيع فهم أفكاره ، وترديدها لكلمات السر الخاصة بالحرب الطبقية وتأميم جميع وسائل الانتاج والتوزيع والتبادل — لا يتمشى مع السياسة الواقعية مثلما حدث بالنسبة لمواثيق كالفن الأمر الذى أزعج كرمويل كثيرا عندما حاول بدوره التوفيق بين عقيدته الطائفية والمطالب العملية للحكم والادارة ۰

ونحن نعرف ايضا ، بل نضطر فى بعض الاحيان الى المجاهرة ، بأن هذه الطوائف الصغيرة جاهلة وعاجزة فى حقل المسائل العامة ، وانها تتبنى فى حالات كثيرة موقفا متطرفا ، وتتخذ ذلك ذريعة للاحجام عن فعل اى شىء بدعوى السعى وراء المستحيل ، كما انها تعجز عن اتخاذ أية خطوة عملية عندما يتصادف وتجد نفسها ممثلة فى الهيئات العامة .

وكثيرا ما يدفعها هذا التصويت بكل بساطة لمصلحة خصومنا ، احتجاجا منها على ما تسميه بالانتهازية الفابية التى تقبل التسوية .

وتمر لحظات تصبح فيها مثارا لضيق لا يحتمله الجهاز الرئيسى فى الحركة . وازاء هذا نضطر على مضض الى قطع الاتصال بها رسميا ، محذرين الجمهور بانها لا تمثل الا ذاتها الحمقاء .

وبالرغم من أن هذا البيان صحيح تماما من زاوية الاجراءات السياسية والادارية ، فانه قد يكون مضللا بصفة عامة : ففى انجلترا نجد أن كل شخص يجهل فى البداية امور الحياة العامة بطريقة حمقاء، ويعجز عن اتخاذ اجراءات فى هذه الامور .

ونحن نعرف أن احزاب المحافظين وأحزاب الاحرار يتم تجنيدها فى اجتماعات عصبة برمروس ومظاهرات الاحرار والراديكاليين ، حيث لا تخرج كلمة واحدة تدل على التعقل أو الصدق، وحيث يجد المستجد نفسه فى جو متعاطف . ويصدق هذا على الجمعية الفابية .

ان الجمعية الفابية نفسها تضم اشتراكيين انهمكوا فى شهوات الشباب داخل أية طائفة من طوائف أصحاب المستحيلات . ومن أجل هذا لا نكتفى بتحملهم بصدر رحب قدر طاقتنا البشرية ، بل نقدم لهم أيضا كل ما نستطيع من عون وترحيب دون أن نتبنى أخطاءهم . ومن حسن الحظ أن الاضافات الهائلة التى أدخلت على جهاز الديمقراطية فى انجلترا فى العشرين سنة الأخيرة ، من مجالس المقاطعة عام ١٨٨٨ الى سلطات التربية عام ١٩٠٢ ، كانت بمثابة مدرسة تعلم فنون الحياة العامة لآلاف الرجال من ذوى الدخل المحدود الذين ظلوا فى العهد القديم من دعاة الاستحالة بسبب عدم خبرتهم بشئون الحياة العامة . واذا انفق الرجل العاقل ساعة من زمان فى لجنة مسئولة لسلطة محلية ، لجنة ستشبع بعض مطالب الجمهور وتنفق من باب المصروفات العامة (حتى لو كان ما تنفقه نصف كراون) ، فانه سيشفى من مذهب الاستحالة بقية عمره .. ان عملية الاستشفاء هذه تتم كل يوم وتحول المتحمسين التافهين الى فابيين نافعين .

بقيت كلمة بشأن هذا الكتاب . انه ليس نسخة جديدة من «مقالات فابية » ذلك أن المقالات منشورة هنا .. بالصورة التى ظهرت بها عام ١٨٨٩ . ولم يتغير فيها سوى السعر ، ولم يكن هناك من سبيل آخر . وعندما تمت كتابة هذه المقالات كان أصحابها فى الثلاثينات ، غير أنهم الآن فى الخمسينات باستثناء وليام كلارك ، فهو فى قبره الآن . وعندما ظهرت اعتبرونا مجرمين يائسين ضحوا بفرص الحياة وارتبطوا علانية بالاشتراكية غير انهم يشيرون اليوم الى أقوالنا باعتبارها تصور النظرية الجديدة ، النظرية التى تقول ان الاشتراكيين يزدهرون فى هذا العالم شأنهم شأن جماعة الكويكرز . انها نظرية خطيرة ، ذلك أن الاشتراكية ،

شأنها شأن كل الديانات والمذاهب ، تستطيع ان تدير رءوس الضعاف مثلما تلهم الاقوياء وتستخدمهم . ومهما يكن الامر فقد كنا محظوظين حين اعترف بنا الرأى العام خلال التسعة عشر عاما التى انصرمت منذ أن انفلت عيارنا نحن الشبان فى صورة كتاب كتبوا « مقالات فابية »

ومن نافلة القول أنه حرى بنا ان نؤلف كتابا مختلفا تماما بعد ما وصلنا اليه ، وبعد أن مررنا بتجارب كثيرة . وعلينا الا نضيع وقتنا فى قتل جياد نفقت بالفعل ، مع أن هذه الجياد كانت ترفس بشدة عام ١٨٨٩ . وعلينا أن نلتزم جانب الحرص ولا نرحب بالفكرة القائلة بامكانية تجنيد العاطلين لرسالة الاشتراكية . غير أننا لا ننكر أن مشكلة العاطلين ، فى اللحظة التى نتوقف فيها عن اهمالهم وتركهم لبؤسهم ـ أو اراحة ضميرنا بغباء وبالاحسان عليهم ـ هذه المشكلة ستجبرنا على تنظيمهم ، ورعايتهم وتدريبهم غير أن الشرط الأساسى لنجاحنا فى هـذه المهمة هو ان ننبذ الفكرة القديمة التى تقول : ان صانع الثياب العاطل يستطيع أن يصنع ثيابا لصانع الاحذية العاطل ، وان صانع الاحذية العاطل يستطيع أن يصنع أحذية لصانع الثياب العـاطل . ان المشـكلة ليست فى ندرة الملابس والاحذية وانما فى التوزيع السيء الغبى للنقود التى تشترى بها الملابس والاحذية . وحرى بنا أيضا أن نهتم بالرغبات البشرية أكثر من أهتمامنا بالضغط الاقتصادى والتطور التاريخى كطريق الى الاشتراكية . وموجز القول أن علينا أن نقدم حلولنا العملية الجافة للمشاكل الاجتماعية ، بدلا من الالهام والنظريات ،ولكن يجدر بنا أيضا أن نقدم كتابا جديدا . وقد يتفوق الكتاب الجديد على الكتاب الحالى فى استهوائه للخبراء الاداريين ، ورجال المصارف ، والمحامين . والساسة البنائين . غير أنه لن يستهوى الشباب وعامة المواطنين الذين يعتبرون هواة فى هذه الامور .

يضاف الى هذا أن الاختلاف بين رأى الشباب ورأى الشيوخ ليس بالضرورة اختلافا بين الخطأ والصواب : هناك أسلوب تنيسون الذى يطالب بأن نجعل من ذواتنا الميتة درجات لأغراض أسمى . انه هدف نبيل ، غير أنه يجعل الدرجات تتجه الى اسفل فى بعض الأحيان بدلا من الاتجاه الى أعلى

ولقـد قام هربرت سبنسر ، فى أواخـر عمره ، بشـطب الجـدل الوجيه الذى دافع فيه عن تأميم الارض والذى سبق به ـ هنرى جورج شطب هربرت هذا من كتابه « العوامل الاجتماعية الجامدة » ، ولم تستطع أن تعترف بحق سبنسر العجوز فى شطب أشياء قالها سبنسر الشاب فى الماضى . ولم تعترف بأن من حقه أن يندد بوضعه أو يعترف به كمـا كان الاثنان غربيين . واذا وعينا هذا الدرس لانجـد أننا أحـرار فى

تغيير الفقرات التى لم تعد تعبر عن آخر ما وصلنا اليه . ولكننا نجد لحسن الحظ أن الأشياء الجوهرية فى « مقالات فابية » لا تستدعى التراجع » أو الندم ، أو الاعتذار ، كما نجد أن فيها أشياء كثيرة نفخر بها . وهكذا نترك كتابنا بالصورة التى ظهر بها الى الوجود لأول مرة، مكتفين بأن نكتب « ماعدا السهو والخطأ » مثلما يفعل رجال القانون . ومعنى هذا اننا على يقين من انه اذا كانت هناك أخطاء فان هذه الأخطاء لاتهم كثيرا .

الحادى والعشرون من مايو سنة ١٩٠٨

ج.برنارد شو

مقالات فابية بعْد أُربعينَ عامًا

مقالات فابية بعد أربعين عاما
الأشياء التى غابت عن ذهنها
مقدمة لطبعة عام ١٩٣١

يبدو أن مجموعة المقالات هذه غير قابلة للزوال . وعندما بلغت عامها العشرين ، وهو أمر لم نكن نتوقعه قط كان على ـ بوصفى المكلف الأصلى باعداد المقالات ــ أن أكتب لها مقدمة جديدة . وانصرمت عشرة اعوام ، ومازال القراء يتهافتون عليها . وكان على سيدنى ويب (الذى أصبح لورد باسفيلد) أن يكتب مقدمة للمجموعة بمناسبة مرور ثلاثين عاما على مولدها . وقلنا : ان المجموعة ستنتهى آن ذاك ، ولكن لا ، لقد بلغت عامها الأربعين وتعدته ، وها هم أولاء يطلبون منى أن أكتب مقدمتى الثالثة ، انا الذى تخامرنى الدهشة لأنى مازلت حيا .

ولن اتظاهر وأقول : ان طول العمر هذا يستدعى البهجة والسرور، فكل ما تتضمنه المقالات يجب ان يكون الآن جزءا من معارف كل مواطن، غير أن معارفنا العامة متخلفة بقرون ، ومازالت أجيال من البريطانيين تتزاحم حولنا ، ومعها مجموعة من الأفكار الملقنة بجهد ، ونصف هذه الافكار يرجع الى بلاط الملوك الاوائل ، والنصف الآخر الى مشارب القهوة فى عهد الملكة آن .

ان هذه الكتلة الضخمة من الأفكار العتيقة تتدحرج ثانية ، مثلما تتدحرج صخرة سيزيف عند كل محاولة للتقدم بالفكر واستئصال جذور الجهل . ونحن كتاب المقالات الفابية الذين بذلنا هذه المحاولة وأطلعنا الكثيرين من مثقفى جيلنا على آخر ما وصلت اليه علوم الاجتماع الاقتصادى نواجه جيلا جديدا مازالت تحكمه الملكة آن والملك هنرى السادس . ومازالت مرحلة الفكر الاشتراكى التى تخطيناها بعيدة جدا عن معاصرينا الشبان لدرجة أن مقالاتنا ما زالت رائجة ، بل ومقالات هنرى جورج « التقدم والفقر » التى ظهرت قبل مقالاتنا بعشرة أعوام .

ومع ذلك هناك ما يوحى بتقدم مذهل فى ظروفنا السياسية . فبينا أنا أكتب هذه المقدمة أصبح أحد الاشتراكيين الفابيين رئيسا للوزراء فى بريطانيا ، واثنان من كتاب المقالات الفابية فى مجلس اللوردات،

واحدهما وزير فى مجلس الوزراء والآخر كان وزيرا فى مجلس الوزراء .

كما نجد أن البرلمان يعج بالفابيين وأعضاء الجمعيات الفابية التى لا ترى فى الجمعية الفابية جمعية متطرفة جدا ، وكثيرا ما يتحدث الناس عن المذهب الفابى اليوم على انه تحذلق اقتصادى عتيق يتشبث به حفنة من المستهترين ظنا منهم انهم مازالوا من الرواد الشبان . والوزارات الاشتراكية ، والرؤساء الاشتراكيون ، والدكتاتوريون الاشتراكيون يحاولون فى جميع أرجاء اوروبا لم شمل حطام الامبراطوريات ، اما أكبر بلد ذى حكومة مستقرة فى اوروبا فصار اليوم بلدا شيوعيا ، بلدا يصعب على الذين يعيشون فيه بعقلية عصر الملكة آن والملوك الأوائل أن يعيشوا ، وهم يلقون من المتاعب ما لم يلقه اليسوعيون فى انجلترا فى عهد الملكة اليصابات ، بل اننا نجد أن الجزر البريطانية حيث لايزال تلامذة مدرسة الملك هنرى السادس فى صعود أصبحت تتقبل المصادرة السنوية لدخول الرأسمالية بنسبة ترتفع الى ٥٠ ٪ ، والاغارات الموسمية على راس مالهم ، وبنسبة مماثلة ، عن طريق رسوم الموتى ، مع المبادرة الى اعادة توزيع معظم هذه المبالغ عينا ونقدا على البروليتاريا .

أما أجواء التطور الديمقراطى فمسترعية أيضا للنظر ، وعندما كانت المقالات الفابية الاولى فى حداثتها ، لم يكن لدى قارة أوروبا الجديدة سوى جمهوريتين أو ثلاث جمهوريات « اذا حسبنا الجمهورية اللعبة « سان مارينو » . وفى مقابل هذا العدد الضئيل كانت هناك أربع امبراطوريات واحدى عشرة مملكة . واليوم نجد أن الامبراطوريات الاربع قد اختفت وحلت محلها جمهوريات ، ومازالت هناك اثنتا عشرة مملكة ، بما فى ذلك من أيسلندة والبانيا » غير أن هناك ست عشرة جمهورية تفوق هذه الممالك فى عدد السكان ، بمعدل ١١ الى ٤ . ولقد تحول اكثر من ٣٠٠ مليون من الحكم الملكى الى الحكم الجمهورى . والحق الالهى لم يعد يتردد على الاطلاق ، أما سيادة الشعب فمعترف بها فى كل مكان ، سواء عن طريق حق البالغين فى الانتخاب ، أو فى البيان الصريح فى الدساتير الجديدة . ان الديمقراطية ، على الورق على الأقل ، قد استقرت . ها هى ذى تسوس الجنس البشرى .

ولو كان هذا التحول كله جزءا من اشتراكية آخذة فى التبلور لكان هذا مدعاة لفرحنا ، غير أنه تحول لتحقيق مكاسب الاشتراكية فى ظل الراسمالية ، وهى سياسة تهتدى بالشعار التالى ، وتعتبره شعارا حقيقيا لها : اذا سرق اللص شيئا فاسرق بدورك هذا الشيء من اللص ! غير أن هذه السياسة تهدد بالافلاس أكثر مما تهدد بالآمال الكبار . وعندما تصبح مهمة تنظيم المدينة (وهو ما يحدث فى الوقت الحالى)

أكبر من مجال المغامرين الافراد وطاقتهم وأكبر من اهتماماتهم الشخصية، تظهر أولى بوادر الضغط المفرط فى صورة ارتفاع شاذ فى نسبة البطالة ، تصحبه اعادة بناء للمشروعات التجـارية ، واندماج هذه المشروعات بعضها فى البعض ومطالبتها بالعون من الدولة . وهذه المحاولات كلها بمثابة جهود يائسة لمساعدة المشروعات الخاصة على تلبية الاحتياجات الاجتماعية التى تزيد يوما بعد يوم على الامكانيات الموجودة .

وعندما يصل عدد العاطلين الى الملايين ، وعندما يتألف هذا العدد فى معظمه من جنود مسرحين تعلموا فى الحرب التى لم يسبق لبشاعتها مثيل كيف أن حياة الانسان رخيصة ، فان العاطلين يصبحون فى الواقع، جيشا يتغذى على حساب البلاد .

وازاء هذه الأزمات الخانقة التى حدثت لمدنيات سالفة فى التاريخ، تحاول الراسمالية دائما شراء من تعجز عن تشغيلهم ولاتجرؤ فى الوقت نفسه على تركهم للجوع .

وهكذا تصبح البطالة وسيلة معترفا بها ، وسيلة تعيش عليهـا البروليتاريا وفى الوقت الذى أكتب فيه يعيش شـباب يطئون عتبة الرجولة المبكرة ، ومع ذلك لم يجدوا عملا ،ويعيش أولاد بروليتاريون لم يروا آباءهم يعملون قط . ولو اقتسم عاطلان أو ثلاثة العيش فى منزل واحد استطاعوا الاعتماد على الاحسان واستمتعوا بذلك تبعا لمقاييسهم الخاصة بالاستمتاع ، وسيعتمدون على تهديد الراسمالية ، الى أن توافق الراسمالية على ان تقسم معهم نصيبها من الاساليب التى سلبت المجتمع اياها فاذا تحولت تجمعات الشخصية والاشخاص الثلاثة الى تجمعات لمائتين ، أو ثلثمائة أو حتى ألف (وسيحدث هذا اذا ذاع صيت نظام الاحسان كنظام دائم) فان بيوت ريتس التى تؤوى العاطلين ، ستجعل المساكن المتواضعة التى تؤوى من يجدون عمـلا عن طريق « مبادلات العمـال » ــ ستجعلها تبدو حقيرة . والذين يشـتغلون بأعمال موسمية يحصلون اليوم على احسان خلال المواسم العاطلة : احسان يكفله من كانوا يعملون فى المواسم . وواضح أن هذه الأوضاع تذكرنا بحياة « الخبز والسرك » بالنسبة للبروليتاريا فى روما القديمة وستزداد أوجه الشبه دقة فى القريب العاجل . ان شرطتنا قد حثت على فتح دور السينما فى أيام الاحد لانها تجعل الشوارع خالية ومنظمة، وبالمثل يحتمل أن تقوم الدولة ببناء دور للسينما كوسيلة للحيلولة دون قيام العاطلين بحوادث شغب . وسينتهى هذا الاجراء لا محالة بالطريقة التى انتهت بها الامبراطورية الرومانية ، الا وهو الافلاس

وليس هناك ادراك كاف ، أو توضيح كاف فى هذه المقالات يبين أن النظام الرأسمالى حالم ومصطنع ، وأنه مكتوب على الورق فى مقالات

وابحاث الفها كتاب مثاليون اذكياء ـ شأنه فى هذا شأن الاشتراكية . وجدير بالذكر ان النظرية التى سعى النظام الرأسمالى جاهدا الى صياغتها هى أن حل المشكلة الضخمة ، مشكلة الابقاء على حياة شعبنا الهائل استجابة للصلات الأولى الضرورية (خبزنا كفافنا أعطنا اليوم) ، جعل موارد الانتاج المادية ملكية خاصة ، وتنفيذ جميع العقود الاختيارية التى أبرمت على هذا الاساس ، واقرار السلام بين المواطن والمواطن ، وترك الامور لنشاط الفرد الذى يسعى نحو تحقيق مصلحته . وقيل : ان هذه الاجراءات ستضمن لكل عامل أجرا يعينه على الحياة على حين توفر لطبقة الاغنياء العاطلين الوسائل التى تدعم بها الحضارة ، وتجعلهم مشبعين بالمال لدرجة أنهم يستطيعون الادخار واستثمار رأس المال دون الشعور بحرمان شخصى .

وقامت النظرية بدور رائع فى مجال الانتاج والتجارة ، وبنت لنا نظام المصانع ، وجهاز الطاقة ، ووسائل النقل والمواصلات ، وجعلت من هذا العالم عالما جديدا يشعر فيه دوق ولنجتون الحديدى بالضياع الذى يشعر به يوليوس قيصر . كما انها خلقت الشركات المالية المتحدة التى تستطيع أن تشترى انجلترا التابعة للملكة بالبساطة التى تستطيع بها الملكة أن تشترى حوضا لبناء السفن .

والنظام الرأسمالى يدخل على نفوسنا المتعة والأمل والتصديق بالمعجزة تلو المعجزة تماما مثلما كانت تفعل الكنائس والعقائد ، فيما عدا أن المعجزات الحالية أكثر صدقا ، وبفضلها يستطيع أى ساكن كوخ أن يشترى راديو بجنيه ، أو يدفع بنسين فى حصالة التليفون . كما انه ضاعف من امكانيات الدخول الخاصة بمعدل يبدو الملوك ازاءه فقراء نسبيا .

ولكن مما يؤسف له أن هذه الانتصارات الفريدة فى حقل الانتاج والمال صاحبها فشل فى التوزيع ، فشل بلغ من تباينه الهائل وأضراره الاجتماعية أن استمراره أمر غير محتمل . وفى كل مكان تبذل محاولات يائسة لفرض ضرائب تتسبب فى اعادة توزيع الثروة ، ومحاولات لتنظيم الدولة لعملية الاجور ، ووضع تشريعات للمصانع ـ وذلك لعلاج المشكلة أو تخفيف حدتها داخل نطاق النظام الرأسمالى . غير أن الضرائب التى تهدف الى اعادة توزيع الثروة فى ظل القيود الرأسمالية معناها الاحسان للعاطلين ، لا الاجور للعمل المنتج . كما أن تنظيم الاجور والمصانع لا يساعد العاطلين .

ويجب أن نتذكر أن التوزيع ليس مجرد توزيع للنتاج المادى ، وانما يعنى توزيع العمل ووقت الفراغ : فاذا كانت أساليب الانتاج الحديثة تجعل العامل الواحد الذى يقف أمام الآلة ينتج فى يوم واحد ما ينتجه عامل القرن الثامن عشر ـ دون آلة فى عام كامل فى الصناعة

نفسها فمعنى هذا أن وقت الفراغ عندنا زاد ، وأن من الممكن الافادة منه فى خفض ساعات العمل بنسبة ۳۰۰٪ أو نحو ذلك . فاذا وزعنا هذا الكسب وغيره من المكاسب المتشابهة فى وقت الفراغ ، اذا وزعنا هذا بطريقة عادلة وجدنا خفضا منتظما فى ساعات العمل وزيادة منتظمة فى الساعات التى يتمتع فيها الفرد بحريته . غير أن هناك حلا غير هذا الحل : اذ أن من الممكن أيضا جعل العمال يشتغلون الساعات الطوال التى كانوا يشتغلونها من قبل ، أو جعلهم يشتغلون لساعات أكثر ، بحيث يزداد عدد أفراد الطبقة الفنية العاطلة ، أو يزداد حظها من الثراء ، أو يتحقق الاثنان معا . والآن ، هـذا ما يفعله النظام الرأسمالى بالضبط . بل هذا ما يهدف اليه النظام الراسمالى . ونحن نلاحظ ، فى الوقت الحالى ، أنه يضيف الى الاغنياء العابثين جيشا من العاطلين ، وبذلك يحرق الشمعة من طرفيها . من أجل هذا أصبح الاصلاح الذى ينادى باعادة التوزيع مسألة حياة أو موت بالنسبة للمدنية .

والى الآن لم ينجح علاج فى الصمود أمام الامتحان مثلما نجح العلاج الذى يقضى بتحويل المجتمع الراسمالى الى مجتمع اشتراكى . والحاجة ماسة اليوم مثلما كانت ماسة من قبل الى الجمعية الفابية التى تأسست للمناداة بهذا التحول .

والذى يميز الجمعية الفابية عن هيئات الاشتراكيين المنافسة التى دخلت معها فى صراع فى بواكير أيامهـا ، هو أنها تدين فى اصرار بالاتجاه الدستورى . وعندما قام أعظم اشتراكى فى تلك الآونة ، وهو الشاعر والصانع الماهر وليام موريس ، قال للعمال : انه لا أمل لهم الافى الثورة ، ولكنا قلنا : اذا صح هذا فليس أمامهم أمل على الاطلاق ، وشرعنا نحثهم على ان ينقذوا انفسهم عن طريق البرلمـان والمجالس البلدية واتاحة حق الانتخاب للجميع . ويبدو أننا لم ننجح فى تحويل موريس ، غير أننا أقنعناه بأن الأمور ستسير على النحو الذى رسمناه . واذا كنا اليوم لا نعتبر موريس مخطئا تماما فانه بدأ مخطئا فى الثمانيات . لقـد حدثت انتفاضة أوروبية انطوت على عنف غير عادى ، لدرجة أن جميع الثورات التى قرأنا عنها تبدو تافهة اذا ما قورنت بهذه الانتفاضة التى غيرت العالم فى أربعة أعوام وهو شىء لا تسـتطيع اجـراءات الفـابيين الدستورية أن تحققه فى أربعمائة عام ، وتسوية المسألة الايرلندية بالقوة الباطشة بمثابة ضربة زلزلت النزعة الدستورية . وبالموافقة على قانون الحكم المحلى ضاع ثلاثون عاما من الشغب الدستورى والجهود البرلمانية ولقد قام خصوم القانون بالتنديد به ، وسلحوا انفسهم لمقاومته ، ووقف وراءهم عدد من ضباط الجيش فى ايرلنده ، وهددوا بالعصيان . وأكد رئيس الوزراء للمتمردين أنه لن يضغط عليهم ويقمعهم . واغمضت السلطات عيونها على عمليات استيراد الاسلحة . فاذا قام الوطنيون

الايرلنديون بعمليات مماثلة هاجمتهم قوات التاج . وفى النهاية أوقف القانون ، وسويت المسألة الايرلندية بحملة وحشية من العنف وسفك الدماء . غير أن عامة الشعب كانوا يقفون وراء الايرلنديين ، ومن ثم قاست الحامية الانجليزية الامرين ، وأصبحت انجلترا فى موقف يضطرها الى أحد أمرين :

اما أن تعترف لايرلندا بحقها فى الحكم الذاتى ، أو تعود الى الغزو الدموى الذى لن يؤيده الرأى العام فى انجلترا أو أمريكا ولقددب الوهن الكبير فى مركز دعاة الدستور ، على حين قوى مركز الارهابيين العسكريين فى جميع الاحزاب والبلدان ، نتيجة لهذا الدرس المثير الذى توج الدليل الذى أبرزته الحرب . فقد اثبتت الحرب انه ما ان تتعرض الحكومة البريطانية لضربة السونكى (وهو هنا سونكى المانى — غير أن الصلب الانجليزى يضارعه فى النفاذ أيضا) حتى تستطيع بسرعة فائقة ونجاح هائل أن تحقق انتصارات هائلة فى حقل التنظيم الوطنى ، انتصارات سبق أن قالت انها مستحيلة وخيالية عندما طالب بها الفابيون والاشتراكيون بطريقة غير حادة .

أضف الى هذا ثورة ١٩١٧ الروسية : لقد اعقب هذه الثورة محاولة لاقرار مذهب برلمانى دستورى حر غير أنها سرعان ما فشلت ، واكتسحتها وحلت محلها دكتاتورية خشنة من الرجال العمليين الذين كانوا يؤمنون بمبادىء ماركس . وسرعان ما اقتنع هؤلاء نتيجة لخصومة الخصوم بأن الاشتراكية لا تتحقق بالمناقشات والتصويت ، وانما باقدام من يرغبون فيها على سفك دماء من يعارضونها . وقد شرعوا فى هذا فورا ، وبنشاط مرعب ، ولم يفقدوا تعاطف الجمهور معهم وانما وجدوا ان البلاد تستجيب لهذا النوع من الزعامة بحماس عزز مركز البلاشفة .

وكان البلاشفة يعانون ، بادىء الأمر ، من ضعفهم العسكرى بوصفهم رعاعا مزودين عرضا بالمسدسات فى وجه قوات منظمة مزودة بالذخيرة الكاملة التى تعتمد الى حد كبير على أموال انجليزية . واذ تعزز مركز البلاشفة ، نجحوا فى تكوين الجيش الاحمر الذى حقق المستحيل وقلب الموازين وطرد الجيوش الرجعية البيضاء من الميادين ، ملحقا بها هزيمة نكراء .

وفى الوقت نفسه اعتمد السنيور موسولينى على ايمانه بأن الشعب ضاق بالتأجيلات والمعوقات والتهرب والنفاق الذى يتردد فى الحديث الدائب عن برلمانات ضعيفة .

آمن موسولينى بأن الشعب لا يريد هنا الحرية (التى تجاسر ووصفها بأنها جثة عفنة) وانما العمل الدائب ، والنظام الشاق ، والنشاط الايجابى السريع من جانب الدولة .

وموجز القول أن الحكم الحقيقى القى بالمذهب الدستورى أدراج الرياح ، وأصبحت الحكومة دكتاتورية معترفا بها ، دكتاتورية لا تقاوم وأعقب ذلك انقلابات مماثلة فى أسبانيا ، ويوغوسلافيا ، وبولندة ، والمجر . وأثبتت كل هذه الانقلابات أن النظم البرلمانية الحرة القديمة التي قامت في وجه الاوتوقراطية الملكية وعملت فى شل نشاط الدولة بدعوى المحافظة على حريات الشعب ، هذه النظم صارت مثار سخرية مرة ، وصار بالامكان وقفها أو الغاؤها دون أن تجد لها نصيرا واحدا كافيا قويا

وجدير بالذكر أن عملية تحويل أكثر من ثلثمائة مليون شخص من الحكم الملكى الى الحكم الجمهورى أسفرت فى النهاية عن تحويل حوالى مائتين وستين مليونا من الحكم النيابى الدستورى الى الاستبداد الدكتاتورى بعد امتحان عابر اسمه المحاولة والخطأ . ولم يكن هناك من يريد استبدادا على هذا النحو ، غير أن الحل الآخر فشل .

ان الدكتاتوريات تشبه اعلان الاحكام العرفية ، انها اجراءات طارئة . وهى تخضع للاعتراض المتفق عليه ، الاعتراض الذى يواجه الأحكام العرفية ، وهى انها ليست أحكاما بالمرة .

وعندما تتردى شئون أمة الى هاوية لا أمل فى الخلاص منها يأخذ رجل راجح العقل بخناقها ويفرض عليها النظام فرضا ، بعد أن تكون قد قاست من الفوضى لدرجة تجعلها ترحب بمن يأخذ بخناقها ويهذبها مهما بلغت أوتوقراطيته .

والواقع أن هذا الجهد يرهق عادة الدكتاتورى . وحتى حين لا يرهقه هذا الجهد يكتشف انه لا يستطيع ان يكون فى كل مكان فى وقت واحد ، وأن يشرف على كل شيء كما لو كان رئيس قبيلة صغيرة . لا بد له من دستور .

وقد يكون دستورا انتخابيا او دستورا دكتاتوريا يوزع دكتاتوريين على كل المناطق . ومهما يكن الأمر فلابد من وجود دستور ، ذلك أن وجود حكومة أوتوقراطية يحكمها رجل واحد شيء مستحيل ماديا فى الدولة الحديثة . وأكثر من هذا ان الدستور يجب أن يكون ايجابيا لا سلبيا ، أى أنه يجب أن يهدف الى مساعدة الحكومة والقيام بجميع المهام على نحو سريع فعال .

ويجب الا يفعل ما يفعله دستورنا البريطانى الحالى حين يعوق

ويعجز ويقضى على كل محاولة من جانب الحكومة للقيام بأدوار اخرى الى جانب مهام الشرطة ، والدفاع العسكرى ، والدبلوماسية .

وهنا بالذات تصادف الصخرة التى تهدد بتحطيم المذهب الدستورى لدى الفابيين القدامى . لقد عاشوا ليروا خططهم السياسية تنفذ بنجاح ، وبصورة لم تتوقعها آمالهم المعقولة .

ولقد تشكل الحزب العمالى النيابى الذى ساوموا من أجله ، كما أنه دخل الحكم مرتين ، أما الخزانة فقد امتلأت باشتراكيين ، غير أنه كان من الممكن أن تمتلىء — فيما يتعلق بالاشتراكية — برجال مصارف وبارونات محافظين ، اذ لم يتم تأميم أية صناعة ، كما أن العاطلين باعوا انفسهم للاعلانات على طريقة الرومان القدامى ، تلك الطريقة التى أودت بهم . أما النظام الحزبى الذى يقضى « بأن تكون مهمة المعارضة هى أن تعارض » فما زال ينجح فى عملية التعويق ، لدرجة أن مشروعات القرارات التى لا يعترض عليها أحد ، والتى يمكن البت فيها فى نصف ساعة ، تستغرق شهورا طويلة وكأنها اجراءات تستحق النزاع فعلا .

أما التغيرات الجوهرية فمستحيلة ، هناك فقط تلك الاصلاحات المتهافتة التى لابد منها للحيلولة دون اضطراب جهاز الدولة وتوقفه ، وهى اصلاحات تفرضها الظروف بطريقة تلقائية . والحكومة العمالية، شأنها شأن أية حكومة اخرى ، تنتهى بخيبة أمل وردود فعل وتكتشف أن آمالها العريضة لم تتحقق ، على حين يعثر الجناح الثورى والجناح الأيمن الفاشى على دلائل يومية تثبت عبث الاجراءات النيابية فى الداخل ، وسرعة نجاح الضربات العتيقة فى الخارج . واذ تتضح خطورة الموقف على هذا النحو تجد الجمعية الفابية نفسها تواجه مهمة لم تفكر فيها وهى تكتب هذه المقالات . ولابد لها من صياغة وسائل جديدة للحكم ، وسائل لا تهدف الى ايقاف النشاط الحكومى، وتحييد الامتيازات الملكية — مثلما تفعل وسائلنا الحالية ، وانما تهدف الى تنظيم سيادة المجتمع وجعل هذه السيادة فعالة والحد من الامتيازات التى استولت عليها مصالح طبقة الأثرياء الخاصة . وما لم يتحقق هذا سيظل الحديث عن تحقيق الاشتراكية بالوسائل الدستورية حديثا لا طائل من ورائه .

ان الوسائل الحالية لا تؤدى الى الاشتراكية ، هذا كل ما فى الأمر . انها تفضى الى لا شىء . وعند ما يجد الناس انفسهم وسط اللاشىء فانهم يلجئون اما الى الثورة أو الى الدكتاتورية . وفى ظل ظروف كهذه نجد أن حملتنا القديمة من أجل العمال ، وهى الحملة التى تمت غير أنها أسلمتنا لطريق مسدود ، يجب أن تحل محلها خطة

جديدة لاعادة بناء المجتمع البريطانى سياسيا بحيث تصلح هذه العملية أنموذجا لجميع المجتمعات الحديثة .

ولقد خف سيدنى وبياتريس ويب الى نجدتنا عام ١٩٢٠ ، وذلك بكتاب عنوانه « دستور للكومنولث الاشتراكى لبريطانيا العظمى » غير انهما خفا الى النجدة قبل الأوان لسوء الحظ (وتلك عقوبة النظرة البعيدة) ، ذلك أن الازمة الصناعية الساحقة التى أعقبت الازدهار الوهمى بعد الحرب لم تحدث الا بعد مضى عام .

ومضت عشر سنوات كاملات قبل أن يدرك عالم التجارة والسياسة أن هناك ما هو أسوأ من لحظة الكساد المعتادة العابرة التى يعقبها عادة انتعاش فى التجارة . ولم يحدث عام ١٩٢٠ أن ظهرت الدكتاتوريات أو ما ينذر بظهور دكتاتوريات باستثناء دكتاتورية روسيا .

غير أن انجلترا لم تكترث لدكتاتورية روسيا لأن الحكومة والصحافة أصرتا فى جنون على اعتبار الثورة الروسية ــ ذلك الحدث الجليل بالرغم من الفظائع العارضة التى لابد أن تصاحب كل الثورات التى طال انتظارها ــ أصرتا على اعتبارها مجرد انتفاضة لجرائم وطنية وبسرعان ماتقوم الشرطة بتصفيتها تماما مثل الثورة الفرنسية التى ارتكبنا نحوها الخطأ الاحمق نفسه وظننا أن معركة ووترلو قضت عليها ، ومهما يكن الامر فان اقتراحات ويب لم تحدث أثرا ملموسا على الرأى العام ، ولم يلمس أحد مدى أهميتها . ولم يكن لدى الزعماء النيابيين فى حزب العمال وقت الصياغات الدستورية ، بالرغم من تورطهم فى الخطط التشريعية ، وبالرغم من انزعاجهم بسبب همهمات النسوة اللائى ينتظرن بفارغ الصبر الخطوات الايجابية ، والجالسين على المقاعد الخلفية الذين يحتجون على وقتهم الضائع فى القيام بدور الكورس (وبخاصة هؤلاء الذين قضوا سنى التلمذة فى محيط الخدمات العامة كأعضاء فى المجالس البلدية) .

وفى النهاية ، وبالحاح من بياتريس ويب ، خصصت الجمعية الفابية سلسلة كاملة من سلسلة محاضراتها السنوية العامة فى كنجزاوى هول لتناول هذا الموضوع ــ وذلك فى عام ١٩٣٠ . ونشرت الجمعية أبحاثها فى هذا الموضوع فى شكل « مشروع قانون للاصلاح » ، وذلك فى عام ١٩٣٢ . واتجهت النية الى استكمال هذا الجهد بمجموعة ثانية من المقالات الفابية التى تبحث فى الوسائل الدستورية التى تحتاج اليها الاشتراكية .

ويجب أن يرجع القراء الى هذا الجزء اذا أرادوا بيانا مفصلا وشرحا للتغيرات الضرورية . وقد نستطيع أن نعرض هنا وبسرعة ، لجانبين :

اولهما أن النظام الحزبى يجب ان يتعرض لعملية تطهير عنيفة . وما أقل الذين يدركون هذا الاسلوب الفريد الذى يعوق البرلمان ، ذلك أن معظم الناس ، بل الساسة المحترفين أيضا ، يعتبرون النظام الحزبى مجرد انقسام حتمى لأى جهاز نيابى الى جانب محافظ وجانب تقدمى ، وان هذين الجانبين يتنافسان من أجل توجيه المسائل العامة. ونظرا لان هذا الاتجاه مبعثه الطبيعة البشرية ، ونظرا لاننا نتوهم أن الطبيعة البشرية لايمكن تغييرها (بالرغم من ان القدرة على التغير خاصية معترف بها فى الطبيعة البشرية) فان الناس يرفضون عادة فكرة الغاء النظام الحزبى دون ترو وفكرة الالغاء محاولة خيالية للتخلص من الاحزاب السياسية . ولكن يجب أن يكون مفهوما أن النظام الحزبى فرض على وليام الثالث فرضا فى نهاية القرن السابع عشر ، وذلك لضمان تأييد البرلمان لفكرة الحرب على لويس الرابع عشر . غير أن الملكة آن ندّدت بهذا النظام الحزبى أيما تنديد ، لكن أقدامه رسخت فى النهاية خلال القرن الثامن عشر ، وأصبح الوسيلة الدستورية المعتادة للحكم النيابى .

ان النظام الحزبى معناه ، بكل بساطة ، اختيار أفراد الحكومة من حزب واحد فقط ، وهو الحزب الذى يحصل على غالبيةالاصوات فى مجلس العموم . ولهذا الاجراء مقابله الحتمى ، وهو آن التصويت المضاد — فى مجلس العموم — لاى اجراء حكومى يجبر الحكومة على الاستقالة و « الالتجاء الى الشعب » عن طريق انتخابات عامة .

ويتسبب هذا النظام فى أن الاجراءات التى تعرضها الحكومة على مجلس العموم لايتم التصويت عليها بطريقة موضوعية تبعا لقيمتها فى ذاتها ، وانما يخضع التصويت للاعتبار التالى :

هل ستظل الحكومة فى كراسى الحكم أو لا ؟ وهل سيتعرض جميع أعضاء مجلس العموم للمشاكل والمتاعب التى تتسبب فيها انتخابات عاجلة ، انتخابات مقاعدهم للخطر ؟

وليس هناك مجال للتصويت من قبل أعضاء ذوى طابع مستقل؛ أعضاء يدلون بأصواتهم مهتدين بمبادئهم أو معلوماتهم أو نزواتهم — ومن أجل هذا استحال على وليام الثالث أن يعرف سلفا ، فى الدورة بعد الدورة . هل مجلس العموم سيوافق على اشتراكه فى حرب القارة الاوروبية ؟

والواقع ان الاشخاص ذوى الطابع المستقل غير موجودين فى البرلمان ، ذلك أن فرص الانتخاب لا تتاح الا للمرشحين الذين ينتمون لحزب ، والذين تعهدوا بالتصويت لمصلحة حزبهم سواء أخطئوا فى ذلك أم أصابوا .

غير أن التجربة سرعان ما اثبتت الاشياء التى تنبهت اليها الملكة آن بمجرد تفكير بسيط منها ، وهو أن النظام الحزبى يقوى من شكيمة رئيس الوزراء ومجلس الوزراء ، مثلما كان يهدف فى البداية الى تقوية شكيمة الملك ـ بالرغم من أن هذا يفسد الحكومة ، لانه يحد من اختيار الملك للوزراء المتازين ، ويحيل مؤيديهم الى مجرد صف من كورس الاوبرا ، ويجعل كل الحكومات متحزبة ، ومفتقرة الى التوازن .

غير أن المجالس البلدية لم تدخل هذا النظام قط ، وفى هذه المجالس يتم انتخاب المؤسسة أو المجلس لفترة محدودة ، وفى اثناء هذه الفترة لايستطيع الاعضاء أن يلجئوا الى هيئة الناخبين . وتسير الامور لاعن طريق مجلس وزراء واحد أعضاؤه من حزب واحد ، وانما عن طريق سلسلة من اللجان تمثل جميع الأحزاب . وتتناول كل لجنة الفرع الذى تخصصت فيه فى ميدان الخدمات الاجتماعية .

هذا وتعمل كل لجنة على حدة ، ثم تعرض اجراءاتها على الهيئة العامة التى تضم الاعضاء ، وللاعضاء هناك حرية التصويت ، وذلك لأنه ليس هناك شىء معرض للخطر سوى الاجراء نفسه ، ورفض هذا الاجراء لن يغير الحكومة أويتسبب فى اجراء انتخابات عامة . ولا يمكن أن يحدث ، داخل المجلس البلدى ، ذلك التعويق أو المعارضة من أجل المعارضة ، التى تدل على معارضة غير مخلصة وغير عميقة بالمرة ، وبذلك تقضى على قيمة المعارضة فى البرلمان برمتها .

والصراع بين الأمزجة المحافظة والأمزجة التقدمية طبيعى وصادق ، ولا يضطر المحافظ الى التصويت على مشروعات تقدمية لايوافق عليها ، كما أن التقدمى لا يضطر هنا الى التصويت على تغيرات يؤمن بينه وبين نفسه بأنها غير سليمة . والنتيجة العملية التى تصل اليها المجالس هى أنها تقوم بعملها دون حضور متكرر فى قاعة البلدية .

أما مجلس العموم فينعقد طوال النهار ويستمر أحيانا الى ساعات الليل ، ومن أجل هذا يعجز عن انجاز مهامه أولا بأول ، ويكتشف أن وزراءه المرهقين بالعمل لا يستطيعون الهيمنة على المصالح التى يعتبرون مسئولين عنها اسميا . وكثيرا ما يجهلون حقيقة العمل الذى يجرى فيها ، ذلك أن الحكم الفعال يتمثل حقا فى البيروقراطية ، أو جهاز الوظائف الحكومية الدائم الذى لا يتأثر بنظام حزبى .

من أجل هذا تتردد المطالبة بالغاء النظام الحزبى والعودة الى النظام البلدى القديم لجميع الهيئات الحاكمة .

أما التغيير الثانى الاساسى الذى نحتاج اليه فيتمثل فى تقسيم العمل بطريقة مناسبة ، وتطبيق نظام التخصص فى الوظائف بين صفوف

حكامنا . وفي الوقت الحالي نجد أن مجالس الوزراء التي تضم عشرين شخصا (حيث ترتفع الشكوى من كثرة عددهم) والتي يعاونها بضعة مئات من السكرتيرين المساعدين ، هذه المجالس مطالبة بصرف مجموعة من الشئون التي تتدرج من مشاكل عريضة عنيفة في السياسة العالمية ، الى مشاكل مالية ومشاكل تتعلق بالتشريعات الدستورية ، الى أتفه التفاصيل التي تتعلق بالمزارع والمصانع الصغيرة . وما زلنا نحتفظ بنظامنا القديم الخاص بالحدود المحلية — مما يعرقل سير الدعوة الى توزيع الاختصاصات ، وجعل الأعمال البسيطة من عمل السلطات المحلية في المدينة والأقاليم . ولقد طال العهد بهذا النظام القديم عن طريق تحول القرى الى مدن ، وتحول المدن الى قطاعات حضرية واسعة تصحبها تطور في وسائل الاتصال عن طريق السيارات والمواصلات الجوية ، والتليفونات واللاسلكي — وهي وسائل تجعل المقترحات « الاقليمية » التي ظهرت منذ عشرين عاما تبدو ملهاة للسخرية . ان المسألة ليست الآن مسألة مجالس للمقاطعات ، وانما مسألة برلمانات مركزية اضافية ، مع تحقيق «الحكم المحلي» في انجلترا واسكتلندة .

واذا نظرنا الى الأهداف البعيدة للجمعية الفابية وجدنا أن هذه الاصلاحات الدستورية مجرد وسائل لا غايات ، من أجل هذا استبعدناها من المجلد الحالي ، وجعلناها موضوعا لسلسلة جديدة من المقالات الفابية (سلسلة أكثر زوالا) . وعلى قراء المجموعات القديمة أن يرضوا مؤقتا بهذه الملاحظة العابرة ، وهي أن محيط الاشتراكية لا يمكن أن يصيبه داخل وعاء برلمان القرن التاسع عشر الضيق ، وأن أية محاولة ملحة للقيام بهذه العملية لا شك ستؤدي — مثلما حدث بالنسبة لغالبية البلدان الاوروبيين — الى دكتاتوريات شخصية .

وبالرغم من أن هذه الدكتاتوريات أنقذت الموقف مؤقتا فانها زائلة بزوال الرجال الذين دفعتهم الى السلطة أو أطاحت بهم . واذا أردنا للمدنية البقاء وجب أن يعقب هذه دينامات وحكومات جديدة ناجحة ، بحيث تحكم حقا بدلا من أن تتلقى الاوامر في عجز مثلما تفعل دساتيرنا وحكوماتنا التي تتلقى الأوامر من دكتاتوريات غير رسمية ومستهترة وسرية تماما ، دكتاتوريات قوامها رجال الصناعة والمال العاملون في القطاع الخاص .

١٩٣٠ ج. برنارد شو

تم الكتاب بعون الله .

فهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	٣
الأساس الاقتصادى للاشتراكية	٥
التحول الى الديمقراطية الاشتراكية	٣٣
استحالة المذهب الفوضوى	٦١
اشتراكية لأصحاب الملايين	٩٥
الجمعية الفابية	١١٥
رأى سديد فى التجارة البلدية	١٤٩
الاشتراكية وأصحاب المواهب	٢٣٣
مقالات فابية بعد عشرين عاما	٢٦٧
مقالات فابية بعد أربعين عاما	٢٨١

مطابع الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع عبيد ـ روض الفرج

مجموعة
اخترنالك

تصدر

أسبوعية باللغات العالمية
يشترك فى تحريرها واعدادها
لجنة اخترنالك

المراسلات
الدار القومية للطباعة والنشر
١٥٧ شارع عبيد - روض الفرج
ت : ٤٠٥٨٨/٤٠٨١٤/٤٠٧٥٣/٤١٠١٢

العدد ١٧٥ — الثمن ٢٠ قرش

Bibliotheca Alexandrina
06996460